الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط

هيكله ودوره

دكتور مدحت صادق

الناشر
دار الجامعات المصرية

الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط

هيكله ودوره

دكتور مدحت صادق

١٩٧٧

الناشر
دار الجامعات المصرية
تليفون [illegible] بالاسكندرية

هذا الكتاب

هـو رسالة الدكتوراه التى تقدم بهـا المؤلف

الى كلية الحقوق جامعة الاسكندرية فى يناير ١٩٧٦

تقــــديم

يمارس الجهاز المصرفى دوراً بارزاً فى الحياة الاقتصادية غير مدافع . فهو أداة لا غنى عنها فى اقتصاد السوق لا يمكن تصور عمليات الانتاج والمبادلة فيه دون تدخل منه ، بل انه قد يسيطر على بعض فروع الصناعة فى هـــذا الاقتصاد عندما يقيم المشروعات الصناعية محركا دورة السلع بصورة مباشرة وفى الاقتصاد المخطط (ونعنى به الاقتصاد ذى الطابع السوفيتى) تتخـــذ الدولة من هـــذا الجهاز أداة تتوسل بها فى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المخططة .

وقد تواترت معظم الكتابات العربيـــة فى الأدب الاقتصادى على تقديم الدراسات التفصيلية عن هيكل ومهام الأجهزة المصرفية فى إطار اقتصاد السوق، دون أن تحظى الدراسات الخاصة بالأجهزة المصرفية فى الاقتصاديات المخططة بنفس هذا القدر من الاهتمام . ومن هنا تولدت فكرة إعداد دراسة خاصة بهذا الموضوع على الرغم من المخاطر والصعاب التى تكتنفه . فالمؤلفات التى صدرت من دول التخطيط المركزى سواء بالإنجليزية أو الفرنسية والتى طرقت هذا الموضوع جد قليلة ، والاحصائيات التى تنشرها هذه الدول والتى يستعين بها الباحث على التحليل واستخلاص النتائج شحيحة ومبتسرة وتغطى فترات زمنية طال العهد بها . أما الكتابات الغربية التى تناولت هذا الموضوع ، كتباً كانت أم مقالات ، فكان يجب أن تؤخذ بكثير من الحذر تجنباً للانسياق وراء بعض التيارات الفكرية غير المحايدة التى يمثلها أصحاب هذه الكتابات . هـذا بالاضافة إلى أن توفرى على دراسة هذا الموضوع كان يتطلب تفرغا كاملا لم أحظى به نظراً لظروف عملى فى الحقل المصرفى المصرى .

وقد وقع اختياري في هذه الدراسة على الجهاز المصرفي السوفيتي كنموذج لسائر الأجهزة المصرفية في الاقتصاديات المخططة مركزيا. وكان لهذا الاختيار ما يبرره . فالاتحاد السوفيتي كان الدولة الرائدة الأولى التي شهدت أول تجربة لتنظيم النشاط الاقتصادي على أساس من التخطيط المركزي الشامل الذي يستند إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، كما أن الجهاز المصرفي السوفيتي يعتبر النموذج الذي اتخذته سائر دول أوروبا الشرقية التي سلكت طريق التخطيط الشامل لتبني على نمطه هيـاكل أجهزتها المصرفية وتضع تنظيماتها وتحدد وظائفها التمويلية والرقابية نقلا عنه ، وذلك بصرف النظر عن التغييرات التي طرأت على هذه الأجهزة بعد ذلك والتي انصب معظمها على الشكل دون أن ينال من الجوهر .

وبعد ، فهذه الدراسة التي اتخذت طابعا وصفيا تحليليا تعتبر محاولة متواضعة لإلقاء مزيد من الضوء على هيكل الجهاز المصرفي السوفيتي والدور الذي يؤديه في الاقتصاد القومي . ومع أنني لا أدعي لهذه الدراسة كمالا في الميدان طرقته ، إلا أنني أرجو أن أكون قد أسهمت في التعريف بطبيعة ووظائف الجهاز المصرفي في اقتصاد مخطط .

وعلى الرغم من الصعاب التي واجهتها في مراحل دراستي والتي ألمعت إليها فانني وجدت عونا صادقا حقا من أستاذي الدكتور محمد حامد دويدار على تخطيها ، إذ تلمست من خلال فكرة الثاقب طريق البحث الصحيح . وقد كان لتوجيهاته الذكية وإرشاداته العلمية الدقيقة وسعة صدره خلال المناقشات التي كانت تدور عنـد لقاءاتنا المتعددة أثرها الحاسم في إخراج الدراسة بالصورة التي أقدمها الآن ، ولذلك فانني أدين له بالفضل كل الفضل والعرفان كل العرفان .

كما أننى أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذى الدكتور محمد ابراهيم غزلان الذى طالما زودنى بآرائه القيمة خاصة فى المرحلة الأولى من مراحل إعداد هذه الدراسة .

أما الأستاذان الكبيران الدكتور محمد حلمى مراد والدكتور فؤاد مرسى فاننى أقدم إليهما شكرى عميقا وخالصا على تفضلهما بالمشاركة فى لجنة الحكم وما بذلاه فى سبيل ذلك من وقت وجهد طالما قدماه بسخاء فى سبيل إثراء الفكر الإنسانى .

كما أننى أدين بالشكر الجميل لهيئة العاملين بمكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع الذين تعاونوا بصدق وإخلاص فى سبيل جمع مادة البحث ، وكذلك هيئة العاملين بمكتبة معهد التخطيط القومى .

وشكراً لوالدتى التى طالما وقفت إلى جوارى تحفزنى على إنجاز هذا العمل ، وشكراً لزوجتى التى تحملت معى بصبر مشقة إنجازه .

وحمداً لله تعالى من قبل ومن بعد ، فهو ولى كل توفيق .

مدحت صادق

مقدمـــة

لم تمض سنوات قليلة على اندلاع الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧ حتى أخذ هناك بأسباب التخطيط الاقتصادى الشامل كأسلوب لتنظيم أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى المختلفة فى الاقتصاد القومى .

وقد وقر فى أذهان بعض الاقتصاديين السوفيت فى مرحلة تاريخية مبكرة من مراحل التجربة التخطيطية أن اتباع طريق التخطيط الشامل يجعل فى الإمكان الاستغناء كلية عن النقود استناداً إلى فكرة التوزيع المباشر للمنتجات والخدمات ، أى إلغاء اقتصاد المبادلة .

إلا أن التجربة العملية قد أسفرت عن فشل ذريع أودى بحجج أنصار هذا الرأى . وقد أدى هذا الفشل إلى عودة العلاقات السلعية النقدية لتتخذ مكانها فى الاقتصاد مرة أخرى .

وطالما كان الاقتصاد السوفيتى اقتصادا نقديا تباشر فيه النقود والأثمان دوراً أساسياً فى تحقيق المبادلات السلعية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فانه من ثم لا بد من وجود جهاز مصرفى يتولى إصدار النقود وإدارة تداولها فى الاقتصاد القومى الذى يتميز بأداء مخطط .

طبيعة هذا الجهاز المصرفى والدور الذى يقوم به فى عملية تخطيط الاقتصاد السوفيتى هى ما سوف تدور حوله هذه الدراسة .

ويتحدد هيكل الجهاز المصرفى وطبيعة نشاطه وفقا للحاجة التى تنبثق من طبيعة الاقتصاد والنظام الاقتصادى السائد ، ومن ثم فان المنهج الذى يحكم سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة هو الذى يحكم أيضاً تصرفات وحدات

الجهاز المصرفى ، بمعنى أن الهيكل المصرفى مرتبط بنوع الهيكل الاقتصادى بصفة عامة .

ولما كانت الدولة تتخذ من الجهاز المصرفى أداة لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها الاقتصادية ، فانها تضع له التنظيمات التى تكفل له مباشرة نشاطه فى اطارها ، كما تحدد له المهام والوظائف التى يتعين عليه القيام بها .

وتأسيساً على الارتباط القائم بين الهيكل المصرفى والهيكل الاقتصادى ، فانه لابد وأن نستعرض فى هذه الدراسة الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى اعتبارا من مرحلة التصنيع للوقوف على الظروف والمؤثرات التى تحيط بعمل الجهاز المصرفى وتحدد له هيكله ودوره .

ابتداء من الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى يصبح من الممكن التعرف على طبيعة النظام النقدى السوفيتى والدور الذى تؤديه النقود والأثمان فى الاقتصاد ، ثم التعرف بعد ذلك على هيكل ووظائف الجهاز المصرى الذى ينشغل أساساً بالنقود بادارتها ، ثم دراسة النظم والقواعد التى تحكم وتنظم التداول النقدى .

ومن الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تباين العلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط سواء فى مرحلة إعداد الخطة أو فى مرحلة تنفيذها .

وفى سبيل التعرف على دور الجهاز المصرفى عند إعداد الخطة ، فان هذه الدراسة سوف تتعرض بشىء من التفصيل لأبعاد التخطيط الاقتصادى . ولما كان محور اهتمام الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة هو الجانب المالى منها . وكان تخطيط هذا الجانب يستند أساسا إلى التخطيط العينى ، فان

التصدى للتعريف بهذا النوع الأخير من التخطيط يصبح ضروريا لتفهم طبيعة التخطيط المالى فى الاقتصاد القومى .

ويتركز دور الجها المصرفى فى مرحلة تنفيذ الخطة فى وظيفتين رئيسيتين هما : تمويل النشاط التجارى والاستثمارى للمشروعات ، ثم فرض رقابة مالية على كيفية تنفيذها لمهامها المخططة . ومن أجل بلورة هاتين الوظيفتين فانه يلزم تفصيل النظم والقواعد التى تحكم النشاط التمويلى للجهاز المصرفى ، وكذلك الاطار التنظيمى للرقابة المصرفية والقنوات التى تمارس من خلالها.

ولذلك ، فاننا سوف نقسم دراستنا — فى خطوطها العريضة — على النحو التالى :

فى مبحث تمهيدى : نتعرض للخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى إعتبارا من مرحلة التصنيع للتعرف على المناخ الاقتصادى الذى يحكم نشاط الجهاز المصرفى .

وفى باب أول : نقدم النظام النقدى السوفيتى .

وفى باب ثان : ندرس العلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط فى مرحلتى إعداد الخطة وتنفيذها .

مبحث تمهيدى

الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى

تتمثل الخصائص الأساسية التى تميز أى نظام اقتصادى عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى فى شكل ملكية وسائل الإنتاج التى تعتبر الأساس الذى يحدد علاقات الإنتاج وعلاقات توزيع الناتج فى المجتمع ، ثم الهدف المباشر من الإنتاج والذى توجه لتحقيقه وسائل الإنتاج وقوى المجتمع الإنتاجية ، وأخيراً فى كيفية أداء العملية الاقتصادية .

ويتميز الاقتصاد السوفيتى بأن علاقات الإنتاج فيه تقوم على الملكية الاجتماعية للشطر الأعظم من وسائل الإنتاج ، وبأن الإنتاج فيه يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية ، وأن النشاط الاقتصادى يقوم على أساس من التخطيط المركزى الشامل .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الخصائص بقليل من التفصيل .

اولا — الملكية الاجتماعية للشطر الاعظم من وسائل الانتاج :

تعنى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج السيطرة الفعلية للمجتمع على هذه الوسائل على نحو يمكن من استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع (١) .

وتجد فكرة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تبريرها فى الفكر الاشتراكى فى أنه توجد علاقة تناقض اجتماعى بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج وبين طبيعة الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج والتى تختص بناتج العمليات الإنتاجية ، ومن ثم فانه إذا ما أصبح الإنتاج والملكية جماعيا فان هـــذا التناقض الاجتماعى يزول حيث يختص العاملين جميعهم بناتج العملية الإنتاجية (٢) .

---

(١) وتختلف الملكية الاجتماعية المسيطرة على كافة وسائل الانتاج أو الجانب الأعظم منها فى الاقتصاد الاشتراكى عن ملكية الدولة الرأسمالية لبعض وسائل الانتاج والتى انتقلت اليها بطريق التأميم فى أن الملكية فى الحالة الثانية — على الرغم من تغيير شكلها القانونى بعد التأميم — لا تؤدى إلى تغيير فى طبيعة علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع والتى تظل مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الانتاج . **انظر :**

د. محمد حامد دويدار : فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى . دراسة المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصـــر . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٦٧ ص ٦٩ — ٧٠ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٦ — ٧٠ .

وفى هذا يقول O.lange

« ان الشرط الأساسى للتحكم فى أسلوب سير النظام الاجتماعى هـــو تقرير الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية ، مما يوفر البواعث الاقتصادية بحيث يكون رد الفعل من جانب الشعب ازاءها متمشيا مع ارادة المجتمع المنظم ... فالملكية الاجتماعية لوسائل =

وتتخذ الملكية الاجتماعيه فى الاقتصاد السوفيتى شكلان : الأول هو الملكية المباشرة للدولة ، والثانى هو ملكية المزارع الجماعية والملكية التعاونية ، وإلى جانب الملكية الاجتماعية توجد بعض صور الملكية الخاصة .

وقد نشأ هذان الشكلان للملكية الاجتماعية نتيجة ظروف تاريخية وموضوعية . فنى بداية الثورة الشيوعية فى روسيا وجدت الطبقة العاملة أن هناك أشكالا متعددة للملكية الخاصة تكونت تاريخيا ، وكان أهمها شكلان : أولها هو الملكيات الرأسمالية الكبيرة والاقطاعيات الزراعية التى تستخدم العمل الأجير على نطاق واسع، وثانيها هو الملكية الصغيرة للفلاحين والصناع والحرفيين والتى يقومون باستغلالها بأنفسهم . وقد تم خلال الفترة الانتقالية مصادرة الملكيات الرأسمالية لتدخل فى ملكية المجتمع بأكمله ، وهكذا نشأ الشكل الأول من أشكال الملكية الاجتماعية وهو ملكية الدولة ، أما الملكيات الصغيرة فقد استبقيت مع إنضمام المزارعين والصناع فى مجموعات تمتلك كل منها جماعيا — بالنسبة إلى الزارعين — وتعاونيا — بالنسبة إلى الصناع — وسائل الانتاج التي كانت مملوكة لكل فرد منهم ملكية خاصة من قبل [1] .

= الانتاج تزيل الطابع المطوى على الصراع الذى تتسم به علاقات الانتاج، وتزيل فى الوقت نفسه العقبه التى تمثلها المصالح الطبقية الثابتة التى تقاوم أية محاولة لجعل القوانين الاقتصادية تحدث مفعولها بطريقة يقصدها المجتمع كله وتكون متمشية مع ارادته . **انظر** :

أوسكار لانجه : الاقتصاد السياسى (القضايا العامة) . ترجمه عن الانجليزيه د. راشد البراوى . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ص ٩١ .

(١) د. أحمد جامع : الاقتصاد الاشتراكي . دراسة نظريه تحليلية . دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ٩١ — ٩٢ .

وتشتمل ملكية الدولة فى الاتحاد السوفيتى على حوالى ٩١ ٪ من كافة الأصول الانتاجية للاقتصاد القومى [١] ، وهى تضم الأرض وما تحويه فى باطنها من ثروات طبيعية والمياه والغابات والمصانع والورش والمناجم، وخطوط السكك الحديدية والمواصلات المائية والجوية والبنوك والبريد والتليفون والتلغراف والمزارع الحكومية سوفخوز Sovkhoz [٢] والمنشآت التجارية والثقافيه والمجموعات الرئيسية للمنازل السكنية فى المدن والمجتمعات الصناعية .

أما الملكية الجماعية والتعاونية فتوجد أولا فى المزارع الجماعية كولخوز Kolkhoz التى بدأ تكونها عام ١٩٢٩ [٣] ويمتلك المزارعون الجماعيون (الكولخوزيون) ملكية جماعية كافة المواشى الخاصة بالعمل وأدوات الزراعة البسيطة ومبانى المزرعة والبذور وكميات العلف اللازمة لغذاء المواشى ، كما أضيفت الجرارات والآلات الزراعية إلى هذه الأصول منذ عام ١٩٥٨ ، أما الأرض التى تستغلها الكولخوز فتعتبر ملكا للدولة وتعود إلى الشعب بأجمعه إلا أنه أعطى للكولخوزيين حق استغلالها على نحو مؤبد دون أن يكون لهم حق

---

(١) I Y.Pisarev : Statistics & . Planning. in "Planning & Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute. Asia Publishing House 1966 p 1

(٢) Sovkhoz كلمة روسية تمثل المقطعين الأولين لكلمتى Sovetskoe khozlaistvo وتنظم السوفخوز وتدار على نسق المشروع الصناعى، وهى تقوم بتشغيل القوة العاملة مقابل أجر ، وتباشر نشاطها على أساس خطط انتاجية خاصة بها .

(٣) Kolkhcz كلمة روسية تمثل المقطعين الأولين لكلمتى Kollektivnoe Khozialstvo.

التصرف فيها لا بالبيع أو الشراء ، كما لا يجوز تأجيرها (١) :

= وهي تعتبر وحدة انتاجية كبيرة ، ويعتمد الانتاج على جهود العمل الشخصي لأعضائها ولا يجوز استئجار عمال للعمل في الكولخوز إلا في حالات الضرورة عندما يستعان بخبرة المهندسين الزراعيين . ويوضح الجدول التالي تطور بعض المؤشرات الخاصة بالمزرعة الجماعية :

السنة	عدد عائلات المزارعين	المساحة المزروعة محاصيل (بالهكتار)	عدد رؤوس الماشية	عدد الآلات الزراعية وحدات قوة ١٥ حصان
١٩٢٨	١٣	٤٠	٥	٢ر٠
١٩٤٠	٨١	٥٠٠	٨٥	٢ر٤
١٩٥٠	١٦٥	١٠٠٠٠	٢٢٤	٦ر٠
١٩٦٠	٣٨٣	٢٧٠٠٠	٨٠٧	٢٤ر٠
١٩٦٥	٤٢١	٢٩٠٠٥	١٠٣٨	٣٨ر٠
١٩٦٦	٤١٧	٢٨٩٠	١٠٧٢	٤١ر٠

انظر :

M' qobb : Soviet Economic Development Since 1917, Routledge & Kegan Paul Ltd. London. 1966, pp 282 - 283 ; A.S.Makhov (ed.), Society and Economic Relations. Progress Publishers Moscow, 1969, p 126 .

(١) على الرغم من تناقص عدد المزارع الجماعية في الاتحاد السوفيتي نتيجة انضمام بعضها الى مزارع الدولة ، إلا أنها ما زالت تحتل أهمية كبيرة في التنظيم الزراعي وذلك على نحو ما يظهره الجدول التالي :

عدد المزارع (بالآلاف)	١٩٢٧	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٦
المزارع الجماعية	١٤٫٨	٢٣٦ر٩	١٢٣ر٧	٣٧ر١
مزارع الدولة	١ر٤	٤ر٢	٥ر٠	١٢ر٢

المصدر :

Soviet Union 50 Years. Progress publishers, Moscow 1969, p 126.

وتوجد الملكية الجماعية والتعاونية ثانياً فى التعاونيات الانتاجية الصناعية. ويقوم أعضاء هذه التعاونيات بانتاج السلع الاستهلاكية الجارية بصفة خاصة وهم يمتلكون تعاونياً أدوات الانتاج التى يعملون بها .

وتوجد الملكية التعاونية ثالثا فى التعاونيات الاستهلاكية التى تعتبر الهيئات التجارية الرئيسية فى الريف والتى تنتشر فى صورة جمعيات تعاونية استهلاكية تتكون أصولها الثابتة من رسوم الانضمام التى يدفعها حملة الاسهم من سكان الريف ومن الاصول الثابتة غير القابلة للرد المقدمة من الدولة (١) .

ويرى Lange ان المرحلة الثانية للمجتمع الشيوعى (ويعنى بها المرحلة التى ستوزع فيها الدخول طبقا للاحتياجات وليس طبقا لمساهمة الفرد فى الانتاج كما هو الحال فى المجتمع الاشتراكى) تقتضى ادماج شكلى الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج (ملكية الدولة والملكية التعاونية) فى شكل واحد للملكية الشيوعية وذلك لتقديم اساس نظام جديد من التوزيع الشيوعى طبقا للاحتياجات. ويرى Lange ايضا ان مثل هذا الادماج يصبح ضروريا فى مرحله معينة من التنمية لأن وجود انظمة مختلفة للملكية الاشتراكية سيصبح فى يوم ما عائقا لنمو القوى الانتاجية فى المستقبل (٢) .

ويوجد فى الاتحاد السوفيتى الى جانب الملكية الاشتراكية بعض اشكال الملكية الخاصة للسلع الانتاجية على سبيل الاستثناء ، وتشمل ملكية الصناع الحرفيين الفرديين لبعض وسائل الانتاج الصغيرة التى يستغلونها فى نشاطهم

(١) Moscow Financial Institute : Soviet Financial System. Progress Publishers, Moscow 1st Printing 1966 p 169.

(٢) Oskar Lange : Essays on Economic Planning. Indian Statistical Institute. Asia Publishing House, London 1963 p. 4

الشخصى دون استخدام عمل الغير (وهذه تفرض عليها ضرائب باهظة)(١). وهناك كذلك ملكية العائلة المنضمة الى المزرعة الجماعية لقطعة صغيرة من الارض الملحقة بمنزلها فى الحدود التى تنظمها الجمعية التعاونية . وقد قدرت مساحة هذه القطع الخاصة بحوالى ٤ ٪ من جملة المساحة المزروعة . ومثل هذه الصور من الملكية الفردية لايمكن ان تتحول بحال الى ملكية رأسمالية بسبب تحريم استخدام العمل الأجير فيها .

وتنص المادة العاشرة من الدستور السوفيتى على ان القانون يحمى حقوق المواطنين فى التملك مثل تملك منقولات الاستعمال المنزلى ، والدخول والمدخرات التى يكون مصدرها العمل ، ومنزل السكنى والادوات التى يكون لها صفة الاستخدام الشخصى (٢) .

وسيطرة المجتمع على مايوجد تحت يده من موارد وقدرات انتاجية لاتعنى غياب اقتصاد المبادلة او الغاء الدور الذى تؤديه النقود كظاهرة تتكامل مع تداول السلع بصفة عامة (٣) . وتفسير ذلك أن الانتاج فى الاقتصادالسوفيتى انتاج سلعى يترتب عليه قيام مبادلات على نطاق واسع ، وهذا يتطلب وجود نقود لتحقيقها ، ومن ثم فان الاقتصاد السوفيتى إقتصاد نقدى Money-using

---

(١) William N. Loucks & William G. Whitney : Comparative Economic Systems, Harper & Row Publishers 8 th ed. 1969 p. 393

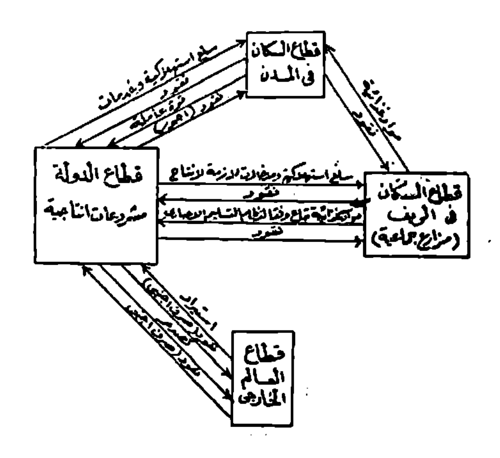
(٢) Constitution (Fundamental Law) of the U. S. S. R., Progress Publishers, Moscow. 1969 p. 15

(٣) د. محمد دويدار : محاضرات فى الاقتصاد السياسى . محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية فى العام الدراسى ٧٣/٧٤ . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ص ٣٠ .

economy تستمد النقود فيه أسباب بقائها من وجود الانتاج السلعى . وتؤكد الكتابات السوفيتية دائما « إن الثورة الاشتراكية وعلاقات الانتاج الاشتراكية التى تنشأ عنها لاتلغى علاقات الانتـاج السلعية النقـدية القائمة والعلاقات المالية المترتبة عليها »[1] .

ويفسر وجود الانتاج السلعى فى الاقتصاد السوفيتى بالآتى :

١ — وجود قطاعات مختلفة يتكون منها الاقتصاد القومى فى مجموعه . فهناك — كما تقدمت الاشارة قطاع الدولة (بمـا يتضمنه من مشروعات صناعية وزراعيـة وتجارية وخدمات) وقطاع تعاونى (ويشمـل المزارع الجماعية والتعاونيات الانتاجية) وقطاع السكان بصفتهم مستهلكين . وتستلزم



نموذج مبسط يبين العلاقات المتبادلة بين بعض القطاعات فى الاقتصاد السوفيتى ودور النقود فى تحقيق المبادلات السلعية بينهـا

(١) Moscow Financial Institute : Soviet Financial System. Progres Publishers, Moscow. 1 st Printing 1966 p 17,

العلاقات المتصلة التى تنشأ بين هذه القطاعات بعضها البعض بل وبين الوحدات المختلفة داخل قطاع الدولة تبادل المنتجات وانتقالها من ذمة إلى أخرى ، أى تستلزم قيام الإنتاج على أساس سلعى [1] .

وتظهر العلاقات السلعية النقدية فى الصور التالية [2] :-

— تقوم مشروعات الدولة ببيع إنتاجها الى المشروعات الأخرى (إما مباشرة أو من خلال تجارة الجملة) وإلى المستهلكين (عن طريق شبكات متاجر التجزئة) ، وتستخدم المشروعات النقود المدفوعة لها لقاء هذه المبيعات فى عملياتها الإنتاجية والاستثمارية .

— تستخدم المشروعات جانبا من متحصلاتها النقدية فى سداد أثمان مشترواتها من المواد الأولية والمواد الأخرى وفى سداد الأجور ... الخ ، وتستخدم الأرباح التى تحققها فى سداد التزاماتها للدولة مقابل إستخدام أصولها

(١) ولقد ذكر ستالين فى معرض تبريره لوجود الانتاج السلعى فى الاقتصاد السوفيتى : « لاشك أنه عندما يكون لدينا بدلا من قطاعين أساسيين للانتاج - الدولة والمزارع الجماعية - قطاع واحد عام يتمتع بحق التصرف فى كافة منتجات الاستهلاك بالبلاد فان تداول السلع مع « اقتصاده النقدى » سوف يكون قد اختفى باعتباره عنصرا لا لزوم منه فى الاقتصاد القومى ، ولكن حتى يتحقق ذلك ، وطالما أن قطاعى الانتاج الرئيسين قائمان ، فان الانتاج السلعى وتداول السلع باقيان باعتبارهما عنصرا ضروريا ونافعا جداً فى نظام اقتصادنا القومى . انظر :

د. زكريا نصر : النقد والائتمان فى الرسمالية والاشتراكية . مطبعة المدنى القاهرة ١٩٦٥ ص ٣٨ .

(٢) V.M. Batyrev : Commodity – Money Relations Under Socialism. in "The Soviet Planned Economy" Progress Publisher, Moscow 1974, pp 153 - 154.

الإنتاجية وسداد القروض المصرفية الممنوحة لها والفوائد المحتسبة على هذه القروض، وهى تستخدم أرباحها أيضا فى تغذية صناديق الحوافز الاقتصادية بها، وفى تمويل جانب من استثماراتها وزيادة أصولها المتداولة .

— تقوم المزارع الجماعية ببيع منتجاتها إلى الدولة وإلى جمهور المستهلكين مقابل نقود، كما أنهـا تشترى من الدولة المواد اللازمة للزراعة والآلات الزراعية .. الخ . وتحصل المزارع الجماعية على قروض مصرفية لمواجهة احتياجاتها الموسمية وللتوسع فى إنتاجها .

— يتحقق الاستهلاك الخاص من خلال استخدام النقود . فأجور العمال والمعاشات والمكافآت تدفع فى صورة نقدية ، ثم هى تنفق بعد ذلك فى شراء السلع الاستهلاكية المختلفة من متاجر الدولة والتعاونيات الاستهلاكية .

٢ تتمتع الوحدات الاقتصادية العاملة فى الإقتصاد القومى باستقلال إقتصادى (وسوف نتعرض لهذه النقطة فيما بعد بقدر من التفصيل)* يسمح لها بادارة ملكية الدولة الموضوعة تحت رقابتها الإدارية أو تحت تصرفها . ويترتب على هـذا الاستقلال ضرورة التمييز بين نشاط ونتاج كل وحدة على حـدة الأمر الذى يحكم باقامة المبادلات بينها على أساس من التبادل السلعى [1] .

٣ — كذلك من الأسباب المفسرة للابقاء على الإنتاج السلعى تميز مختلف أنواع العمل اقتصاديا واجتماعيا. فما زالت هناك فروق كبيرة بين مختلف ضروب

---

* أنظر المبحث الأول من الفصل الثانى من الباب الثانى من هذه الدراسة .

(١) د. زكريا نصر : النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ٣٩ .

العمل : ما بين العمل الجسمانى والعمل الذهنى ، ما بين العمل المدرب والعمل غير المدرب ، ما بين العمل البسيط والعمل المعقد ، ما بين عمل الصانع وعمل الزارع ، ما بين العمل فى الظروف العادية والعمل فى الظروف الصعبة الخ ، ويتعذر مقارنة هذه الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعى وتحديد نصيب كل منها ما لم يفسح المجال للمبادلات ، لأسواق تتحدد فيها قيمة مختلف المنتجات الناجمة عن مختلف أنواع العمل .

٤ — تستخدم النقود — التى يرتبط وجودها بالإنتاج السلعى — فى تحقيق الفوارق بين الدخول المختلفة للسكان بوصفهم منتجين فالعمال يحصلون على دخولهم فى صورة أجور تتحدد وفقا لكمية ونوع العمل المبذول [1] . وتستخدم الأجور كحوافز لزيادة إنتاجية العمل فى مختلف الوحدات العاملة فى الاقتصاد ويعتبر العمل وإنتاجية العمل انها العاملين الحاكمين لمستوى الدخل القومى ، ومن هنا تبرز أهمية الحوافز — المادية وغير المادية — فى زيادة هذه الإنتاجية .

نخلص من هذه الخصيصة الأولى للاقتصاد السوفيتى إلى أن الملكية الاجتماعية تسيطر على الجانب الأعظم من وسائل الإنتاج فيه ، وأن هذه السيطرة لم تلغى التبادل النقدى الذى ظل قائما كظاهرة تلازم طبيعة التداول السلعى ، وأنه يوجد جهاز مصرفى يدخل فى نطاق ملكية الدولة ويهتم بتنظيم التداول النقدى فى الاقتصاد القومى .

---

(١) Y.L.Manevich : Wages System in "The Soviet Planned Economy" op. cit., p 228.

ثانيا : الانتاج فى الاقتصاد السوفيتى يهدف الى اشباع حاجات المجتمع

ويترتب على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج فى الاقتصاد السوفيتى أن توجه هذه الوسائل نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع المادية والمعنوية (١) . فالاقتصاد السوفيتى اقتصاد حاجات لا اقتصاد طلب ، بمعنى أن الانتاج فيه يرتبط من حيث حجمه وهيكله ارتباطا وثيقاً متناسبا ومتوازنا مع هيكل وحجم الحاجات الاجتماعية ومن هنا يختلف الغرض من الانتاج فيه عن الغرض من الإنتاج فى اقتصاد السوق ، حيث يستهدف هذا الأخير فى المقام الأول تحقيق أقصى الأرباح الممكنة (٢) .

---

(١) Fundamentals of Marxism Leninism. 2 nd. ed. Progress Publishers, Moscow 1964, pp 568 - 570 ; L. Leontyev : Political Economy. A Condensed Course. Progress Publishers, Moscow 1972, pp 167 - 169.

(٢) ذكر « لانجه » أن نمط ملكية وسائل الانتاج فى المجتمع هو الذى يصوغ القانون الاقتصادى الأساسى Basic Economic Law النظام الاجتماعى . هذا القانون هو الذى يحدد الهدف الذى توجه نحوه وسائل الانتاج وقوى والمجتمع الانتاجية بأسرها ، أو بعبارة أخرى يحدد الحافز الاقتصادى الذى يحرك ملاك وسائل الانتاج ، وهو الذى يحدد كذلك سبل الوصول الى هذا الهدف .

والهدف من الانتاج فى الاشتراكية — كما حدده القانون الاقتصادى الأساسى وكما قرره برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٦٢ هو التوسع المستمر فى الانتاج المبنى على استخدام الوسائل الفنية المتقدمة والعمل الجماعى من أجل الاشباع الكامل للحاجات المادية والثقافية المتنامية باستمرار لكافة أفراد المجتمع انظر فى هذا الشأن : أوسكار لانجه : الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ص ٩١ .

Fundamentals ... op.cit., p 569 ; Soviet Planning, Principles and Techniques. Progress Publishers, Moscow 972, pp 33-34.

ويتوقف تركيب الحاجات الاجتماعية social needs [١] على عوامل متعددة منها : الموارد الاقتصادية المتاحة والوسائل الفنية المستخدمة فى الانتاج ودرجة تطور المجتمع ، كما يتوقف على عناصر طبيعية وديموغرافية (مثل توزيع السكان حسب الأعمار والجنس والمهنة والتمييز بين سكان المدن وسكان الريف وحركة الهجرة وغير ذلك) . غير أنه يأتى فى مقدمة هذه العوامل كلها هيكل الانتاج والتغيرات التى تطرأ عليه .

ولما كان اشباع الحاجات الاجتماعية يتوقف على مستوى تطور القوى الانتاجية فى المجتمع ، فان هذا يتطلب تزايد قوى الانتاج وحجمه لمواجهة الحاجات الاجتماعية المتزايدة واشباعها الأمر الذى يتطلب بدوره استخدام أرقى وأحدث الفنون الانتاجية . بل أن النمو المتزايد للقوى الانتاجية يعمل من ناحيته على خلق حاجات جديدة فى انتظار الاشباع مما يحفز على ازدياد تنمية القوى الانتاجية [٢] ،

ويعتبر تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها خلال فترة زمنيةمعينة

---

(١) وتقسم الحاجات الاجتماعية فى الاتحاد السوفيتى الى حاجات منتجة productive needs وحاجات غير منتجة non-productive needs والأولى هى الحاجات التى تتعلق بتنمية الانتاج نفسه ، وهى تتضمن استخدام وسائل العمل (مثل العدد والآلات والأدوات والمبانى التى يتم الانتاج داخلها والسكك الحديدية والطرق ... ، والطاقة والمواد الأولية أما الحاجات غير المنتجة فتتمثل فى الاستهلاك الخاص بالمواطنين والمؤسسات التى لا تنتج سلعا مادية . غير أنه عندما تذكر الحاجات الاجتماعية فى سياق المشاكل المتعلقة بالتخطيط ، فان معناها ينصرف الى الحاجات المتعلقة بالاستهلاك الاجتماعى النهائى ، أو الحاجات غير المنتجة انظر : Soviet Planning' op. cit, pp 34-35.

(٢) د. محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، المرجع السابق ص٧٢ــ٧٤

من أهم مشكلات التخطيط ، إذ أن ذلك يتطلب التوفيق بين احتياجات المجتمع فى الزمن القصير واحتياجات تطوره فى الزمن الطويل فى الوقت الذى لا تستطيع فيه الموارد المحدودة المتاحة اشباع كل الحاجات الاجتماعية فى نفس الوقت ويتوقف توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بين احتياجات الحاضر والمستقبل على الحد الأدنى للاستهلاك ، أو بعبارة أخرى يعتمد تخصيص القدر من الموارد الاقتصادية التى توجه لأغراض الاستثمار على الحد الأدنى من الاستهلاك الحاضر (١) . فاذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل فان الحاجات الاجتماعية التى سيجرى اشباعها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات أولوية فى الاشباع بالنسبة للبعض الآخر (٢) .

وهنا قد يثور التساؤل عن طبيعة الربح فى الاقتصاد السوفيتى طالما أن الانتاج فيه لا يستهدف أساسا سوى اشباع الحاجات الاجتماعية وليس تحقيق الربح . وللاجابة على هذا التساؤل يذكر الكتاب السوفيت أن الربح فى الاقتصاد السوفيتى عبارة عن فائض مخطط يقدر كنسبة مئوية من نفقات الانتاج المخططة Planned cost وتعمد الدولة إلى خلق هذا الفائض من أجل تحقيق بعض الأغراض ، وذلك كأن تستخدمه كمعيار فى الحكم على مدى الكفاءة الانتاجية للمشروعات، فانخفاض الربح الذى تحققه الوحدة الانتاجية عن الربح المخطط يعنى أنها تعمل فى ظروف تجعل النفقة المتوسطة للانتاج مرتفعة ، الأمر الذى يتطلب دراسة لهذه الظروف لمعرفة ما إذا كانت إدارة

---

(١) د. موريس مكرم الله واصف ، الأسس النظرية لتخصيص الموارد وتخطيط الاستهلاك النهائى فى النظم الاقتصادية الاشتراكية المخططة ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ص ٦ .

(٢) د. محمد دويدار : فى اقتصاديات ... المرجع السابق ص ٧٤ .

الوحدة الانتاجية أو كيفية عملها سليمة من عدمه [١] . وتستخدم الدولة الفائض المحقق فى بعض القطاعات فى تغطية العجز المحقق فى قطاعات أخرى، حيث قدر أن حوالى ٢٠ ٪ من المشروعات تعمل بخسارة مقدرة. ونظراً لأن جانبا من الأرباح المحققة لدى الوحدات الانتاجية يذهب إلى ميزانية الدولة فى صورة اقتطاعات من الأرباح تستخدم بعد ذلك — بطريقة مخططة فى تمويل أوجه النشاط الاقتصادى ، فانه يمكن القول أن الفائض (الربح) الذى تحققه الوحدات الانتاجية يعود على المجتمع بأسره [٢] .

وقد ذكر « ليبرمان » أن الربح فى الاقتصاد الاشتراكي له طبيعة خاصة تميزه عن الربح الذى يتحقق فى اقتصاد السوق ، إذ لما كانت الأثمان فى الاشتراكية تعبر عن معايير المبذول من العمل اللازم اجتماعيا ، فان الربح يكون مؤشراً للوفر النسبي الذى ينتج به إنتاج معين والذى يخدم فى النهاية أهداف المجتمع بأكمله [٣] .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

(٢) L. Gatovski : The Rol of Profit in a Socialist Economy Soviet Review. Summer 1963 p. 19 ; M. Dobb : Soviet ... op cit, pp. 390 - 391 ; R.W. Davies : The Development of the Soviet Budgetary System. Cambridge University Prees 1958. p. 164.

(٣) أنظر اراء « ليبرمان » فى الربح :

E. G. Liberman : Are We Flirting With Capitalism Profits & Profits. " Problems of Economics " Vol. VIII No. 4 August 1965 pp 36 – 41 ; idem : Profitability of Socialist Enterprises. the same review Vol. VIII No. 11, March 1966 pp. 3 - 10 ; idem : Once Again on the Plan, Profits and Bonuses, the same review Vol. VII No. 9 January 1965 p. 14.

ويمكننا إجمال الفروق الجوهرية بين الربح فى الاشتراكية والربح فى الرأسمالية فى الآتى : —

— يعتبر الربح فى الرأسمالية محور النشاط الاقتصادى والهدف النهائى الذى تسعى إلى تحقيقه كافة المشروعات العامة ، أما فى الاشتراكية فان الربح لا يعتبر هدفا فى ذاته ، وإنما يستخدم كمعيار للحكم على كفاءة سير المشروع.

— توزع الأرباح فى الرأسمالية على المساهمين في رأسمال الوحدة الانتاجية ، ومعظم هؤلاء المساهمون يبعدون كل البعد عن العملية الانتاجية التى تتم داخل الوحدة ، فى حين يستهدف توزيع الأرباح فى الاشتراكية تحقيق مصلحة المجتمع كله بالدرجة الأولى، كما أن العاملين بالمشروع (المنتجين المباشرين) هم الذين يختصون بالأرباح الموزعة .

— تعتبر الأرباح الموزعة على المساهمين فى المشروعات الرأسمالية مسئولة بدرجة كبيرة عن خلق ذلك التفاوت الضخم بين مختلف الطبقات الاجتماعية من حيث مستويات الثروة ومستويات الدخل ، أما فى الاشتراكية فان الأرباح توزع على المنتجين المباشرين فى صورة حوافز مادية وغير مادية ينعكس أثرها على الانتاج وحده .

— أن اعتبارات الربح ومعدلاته هى التى تسيطر على نمط توزيع الاستثمارات فى الاقتصاد الرأسمالى بين المشروعات المختلفة ، أما فى الاشتراكية فان الاستثمارات الأساسية تحدد مركزيا وفقاً لاعتبارات متعددة تخدم جميعها الأهداف المخططة .

ثالثا — قيام النشاط الاقتصادى على اساس من التخطيط المركزى الشامل :

إن التخطيط الاشتراكي في عبارات عامة ما هو إلا نشاط اجتماعي يستهدف تنظيم حركة الاقتصاد القومي وتنميته وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف في مجالى الإنتاج والاستهلاك ومن الأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والاجتماعي مع تحديد أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، ثم وضع الوسائل موضع التنفيذ [1] .

فالتخطيط الاقتصادى الاشتراكى بتعبير الأستاذ « لانجـه » « تخطيط إيجابى » لا ينحصر فقط فى تنسيق نشاطات مختلف فروع الإنتاج فى الاقتصاد القومى، بل أنه تحديد إيجابى للخطوط الرئيسية لتنمية هذا الإقتصاد القومى بواسطة الإرادة الواعية للمجتمع المنظم [2] .

ويتميز التخطيط الاشتراكى بملامح عدة أهمها أنه تخطيط شامل وملزم : شامل بمعنى أنه يحيط بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية الجماعية أو على الأقل للقطاعات التى تلعب الدور الاستراتيجى فى حياة الجماعة الاقتصادية وذلك نظراً لوجود إرتباط عضوى بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومى وبين مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، وهذا يتطلب بالضرورة السيطرة الفعلية للمجتمع على وسائل الإنتاج كلها أو الشطر الأعظم منها وذلك حتى يمكن أن يتسع

---

(١) راجع فى تعريف التخطيط :

شارل بتلهيم : ماهية التخطيط الاشتراكى . مقال نشر فى كتاب « التخطيط والتنمية » ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ص ١٠ — ١١ .

(٢) O. lange : Role of Planning in Socialist Economy. in, Problems of Political Economy of Socialism (O.Lange ed.) People's Publishing House, New Delhi, sept. 1962, p 21.

مجال القرارات الاقتصادية التى تتضمنها الخطة القومية ليشمل الإقتصاد القومى كله ، ولكى يتسنى أيضا تطبيق أية اجراءات تكفل تنفيذ هذه القرارات عملا. ومن هنا نشأ التلازم بين التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة و بين التكوين الاجتماعي الإشتراكي (١).

« الشرط الأساسى للتخطيط الإقتصادى الإشتراكي هو إمتلاك الجماعة لما يسمى « القمم المسيطرة » فى الإقتصاد : الصناعات الكبرى ـ المناجم ـ وسائل النقل ـ المشروعات التجارية الكبرى ـ التجارة الخارجية ـ البنوك ـ شركات التأمين (٢) .

---

(١) د. محمد دويدار : فى اقتصاديات .. المرجع السابق ص ٧٨ و ٨٣ .

(٢) شارل بتلهيم . المرجع السابق ص ٨ .

ومن هنا يفترق التخطيط الاشتراكى عن محاولات بعض الدول الرأسمالية منذ عام ١٩٤٧/٤٦ أعمال بعض الخطط لادخال نوع من التنظيم على اقتصادياتها القومية مع عدم المساس بوضع علاقات الملكية والتى تتميز بسيطرة الملكية الخاصة على وسائل الانتاج . والواقع أنه لا يمكن اعتبار اقتصاديات هذه الدول الرأسمالية اقتصاديات مخططة لأنها اقتصاديات سوق يتخذ القرارات النهائية فيها ملاك وسائل الانتاج الذين لا يسعون إلا لزيادة أرباحهم. ومن هنا فإن الخطة لا تلعب دورا حاسما فى اقتصاديات السوق حتى ولو أثرت بعض التأثير فى مجرى بعض التطورات . ويفترق التخطيط الاشتراكى أيضا عن تخطيط التنمية الذى يقصد به اقامة مجموعة متناسقة من الأهداف المحددة التى يسعى المجتمع الى تحقيقها خلال مدة محددة أيضا للنهوض بالاقتصاد القومى من حالة التخلف التى يعانى منها والاسراع بسيره فى معارج التقدم الاقتصادى والاجتماعى باتباع سياسة اقتصادية تعمل على تحقيق هذه الاهداف وعلى الأخص فيما يتعلق بزيادة تراكم رأس المال للقيام باستثمارات تستهدف تطوير القوى الانتاجية المجتمع وزيادتها باستمرار . ورغم تشابه أهداف التخطيط الاشتراكى وأهداف تخطيط التنمية ، إلا أن الاختلاف الجوهرى بينهما هو فى تخلف شرط الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية فى المجتمع . انظر =

ويمكن القول أن توافر صفة الشمول فى التخطيط ينبثق كنتيجة للخاصتين السابقتين اللتين يتسم بهما هـذا النظام . فسيطرة الدولة على معظم وسـائل الإنتاج يلقى على عاتقها مسئولية تشغيل هذه الطاقات بطريقة تتجنب كافة أنواع الإسراف والتبديد للموارد الاقتصادية ، مع تحقيق أكبر قدر من الإشباع لحاجات المجتمع المادية والمعنوية ، وهو أمر لا يجوز تركه ـ طبقا لما استقر عليه التطبيق الاشتراكى ـ للعمل التلقائى لقوى السوق وانما يتم تدبيره عن طريق التخطيط الشامل .

وقد وضعت أول خطة اقتصادية قومية شاملة فى الاقتصاد السوفيتى فى فبراير ١٩٢٠ وهى تلك المعروفة « بخطة جويلرو Goelro plan » أو « خطة الدولة لكهربة روسيا وكانت تتعلق بقطاع واحد فقط [١] .

والتخطيط الاشتراكى فى الاقتصاد السوفيتى، فضلا عن أنه يتصف بالشمول فان له طابع الزامى بمعنى ان الخطة القومية ليست مجرد برنامج توقعى لما سوف يكون عليه الاقتصاد القومى فى تطوره خلال فترة زمنية تالية ، وانما

= شارل بتلهيم : المرجع السابق ص ٨ وأنظر أيضاً د. احمد جامع : الاقتصاد الاشتراكى المرجع السابق ص ١١٢ ــ ١١٤ .

(١) تم وضع خطة جويلرو بمجهودات لينين الذى كان على اقتناع كامل بأهميـة الدور الذى تلعبه الكهرباء فى الحياة الاقتصادية . وقد عرف عن لينين عبارته المأثورة « إن مجالس السوفيت زائد الكهرباء تساوى الشيوعية » . ولذلك تضمنت هذه الخطة إقامة حوالى ٣٠ محطة قوى كهربائية فى أماكن مختلفة من البلاد **انظر** :

Harry Schwartz : Russia's Soviet Economy. 2 nd ed Prentice-hall. Inc. Englewood Cliffs 1965, pp 117 – 118 ; Alexander Baykov : The Development of the Soviet Economic System. Cambridge University Press 1946 (Reprinted 1970), pp 45-46 ; M. Dobb ; Soviet... op. cit., pp 338 – 339.

هى برنامج عمل تلتزم بتنفيذه كافة الوحدات الاقتصادية العامة فى الاقتصاد كل فى حدود المهام الموكول اليها تنفيذها . ولهذا فان الخطة القومية الشاملة تصدر فى صورة قانون ملزم كسائر القوانين يصبح واجب التنفيذ بمجرد صدوره . ولا تعنى صفة الالزام فى الخطة أنه ينظر اليها باعتبارها وثيقة جامدة غير قابلة للتغيير طالما تمت الموافقة عليها ، بل على العكس من ذلك فانها تتسم بالمرونة بمعنى انها تقبل ادخال تعديلات عليها خلال فترة تنفيذها طالما كانت هذه التعديلات ضرورية (١) .

ويستهدف التخطيط — بصفة عامة — تنمية الاقتصاد القومى ، ومن ثم فان جوهره كما يقول « لانجه » هو ضمان قدر من الاستثمار الانتاجى ثم توجيهه نحو السبل التى تكفل أسرع معدل للنمو للقوى الانتاجية للاقتصاد القومى بحيث يؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل القومى بنسبة تزيد كثيراً عن نسبة زيادة السكان وبالتالى ارتفاع الدخل القومى فى المتوسط لكل فرد (٢) .

فالخطة التى تحكم تنمية الاقتصاد القومى كما يرى « لانجه » يتعين أن

---

(١) وقد عبر « ستالين » عن مرونة الخطة بقوله » بالنسبة لنا ، شأنها فى ذلك شأن سائر الخطط الأخرى ، ليست سوى خطة مقبولة كتقريب أولى يتعين أن يصبح أكثر دقة وأن يتغير وأن يكتمل على أساس التجربة .» ولا يمكن لأية خطة اقتصادية أن تأخذ فى الأعتبار كافة الامكانيات التى تتوارى فى أعماق مجتمعنا والتى يمكن اكتشافها فى غمار العمل وحده وخلال تنفيذ الخطة فى المصانع والمزارع الجماعية ومزارع الدولة والأقاليم : انظر :

H. Schwartz : Russia's... op. cit., pp 147 - 148.

(٢) O. Lang : Economic Development, Planning & International Cooperation, Central Bank of Egypt Commemoration lectures, Cairo 1961.

تتضمن شيئان لا يمكن أن يوجد دونها توجيه إيجابي لمجرى نمـو الاقتصاد القومى : أولها هو تقسيم الدخل القومى بين الاستهلاك والتراكم أو الاستثمار وبهذا يتحدد المعدل الإجمالي للنمو الاقتصادى ، وثانيها هو توزيع الاستثمارات ما بين الفروع المختلفة للاقتصاد القومى وبهذا يتحدد اتجاه التغيير الاقتصادى ومعالم التغيير البنيانى فى الاقتصاد القومى (١) :

وقد ذكر M. Bor أن التخطيط الاقتصادى قد استهدف فى عملية البنـاء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتى تحقيق الأهداف الأساسية التالية (٢) .

— تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى للدولة .

— تحقيق معدلات نمو عالية فى الانتاج والاستهلاك .

— تحقيق أقصى توسع ممكن فى قطاع الدولة والقطاع التعاونى ،

— العمل على حفظ النسب الصحيحة بين نمو مختلف الفروع الانتاجية في الاقتصاد القومى (٣) .

---

(١) O. Lang : Role of Planning... op. cit., p 22.

(٢) M. Z. Bor : Draft Relating to Chapter 1, 2, 3 and 4 United Nations Planning for Economic Development. Report of the Secretary General Transmitting the Study of a Group of Experts (A / 5535 / Rev. 1) New York, 1953 p 123.

(٣) من الملاحظ أن تنمية مختلف فروع الجهاز الانتاجى للاقتصاد السوفيتى لم تكن تنمية متوازنة من الناحية العملية ، وإنما كان الأمر على العكس من ذلك تماما ، فقد استهدفت كل خطة من الخطط المتعاقبة التركيز بقوة على تنمية فرع معين من هذه الفروع يطلق عليه الحلقة الرئيسية ، باعطائه الأولوية المطلقة على غيره من الفروع فى الحصول على الموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة فى الاقتصاد القومى خلال فترة الخطـة . ومن ثم يترتب على إعطاء أولوية للفرع الذى تم التركيز على تنميته النهوض بتنمية باقى الفروع —

— تعبئة وتركيم كافة احتياطيات الدولة من أجل تحقيق كل هـــذه الأهداف .

وقد اختلف أسلوب التخطيط فى الاقتصاد فى السوفيتى باختلاف مراحل تطوره . فقـــد كان التخطيط فى بداية تجربته الأولى يتصف بالمركزية الشديدة ، غير أن هذا الأسلوب قد تغير منذ نهاية عام ١٩٦٥ حيث يتميز الآن بالخصائص التالية :

— إلغاء المركزية الشديدة وإعطاء استقلال أوسع للمشروعات الفردية مع تحسين التخطيط المركزى الذى استمر العمل به .

= الأخرى أو تنميتها بدرجة غير متوازنة مع الفرع المذكور نظراً لأن الموارد المتاحة لا تكفى لاشباع حاجات كافة فروع الجهاز الانتاجى . ومن المعروف تاريخيا أنه فى مجال تنمية القطاعات الانتاجية فان الأولوية قد أعطيت للصناعات وعلى الأخص الثقيلة منها . وقد اختلف نظام اختيار الأولويات بين تنمية هذا الفرع أو ذاك داخل قطاع الصناعة حسب المرحلة التى بلغها الاقتصاد القومى فى تطوره . فى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت الفروع التى تحظى بالأولوية داخل قطاع الصناعة هى صناعة بناء الآلات والتعدين وصناعات الفحم والطاقة . وفى الوقت الحاضر تحظى الصناعات الكيماوية بالاهمية الكبرى بين سائر الفروع الأخرى فى قطاع الصناعة لما سيترتب على استخدام المنتجات الكيمائية من تغيرات كيفية جذرية فى الفروع الانتصادية الحاكمة فى الاقتصاد القومى انظر :

M. Z. Bor : The Organization and Practice of National Economic Planning in the Union of Soviet Socialist Republics. in "Planning for Economic Development" Vol. 2 Studies of National Planning Experience. Part 2 Centrally Planned Economies. U. N. New York, 1965 pp 158 - 159.

— التوسع فى الدور الذى تؤديه خطط الجمهوريات وخطط المنـــاطق الاقتصادية والمشروعات الفردية .

— زيادة أهمية التخطيط متوسط المدى .

— التخلى عن التخطيط المفصل لإنتاج المزارع الجماعية ، مع الاستمرار فى تخطيط ما تحصل عليه الدولة من المنتجات الزراعية (١) .

والتخطيط فى الاقتصاد السوفيتى لايقتصر على التخطيــط المادى الذى يعمل على تعبئة الموارد الإنتاجية المتاحة فى الاقتصاد القومى واستخدامها أكفأ استخدام ممكن على ضوء الأهداف المقررة فى الخطة ، وإنما يوجـد أيضا بالضرورة تخطيط مالى تشتق أهدافه من التخطيط المادى ويعتبر جزءا من النظام العام للتخطيط الاقتصادى . وتنبع أهمية وضرورة التخطيط المالى من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتى تسود فيه المبادلات النقـدية الأمر الذى فرض ضرورة وجود هيئات مالية متخصصه منها ما يتولى عمليـة التخطيط النقدى والائتمانى على مستوى الاقتصاد القومى وتنفيذ هذه الخطط بالكيفية التى تتفق مع مقتضيات تنفيذ الخطط المادية . هـــذه المهمة هى التى ينهض بمسئولياتها الجهاز المصرفى السوفيتى .

هذه هى الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادى السوفيتى الذى يفترض فيه أنه تجربة تاريخية لمحاولة التغلب على تلقائية التطور الاجتماعى مع إقامـة

(١) A. N. Efimove : Organization of Planning Today. in Report of the United Nations Seminar on Planning Technique. U. N. 1966; p 37; G. Sorkin : Planning in the U. S. S. R. Problems of Theory and Organisation. Progress Publishers, Moscow, 1967 p 225.

نظام من علاقات الانتاج تؤدى فيه القوانين الاقتصادية المختلفة عملها بطريقة يقصدها المجتمع كله وتكون متمشية مع ارادته، وبحيث تسعى كافةالوحدات الاقتصادية العاملة فى الاقتصاد فى إطار الملكية الاجتماعية إلى هدف أساسى هو تحقيق أقصى قدر من الاشباع لحاجات المجتمع المادية والمعنوية .

وتنعكس الخصائص التى يتميز بها الاقتصاد السوفيتى على الجهاز المصرفى فيه . إذ يدخل هذا الجهاز فى إطار ملكية الدولة التى تديره لصلحة الجماعة كلها ، هذا فضلا عن أن وحداته لا تستهدف تحقيق أى ربح نقدى — على عكس ما هو معروف بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفي فى اقتصاديات السوق وإنما تستهدف أساسا تحقيق المؤشرات الواردة فى الخطة الاقتصادية القومية والتي تباشر هذه الوحدات نشاطها فى إطارها .

الباب الأول

النظام النقدى السوفيتى

لما كان الاقتصاد السوفيتى ـ على نحو ما رأينا فى المبحث التمهيدى ـ يعرف الانتاج السلعى وتسود فيه المبادلات النقدية ، فانه لا مناص من التعرف على الدور الذى تؤديه كل من النقود والاثمان فى هذا الاقتصاد طالما أن هذه الادوات الإقتصادية ترتبط ارتباطاً عضوياً بانتاج المبادلات النقدية .

وما دام للنقود دور تقوم به ، فاننا سوف نتعرف على الجهاز الذى يعمل على تخطيط وادارة النقد ، أى الجهاز المصرفى الذى هو محور دراستنا ، فنستعرض أولا المراحل التى مر بها فى تطوره ثم نتعرف على هيكله الحالى ووظائفه فى الاقتصاد بصفة عامة .

ومن أجل تفهم طبيعة عمل الجهاز المصرفى فى اقتصاد يتبع نظام التخطيط الشامل ، فانه لابد وان نتعرف على نظام التداول النقدى وخصائصه المميزه فى هذا الاقتصاد .

ولذلك سوف يتضمن هذ الباب الفصول الثلاثة التاليه :

الفصل الاول النقود والاثمان فى الاقتصاد السوفيتى .
الفصل الثانى : هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى ووظائفه بصفة عامه .
الفصل الثالث : نظام التداول النقدى .

الفصل الأول

النقود والأثمان فى الاقتصاد السوفيتى

انطلاقا من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتى اقتصاداً تسود فيه المبادلات النقدية فان الفصل الحالى سوف ينطوى على المبحثين التاليين :

الاول ، ويخصص لمناقشة مدى ضرورة النقود فى الاقتصاد والوظائف التى تؤديها .

والثانى ، ويخصص للتعرف على أسس تكون الأثمان ، بوصفها التعبير النقدى عن القيمة ، ووظائفها فى الاقتصاد.

المبحث الاول

النقود : ضرورتها ووظائفها

كان « ماركس » - شأنه فى ذلك شأن الاقتصاديين التقليديين من قبله - يفرق بين قيمة الاستعمال للسلعة use value وتتمثل فيما تحققه للمستهلك من منفعه، أى صلاحيتها لاشباع حاجة انسانية وبين قيمة المبادله Exchange value وتتمثل فى قدره السلعة على المبادله بسلعة أخرى . فقد ذكر «ماركس» أن قيمة المبادله لسلعة ما تبدو من النظرة الاولى فى صورة علاقة كميه ، أى فى صورة نسبية يتم طبقا لها تبادل قيمة استعمال من نوع معين بقيمة استعمال من نوع أخر . هذه العلاقة أو النسبه تخضع لتغيير مستمر من زمن الى آخر ومن

مكان الى آخر[١]. وقيمة المبادلة (أى النسبة بين قيمتين) هى الشكل الذى تعبر به القيمة عن نفسها فى التبادل[٢].

وتتحدد القيمة فى رأى « ماركس » بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا فى إنتاجها ، أى كمية العمل تحت الظروف السائدة ، أو الغالبة فى المجتمع[٣] ولما كانت السلع تعتبر فيما تمثل عملا إنسانياً وبالتالى تكون قابلة للمبادلة فيما بينها Commonsurable فانه يمكن من ثم أن تقاس جميعها وفقا لسلعة واحدة مخصوصة تتخذ شكلا محدداً ، ويمكن لهذه الأخيرة بالتالى أن تتحول إلى مقياس عام للقيم ، أى إلى نقود .

« فكما يحدث أن تتحول المنتجات إلى سلع ، كذلك تتحول سلعة واحدة خاصة بنفس النسبة إلى نقود[٤] » .

وقد عرف « ماركس » النقود بأنها السلعة التى تؤدى وظيفة مقياس القيمة ، وبذا تقوم « بشخصها أو عن طريق ما يمثلها » بوظيفة أداة التداول[٥] . وقد رأى « ماركس » أن النقود تعتبر نتيجة طبيعية للانتاج السلعى أى الانتاج لأغراض التبادل السوقى وأنه إذا اختفى الطابع السلعى للانتاج كنتيجة لاستيلاء الجماعة على وسائل الانتاج ، فان الحاجة إلى النقود

---

(١) Karl Marx : Capital . A, Critical Analysis of Capitalist Prodiction. Vol. 1 Progress Publishers, Moscow N. D. pp 43 - 48.

(٢) د. محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد السياسى — المرجع السابق ص ٧٣ — ٧٤ و ص ٨٣ .

(٣) Marx : Capital. op. cit., p 44

(٤) Ibid., p 90 , 97

(٥) Ibid., p 130

سوف تختفي بالتالي باعتبار أن وجودها مرتبط بالتداول [1] .

وتأسيسا على هذا الفكر الماركسي ذهب فريق من الاقتصاديين السوفيت في السنوات الأولى من الثلاثينيات إلى القول بإمكان إلغاء النقود كلية في الاقتصاد وذلك عن طريق تنظيم التبادل المباشر للسلع والخدمات فيما بينها على قرار التخطيط المباشر للانتاج الذى جرى تطبيقه في الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ - ١٧٣٢) [2] .

الا أن هذه الآراء قد قوبلت بعد ذلك بنقد حاد نظراً لما أدت اليه التجربة من اضطراب فى الحياه الاقتصادية [3] فقد كان من شأن سداد الاجور والمرتبات فى صورة عينيه انتفاء حرية المستهلكين في الاختيار أو كادت ، كما أدى اختلاف جداول تفضيل المستهلكين من حيث اتساق دخولهم الى ظهور أساليب المقايضه السلعيه بكل ما يصاحبها من معوقات التبادل وانتشار

---

(١) ولهذا انتقد « ماركس » الاشتراكيين البورجوازيين الذين نادوا بالابقاء على الانتاج السلعي مع القضاء على النقود وقال « ان ذلك شبيه بالغاء الكنيسة مع الابقاء على البابا » انظر : Ibid., pp 90 – 91

(٢) M. Dobb : Soviet.. op. cit., p 386 ; R.W. Davies : The Development.. op. cit., p 141

(٣) أعلن « ستالين » فى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي السوفيتي فى عام ١٩٣٤ الآراء القائلة بامكان تنظيم التبادل المباشر للمنتجات وإلغاء النقود ، ووصف هذه الآراء بأنها « لغوا يساريا وبورجوازيا صغيرا » كما أعلن « ستالين » فى نفس المؤتمر أن النقود أداة الاقتصاد البرجوازى التى أخذتها الحكومة السوفيتيه ووجهتها الى ما فيه تحقيق مصلحة الاشتراكية من حيث توسيع نطاق التجارة السوفيتية الى أقصى حد ممكن انظر:
Ibid., pp 141 - 142 ; M. Dobb : Soviet.. op. cit., p 386

السوق السوداء وتراخى حوافز العمل والانتاج[1]. ولهذا كله عادت العلاقات السلعيه النقديه تأخذ مكانها فى الاقتصاد السوفيتى ، واستمر الجهاز المصرفى بالتالى يقوم بدوره فى اصدار النقد وتخطيط وادارة تداوله فى الاقتصاد (٢) .

والوظائف التى تؤديها النقود فى الاقتصاد السوفيتى ، وهو اقتصاد مبادلات نقدية لا تختلف عن تلك التى تؤديها فى اقتصاد السوق فيما عدا أنها لا تقوم مطلقا بوظيفة الاستثمار ، فلا يمكن أن تصبح رأسمال بشراء الفرد لوسائل الانتاج ، ولا أن تلد نقوداً عن طريق الائتمان (٣) وتمارس النقود وظائفها ـ التى سوف نتعرف عليها حالا فى إطار من التخطيط القومى الذى يشمل كافة فروع الانتاج الاشتراكى (١) .

فالنقود كقياس عام للقيم ، تقيس مقدار العمل الاجتماعى الذى تحتويه السلع المختلفة وذلك فى شكل محدد هو ثمن السلعة ، ويتم ذلك على اساس

---

(١) M. Dobb : Soviet.. op. cit, pp 388 - 369

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 17 ; H. Schwartz : Russias Soviet Economy. op. cit., p 468 : Philippe J Bernard Planning in the Soviet Union. Pergamon Press. First English Edition, 1966 p 27

(٣) د. فؤاد مرسى : النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ١٩٥٨ ص ٤٨ .

(٤) V. A. Vorobyev : The Planning of Money Circulation & Credit in the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R Lectures Delivered at the 15 th International Banking Summer School Moscow. July 1962, p 118 : Charles Bettelheim ; La Planification Sovietique. Librairie Marcel Riviers et Cie. Paris 3e Edition 1945 p 56 ; H. Schwartz ; Russia's .. op. cit., pp 468 - 469

تخطيط نفقات الانتاج وأثمان السلع للنتيجة [١] دون الاعتماد على ظروف السوق (اللهم فيما عدا السلع الزراعية التى يعرضها الفلاحون مباشرة فى الاسواق فهذه تترك اثمانها ليحددها تفاعل قوى العرض والطلب) .

وتؤدى النقود بهذه الصفة دوراً هاما فى المحاسبة الاقتصادية economic accounting التى ترتكز اساسا على الاثمان والنفقات ، اذ يمكن عن طريق ترجمة بيانات التكاليف فى الخطة الانتاجية الى نقود كوحدة قياسية ، التغلب على مشكلة تجميع الوحدات الكمية غير المتجانسة ، كما يمكن ايجاد اساس لنظام اثمان لمختلف السلع والخدمات ، وفى ضوء هذا النظام تتحدد مجموعة العلاقات بين الجهاز المصرفى والقطاعات الانتاجية من جهة اخرى [٢] .

والنقود فى الاقتصاد السوفيتى - ابتداء من وظيفتها كمقياس للقيم - تعمل

---

(١) يفرق البروفسور Baykov بين الدور الذى تؤديه النقود فى كل من القطاع الاشتراكى وقطاع السكان فى الاتحاد السوفيتى فيقول « تؤدى النقود فى القطاع الاشتراكى من الاقتصاد القومى السوفيتى وظيفة وحدة الحساب unit of account التى يعبر بها عن نفقات الانتاج ونفقات التشغيل . غير أن النقود فى هذا القطاع تعتبر أداة لتخطيط الانتاج والنفقات أكثر من كونها مقياسا للقيم ... أما فيما يتعلق بالسكان فان النقود تؤدى فى الاتحاد السوفيتى نفس الوظائف الاقتصادية الأساسية التى تؤديها فى ظل نظام المنافسة ، فيما عدا أنه لا يمكن تحويلها الى رأس مال منتج من خلال استخدام عمال اجراء » انظر :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 417

(٢) V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit., p 118 ; L. Leontyev ; Political Economy. op. cit., pp 199 - 202

كوسيط فى التبادل يتم عن طريقها نقل السلع الى من يحتاجها [١] وهذا الرباط بين السلع والحاجات رباط مخطط سواء تعلق الأمر بسوق السلع الانتاجية ما بين مختلف المشروعات او بسوق سلع الاستهلاك مابين مشروعات التجارة وجمهور المستهلكين (٢) .

والنقود وسيلة للدفع يتم عن طريقها توزيع جانب من الدخل القومى فى شكل مرتبات واجور على السكان العاملين ، وهى بهذا تستخدم فى موازنة اجمالى هذه الاجور مع اجمالى قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة ، كما يتم عن طريقها تحويل جزء من ايرادات المشروعات الى ميزانية الدولة والجهاز المصرفى واعادة توزيع جزء من الدخل القومى بواسطة الميزانية على

---

(١) وفى هذا يقول أستاذنا الدكتور فؤاد مرسي أن النقود فى المجتمع الاشتراكى لا تستخدم كواسطة لمبادلة السلع من مالك لآخر ، وانما تستخدم كوسيلة لتوزيع المنتجات التى أعدت للتوزيع لا للبيع فى سوق بثمن يتحدد بقيمة المبادلة وبالعلاقة بين العرض والطلب . **انظر :**

د. فؤاد مرسى . النقود والبنوك ، المرجع السابق ص ٤٧

(٢) يذهب بعض الاقتصاديين من أمثال M Lavigne الى اعتبار النقود أداة للتداول فى قطاع الاستهلاك فقط حيث يتم شراء وبيع السلع الاستهلاكية نقداً ، أما فى قطاع المشروعات فان النقود تستخدم كأداة للتحاسب فقط حيث يتم التعامل بين المشروعات الانتاجية بعضها البعض وبين هذه المشروعات من جهة والمشروعات التى تقوم بالتوزيع من جهة أخرى عن طريق التحويلات النقدية . إلا أن الرأى الغالب أنه لا توجد تفرقة بين مجالى تداول سلع الانتاج وسلع الاستهلاك استناداً الى وحدة دورة الانتاج والتبادل فى الاقتصاد السوفيتى والى وجود انتاج سلعى فيه . فالوحدة النقدية سواء كانت ورقية أم حكتابية تؤدى كافة وظائف البنوك . **انظر فى ذلك :** =

المشروعات لقيام باستثماراتها وكذلك على اوجه الاستثمار غير الانتاجية (١).

وتستخدم الاجور فى شكلها النقدى كحافز مادى لتنمية الانتاجية فى العمل وذلك عن طريق ايجاد فروق فى معدلات الاجور النقدية التى تدفع للعمال wage differentials . فهذه المدفوعات النقدية هى الوسيلة لتحقيق هذه الفوارق الاجرية وتنمية الحوافز المرغوب فيها . وعلى الرغم مما قد يقال من ان المدفوعات العينية للعمال يمكن ان تحقق نفس الهدف ، الا انه يؤخذ عليها انها تحد من حرية اختيار العمال للسلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة فى حين يهيىء الاجر النقدى للعمال فرصا اكبر لهذا الاختيار ، ولذا فانه اكثر تنمية للحافز على الانتاج (٢) .

Marie Lavigne ; Les Economies Socialistes, Sovietique et Europeennes. Colleetion U. Serie Sciences Economique. Librairie Aimand Colin, Paris 1970 p 346 ; Svarc (G.) Les Fondements economiques de la circulation de la monnaie scripturale. L' U. R. S. S. et Les Pays de L'Est, 1962 No. 4 pp 87 - 88 ; Allan G. Gruchy ; Comparative Economic Syetems Houghton Mifflin Co. ed. 1966. pp 764 - 765

وانظر ايضا :

د. صبحى تادرس قريصه ، الدور التمويلى والرقابى للجهاز المصرفى ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ص ١٦

(١) G. Halm ; Economic Systems. A Comparative Analysis. Holt, Rinehart & Winston, Inc 1968, p 20 ; R. W. Davies : The Development... op. cit., p 142

(٢) V. A. Vorobyev ; The Planning... op. cit. p 118 ; M. Dobb Soviet Economic... op. cit., pp 388 - 389 ; M. L. Seth ; Theory and Practice of Economic Planning, 4 th ed. S. Chand & Co. New Delhi 1969 pp 70 - 71

=

وتستخدم النقود فى الاقتصاد السوفيتى ايضا كمخزن للقيم store of value بحكم كونها تتمتع بقبول عام كوسيط للمبادلة وباعتبارها « سند ملكية خاصة يتسم بالعمومية ويعطى لحامله الحق فى الحصول على كل مايمكن تملكه فى السوق » (١)

وطالما انه يتعذر تحقيق التوافق بين مواقيت تلقى النقود ومواقيت انفاقها . غير ان كتاب الاشتراكية ينكرون امكانية استخدام النقود لاغراض المضاربة او للاكتناز ، وانما يسلمون بامكان حجزها عن التداول فى صورة مدخرات ، فالدخول النقدية للسكان يمكن ايداعها في بنوك الادخار مقابل

= وفى هذا المقام أوضح « لانجه » أن حرية اختيار المستهلكين فى المجتمع الاشتراكى تختلف عن تفضيلات المستهلكين أو سيادة للمستهلك فى اقتصاد السوق . فحرية اختيار المستهلكين انما تعنى حرية المستهلكين فى توزيع دخولهم فيما بين مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة . أما تفضيلات المستهلكين أو سيادة المستهلك فانها تعنى أن يوجه الانتاج وأن تتخذ قرارات المنتجين على أساس اختيارات هؤلاء المستهلكين عن طريق الاثمان وهكذا فانه من المتصور أن توجد حرية اختيار دون أن توجد تفضيلات المستهلكين وذلك فى كل حالة يسمح فيها للمستهلكين بانفاق دخولهم كيفما يشاءون وفقا لأثمان محددة دون أن يكون لطلبهم أى تأثير على قرارات الانتاج ، تلك القرارات التى تنفرد باتخاذها السلطات العليا فى الدولة . **ومع ذلك يمكننا القول** أن افتراض وجود سيادة المستهلك فى اقتصاد السوق قد أصبح على شك كبير ، اذ إن سيادة المنتج قد حلت فى واقع الأمر على سيادة المستهلك نظرا لقدرة المنتجين على التأثير على رغبات المستهلكين وأذواقهم باستخدام وسائل الدعاية والاعلان التى أصبحت تشكل جزءا هاما من النفقات الانتاجية . انظر :

Oskar Lang & Fred. Taylor ; On the Economic Theory of Socialism. (Benjamin E. Lippincott, ed.) The University of Minnesota Press 1938 , pp 95 - 96

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى الاقتصاد . المرجع السابق ص ١١٠ — ١١٤

فائدة محددة ، كما يمكن توظيفها فى شراء سندات حكومية تدر فائدة ذات سعر محدد ، كما ان النقود تعتبر وسيلة التراكم التى يتم عن طريقها تكوين المشروعات لاحتياطياتها وتحويلها لجزء من أرباحها إلى ميزانية الدولة (١) .

والنقود فى الاقتصاد السوفيتى تعتبر وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية الناشئة عن علاقاته التجارية وغير التجارية مع الدول الاشتراكية الأخرى وعدد آخر من البلدان الرأسمالية (٢) .

ومن هذا يتضح أن وظائف النقود فى الاقتصاد السوفيتى لاتختلف عنها فى اقتصاد السوق . غير أن هناك من الاقتصاديين من يرى أن النقود فى النظم الاشتراكية لاتتمتع بتلك الأهمية الخاصة التى تحتلها فى النظام الرأسمالى والتى تستمدها من أهمية الدور الذى يلعبه جهاز الأثمان فيه ، فالنقود هى الأساس الذى يرتكز عليه جهاز الأثمان ، أو هى الوسيط الذى يباشر هذا الجهاز عن طريقه دوره الهام فى توجيه الانتاج وتنظيمه وتوزيعه (٣) .

ومن ناحية أخرى فان نطاق عمل النقود فى الاقتصاد المخطط يضيق عنه فى اقتصاد السوق نتيجة لضيق نطاق الانتاج السلعي فى الأول عنه فى الثانى

---

(١) H. Schwartz ; Russia's.. op. cit., pp 468 - 469

(٢) Charles Bettelheim : Studies in the Theory of Planning Asia Publishing House. London, 1961. pp 74 - 78; Krondrod (Ja) Les Fonctions de la Monnaie en Economie Socialiste, L'U R S S et Les Pays de L'Est. 1961, No. 1 pp 111 – 113 ; L. Leontyev : political Economy, op. cit., p 201

(٣) د. محمد زكى شافعى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ص ٢٢ — ٢٥ .

كالأراضى والموارد الطبيعية والمنشآت الانتاجية كالمصانع والمناجم تخرج عن نطاق السلع ، ومن ثم لاتستخدم النقود كأداة للمبادلة فيما يتعلق بها (١) .

المبحث الثانى
الأثمان : أسس تكونها ووظائفها فى الاقتصاد السوفيتى

أن المشكلة الأساسية التى يعنى بها الاقتصاد المخطط هى كيفية توزيع الموارد الإنتاجية المتاحة التى تعمل على تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية . وهذه المشكلة تتطلب اتخاذ قرارين أولهما هو اختيار الحاجات التى سيتم اشباعها وفقا لأولويات معينة ، أما القرار الثانى فيتعلق باستخدام الموارد الإنتاجية أى توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار فضلا عن توزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين الأنشطة المختلفة بالصورة التى تحقق الأهداف المخططة بأقل تكلفة ممكنة من وجهة نظر المجتمع ، هذا الأمر يتطلب اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للأثمان النسبية للموارد الإنتاجية ، وهـــذا يتطلب بدوره أن تعكس الأثمان القيمة الاجتماعية لهذه الموارد (٢) .

وفى الاقتصاد السوفيتى يستند أساس تكون الأثمان إلى نظرية «ماركس» فى القيمة وهى « أن الذى يحدد مقدار قيمة أية سلعه هى كمية العمل الاجتماعى الضرورى ، أو وقت العمل اللازم اجتماعيا لإنتاجها . ولهذا فأن السلع التى تتجسد فيها كميات متساوية من العمل أو التى يمكن أن تنتج فى وقت متساو

---

(١) د. ذكريا نصر : النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ٤٣ .

(٢) دكتور محمد دويدار ، محاضرات فى التخطيط الاقتصادى - ألقيت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى عام ٦٥ – ٦٦ ص ١٤٧

لها نفس القيمة (١) .

ويمكن التعبير عن مكونات القيمة عند ماركس فى المعادلة التاليه : —

ق = ر + م + ف حيث :

ق = القيمة .

ر = رأس المال ذى القيمة الثابته constant capital أى قيمة استهلاك الأصول الإنتاجية والمواد الأولية التي استخدمت فى إنتاج السلعة . وهذه القيمة تنتقل إلى قيمة السلعة من خلال العمل باعتباره العنصر الحى الذى يستخدم وسائل الإنتاج .

م = رأس المال المتغير varinble capital أى قيمة قوة العمل (قيمة الأجور) .

ف = الناتج الاجتماعى الصافى ويسمى ناتج المجتمع ، وهو يمثل وفقا لماركس استقطاعا من القيمة التى خلقتها قوة العمل .

وعند مواجهة قيمة أية سلعة بقيمة أخرى عند التبادل فاننا نكون بصدد قيمة المبادلة ، ويعتبر الثمن معبرا عن قيمة المبادلة بوحدات النقود

وقد نص برنامج اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٦١ على أنه « يجب أن تعكس الأثمان ، إلى أبعد مدى ، مقادير العمل المبذول اللازم اجتماعيا وأن تضمن تغطية نفقات الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى بعض

---

(١) Karl Marx : Capital. op. cit., p 47

الربح لكل مشروع يباشر نشاطه بصورة عادية » [١].

ومع أن هذه هى القاعدة المتبعة [٢]، إلا أن الدولة قد تسمح بأن تبتعد الأثمان المخططة للسلع عن قيمتها بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقرره، أو أن تستخدم هذا الإجراء كحافز للمشروعات لكل تأخذ بأساليب فنية أكثر تقدما وتطورا، على أن يتم ذلك كله فى نطاق الخطة [٣].

---

(١) V. Sitnin : Price Policy. Aims & Tasks, in Soviet Economic Reform Novosti Press Agency, 1966, pp 61 - 62 B. Belousov : Price as a means of Planning the National Economy in Pricee Formation in various Economies Macmillan 1967 pp 135 - 136

(٢) ذهبت بعض الآراء المعارضة لقانون القيمة مثل آراء Maisenberg, Turetski الى القول بأن استناء مؤيدى قانون القيمة لنظرية القيمة لماركس فى تأييد آرائهم بالنسبة الى تحديد أثمان السلع فى الاقتصاد الاشتراكى على أساس قيمتها هو استناد غير سليم . اذ أن النظرية الماركسيه فى هذا الشأن انما تتعلق بتعيين العناصر التى تحددالقيمه والأثمان فى اقتصاد رأسمالى تنافسى تتكفل قوى السوق فيه عن طريق الاثمان باقامة نوع ما من التوازن فى اقتصاد القوى . ولذلك تفضل هذه الأراء ترك مجال واسع من الحرية والمرونة أمام المخططين وهم بصدد تكوين الأثمان وذلك حتى يتمكنوا من استخدامها بنجاح كاداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخططه فيما يتعلق بنمو الاقتصاد القومى واتجاهات هذا النمو المخططه على وجه الخصوص .

انظر فى تفصيل ذلك :

A. Nove : The Soviet Economy George Allen & Unwin Ltd. London 1965, pp 229 - 231

(٣) نيقولاى كوفال « أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد السوفيتى » دار نشر وكالة نوفوستى، موسكو ١٩٧٢ ص ٢٨٩

=

وفى الاقتصاد السوفيتى توجد أساسا ثلاثة أنواع متميزه من الأثمـــان المخططة هى : أثمان الجملة ، وأثمان التجزئة ، وأثمان المنتجات الزراعية التى تتمثل فى أثمان التسليم التى تسلم مزارع الدولة بمقتضاها منتجاتها إلى الدولة ، وهذه الأثمان تتفاوت حسب المناطق حتى يمكن مراعاة التغيرات فى تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية ،ثم أثمان الشراء التى تحددها الدولة فى المناطق ويعنى بهـا الأثمان التى تتم وفقا لهـا مشتريات الدولة للمنتجات الزراعية من المزارع الجماعية ، وأخـيرا أثمان المنتجات الزراعية فى أسواق المزارع الجماعية والتى تتكون عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب ، وإن كانت تتأثر بشـكل مباشر بالأثمان الجارية فى متاجر التجزئة الحكومية .

H. Hirsch :Quantity Planning & Price Planning inthe Soviet= union (W. N. Loucks ed.) Philadelphi-a, University of Penn- sylvania press, 1961. p 62; R. Belousov, op. cit., p 139

وجدير بالذكر أن من أهم أوجه النقد التى وجهت الى أثمان أموال الانتاج — قبل اصلاح عام ٦٧ — أنها تحدد عند مستوى أقل من قيمتها الحقيقيه • كان السبب الأساسى فى ذلك يرجع الى الرغبة فى حفز مديرى المشروعات الاشتراكيه على استعمال الآلات والمعدات الحديثه وتطبيق أحدث المخترعات الفنية لدفع عجلة التقدم الاقتصادى • ذكر V.Sitnin أن « هناك صناعات مثل صناعة الفحم وخام الحديد وغيرها من الصناعات الاستخراجية كانت خططها تنص على سير العمل فيها بخسارة ، وبعبارة أخرى لم تكن أثمان منتجاتها تعبر عن المقدار الفعلى للعمل المبذول اللازم اجتماعياً » • وقد كان من شأن استمرار هذا الوضع الناء كل اهتمام لأثمان أموال الانتاج عند حساب فعالية الاستثمار على مستوى المشروعات الفـــردية •

انظر فى تفصيل ذلك :

Henri Denis & Marie Lavigne : Le Probleme Des Prix En Union Sovietique. Editions Cujas. Paris 1965 pp 81 . 88 ; V. Sitnin : Price Policy. op. cit., p 60

وسوف نعرض فيما يلي لكيفية تكوين أثمان الجملة والتجزئة .

تكوين أثمان الجملة :

المقصود بأثمان الجملة تلك التي تقوم مشروعات الدولة على أساسها ببيع أو تسليم المنتجات من السلع والخدمات التي تنتجها إلى غيرها من المشروعات الاشتراكية .

ويوجد نوعان من أثمان الجملة هما : أثمان الجملة للمشروع enterprise wholesale prices . وأثمان الجملة للصناعة industry wholesale prices [1].
أما النوع الأول وهو أثمان الجملة للمشروع فهي تلك التي يتخلى المشروع فى مقابلها عن منتجاته إلى غيره من المشروعات الإنتاجية أو المشروعات الإنشائية أو هيئات تصريف المنتجات . ولا يوجد فارق فيما يتعلق بتكوين أثمان الجملة للمشروع ما بين أثمان السلع الإنتاجية وأثمان السلع الاستهلاكية .
وتتكون هذه الأثمان من عنصرين هما : نفقة الإنتاج [2] وهامش الربح .

---

(١) H. Hirsch: Quantity Planning... op. cit., p 163 ; A. Nove. The Soviet Economy. op. cit., p 135 ; U. N., Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in the Soviet Union. New York. 1965, p 128

(٢) تتكون نفقة الانتاج من :
تكلفة المواد الأولية والوسيطة والنهائية المستخدمة فى الانتاج.
* النفقات المنصرفة على الطاقة والوقود والخدمات المقدمة من المشروعات الانتاجية الأخرى .
* نفقات الاجور والمرتبات ومدفوعات التأمين الاجتماعي والنفقات الادارية .
* قيمة اقتطاعات انخفاض قيمة أدوات الانتاج الثابتة .
* فوائد القروض المعقودة مع بنك الدولة .

=

وليس المقصود بنفقة الإنتاج هنا نفقة الإنتاج الفعلية ذلك أن أى نظام لثمن البيع مستندا إلى نفقة إنتاج المشروع لن يؤدى إلى تحقيق أى كفاءة فى استخدام الموارد ، إذ لن يتوفر لدى المشروع أى حافز لتخفيض نفقة الإنتاج ما دام سيحصل على ثمن للسلعة المنتجة يغطى نفقات إنتاجها أيا كانت الكفاءة التى يتم بها هذا الإنتاج . ولذلك يؤسس الاقتصاد السوفيتى هذا النوع من الأثمان على نفقة الإنتاج المتوسطة [١] فى الفرع الذى ينتمى اليه المشروع على مستوى الدولة كلها (sobestoimost) (٢) ، بالإضافة إلى هامش معين للربح . فكل مشروع يعمل بشكل طبيعى لا بد وأن يكون لديه مستوى من الربح يضمن له الاستمرار فى تجدد الإنتاج الموسع ودفع مقابل الأصول الإنتاجية (من ٥ ٪ إلى ٦ ٪ من قيمتها فى المتوسط) وتحديد مخصصات لصندوق الحوافز (٣) .

= * تكاليف نقل السلعه الى الجهة التى تستخدمها اذا تحملها المشروع المنتج لها .

(١) يتم حساب نفقة الانتاج المتوسطة على أساس المعدلات الفنية المتوسطه التى تبين الكمية من كل عنصر من عناصر الانتاج (بما فيها العمل) اللازمة لانتاج وحدة واحده من الناتج . وبضرب هذه الكمية فى ثمن العنصر ينتج الجزء من النفقة الخاص بهذا العنصر . وباضافة أثمان كميات عناصر الانتاج المختلفة اللازمة لانتاج وحده واحدة من الناتج يمكن الحصول على النفقة المتوسطه للانتاج.

(٢) انتقد بعض الكتاب من أمثال D.Kondrashev قاعدة تأسيس أثمان سلع الانتاج على متوسط النفقة لكافة المشروعات العاملة فى الفرع الانتاجى لما تؤدى اليه من جعل بعض المشروعات وهى التى تعمل فى أسوأ ظروف الانتاج تحقق خسارة نتيجة لنشاطها لا حيلة لها فى تجنبها وبالتالى تعتمد اعتماداً منظما على دعم الحكومة لها .

(٣) G. Grossman : Industrial Prices in the U. S. S. R. Am. Econ. Rev. May 1959, pp 50 - 64 : V. Sitnin : Price Policy.. op. cit., p 64 ; U. N. , Basic Principles... op. cit., p 126

أما النوع الثانى وهو أثمان الجملة للصناعة فهى تلك التى تبيع مشروعات الدولة أو هيئات التوزيع بالجملة فى الصناعة على أساسها منتجاتها إلى غيرها من مشروعات الدولة وكذلك إلى الهيئات القائمة بتوزيع المنتجات سواء كانت تابعة للدولة أو للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتتحدد أثمان الجملة للصناعة على أساس أثمان الجملة للمشروع التى تضاف اليها نسبة معينة منها فى مقابل نفقات التوزيع التى تتحملها هيئة التوزيع بالجملة التابعة للصناعة محل البحث ونسبة اخرى كربح لهذه الهيئة . وهذا الثمن هو الذى يؤخذ فى الاعتبار عند قيد اثمان هذا السلع فى حسابات المشروعات الممسوكة لدى بنك الدولة . هذا هو الحال بالنسبة لأثمان الجملة للصناعة فيما يتعلق بسلع الإنتاج ، أما بالنسبة لسلع الاستهلاك فانه يضاف اليها عنصر هام هو الضريبة على رقم الأعمال والتى تعفى منها سلع الإنتاج فى نطاق اثمان الجملة للصناعة وذلك باستثناء البترول والغاز الطبيعى والطاقة الكهربية ، فهذه سلع إنتاجية تحمل بالضريبة . (١)

وقد قامت الحكومة السوفيتية فى أول يوليو ١٩٦٧ بوضع جدول لأثمان الجملة لعدد من السلع الصناعية يتراوح بين ثمانية وتسعة ملايين سلعة ; وقد اتخذت أثمان التكلفة لعام ١٩٦٥ أساسا لحساب اثمان الجملة (٢) . وقد أسفر ذلك عن زيادة قدرها حوالى ٢٥ ٪ فى متوسط مستوى الأسعار ، وعلى سبيل المثال ارتفعت اسعار البترول ٢٣٠ ٪ وخام الحديد ١٢٧ ٪ والفحم ٧٨ ٪

---

(١) A. Nove : The Soviet Economy. op.cit. , p 140

نيقولاى كوفال ، أسس تخطيط ... المرجع السابق ص ٢٩٠ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٩٢ ، وانظر أيضا ،

Loucke & whitney : Comparative ... op. cit., pp 476 - 477

والمعادن ٤٣٪ والخشب ٥٪ (١).

تكوين أثمان التجزئة

ويقصد بهذه الاثمان تلك التي تبيع بها هيئات التوزيع بالتجزئه التابعة للدولة والجمعيات التعاونية الاستهلاكيه السلع الاستهلاكية المختلفه للسكان .

وتتمثل قاعدة الكفاءة فى تحديد اثمان التجزئه للسلع الاستهلاكيه فى ضمان تصفيه السوق market clearing بمعنى أن هذه الاثمان ينبغى لها أن تحقق التعادل بين الطلب على كل ساعه وبين العرض المتاح لها . ويعتبر ضمان موحد لأثمان التجزئة للسلع المتشابهة واحد من أهم مبادىء تخطيط أثمان التجزئه ، ولهذا تحدد اثمان تجزئة موحدة متوسطة على مستوى الاتحاد السوفيتى للسلع الغذائية الاساسيه وهناك سلع مثل الاثاث والأنبذة تحدد لها اثمان تجزئة موحدة فى حدود كل جمهورية اتحادية حيث يؤخذ فى الاعتبار اختلاف ظروف الانتاج والاستهلاك فى كل منطقة (٢).

وتتكون اثمان التجزئة من اثمان الجملة للصناعه بالنسبه لأموال الاستهلاك (والتى تتضمن الضريبة على رقم الاعمال) بالاضافة نسبة معينة منها فى مقابل نفقات التوزيع والبيع للمستهلكين (اجور عمال التوزيع ـ نفقات التخزين ... الخ) وكذلك نسبة اخرى كربح للهيئات التى تتولى القيام بهذا التوزيع ،ولا يتوقف اثمان بيع التجزئة على تكلفة انتاج السلع موضوعها ، وانما تحدد عند المستوى الذى يحقق التعادل بين القيمة النقدية للناتج المخطط من السلع

---

(١) W- Wilczynski - Profit, Risk and Incentives Under Socialist Economic Planning. Macmillan 1973, p 95

(٢) نيقولاى ىكوفال ، أسس تخطيط . المرجع السابق ص ٢٩٠

الاستهلاكية التى ستطرح للبيع وبين الدخول النقدية الشخصية للسكان التى يتوقع منهم انفاقها فى اسواق التجزئة ، وبعبارة اخرى يجب ان تزيد القيمة النقدية لهذه السلع عن نفقات انتاجها بالقدر الذى يساوى مجموع الاجور فى كافة القطاعات الاخرى فى الاقتصاد القومي (١) . ولذلك فان المخططين السوفيت يقومون بتحديد المستوى العام لاثمان التجزئه فى قطاع الدوله عن طريق المقارنة بين ميزانين تخطيطيين اولها هو ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان والذى يتضمن المصادر المختلفة (وهو ماسوف نتناوله تفصيلا عند تعرضنا لهذا الميزان كأحد الموازين التركيبية) ، وثانيها هو ميزان الموارد والاستخدامات للسلع الاستهلاكية والخدمات والذى يتضمن الموارد المتعددة للسلع الاستهلاكية (الانتاج التجارى - الاشكال المختلفة من المخزون - الاستيراد) وتوزيعها (اما فى صورة مبيعات إلى السكان أو إضافتها إلى المخزون أو تخصيصها للقوات المسلحة والهيئات التابعة للدوله أو لأغراض التصدير .. الخ) ، وعن طريق هذين الميزانين يمكن للمخططين تحديد مستوى الأثمان التى يتم عنده بيع الكميات المخططة من السلع الاستهلاكية بحيث تمتص المبالغ النقدية الموجودة تحت يد السكان والمتوقع إنفاقها فى أسواق هـــذه السلع (٢) .

---

(١) J. Lipinski : The Correct Relation Between Prices of Producer Goods and Wage Cost in a Socialist Economy. in (D. C. Hague ed.) Price Formation in Various Economies. Proceedings of a Conference Held By the I. E. A. Macmillan, 1967, p 108

(٢) M. Bornstein : The Soviet Price System. in The Soviet Economy A Book of Readings (Bornstein & Fusfeld ed.) Homewood Illinois 1962, p 118

(شكل رقم ٢)

شكل يوضح التركيب الداخلي لثمن أحد المنتجات الصناعية

هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالتجزئة	الضريبة على رقم الأعمال	هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجملة	هامش للربح	النفقة الكلية للانتاج
			ثمن الجملة للمشروع	
	ثمن الجملة للصناعة			
ثمن التجـــــــزئة				

نفقة إنتاج المصنع (١)	= ٩٢ روبل
مدفوعات غير إنتاجية (٢)	= ٨
النفقة الكلية (٣) = (١) + (٢)	= ١٠٠
هامش الربح (٤)	= ٥
ثمن الجملة للمشروع (٥) = (٣) + (٢)	= ١٠٥
هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالجملة (٦)	= ٠
الضريبة على رقم الأعمال (٧)	= ٢٠
ثمن الجملة للصناعة (٨) = (٥) + (٦) + (٧)	١٢٠
هامش خاص بنفقة هيئة التوزيع بالتجزئه (٩)	= ١٠
ثمن التجزئة (١٠) = (٨) + (٩)	١٣٠

ويتضح من تكوين أثمـان التجزئة ان الضريبة على رقم الأعمـال تمثل الفرق بين نفقات الانتاج والتوزيع والربح من ناحيـة وأثمـان التجزئة من ناحيه أخرى ، ولذلك فان هذه الضريبة تعتبر نتيجة لتحـديد اثمـان السلع الاستهلاكية عند مستوى معين هو مستوى التوازن وليست عنصرا محـــددا سلفاً يضاف الى العناصر الاخرى المكونة لهذا الثمن (١).

ومن هنا يتضح الدور الهام الذى تمارسه الضريبة على رقم الاعمال كأداة تعمل على تحقيق التوازن فى سوق السلع الاستهلاكية . فثمن التجزئة لايتأثر تأثيرا مباشرا بالتغيرات التى تحدث فى نفقات انتاج السلعة ، وانما يتأثر هـذا الثمن بالسياسة المقررة لأثمان أموال الاستهلاك والتى تنحصر فى اقامة التوازن بين عرض هذه الاموال والطلب عليها والوسيلة الرئيسية لاحداث التـأثير المطلوب فى الثمن هو التغير فى معدل الضريبة على رقم الاعمال وبالإضـافة إلى هذه الوظيفـة الاساسية للضريبة ، فهى تستخـدم كأداة لتشجيع الطلب على سلع معينة بذاتها أو على العكس لصرف الطلب عن هذه السلع الضرورية مثل الاحذية منخفضة نسبياً ، فى حين أنهـا ترتفع على السلع التى ليست لهـا أهمية قومية مثل الفودكا . وتستطيع الدولة عن طريق الاسعـــار التفاضلية للضريبه التحـكم فى مستوى الارباح فى مستوى الارباح فى المشـروعات التى تنتج نوعا واحدا من المنتجات مع تفاوت تكاليف انتاجها من مشروع لآخر نتيجة اختلاف مستويات التجهيز الفنى أو نوعيه المواد المستخدمة أو الظـروف

---

(١) A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 142 ; M. Dobb Soviet Price Policy. A Review in Papers on Capitalism, Development Planning Routledge & Kegan Paul 1967, p 183

المناخية ... الخ[١] .

وظائف الاثمان :

وبعد ان تعرفنا على أسس تكوين الاثمان بأنواعها المختلفة يمكننا ان نلخص الدور الذى تؤديه فى الاقتصاد السوفيتى فى الوظائف التالية :

أولا — تستخدم الاثمان فى تخصيص الموارد allccrtic on of resources بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة وبالتالى فانها تؤثر فى نمط الانتاج ، خاصة وأن اثمان الجملة قد اصبحت — بعد اصلاح نظامها عام ١٩٦٧ — تعكس الى حد كبير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلعة . وبالنسبة لسلطات التخطيط فان الاثمان تؤثر فى اختيارها للمعاملات الفنية technological coeffi:lonts اللازمة للتخطيط العينى كما ان الوحدات الاقتصادية تعطى قدرا من الحرية فى تحديد مدخلاتها ومخرجاتها حيث يتعذر من الناحية العملية تحديد كل هذه التفصيلات الصغيرة مركزيا ، وهنا تتدخل الاثمان (سواء أثمان الناتج او اثمان عناصر الانتاج) لارشاد مثل هذه الوحدات الى اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والاختيار بين عناصر الانتاج البديلة والمسموح بالاختيار فيما بينها بقصد تخفيض نفقات الانتاج المتوسطة بشرط الا يكون لذلك أثر غير موات على جودة الانتاج . وهكذا تكمل الاثمان قرارات المخططين فى هذا الخصوص فى توجيه ادارة الوحدة الاقتصادية نحو افضل طرق الانتاج الممكنة لتحقيق الاهداف المخططة[٢] .

---

(1) Soviet Financial System. op. cit, pp 179-180

(٢) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى : المرجع السابق ص ١٥٠ .

وانظر ايضا : =

ثانيا – ان الاثمان كاداة للمحاسبة accounting device تعطى كل وحدة من وحدات الانتاج المادية تعبيرا قيميا يسمح بتجميعها او بمقارنتها بعضها البعض بسهولة على الرغم من عدم التجانس المادى لهذه الوحدات (ومن ذلك مقارنة اجمالى الاجور المدفوعة للسكان خلال فترة معينة مع اجمالى ثمن السلع الاستهلاكية المتاحة للبيع فى الاسواق خلال نفس الفتره) وتظهر أهمية هذه الوظيفة – وهى اعطاء تعبير نقدى للوحدات المادية المختلفة من السلع – عند القيام بتحضير الخطة خاصة عند محاولة التنسيق بين اجزائها بقصد ازالة التناقض بين الاهداف المختلفة ثم بين الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقهـــا ، وهو ماسوف نتعرض له فى الجانب الخاص بالموازين القيمية ودورها فى تحقيق تناسق الخطة (١)

ثالثا – تؤدى الاثمـان عدة وظائف ترتبط جميعهـا بانتاج واستهلاك المنتجات الاستهلاكية . فاثمان هذه المنتجات هى التى تحدد مستوى الدخول الحقيقية للافراد أى ماتستطيع الدخول النقدية الحصول عليه من السلع والخدمات كما تحدد اثمان المنتجات الاستهلاكية ايضا نمط توزيع الجزء من الدخل القومى الذى يخصص للانفاق الاستهلاكى ، وتعمل الاثمان الى حد ما على تحقيـق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من السلع الاستهلاكية سواء بالنسبة

John Michael Montias : Price-Setting Problems in the Polish = Economy. The Journ:l of pclitical Economiy. Vol. LXV No 6 Dec. 1957, p 488 ; Bela Balassa ; The Hungarian Experience in Econcmic planning. New Haven, Yale University press. 1959 p 94 ; Bornstien ; The Soviet price System. op. cit., pp 115 - 116

(١) أنظر ص ١٣٢ من هذه الدراسة وما بعدها.

كل السلع او بالنسبة لسلعة معينة ، وكذلك بصفة اقليمية او زمنية . وتعتبر ثمان المنتجات الاستهلاكية اداةلتحويل جزء من الناتج الاجتماعي الى ايرادات ميزانية الدولة ممثلا فى الضريبة على رقم الاعمال[1].

رابعا — تستخدم الاثمان كاداة لتوزيع الدخل بين المدينة والريف، حيث تحدد شروط المبادلة عن طريق العلاقة بين اثمان كل من المنتجات الزرعية الصناعية (٢)

خامسا — تستخدم الاثمان لتحقيق الرقابة على نشاط المشروعات الانتاجية ومدى انجازها للاهداف المرسومه لها حيث يتعذر تماما استخدام وحدات لقياس العينى فى تحقيق هذه الرقابه وذلك عند تعدد منتجات المشروع الواحد ويستلزم لقيام الاثمان بوظيفة الرقابه على نشاط المشروع أن تكون ثابتة لدة طويلة حتى تسهل مهمة المقارنة بين انتاج المشروع ونفقاته من سنة الى اخرى ،وان تتساوى مع المتوسط المخطط لنفقات الانتاج فى كافة المشروعات العاملة فى فرع انتاجى معين او قريبة منها وذلك حتى يمكن تقدير مدى ابتعاد نفقات مشروع معين عن المتوسط السائد فى الفرع الذى ينتمى اليه والمبررات التى ادت الى هذا الابتعاد . وبالاضافه الى ذلك فان بقاء اثمان منتجات المشروعات التى تعمل فى صناعه معينة عند مستوى قريب من متوسط نفقات الانتاج فى هذه الصناعة انما يسمح لغالبية هذه المشروعات بتحقيق أرباح قليله أو حديه الأمر الذى يدفع ادارتها الى العمل على تخفيض نفقاتها عن طريق تحسين كفاءتها الانتاجية ، وذلك لأن الارباح الكبيره تجعل المشروع فى غنى عن الالتجاء الى بنك الدوله طلبا لائتمانه ، ومن ثم تهدر استخدام الرقابه المصرفيه كوسيلة فعاله من وسائل الرقابة على نشاط المشروعات (٣) .

---

(١) M' Bornstien ; The Soviet Price System. op. cit., p117

(٢) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى . المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٣) د. أحمد جامع : الاقتصاد الاشتراكى . المرجع السابق ص ٤٥١ — ٤٥٢ . =

سادسا — تؤثر العلاقة بين أثمان السلع الانتاجية من جهة وبين الأجور التى يحصل عليها المشتركون فى الانتاج من جهة أخرى فى الإختيار بين الفنون الانتاجية بتحديد نفقة استبدال السلع الرأسمالية بالعمل فى مجال الانتاج أو الحصول على إنتاج إضافى عن طريق استخدام عمل إضافى مباشر بدلا من استخدام مزيد من الآلات أو الوقود أو الطاقة أو المواد (مع افتراض أن نسب استخدام هذه العناصر قابلة للتغيير) (١)

سابعاً — وتقوم الأثمان فى سوق العمل بدور مشابه لدورها فى السوق الاستهلاكى ، فالأجور (أو بمعنى الفوارق الأجرية) تستخدم من أجل توجيه العمل وتوزيعه حسب العبارات المختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية أو الفروع وكذلك على المناطق الجغرافية المختلفة فى الدولة (٢)

ثامناً — وأخيراً فان قيام التجارة الخارجية بين الاقتصاد السوفيتى والاقتصاديات الأجنبية يحتم استخدام الأثمان لإمكان المقارنة بين الصادرات والواردات فى صورة قيمية فى ميزان المدفوعات .

Hans Hirsch : Quantity Planning... op. cit., p 50 ; G. Halm := Economic Systems, op. cit., pp 271 - 273 ; G. Grossman : Industrial Prices in the U. S. S. R , op. cit., p 57 ; B. Balassa : The Hungarian.., op. cit., pp 93 – 94

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المرجع السابق ص ١٤٨

M. Dobb : An Essay on Economic Growth & Planning. Routledge & Kegan paul. London 1960, Chapter VI p 77 ; Jan Lipinski ; The Correct Relation... op. cit., p 107 ; Bela Balassa : The Hungarian Experience in Economic planning. op cit., p 94

(٢) Ibid., pp 94 - 95 ; J. M. Montias ; price-setting . op. cit., p 488; M.Bornstien : The Soviet.. price System, op. cit. p 116

والآن نخلص مما تقدم إلى أن الثمن هو التعبير النقدى عن قيمة السلعة. وتتحدد هذه القيمة وفقا لوقت العمل اللازم اجتماعيا لإنتاجها . وأنه إذا ما تحدد ثمن الوحدة من كل ناتج من المنتجات المختلفة فانه يصبح فى الإمكان تصوير الكميات العينية (سواء كانت سلعاً إنتاجية أم سلع استهلاكية) فى صورة نقدية تضمها موازين قيمية يمكن بواسطتها تحقيق التناسق الداخلى للخطة ، كما يصبح فى الإمكان أيضاً حساب التيارات المالية (نقدية وائتمانية) اللازمة لمقابلة التخصيصات العينية وهذا هو ما يعهد به إلى الجهاز المصرفى الذى يتولى مهمة التخطيط النقدى والائتمانى على مستوى الاقتصاد القومى ، ثم تنفيذ هذه الخطط وفقاً لمقتضيات الخطة الاقتصادية القومية .

الفصل الثاني

هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى ووظائفه بصفة عامة

بعد أن تعرفنا فى الفصل الأول على الوظائف التى تؤديها النقود والأثمان فان اهتمامنا سوف ينصب الآن على الجهاز الذى يهتم أساساً بالنقود والتخطيط المالى ، وهو الجهاز المصرفى.

ولذلك فاننا سوف نبدأ في هذا الفصل بالتعرف على المراحل التاريخية لتطوره منذ عام ١٩١٧ وذلك من خلال استعراض سريع لتطور الاقتصاد السوفيتى ، ثم نتعرف بعد ذلك على الهيكل الحالى للجهاز المصرفى والوظائف التى تمارسها وحداته بصفة عامة .

ومن ثم فان هذا الفصل سوف يضم مبحثين يتناولان الموضوعين التاليين :

المبحث الأول : ويتضمن استعراض لتطور الجهاز المصرفى السوفيتى منذ عام ١٩١٧ .

المبحث الثانى : و نتعرف من خلاله على الهيكل الحالى للجهاز المصرفى السوفيتى ووظائفه بصفة عامة .

المبحث الاول

تطور الجهاز المصرفى السوفيتى منذ عام ١٩١٧

كان اندلاع الثورة الاشتراكية فى روسيا فى ٢٥ اكتوبر ١٩١٧،(١) تحت قيادة « لينين » نقطة تحول بارزة فى تاريخها . فقد نشبت هذه الثورة والحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) تقترب من نهايتها . وكان اقتصاد روسيا وماليتها فى ذلك الوقت — على نحو ما وصفها به بعض الكتاب السوفيت — «فى مركز دقيق وعلى حافة الهاوية » فالشلل الاقتصادى والفوضى النقدية والعجز الهائل فى الميزانية والديون الخارجية والداخلية الضخمة ، كانت تشكل قسمات اقتصاد روسيا القيصرية فيما قبل الثورة »(٢) . وكان الاقتصاد الروسى حتى عام ١٩١٤ يعتبر اقتصاداً زراعياً ذى مستوى فنى منخفض ، وكان التراكم الرأسمالى الداخلى ضئيلا ، وكان التوسع الصناعى يشق طريقه من خلال استثمارات رأس المال الأجنبى(٣).

---

(١) وذلك طبقا للتقويم الروسى القديم و ٧ نوفمبر طبقا للتقويم الأوربى الغربى الذى اتبع فى الاتحاد السوفيتى منذ ٧ فبراير ١٩١٨ .

(٢) Soviet Financial System. op.cit, , pp 70 – 71

(٣) R.W. Davies : The Development ... op. cit. , p 3

ويوضح الجدول التالى معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى G.N.P. فى روسيا فى الفترة السابقة على عام ١٩١٣ بالمقارنة ببعض الدول الأخرى التى توصف اقتصادياتها باقتصاديات السوق .

وقد كانت حالة الاقتصاد الروسي في بداية الثورة تنعكس على الجهاز المصرفي الذي كان يتكون من بنوك ذات رأسمال مشترك أغلبه مملوك للاجانب كما أنه كان يعمل لخدمة الصناعات الجديدة في المدن الصناعية الرئيسية[١].

وقد أدرك « لينين » أهمية الدور الذي سيعهد به إلي البنوك في ارساء دعائم النظام الاقتصادي الجديد ، فقد كتب في شهر أكتوبر عام ١٩١٧ (قبل قيام الثورة) أنه « لا سبيل إلى بناء الاشتراكية بدون وجود بنوك

= (متوسط المعدلات السنوية)

الدولة	الاجمالي ٪	بالنسبة للفرد ٪
روسيا	٢ر٥	١ر٠
المملكة المتحدة	٢ر٢	١ر٣
فرنسا	١ر٦	١ر٤
المانيا	٢ر٩	١ر٨
اليابان	٤ر٨	٣ر٨
الولايات المتحدة	٤ر٣	٢ر٢

* ١٨٦٠ – ١٩١٣ بالنسبة لروسيا ، ١٨٧٨ – ١٩١٣ بالنسبة لليابان ، ١٨٧٠ – ١٩١٧ بالنسبة لباقي الدول .

انظر :

For Russia : Raymond Goldsmith : The Economic Growth of Tsarist Russia, 1860 - 1913 in Economic Development & Cultural Change. April 1961, pp 472 - 473 ; Western European Countries and The U. S. A· Angus Maddison, Economic Growth in the West Twentieth Century Fund 1964. pp 28 , 30 ; Japan, Bank of Japan Historic Statistics of the Japanse Economy 1962

(١) R. W. Davies : The Development... op. cit., p 3

كبيرة »[١] . ومن هنا قامت الحكومة بعد نجاح الثورة مباشرة بالاستيلاء على بنك الدولة الروسى وكان يباشر وظيفة البنك المركزى ، وتركت البنوك الخاصة تحت إدارة أصحابها مع اقرار رقابة العمال على نشاطها (٢). إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا نتيجة مقاومة المسئولين عن إدارة هــذه البنوك للرقابة العمالية ، ولذلك سارعت الحكومة واتخذت قرارها فى ١٤ ديسمبر ١٩١٧ بتأميم البنوك التى كانت قائمة وقتذاك وأدمجتها جميعاً فى بنك واحد أطلق عليه اسم « بنك الشعب Narodnyi Bank رغبة منها فى التحكم فى الانتاج[٣] .

وكانت الحكومة قد قامت أيضا فى ٨ ديسمبر ١٩١٧ — بعد تأميم الأرض — بتصفية بنك أراضى النبلاء وبنك أراضى الفلاحين اللذين أقيما فى عهد القيصرية لتدعيم مركز أصحاب الأراضى والمزارعين الاغنياء

---

(١) K. N. Plotnikov : Thh Financial & Credit System of the U. S S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit. p 55

(٢) كانت توجد بنوك عقارية للاقراض طويل الأجل (١٢ بنك كبير وقلة من البنوك الصغيرة) كما كانت توجد بنوك تجارية ذات رأسمال مشترك للاقراض قصير الأجل (٤٦ بنك يتبعه ٨٢٢ فرعا ونوكيلا) وأكثر من ١٠٠٠ جمعية للائتمان المشترك mutual credit Societies وكانت هذه الجمعيات تختص بتمويل الصناعات الصغيرة ، وكان رأسمالها يتكون من رسوم العضوية والفائدة على القروض التى تمنحها والائتمان الذى تحصل عليه من البنوك الأخرى والمساعدات المالية المجانية من الدولة .

انظر فى ذلك :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 31

(٣) Soviet Financial System, op. cit., p 76 ; R. W. Davies : The Development... op. cit., p 15

(الكولاك)(١) .

ولم يعجل « لينين » بمصادرة أو تأميم المشروعات الصناعية والتجارية القائمة فقد كان يدرك أن «البروليتاريا المنتصرة» لم تكن تملك الخبرة الإدارية أو الأجهزة المناسبة القادرة على القيام بتسيير وإدارة المشروعات والإشراف الإقتصادى على البلاد . ولذلك فانه دعا الى تنظيم نوع من رأسمالية الدولة State capitalism يسمح فيه لأصحاب هذه الصناعات بادارتها والاشراف على شئونها تحت الرقابة العمالية التى أنشئت فى كل مشروع .

إلا ان الدولة قامت اعتباراً من مايو ١٩١٨ بتأميم بعض الصناعات ، كما

= ويذكر الاستاذ Baykov أن تأميم البنوك فى الفترة الانتقالية كان له أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية ، اذ استفادت الحكومة السوفيتية من الخطأ الذى ارتكبه « كوميون باريس » حين تراخى فى الاستيلاء على البنك القومى الفرنسى تاركا الثروة التى تجمعت فيه فى أيدى الثورة المضادة . وقد ذكر الاستاذ «فينوجرادوف» أن الأبطاء فى تأميم البنوك ، كما تشير بذلك تجربة « تركستان » قد خلق صعوبات اضافية ، اذ لم تؤمم البنوك هناك الا فى الفترة من ابريل الى يونيو ١٩١٨ ، وقد استغلت طبقة البورجوازية هذا الوقت فى القيام بتخريب مالى على نطاق واسع ورفضت البنوك الخاصة تمويل المؤسسات التى خضعت للرقابة العماليه ، كما عطلت دفع أجور العمال والمستخدمين ، وعمل الرأسماليون على سحب رؤوس أموالهم من البنوك .

انظر :

A. Baykov : The Development... op. cit., p 32 ; Soviet Financial System. op. cit. p 75

فينوجرادوف ، التأميم الاشتراكى للصناعه والبنوك . دار التقدم . موسكو (بدون تاريخ) ص ٣٤ .

(١) Soviet Financial System. op. cit. p 76 : A. Baykov The Development... op. cit., p 34

أعلنت تأميمها للنشاط التجارى الداخلى بالنسبة لسلع معينة ، كما أعلنت تأميم النشاط المتعلق بالنجارة الخارجية ، وقد ذكر Dobb أن السبب فى تأميم ٥٠٪ من الصناعات التى تم تأميمها فى الشهور الأولى من الثورة كان بسبب اتجاه أصحابها إلى تخريبها أو بسبب اختفائهم المواد الخام والامتناع عن سداد أجور العمال وذلك رغبة منهم فى تعطيل الانتاج واحداث انهيار اقتصادى(١) . وقد وصل عدد المشروعات المؤممة فى شهر أغسطس من نفس العام إلى حوالى ثلاثة آلاف مشروع كلها تقريبا من الصناعات الكبيرة ثم شمل بعد ذلك المشروعات المتوسطة ، وفى النهاية لجأت الحكومة إلى تأميم المشروعات الصغيرة ابتداء من تلك التى تستخدم أكثر من ٥ عمال وآله واحدة . وقد وصف « لينين » عملية تنفيذ التأميم الاشتراكى على هذا النطاق الواسع وفى هذا الوقت القصير للغاية بأنه « هجوم للحرس الأحمر على معاقل رأس المال » .

وفى هذه الفترة بدأ بنك الشعب يقوم بتقديم تسهيلاته الائتمانية بضمان كمبيالات وبضمان بضائع إلى المشروعات المؤممة جنباً إلى جنب مع المنح المقدمة من الميزانية . وكانت هذه المشروعات تسدد القروض المقدمة اليها من حصيلة مبيعاتها ، وكانت الارصدة النقدية المودعة بحساباتها الجارية توضع تحت تصرفها المباشر ، وكانت المنح المالية تغطى الفرق بين متحصلاتها ومصروفاتها وعلى ذلك كانت الموارد المالية للمشروعات الصناعية أبان عام ١٩١٨ تتكون من : حصيلة مبيعاتها لانتاجها ، دفعات من الميزانية ، مدفوعات الخزانة لتغطية الطلبيات المخططة ثم القروض المقدمة من بنك الشعب(٢) .

---

(١) M. Dobb ; Soviet Economic Development., op. cit., p 84

(٢) لم تنشر أية أرقام عن حجم القروض وكيفية توزيعها خلال هذه الفترة .

وكان يتعين على كل مشروع من مشروعات الدولة أن يودع جميع موارده النقدية فى حسابه الجارى لدى بنك الشعب وان يستخدم نظام التحويل الدفترى بدلا من المدفوعات النقدية فى تسوية التزاماته قبل المشروعات الاخرى .

وفى مجال تمويل الزراعة ، انشأت الحكومة صندوقا خاصا بمبلغ ١٠٠٠ مليون روبل لتدعيم التطورات الجديدة فى الزراعة ، وكانت الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين تحصل على مساعدات مالية فى شكل قروض ومنح مالية(١) .

غير أنه فى أواخر عام ١٩١٨ وجدت حكومة البروليتاريا الحاكمة نفسها أمام حرب أهلية وتدخل أجنبي مسلح من جانب الدول الرأسمالية ، وبذلك انتهت فترة الهدوء النسبية التى سادت منذ أن وقعت معاهدة « برست — ليتوفسك » للسلام فى مارس ١٩١٨ وقد أدى استيلاء قوات الثورة المضادة على العديد من المناطق الزراعية والصناعية الهامة إلى السيطرة على مصادر الطعام والمواد الخام بما فيها حقول الفحم فى الدون ، ولذلك توقفت المصانع ومحطات القوى بسبب نقص الوقود وكادت حركة النقل ان تتوقف تماما ، كما حاقت المجاعة بالبلاد .

وقد حتمت الاوضاع الطارئة تعبئة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة لتغطية احتياجات الجبهة العسكرية والسكان ، فوضعت الصناعة بما فيها المؤسسات الصغيرة للغاية تحت اشراف الدولة ، وحلت الادارة العمالية محل الرقابة العمالية ، وكانت الحكومة تقوم بتزويد المشروعات الصناعية مباشرة

---

(١) Soviet Financial System, op. cit., p 79

باحتياجاتها الضرورية من المواد الخام والوقود والاجهزة، وكان الناتج الصناعي لمشروعات الدولة يوضع تحت تصرف و المجلس الاعلى للاقتصاد(١) حيث كان يوزع مباشرة عن طريقه وليس عن طريق السوق . وقد أقيم احتكار للحبوب وحظرت التجارة الخاصة بها . وفى ١١ يناير ١٩١٩ صدر مرسوم لاجبار الفلاحين على تسليم كل الفائض من المواد الغذائية والعلف طبقاً لخطة تتم الموافقة عليها مركزيا فى كل وحدة ادارية اقليمية ، وكانت قيمة الناتج المستولى عليه تدفع بأثمان محددة بنقود ورقية تستهلك دورياً ، وكانت تعتبر فى واقع الامر ايصالات لقرض عينى(٢) .

وقد عرفت هذه الاجراءات الاقتصادية جميعاً باسم « شيوعية الحرب » War Communion وهى مرحلة من مراحل فترة الانتقال لجأت اليها الحكومة السوفيتية لدرء خطر الغزو الخارجى والثورة المضادة فى الداخل .

ولما كانت الموارد النقدية للميزانية والتى تأتى أساسا من حصيلة الضرائب قد عجزت عن تغطية الجانب الأعظم من نفقـات الدولة لضمان سير المرافـق العامة وتمويل الاستثمارات ، لذلك لجأت الحكومة إلى الإصدار النقـدى ، وأصدرت مرسوما فى ١٥ مايو ١٩١٩ يسمح باصدار النقـد اللازم لتغطيـة احتياجات الاقتصاد القومى (٣) .

---

(١) قامت الدولة فى أول ديسمبر ١٩١٧ بانشاء أول هيئة حكومية لتوجيه الاقتصاد القومى على أساس مركزى، أطلقت عليها اسم « المجلس الاعلى للاقتصاد (vesenhkha.) » ويختص بوضع المعايير والخطط اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية بالبلاد ، مع التركيز على رفع كفاءة الرقابة المالية .

(٢) Soviet Financial System, op. cit., p 82

(٣) A. Raykov : The Development,. op. cit., p 36

ويبدو أن الحكومة السوفيتية قد لجأت إلى إغراق السوق بمقادير ضخمة من النقود الورقية لا بغرض مواجهة نفقاتها فحسب ، وإنما كانت تستهدف إلغاء قيمة النقود ، وبالتالى تجريد الطبقة المتوسطة (أي البورجوازية الصغيرة التى كانت هى العنصر المسيطر بسبب المضاربات) من مركزها الدفاعى الذى كان يستند إلى المدخرات . وقد أدت هذه السياسة بالفعل إلى تدهور قيمة النقود بسرعة هائلة مما ساعد على تصفية الرأسمالية بضياع المدخرات النقدية[١]

ومع العجز الحاد فى السلع والانخفاض الهائل فى قيمة النقود نتيجة للتضخم الجامح ، لم تعد للأجور النقدية أهمية ، وأخذت الأجور العينية تحل محلها (٢) وفى عام ١٩٢٠ لم يعد العمال والموظفين مطالبين بدفع إيجار أو دفع مقابل للخدمات البلدية . وكانت كافة الحسابات بين مشروعات الدولة تسوى عن طريق القيود الدفترية وحدها ، وبذلك لم تعد النقود تستخدم إلا كأداة للتحاسب ، كما كانت تستخدم لسداد أثمان المواد الغذائية التى يتم الحصول عليها من الفلاحين ، وكانت قوميسارية الشعب للأغذية * تدفع

(١) د . رفعت المحجوب ، النظم الاقتصادية . مكتبة النهضة المصريه ١٩٦٠ ص ١٢٥
Michael Kaser ; Soviet Economics, World Univercity Library. 1970, pp 96 - 97 : M. Dobb : Soviet.. op. cit., pp 121 - 122

(٢) مكونات الاجور فى الفترة من نهاية عام ١٩١٧ حتى أوائل عام ١٩٢١ (نسبة مئويه)

	الاجور النقديه	الأجور العينيه
نهاية عام ١٩١٧	٩٣٫٨	٦٫٢
النصف الثانى من عام ١٩١٨	٧٢٫١	٢٧٫٩
الربع الاول من عام ١٩٢١	٦٫٣	٩٣٫٧

المصدر :

A. Baykov : The Development. op, cit., p 43

* كان يطلق على الوزراء حتى عام ١٩٤٦ اسم « قوميسارية الشعب » واختصاراً كلمة Narkomat .

أثمانا تحددها الدولة لمنتجـــات الصناعة المؤممة الخاضعـة للمجلس الأعلى للاقتصاد(١) .

وفى ظل هذا الاقتصاد القائم أساساً على المقايضة كف الائتمان عن ممارسه دوره وألغى بنك الشعب بمقتضى مرســوم صــدر فى ١٩/١/١٩٢٠، وانتقلت أصوله إلى قوميسارية المالية(٢) .

وخلاصة الأمر أن الوضع الاقتصادى فى البلاد كان ، بعــد مضى عامين من بداية مرحلة شيوعية الحرب ، متدهوراً تماما(٣) . غير أنه بعد انتهــــاء

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., p 83

(٢) A. Baykov : The Development .. op. cit. p 39 Soviet Ibid p 82

(٣) يوضح الجدول التالى تطور الانتاج الصناعى من عام ١٩١٧ الى ١٩٢٠/٢١ (بملايين الروبلات) بالقياس الى عام ١٩١٣ .

	الصناعة الكبيرة	النسبة	الصناعة الصغيرة	النسبة	المجموع الكلى	النسبة
١٩١٣	٦٣٩١	١٠٠	٢٠٤٠	١٠٠	٨٤٣١	١٠٠
١٩١٧	٤٧٨٠	٧٤٫٨	١٦٠٠	٧٨٫٤	٦٣٨٠	٧٥٫٧
١٩١٨	٢١٦٠	٣٣٫٨	١٥٠٠	٧٣٫٥	٣٦٦٠	٤٣٫٤
١٩١٩	٩٥٥	١٤٫٩	١٠٠٠	٤٩٫٠	١٩٥٥	٢٣٫١
١٩٢٠	٨١٨	١٢٫٨	٩٠٠	٤٤٫١	١٧١٨	٢٠٫٤
١٩٢٠ – ٢١	١٠٨٠	١٦٫٩	١٠٠٠	٤٩٫٠	٢٠٨٠	٢٤٫٧

وقد انخفض أيضاً حجم عمليات الشحن بالعربات الى ٢٧٫١ ٪ خلال نفس الفترة قياسا وعام ١٩١٣ ، وانخفض الانتاج الزراعى من ١٢٫٦ مليار روبل عام ١٩١٣ الى ١٠٫٦ مليار روبل عام ١٩٢٢ (مقدره بأثمان سنة ٢٦/٢٧) وبالاضافة الى ذلك فقد أدى=

الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي المسلح بدأت العلاقات السلعية النقدية تجد مكانها مرة أخرى في الحياة الاقتصادية ، فقد أوقف التوزيع المباشر للمنتجات الصناعية وبديء مرة أخرى في سداد أثمان السلع والخدمات نقـــداً . وفى مارس ١٩٢١ أصدرت الحكومة السوفيتية قراراً يقضي بفرض ضريبة عينية على الفلاحين بدلا من مصادرة المنتجات الغذائية . ووفقاً للنظـام الجديد كان الفلاح حراً في أن يتصرف في المحصول الفائض بالطريقة التي يراهـا مناسبة بعد ان يدفع الضريبة العينية والتي أصبحت تدفع نقداً بعد ذلك . وكان هـذا القرار بمثابة علامة تحول من مرحلة « شيوعية الحرب » إلى مرحـلة جديدة من مراحل الفترة الانتقالية تعرف باسم « السياسة الاقتصـــادية الجديدة (النيب)(١) .

وكانت الخطوة التالية هي ادخال نوع من التجارة الحـرة تمكن الفـلاح من بيع جزء من الفائض الزراعي الذى يحققه ، ومن ناحية أخــــرى ألغي تأميم المشروعات الصناعية التي يعمل بها عدداً من العمال يقل عن العشرين ، كما أعيدت التجارة الى النشاط الفردى ، وتولى التجار عمليات تبادل المنتجات

= الاستيلاء على فائض المنتجات الزراعية وحرمان الفلاحين من التصرف فيها الى تذمر بالغ في الريف ، مع محاولة اخفاء المحاصيل مما هدد تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين وهو التحالف الطبقي الذى ترتكز عليه الثورة الاشتراكية .

انظـر :

د. رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية . المرجع السابق ص ١٢٤ ، فيتالي دتنكو : كيف تطور الاقتصاد السوفيتي . مطبوعات وكالة أنباء نوفوستي . موسكو ١٩٧٠ ص ٢٦

(١) يطلـــق اسم الـ N.E.P. اختصار للجملة الروسيـــة

Novaia ekonomicheskaia politika.

الصناعية التى تنتجها مشروعات الدولة والمشروعات الخــــاصة . وقد قامت الحكومة باصدار روبل جديد وهو وحدة العمـــلة السوفيتية مرتبط بروبل ما قبل الحرب . وسرعان ما عادت العلاقات الائتمانية تحتل مكانها فى الاقتصاد السوفيتى ، وصدر مرسوم فى ١٢ أكتوبر ١٩٢١ بانشاء بنك الدولة للاتحـاد السـوفيتى ليتبع قوميسارية الشعب للمالية، وتحددت له بعض الأهداف وأهمها الرقابة على النقد والتداول النقدى وتشجيع نمو الصناعة والزراعة والتجارة(١)

وقد كانت النيـة متجهـة فى بداية الأمر إلى أن يكون بنك الدولة هـو المؤسسة الائتمانية الوحيدة فى البلاد ،ولذلك فرضته الحكومة فى انشاء فروع له ومكاتب وتوكيلات بلغ عددها ١١٦ وحدة فى أول أكتوبر ١٩٢٢(٢) . إلا أن البنك لم يتمكن بشبكته المحدودة من الفروع من مجابهة وظيفة التمويل وحده خاصة مع تزايد احتياجات فروع الاقتصاد القومى المختلفـة من الائتمان أبان فترة الـ « نيب » ، ولذلك تطلب الأمر انشاء مجموعة من المؤسســات الائتمانية لمعاونته وتكون خاضعة لاشرافه وذلك لتمويل أوجه النشاط الزراعى والصناعى والتجارى والتعـاونى والخدمات البلدية . وقد أطلق على هذه البنوك اسم « البنوك المتخصصة Spetsial'nye banki » .

وفى أول أكتوبر ١٩٢٦ بلغ عدد المؤسسات الائتمانية العـاملة وفروعها فى الاقتصاد السوفيتى السوفيتى ١٣٧٤ وحدة كانت تتولى تقـــديم الائتمان طويل وقصير الأجل على نحو ما يتضح من الجدول التالى :

---

(١) V. Perealegin : Finance & Credit in the U. S. S. R. Progress Publishers, Moscow 1971, p 147 ; Dobb : Soviet.. op. cit., p 149

A. Baykov : The Development.. op. cit , p 84

هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى فى اكتوبر ١٩٢٦[1]

	عدد المؤسسات	عدد الفروع
بنك الدولة	١	٤٨٦
البنوك التجارية	٦	١٢٠
البنوك التعاونية	٢	٩٧
البنوك البلدية	٤٥	١٢٠
جهاز الائتمان الزراعى ويشمل :	٧٨	١٣٤
ـ البنك الزراعى المركزى	١	—
ـ البنوك الزراعية الجمهورية	٦	١٧
ـ جمعيات التسليف الزراعي	٧١	١١٧
جمعيات الائتمان المشترك	٢٨٥	—
المجموع	٤١٧	٩٥٧

(وكان يوجد بالاضافة إلى ذلك ٩١١٤ جمعية ائتمان زراعية)

وإلى جانب المؤسسات الائتمانية انشئت بنوك للادخار — تحت اشراف وزارة المالية — بقرار من مجلس قوميسارى الشعب فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ بغرض تنظيم تجميع المدخرات فى المدن والريف وتنميتها لزيادة الموارد المالية للدولة لمواجهة احتياجات الانتاج الاشتراكى وتدعيم التداول النقدى وتنشيط العلاقات الائتمانية[2] . وقد مارست هذه البنوك نشاطها فى بداية

(١) V. Pereslegin : Finance.. op cit., p 148

(٢) Seviet Finansial System op, cit., pp 88 - 89

عام ١٩٢٣ في موسكو أولا حيث بلغ عددها في أول مارس من نفس العام ستة بنوك فقط ، ثم امتد نشاطها الى بتروجراد ، ثم أخذت في الانتشار بعد ذلك في سائر أنحاء الاتحاد السوفيتي . وقد كان من المهام الرئيسية لبنوك الادخار في عامها الأول تأمين الأجور ضد انخفاض قيمة النقود . وقد أمكن تحقيق ذلك بمزاولة جميع عمليات السحب والايداع في أذونات الخزانه ولكن مع حساب قيمة المعاملات المالية على أساس الروبل الذهبي الرسمي . وقد أدى هذا إلى اقبال المودعين على ايداع أموالهم الفائضة في بنوك الادخار حماية لها من الضياع(١) .

وقد اتسم الجهاز المصرفي خلال الفترة من ١٩٢٢ — ١٩٢٦ بفقدان الترابط بين وظائف وحداته حيث لم يوجد أى تمييز بين الوحدات التى تختص بمنح الائتمان طويل الأجل وتلك التى تختص بمنح الائتمان طويل الأجل ، كما لم تختص بمنح الائتمان قصير الأجل وتلك التى تختص بمنح الائتمان طويل الأجل ، كما لم تخصص أيا من هذه الوحدات لخدمة فرع بعينه أو منطقة بعينها ، وانما اختلطت اختصاصاتها تماما(٢) . وقد اتسمت وحدات الجهاز

---

(١) Ibid., p 89 ; A. Baykov : The Development,. op. cit., p 88

(٢) جرت محاولة من بنك الدولة فى يونيو ١٩٢٤ استهدفت تنظيم نشاط البنوك التى كانت قائمه وتنداك والعمل على التنسيق بين وظائفها ، إذ قام البنك بتكوين لجنه مصرفيه Komitet po Delam Bankov لهذا الغرض ، غيران محاولات هذه اللجنه لم تسفر عن آية نتيجة ايجابيه فى هذا الشأن .

أنظر :

T. M. Podolski : Socialist Banking & Monetary Control. The Experience of Poland. Cambridge at the University Press 1973, p 22

المصرفى أيضاً بضعف قدراتها التمويلية بسبب ضآلة مواردها المالية التى كانت تتكون من ودائع لأجل وودائع تحت الطلب (حسابات جارية) وحصيلة بيع البنوك لأسهمها ، الأمر الذى أدى إلى إنشاء وحدات أخرى بهدف تدعيم الوحدات القائمة مما أدى بالتالى إلى عدم استقرار هيكل الجهاز فضلا عن التزام هذه الوحدات جانب الحذر فى سياساتها الائتمانية لتجنب آثار الانخفاض المستمر فى قيمة الروبل أبان هذه الفترة ، ولذلك كان اقبال البنوك على منح القروض قصيرة الأجل كبيراً إذا قورن بحجم القروض طويلة الأجل الممنوحة منها وقد قدم بنك الدولة فى هذه الفتره حوالى ٣/٤ من مقدار الائتمان قصير الأجل .

جدول يبين توزيع الأئتمان وفقاً لآجاله خلال الفترة
من ١٩٢٣ — ١٩٢٦[١]

(بملايين الروبلات)

	الائتمان قصير الأجل	الائتمان طويل الأجل	المجموع
أول أكتوبر ١٩٢٣	٤١٩	١٢٢	٥٤١
أول أكتوبر ١٩٢٤	٩٥٢	٢١٩	١١٧١
أول أكتوبر ١٩٢٥	٢٠٨٧	٤١٥	٢٥٠٢
أول أكتوبر ١٩٢٦	٢٥٨٠	٨٤٠	٣٤٢٠

ويوضح الجدول التالى نسبة توزيع الائتمان بحسب القطاع المستخدم[٢]

---

(١) V. Pereslegin : Finance,, op. cit , p 148

(٢) Ibid., p 149

(نسبة مئوية)

	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦
مشروعات الدولة	٠ر٦١	٠ر٧٢	٥ر٧٧	٠ر٨١
التعاونيات	٥ر٢٧	٠ر٢٦	٠ر٢٠	٠ر١٧
المواطنين والمشروعات الخاصة	٥ر١١	٠ر٢	٥ر٢	٠ر٢
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن هذا يتضح أن الجانب الأعظم من الأئتمان كان يوجه إلى مشروعات الدولة والمشروعات التعاونية بهدف تغيير الهيكل الاقتصادى القائم مع تحقيق سيطرة الملكية الإجتماعية على وسائل الإنتاج .

ونظراً لأن الموارد الائتمانية كانت محدودة ، فقد قدمت البنوك الائتمان إلى المشروعات الصناعية لتمويل أصولها المتداولة فقط ، أما القروض الممنوحة لأغراض الانفاق الاستثمارى فكانت نادرة نسبياً . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان الائتمان التجارى مسموحاً به لتمويل حاجة المشروعات ، وكان الجهاز المصرفى يفضل منح ائتمانه للمشروعات الصناعية التى يتصل انتاجها بالتجارة وذلك لكى يستطيع استرداد قروضه بسرعة (كأن يمنح الائتمان للمشروعات العاملة فى صناعة النسيج والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة) إلا أن امكانيات منح الائتمان اتسعت نسبياً ابتداء من عام ١٩٢٥ وأصبحت القروض تقدم لمشروعات الطاقة (الفحم والبترول) والصناعات المعدنية[١] .

(١) Ibid, pp 149 – 150

وقد انتهت فترة النيب في أواخر عام ١٩٢٨[١] بعد ان حققت غرضها الأساسي وهو الوصول بالانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي إلى المستوي الذي كان عليه في عام ١٩١٣ ومن ثم أصبحت الأوضاع والظروف مهيأة للانتهاء من الفترة الانتقالية بأكلها .

وقد اتجهت السياسة الاقتصادية في الفترة التاليـة إلى التوسع في بنـــاء الصناعات الثقيـلة لـكي يتحول الاتحـاد السـوفيتي من بلد مستورد للآلات والتجهيزات الفنية إلى بلد منتج لها [٢] .

---

(١) ذهب عدد كبير من الـكتاب الى القول بأن فترة « النيب » قد انتهت عام ١٩٢٨ حيث أخذ الاتحاد السوفيتي بعدها يطبق خططه الخمسيه المعروفه . ومع ذلك يذهب البعض وعلى رأسهم « جوزيف ستالين » الى أن فترة « النيب » قد استمرت حتى عام ١٩٣٦ بمعنى أنها استمرت حتى تم تصفية القطاع الرأسمالي في الاقتصاد القومي تماماً سواء في الصناعة أو التجارة أو الزراعة .

انظـر :

د. زكريا نصر ، تطور النظام الاقتصادي . القاهرة ١٩٦٧ ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧

(٢) اتبعت هذه السياسه بعد الجدل الـكبير الذى ثار في الفتره بين عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨ حول أسلوب تنمية الاقتصاد السوفيتي وبالذات حول التصنيع . فقد تفرع داخل الحزب الشيوعي في ذلك الوقت جناحين أحدهما يميني ويتزعمه نيقولاى بوخارين ومعه م. توسكي وأ . رايكوف ، أما الجناح اليساري فـكان يقوده ليون تروتسكى وجيورجي زينوفيف وايفجني بريوبرازنسكى . ويتخلص هذا الجدل في الجناح اليميني قد حبذ اتباع أسلوب يعتبر استمرارا لسياسة النيب ، فقد نادى بتخفيف الضرائب على الزراعة وعدم تحميلها بعبء عملية تصنيع سريع مع ضرورة تحقيق نمو متكافىء لقطاعى الصناعه والزراعه . فتنمية الصناعه في رأى هذا الجناح يتطلب زياده حجم الانتاج الزراعي لامكان اطعام وكساد العمال في المدن ، فضلا عن أن الصادرات الزراعية تعتبر ضروريه لتمويل شراء المعدات من الخارج . أما الجناح اليساري فقد دعا الى الاسراع في عملية التصنيع والتوسع في الانتاج الصناعي =

وعندما بدىء فى تخطيط الاقتصاد القومى ووضعت الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ — ١٩٣٢) لوحظ أن من معوقات تنفيذها عدم استخدام الموارد المالية المتاحة فى الاقتصاد وفقاً للخطة ، فضلا عن التوسع فى الائتمان التجارى المتبادل بين المشروعات العاملة فى قطاع الدولة ، الأمر الذى أدى إلى تعذر مراقبة حركة التيارات النقدية والائتمانية لهذه المشروعات واضعاف كفاءة نظام محاسبة التكاليف . وكانت البنوك أبان هذه الفترة تقوم بخصم كمبيالات لعملائها لم يكن يشترط فيها أن تكون نتيجة لعمليات حقيقية . فعلى سبيل المثال كان هناك مايعرف « بالكمبيالات المسحوبة مقدما (avansovye vekselya) advance bills أى تلك التى يتم سحبها قبل استلام البضاعة ، وكانت البنوك تقبل خصم هذه الكمبيالات لديها الأمر الذى كان يؤدى إلى زيادة حجم السيولة النقدية فى الاقتصاد دون أن يقابل ذلك زيادة المعروض من السلع فى الأسواق(١) . لذلك جاء الاصلاح الائتمانى (١٩٣٠ – ١٩٣٢)(٢) . ليساهم فى وضع علاج لهذه المعوقات . وكان من أهم التنظيمات التى جاء بها

= اعتماداً على فائض قطاع الزراعة الذى يمكن الحصول عليه إما من طريق الضرائب أو عن طريق سياسة الأثمان التى تعتمد على استخدام سلطة الدولة فى شراء المنتجات الزراعية بأثمان منخفضة واعادة بيعها للمستهلكين فى المدن بأسعار مرتفعة مع زيادة أثمان السلع المصنوعة . وهذا هو ماحدث بالفعل عام ١٩٢٣ .

أنظر فى تفاصيل هذا الجدل :

Alexander Erlich ; The Soviet Industrialization Debate 1924 — 1928 Harvard University press 1960 ; M. Dobb ; Soviet Economic Development .. op. cit., pp 181 - 19:

(١) T. M. Podolski ; Socialist Banking.. op. cit., p 20

(٢) صدر به مرسوم من اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعى فى ٣٠ يناير ١٩٣٠

الاصلاح الغاء الائتمان التجارى تماما (بما فى ذلك وقف خصم الكمبيالات لدى البنوك) واحلال الائتمان المصرفى المباشر بدلا منه ، كما وضع أسساً ثابتة لمنح الائتمان ، أهمها أن يكون الائتمان مخططاً ومخصصاً ويتحتم سداده خلال فترة معينة . بالاضافة إلى ذلك استهدف الاصلاح الائتمانى تدعيم مركز بنك الدولة بوصفه المركز الحاسبي للبلاد وأداة من أدوات الرقابة المالية على الإقتصاد(١) .

وقد ترتب على الاصلاح الائتمانى اعادة النظر فى التركيب التنظيمى للجهاز المصرفى واختصاصاته . ففى عام ١٩٣٠ أعيد تنظيم الجهاز على أساس أن يكون هو المصدر الوحيد للائتمان مع الفصل بين الائتمان قصير وطويل الأجل ، وتخصيص البنوك كل لخدمة نشاط بعينه . ونتيجة لذلك تركز معظم الائتمان قصير الأجل فى يد بنك الدولة ، وبلغت نسبة ما منحه البنك من هذا النوع من الأئتمان حوالى ٩٣٪ من اجمالى الأئتمان الممنوح فى الاقتصاد السوفيتى (وذلك فى أول يناير ١٩٣١)(٢) وكان من جراء اختصاص بنك الدولة بمسئولية منح الائتمان قصير الأجل على مستوى الاقتصاد القومى زيادة عدد المشروعات التى تتعامل معه الأمر الذى تطلب انشاء فروع أخرى جديدة ليصل مجموعها إلى ٥٨٩ فرعا . وفى عام ١٩٢١ أدمجت فيه جمعيات الائتمان الزراعى فى المناطق ليصل عدد فروعه مرة أخرى إلى ٢٤٦٥ فرعا . وقد ازداد حجم الائتمان قصير الأجل من ٥٠٥٢ مليون روبل فى أول

---

(١) A. Baykov ; The Ecvelopment. op. cit., p 401 ; Scviet Financial System. op. cit., p 94 ; V. Pereslegin ; Finance & Credit in the U. S. S. R. op. cit., p 152

(٢) T. M. Podolski ; Socialist Banking. op. cit., p 31

أكتوبر ١٩٢٩ إلى ١٠٥٦٧ مليون روبل فى أول يناير[١]

وفى ٥ مايو ١٩٣٢ أنشئت أربعة بنوك تخصصت فى تمويل الاستثمار طويل الأجل وهى : البنك الصناعى Prombank والبنك التجارى Torgbank والبنك الزراعى Selknozhank وبنك الكوميونات المركزى Tsekombank (وكان له فروع عديدة تختص بالشئون البلدية وقطاع الاسكان) ٠ وكانت هذه البنوك جميعاً تتبع وزارة المالية .

وقد شهدت السنوات من ١٩٢٣ حتى ١٩٤١ توسعاً ائتمانياً ملحوظا لبنك الدولة يعتبر مؤشراً للنشاط المتزايد فى مختلف فروع الاقتصاد القومى . ويوضح الجدول التالى تطور الائتمان قصير الأجل وتوزيعه بين فروع الاقتصاد القومى المختلفة خلال الفترة المذكورة(٢) .

---

(١) V. Pereslegine Finance & credit.. ap. cit., p 154

(٢) H. Schwartz : Russia's.. op. cit., p 509

(بملايين الروبلات)

	أول يناير ١٩٣٣	أول يناير ١٩٣٨	أول يناير ١٩٤١
الصناعات الثقيلة	٩ر٠	٧ر٤	٠ر١٠
الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج	٧ر٠	٦ر٦	١ر٩
الصناعات الغذائية	٧ر١	٥ر٨	٧ر١٠
قوميندارية الاستيلاء	٦ر١	٨ر٢	٣ر٣
صناعة الأخشاب	٥ر٠	٣ر١	٥ر٢
النقل والمواصلات	٤ر٠	٤ر١	٥ر١
الزراعة	٤ر١	٧ر١	٢ر٢
التجارة	٣ر٢	٧ر١٠	١ر١١
التجارة الخارجية	٣ر٠	٤ر٠	٩ر٠
الصناعات المحلية والتعاونيات الصناعية	٥ر٠	٨ر٠	٤ر١
أخرى	٢ر٠	٨ر١	٣ر٢
المجموع	٥ر١٠	٧ر٤٠	٠ر٥٥

ومن ذلك يتضح ان الائتمان قصير الأجل قد ارتفع خلال الفترة المشار إليها بحوالى ٥ أضعاف فى حين لم يزداد الأئتمان طويل الأجل خلال نفس الفترة — طبقاً لما ذكره Pereslegin — سوى ٣ر١ مرة فقط(١) نظراً لأن الاستثمارات الرأسمالية كانت تمول عن طريق الميزانية فى صورة منح لاترد.

وقد قام الجهاز المصرفى السوفيتى بدور هام فى تمويل الأنشطة المختلفة أبان

(١) V· Pere legin ; Finance & Credit.. op. cit., p 155

الحرب العالمية الثانية . ففى ٢٣ يونيو ١٩٤١[1] أوقفت بنوك الادخار سحب الودائع التى أودعت قبل نشوب الحرب ، ولم يسمح للمودعين بسحب أكثر من ٢٠ روبل شهريا . وقد رفع هذا الحظر فى يناير ١٩٤٤ ، وقدرت المبالغ التى دخلت ميزانيه الدوله عام ١٩٤٥ من بنوك الادخار وحدها حوالى ٤٩٠ مليون روبل(٢) .

وقد قام الجهاز المصرفى بعد انتهاء الحرب بتقديم القروض قصيرة الأجل لتمويل عمليات اعادة التعمير وانجاز برامج التنمية ، فقد ارتفعت قيمة القروض المخصصة لتمويل التشييد حوالى ٣٥ مرة عن قيمتها عام ١٩٤٠ ، وارتفعت قيمة القروض الاستثمارية طويلة الأجل حوالى ٤ر٥ مره[3] .

وخلال الفترة من عام ١٩٣٣ الى ١٩٥٧ لم يطرأ أى تغيير على هيكل الجهاز المصرفى . غير أنه لوحظ أن وجود عدة بنوك لتمويل الاستثمار طويل الأجل قد أدى إلى ازدواج الوظائف التى تقوم بها والى صعوبة الرقابة على تنفيذ خطط الاستثمار الرأسمالى ، فى بعض الحالات كان يتم تمويل عمليات ذات طبيعة واحدة من أكثر من بنك . ومن ذلك على سبيل المثال . كان تمويل تشييد المساكن التى تقوم بها المجالس البلديه يتم بواسطة بنوك الكيمونات ، أما أعمال التشييدالتى تقوم بها المشروعات الصناعية فكانت تمول عن طريق البنك الصناعي، وتلك التى تقوم بها المنظمات الزراعية فكانت تمول عن طريق البنك الزراعي ، وفى بعض الحالات الأخرى كان المشروع

---

(١) واجه الاتحاد السوفيتى الغزو الالمانى فى ٢٢ يونيو ١٩٤١ .

(٢) Soviet Financial System, op. cit., p 94

(٣) V. Pereslegin ; Finance & Credit.. op. cit., p 155

المقترض يتعامل مع بنك معين فى حين يتعامل المقاول الذى ينفذ أعمال التشييد الخاصة بهذا المشروع مع بنك آخر[١].

ومن هنا خطا الجهاز المصرفى خطة أخرى نحو تعديلات جديدة تناولت هيكله . ففى عام ١٩٥٧ ألغى البنك التجارى ونقلت اختصاصاته إلى البنك الزراعى وبنك الكميونات المركزى . وفى عام ١٩٥٩ ألغى البنك الزراعى وألغيت بنوك الكميونات وانتقلت اختصاصاتها إلى بنك الدولة[٢] . أما البنك الصناعى فقد أطلق عليه اسم « البنك الاتحادى لتمويل الاستثمارات الرأسمالية[٣]

وفى عام ١٩٦٣ أدمجت بنوك الادخار فى جهاز بنك الدولة بهدف تطوير دورها فى تحصيل المدفوعات الشخصية المستحقة للميزانية والمدفوعات مقابل الخدمات التى تؤديها المجالس البلدية للجمهور ، كما استهدف هذا الادماج وضع بنوك الادخار تحت الاشراف المباشر لبنك الدولة لوضع نظام للتوسع فى التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية والمؤسسات الحكوميه والمزارع الجماعية(٤) .

---

(١) Ibid., p 158

(٢) رأى البعض أن تولى الجوس بنك اختصاص منح الائتمان طويل الاجل للقطاع الزراعى دون باقى القطاعات الاخرى اجراء يعكس سياسة الاتحاد السوفيتى نحو أعطاء أهميه كبيره للنشاط الزراعى .

انظر :

د . أحمد الجمويني : تطور الجهاز المصرفى فى الاتحاد السوفيتى . الاهرام الاقتصادى . العدد ٢٥٤ مارس ١٩٦٦ ص ٢٦ — ٢٧ .

(٣) A, Nove ; The Soviet Economy. op. cit. p 119

(٤) Seviet Finincial System. op. cit, p 273

نخلص من هذا إلى أن هيكل الجهاز المصرفى السوفيتى وحجم نشاطه وسياساته الائتمانية قد تأثرت جميعها تأثراً بعيد المدى بالتطورات التى مر بها الاقتصاد السوفيتى ، كما تعزى التغيرات التى طرأت على هيكل الجهاز خلال الفترة من ١٩٢١—١٩٣٣ إلى عدم نضوج التجربة التخطيطية نتيجة لحالة عدم الاستقرار التى اتصفت بها الفترة الانتقاليه ·

وقد أسفرت التطورات الاقتصادية التى استعرضنا معالمها فى إيجاز فى هذا المبحث عن انتاج هيكل معين للجهاز المصرفى يتميز من حيث الكم بعدم تشتت عناصره فى صورة عدد من الوحدات ذات الوظائف المتداخلة المتنافسة — على نحو ماهو مشاهد بالنسبة للاجهزة المصرفية فى اقتصاديات السوق — وإنما يتكون هذا الجهاز من عدد محدود من المؤسسات الائتمانية التى عهد إليها بمهام محددة وهذا الهيكل سوف نتعرف على معالم صورته فى المبحث التالى .

المبحث الثانى

الهيكل الحالى للجهاز المصرفى السوفيتى ووظائفه بصفة عامة

أسفرت التعديلات السابقة التى استهدفت تجميع الطاقات التمويلية فى الاقتصاد ومنع الازدواج فى وظائف البنوك وحصر وظائف التمويل والرقابة على المشروعات فى عدد محدود منها عن الوضع الراهن للجهاز المصرفى السوفيتى والذى يتكون حاليا من الوحدات التالية(١) ·

(١) لايتفق تركيب هياكل الأجهزة المصرفية فى الدول الاشتراكية بالضرورة مع بعضها البعض ، وانما توجد بعض الاختلافات على نحو ما يوضحه الجدول التالى : =

١ — بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

Cosudarstvennyi bank SSSR (Gosbank)

٢ — بنكين متخصصين هما :

أ — البنك الاتحادى لتمويل الاستثمارات الرأسمالية Stroibank

ب — بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى

Bank dlia Vneshney Torgovli (Vneshtorgbank)

٣ — بنوك الادخار .

أولا : بنك الدولة للاتحاد السوفيتى « الجوس بنك » :

يعتبر « الجوس بنك » حجر الزاوية فى النظام المصرفى السوفيتى بوصفه

الدوله	بنك الدولة	بنك الاستثمار	البنك الزراعى	البنوك التعاونية	بنوك الادخار	بنك التجارة الخارجية	بنوك أخرى
بلغاريا	×	×	×	—	×	×	×
تشيكوسلوفاكيا	×	—	—	×	×	×	×
ألمانيا الديمقراطية	×	×	×	×	×	×	×
الصين	×	×	—	×	—	×	×
بولندا	×	—	×	×	×	×	×
رومانيا	×	×	×	—	×	×	—
الاتحاد السوفيتى	×	×	—	—	×	×	—

Accourding to : J. Wilczynski : The Economics of Socialism, Principles Governing the Operation of the Centrally Planned Economies in the U S S R and Eastern Europe Under the New System Aldine Publishing Co. 1970 p 145

التعديلات التى طرأت على هيكل الجهاز

ديسمبر ١٩١٧	يناير ١٩٢٠	أكتوبر ١٩٢١	عام ١٩٢٢	عام ١٩٢٣
ـ بنك الشعب	—	ـ بنك الدولة	ـ بنك الدولة	ـ بنك الدولة
			ـ مؤسسات ائتمانية زراعية	ـ مؤسسات ائتمانية زراعية
				ـ بنوك زراعية جمهوريه
			ـ بنك التعاون الاستهلاكى	ـ البنك التعاونى لعامة روسيا
				ـ البنك التعاونى الأوكرانى
			ـ جمعيات الائتمان المشترك لتمويل القطاع الخاص	ـ جمعيات الائتمان المشترك
			ـ البنك التجارى الصناعى لتمويل قطاعى الصناعة والنقل	ـ البنك التجارى الصناعى
			ـ بنك تمويل مشروعات كهربة الزراعة	ـ بنك تمويل مشروعات كهربة الزراعة
			ـ بنك التجارة الروسى	ـ بنك التجارة الروسى
			ـ بنوك ادخار	ـ بنوك ادخار
				ـ بنوك بلدية محلية لتمويل المشروعات البلدية

المصرف السوفيتى منذ ديسمبر ١٩١٧

عام ١٩٢٤	عام ١٩٣١	عام ١٩٣٢	عام ١٩٥٧	عام ١٩٥٩
ـ بنك الدولة ـ مؤسسات ائتمانية زراعية ـ بنوك زراعية جمهورية ـ البنك التعاونى لعامة روسيا ـ البنك التعاونى الاوكرانى ـ جمعيات الائتمان المشترك ـ البنك التجارى الصناعى	ـ بنك الدولة ـ بنوك زراعية ـ البنك التجارى الصناعى	ـ بنك الدولة البنك الزراعى ـ البنك التجارى ـ البنك الصناعى	ـ بنك الدولة البنك الزراعى ـ البنك الصناعى	ـ بنك الدولة (وقد ضم اليه البنك الزراعي والكوميونات ـ البنك الاتحادى لتمويل الاستثمارات الرأسمالية
ـ بنك تمويل الكهرباء لروسيا ـ بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى ـ بنوك ادخار ـ بنوك بلدية محلية	ـ بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى ـ بنوك ادخار ـ بنوك بلدية محلية	ـ بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى ـ بنوك ادخار ـ بنك الكوميونات المركزى	ـ بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى ـ بنوك ادخار ـ بنك الكوميونات المركزى	ـ بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى ـ بنوك ادخار وقد وصلت هذه البنوك فى نطاق اجهزة بنك الدولة اعتبارا من عام ١٩٦٣ ومع ذلك احتفظت باستقلالها فى ادارة نشاطها

البنك المركزى والبنك التجارى الوحيد فى نفس الوقت ، فهو يتولى المهام التقليدية المعروفة للبنوك المركزية فى الاقتصاديات الرأسمالية ، كما يقوم بالاضافة إلى ذلك بالوظائف التمويلية التى تباشرها البنوك التجارية فى هذه الاقتصاديات ، ويعتبره بعض الكتاب الغربيون مسؤلا من الناحية الفعلية عن كافة الوظائف المالية بما فيها تلك التى يتولاها كل من بنك الاستثمار وبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى . وبالاضافة إلى هذا يؤدى الجوس بنك دورا رقابياً هاماً على النشاط المشروعات والمؤسسات العامة(١) .

ويباشر « الجوس بنك » وظائفه من خلال شبكة من المكاتب والفروع والتوكيلات منتشرة فى جميع المدن والأقسام بلغت أكثر من ٦٠٠٨ مكتب وفرع وتوكيل Kontory & subkontory(٢) تعمل كلها تحت اشراف مركز البنك الرئيسى فى موسكو Pravlenie ، وذلك بخلاف بنوك الادخار التى دخلت فى نطاق أجهزته عام ١٩٦٣ ويصل عددها إلى أكثر من ٧٨٠٠٠ بنك .

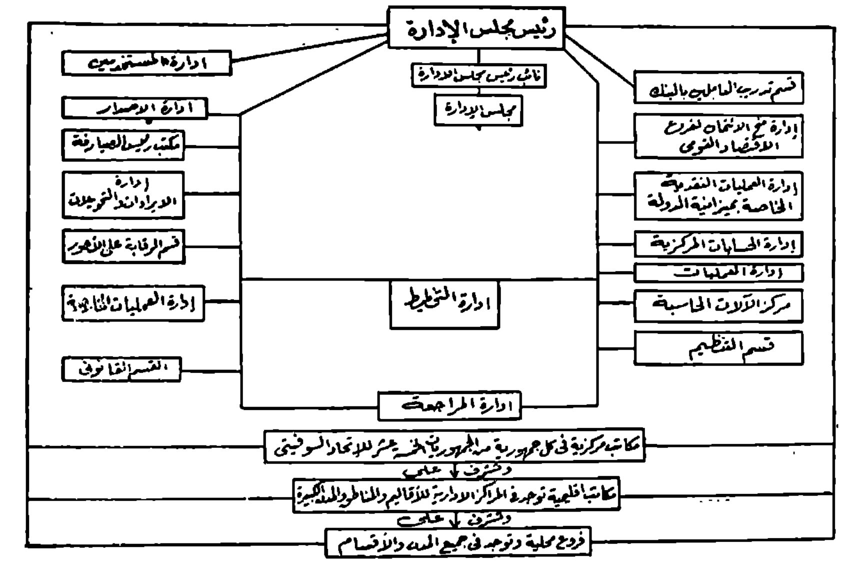
ويتبع الجوس بنك مباشرة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى(٣) الذى

---

(١) G. Grossman : U. S. S. R. in Banking Systems. (B. H. Beckhart ed.) Columbia University press. New York 1959 p 762
W. N. Loucks ; Comparative Enomic Systems. op. cit., p 444

(٢) هذا الرقم فى ١٩٦٠/١/١ وهو آخر بيان احصائى متاح . انظر :
K. N. Plotnikov : The Finacial . op. cit., p 58

(٣) وذلك بعد أن استقل عن وزارة ماليه الاتحاد السوفيتى بموجب القانون الصادر فى ١٩٥٤/٨/٢١ .


هيكل بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (الجوس بنك)
رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس مجلس الإدارة
مجلس الإدارة
إدارة المستخدمين
إدارة الإصدار
مكتب رئيس الصيارفة
إدارة الإيرادات والتحويلات
قسم الرقابة على الأجور
إدارة العمليات
القسم القانوني
قسم تدريب العاملين بالبنك
إدارة منح الائتمان لفروع الاقتصاد القومي
إدارة العمليات النقدية الخاصة بميزانية الدولة
إدارة الحسابات المركزية
إدارة العمليات
مركز الآلات الحاسبة
قسم التنظيم
إدارة التخطيط
إدارة المراجعة
مكاتب مركزية فى كل جمهورية من الجمهوريات الخمسة عشر للاتحاد السوفيتى
وتشرف على
مكاتب اقليمية توجد فى المراكز الإدارية للأقاليم والمناطق والمدن الكبيرة
وتشرف على
فروع محلية وتوجد فى جميع المدن والأقسام

يتولى تعيين مجلس ادارته ، أما رئيس مجلس الادارة فيعين بقرار من مجلس السوفيت الاعلى بناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء[١].

وقد تحددت وظائف الجوس بنك بالقانون الذى أصدره مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى واللجنةالمركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى١٩٥٤/٨/٢١ (بشأن وظائف ومهام بنك الدولة للاتحاد السوفيتى) . وتنقسم هذه الوظائف إلى قسمين : وظائف نقدية وائتمانية ووظائف رقابية يباشرها على نشـــاط الوحدات الاقتصادية فى الدولة .

وتتلخص الوظائف النقدية والائتمانية فى الآتى[٢] :

— يعتبر الجوس بنك مركز اصدار النقد والعملة المساعدة على نطـاق البلاد(٣) ، وهو الذى يباشر تنظيم تداوله فى الاقتصــــاد القومي من حيث حجم النقد المصدر وسرعة تداوله وذلك وفقاً للخطط والموازين الموضوعه فى هذا الشأن * ويباشر الجوس بنك كذلك كافة عمليات الصرف الاجنبي والشيكات والتحويلات بالعملة الأجنبية .

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., p 68

(٢) أنظر فى وظائف بنك الدولة بصفة عامة:

V. peleslegin : Finance & Credit. op. cit., pp 191 - 164 ; K. N. Plotnikov : Mhe Financial.. op. cit., pp 57 I ; M. Lavigne : Les Economies Socialistes.. op. cit., p 342 ; C. Bettelheim : L'Economie Sovietique. Recueil Sirey. Paris. ve 1950, pp 360 - 363

(٣) العمله المتداوله فى الاتحاد السوفيتى هى : الروبل Ruble والكوبيك Kopeck الذى يساوى ١/١٠٠ من الروبل، والروبل يساوى ١٫٣٠ دولار تقريباً.

* خطة النقد وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان هما المسئولين عن تخطيط النقد على مستوى الاقتصاد القومى ، وسوف نتعرض لهما فيما بعد .

- وكيل مالى الحكومة ، حيث تتركز لديه حساباتها ، كما يتولى عمليات الصرف والتحصيل الخاصة بميزانية الدولة وتسجيلها وفقاً للبنود الخاصة بها ويضطلع الجوس بنك بالمسئوليات التـــالية فيما يتعلق بادارة النقدية لميزانيه الدولة[1] :

(أ) تحصيل إيرادات كل الميزانيات المختلفة (المدفوعات من مشروعات الدولة والتنظيمات التعاونية والاجتماعية ومن الأفراد) . وتقوم مؤسسات بنك الدولة مرتين فى الشهر (فى أول الشهر وفى يوم ١٦ منه) بتوزيع الايرادات والضرائب التى تم تحصيلها بين ميزانية الاتحاد وميزانيات جمهوريات الاتحاد .

(ب) تحويل الاقتطاعات من الايرادات والضرائب الحكومية الخاصة بالاتحاد إلى الميزانيات المختلفة (على أســـاس النسب المئوية المخططة) ويتم تحويل الاقتطاعات إلى ميزانيات الجمهوريات ذات الحكم الذاتى وإلى الميزانيات المحلية يومياً .

(جـ) دفع النفقات من الميزانيه وتسجيلها .

وتقوم مكاتب بنك الدولة باطلاع السلطات الماليــة أولا بأول على مدى التقدم فى انجاز الميزانية فى صورتها النقدية وموافاتها بالتقارير الخاصة بذلك[2]

- يعتبر الجوس بنك مركز مقاصة clearinge centre يقوم باجراء

---

(١) Soviet Financial System, op. cit., pp 343 - 344

(٢) مما يذكر أن الجوس بنك بدأ مهمه ادارة النقديه لميزانية الدوله للاتحـــاد السوفيتى اعتباراً من السنه الماليه ١٩٢٧/١٩٢٨ .

انظر :

T. M. Podolski : Socialist Banking.. op. cit., p 123

التسويات بين حقوق وديون المشروعات المختلفة فى حساباتها المفتوحة لديه[1].

— يضطلع الجوس بنك ، باعتباره البنك التجارى الوحيد فى الاقتصاد السوفيتى ، بمهمة توزيع الموارد المالية الحرة — أى العاطلة بصفة مؤقتة temporarily free funds والتى تظهر لدى بعض المشروعات خلال دورة عملياتها الانتاجية — توزيعاً مخططاً فى صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل للمشروعات وقروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات فى الزراعة .

أما فيما يتعلق بوظيفة الجوس بنك فى الرقابة على المشروعات المختلفة العاملة فى الاقتصاد القومى ضماناً لحسن أدائها لما هى مكلفة به من مهام مخططة ، فسوف نتعرض لها تفصيلا عند دراسة دور الجهاز المصرفى فى الرقابة على تنفيذ الخطة الاقتصاديه القومية .

على أن هناك من الوظائف التى تمارسها البنوك المركزية فى اقتصاديات السوق ما لا محل لهـا فى نطاق وظائف الجوس بنك ، إذ تستهدف البنوك المركزية فى اقتصاديات السوق من إدارتها للنقد والائتمان تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادى وتأمين التشغيل الشامل للموارد الانتاجية وتثبيت القوة الشرائية للنقود ، فى حين لا يقع على عاتق الجوس بنك بلوغ أهداف من هذا القبيل ، ذلك أنه يؤول إلى الخطة الاقتصاديه القومية تحقيق مثل هذه

---

(١) يختلف الجوس بنك عند ممارسته لهذه الوظيفه (وهى اجراء المقاصة بين حقوق وديون المشروعات المختلفه) عما يقوم به البنك المركزى فى اقتصاد السوق ، اذ يقوم هذا الأخير باجراء المقاصه بين حقوق وديون البنوك التجارية قبل بعضها البعض نقلا على حساباتها الممسوكة لديه .

الأهداف (١) .

ويستمد إلجوس بنك موارده المالية (جانب الخصوم فى ميزانيته) من رأس المال الخاص به ومن ودائع وفائض الميزانية العامة للدولة(٢) ، ومن ايداعات المشروعات والمؤسسات ومن حسابات المواطنين المفتوحة لدى بنوك

(شكل رقم ٤)

هيكل مبسط لميزانية الجوس بنك (٣)

أصول	خصوم
١ - معادن ثمينة ونقد أجنبي	١ — النقد فى التداول البنكنوت
٢ — النقد في خزينة البنك	٢ـ ودائع المشروعات والمؤسسات والمزارع الجماعية
٣ — قروض قصيرة الأجل ممنوحة للمشروعات	٣ — ودائع المواطنين لدى بنوك الادخار
	٤ ـ ودائع وفائض ميزانية الدولة
	٥ — رأس المال والاحتياطيات

(١) د. محمد زكى شافعى ، المعالم الأساسية للنظم المصرفيه بالبلاد الاشتراكيه المخططه مركزيا . مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧ ص ٣١

(٢) تعتبر أموال الميزانيه المودعه بحسابها لدى الجوس بنك والتى تكون فى حالة ركود وقتى بالاضافه الى فائض الميزانيه السنوى مصدرا هاماً من مصادر الائتمان قصير الأجل ، ولقد قدر أن أكثر من ٥٠٪ من اجمالى الائتمان الذى يقدمه الجوس بنك يأتى من موارد ميزانية الدوله .

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 310

(٣) G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 739; F. Holzman; Soviet inflationary prossyros, 1928–1957 , Causos & Cures. The Quarterly Journal of Economics Vol. LXXIV May 1969 No. 2 p 178.

الادخار ومن اشتراكات التأمين الاجتماعى التى تحولها المشروعات اليه ، ثم من الأرباح التى يحققها البنك نتيجة لنشاطه .

أما جانب الاستخدامات (الأصول) فى ميزانية البنك فيتكون من المعادن الثمينة والنقد الأجنبي التي يحتفظ بها البنك ومن النقد القائم فى خزائنه ، ثم من القروض الممنوحة للمشروعات .

ويثير وضع الجوس بنك – بوصفه البنك التجارى الوحيد فى الاقتصاد السوفيتى – التساؤل عن مدى قدرته على خلق الائتمان شأن سائر البنوك التجارية فى الاقتصاد الرأسمالى[١] .

---

(١) يتوافر للبنوك التجاريه فى اقتصاد السوق سلطة خلق نقود الودائع . فالبنوك يمكنها أن تنشىء من الودائع بمناسبة ماتقوم به من عمليات الاقتراض أضعاف مايتوافر لديها من احتياطيات ، ومن هنا جاء التعبير الانجليزى الشهير **loans create deposits.** أى أن القروض هى التى تخلق الودائع ، وبذلك فانها تؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالى على التوازن الاقتصادى العام . ويحرك سلطان البنوك فى خلق نقود الودائع اعتبار تحقيق الربح النقدى ، شأنها فى ذلك شأن أى مشروع رأسمالي ، فهى تتلقى مدخرات الافراد (أى تقترض منهم) مقابل سعر فائدة منخفض ، ثم تقوم بمنحهم قروضاً تفوق قيمتها قيمة الودائع الاصليه وبسعر فائدة أعلى . وكلما توسعت البنوك فى منح الائتمان كلما حققت ربحا أكبر . غير أنه توجد عدة عوامل تؤثر فى المدى الفعلى لسلطان البنوك التجاريه فى خلق نقود الودائع أهمها – دون الدخول فى التفاصيل – ما يلى : احتياطيات النقود القانونيه التى يحتفظ بها البنك سواء فى خزائنه أو لدى البنك المركزى – مدى تفاقم عادة الدفع بواسطة الشيكات أو الحوالات دون استخدام النقود القانونية – الميل العام للمتعاملين للاحتفاظ بالنقود القانونية داخل أوخارج البنوك – الطلب على الائتمان من ناحيه ومدى استجابة البنوك لاشباع هذا الطلب من ناحية أخرى – سياسة السلطات النقدية (البنك المركزى) التقليدية .

وقد ذهب غالبية الكتاب الاقتصاديون السوفيت من أمثال Vorobyev, Usososkin إلى تكييف نشاط الجوس بنك على أنه وسيط ائتمان وليس منتج ائتمان ، حيث تتجمع لديه الموارد المالية من مختلف الوحدات الاقتصادية ثم يقوم بتوزيعها فى صورة قروض لمختلف الأغراض ، بمعنى أن قدرة البنك على منح الائتمان تتحدد — فى رأيهم — بما فى حوزته بالفعل من موارد ائتمانية ، ومن ثم فإنه لا طاقة له على خلق نقود الودائع .

ومع ذلك فما لا شك فيه أن للجوس بنك القدرة على خلق قوة شرائيـة جديدة ، سواء تم ذلك لاحتكاره اصدار النقد تمويلا لحاجة المعاملات ، أو بمناسبة قيامه بفتح حسابات ائتمانية لديه واضـافة قيمة القروض التى تمنح للمشروعات المقترضة اليها(١) . وإذا نحن تأملنا الميزانية المبسطة للجوس بنك فإننا سوف نلاحظ أن الائتمان الممنوح لمختلف المشـروعات يظهر فى جانب الأصول فى شكل زيادة فى القروض قصيرة الأجل ، ويظهر فى جانب

= لمزيد من التفصيل فى هذا الخصوص ، راجع:

د. محمد زكى شافعى ، مقدمه فى النقود والبنوك ، دار النهضه العربيـة ١٩٦٩ ص ١٨٤ — ١٩٧ .

د. محمد دويدار : محاضرات فى الاقتصاد السياسى . المرجع السابق ص ١٤٥ — ١٦٦

(١) د. زكريا نصر : النقد والائتمان .... المرجع السابق ص ١٨٩ — ١٩٠

د. أبو السعود أحمـد السوده . خلق الائتمان أو خلق نقود الودائع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، محاضرات معهد الدراسات المصرفيه ١٩٦٩/١٩٧٠ ص ١٤

وانظر ايضا :

G. Grossman; U. S. S. R. op. cit., p 742.

المحصوم في شكل زيادة فى مجموع الودائع(١) .

ومن هنا يتضح أن للجوس بنك القدرة على خلق الودائع ونقود الودائع التى تستخدم فى تسوية المدفوعات المختلفة دون اللجوء إلى النقود القانونية ، وهذه القدرة «الكامنة» على خلق النقد المصرفى تكاد أن تكون كاملة وذلك إذا ما استبعدنا النقود القانونية التى يسمح المشروعات بسحبها من البنك لسداد مدفوعات محددة بعينها ، إذ أن نظام المدفوعات السائد والذى يحتم ضرورة استخدام التحويلات الدفترية بين حسابات المشروعات الممسوكة لدى الجوس بنك ، والقيود القانونية الصارمة المفروضة على تحول نقود الودائع إلى نقودقانونية ، يمنع تماما حدوث أية تسربات Leakages كتلكالتى تحدث عادة فى دورة الايداع والاقراض فىالبنوك التجارية فى اقتصاديات السوق كما أنه لا يوجد مجال لاعتبارات السيولة التى تمثل قيداً على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

غير أن طرح موضوع مدى قدرة الجوس بنك على خلق الودائع أو المدى الفعلى لهذا الخلق لا يعنى أنه يمثل مشكلة تواجه الاقتصاد السوفيتى فى الواقع ، ذلك لأن الجوس بنك ، مع سيطرته على وسائل الدفع ، لا يهدف من وراء عمليات الاقراض التى يقوم بها تحقيق ربح نقدى كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية فى اقتصاديات السوق ، وانما يمارس نشاطه الائتمانى وفقاً لخطط موضوعة مسبقاً تستهدف أساساً تحقيقالأهدافالقومية المخططة ، ومن ثم فان المحدد الوحيدلحجم نقود الودائع فى النهاية هو احتياجات الخطة القومية من الائتمان . فالجوس بنك يضعخطته الائتمانية — والتى ترتكز إلىخطط

---

(١) F. Holzmon : Soviet Inflationary .. op. cit., pp 178–179

مادية فى قطاعات الانتاج والاستهلاك — بحيث يكون حجم نقود الودائع التى سيخلفها مساوياً لمجموع عمليات الدفع والتسوية التى ستتم بين المشروعات عن طريقها والتى تكون ضرورية لتنفيذ الخطة ، وبذلك لا يخشى من نشوء أية آثار تضخمية تهدد وحدة النقد[١] ويذكر الاستاذ الدكتور زكريا نصر ان سياسة بنك الدولة فى الدول الاشتراكية — من حيث الخلق الفعلى للائتمان — « سياسة محافظة تحاول بكل الوسائل ان تتجنب كل ما قد يهدد باخطار تضخمية .. ومن ثم فان بنك الدوله يحاول أن يجعل تيار النقد الخاص بالمدفوعات أقل من تيار النقد الخاص بالايرادات ، الامر الذى يشير بالفعل إلى احجامه عن خلق الائتمان بالمعنى المعروف فى الدول الرأسمالية : تعدى البنوك لمواردها اعتماداً على توازن تيارات السحب وتيارات الايداع وبصرف النظر عن التطور فى قيم الانتاج الحقيقية »[٢] .

ثانياً : البنك الاتحادى لتمويل الاستثمارات الرأسمالية « ستروى بنك »

يختص ستروى بنك بتمويل الجانب الاعظم من الاستثمارات فى الاقتصاد السوفيتى(٣) . ويعتبر هذا البنك مؤسسة مصرفية مستقلة يخضع لاشراف

---

(١) د. محمد عبد العزيز عجميه و د. صبحى تادرس قريصه : النقود والبنوك والتجارة الخارجيه . ١٩٦٧ ص ٢١٨

(٢) د. زكريا نصر ، النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ١٩٠

(٣) تهتم الدول الاشتراكية بالفصل بين التمويل قصير الأجل الذى يستخدم فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات والتمويل طويل الأجل الذى يستخدم لمواجهة الاستثمارات ويرجع السبب فى ذلك الى وجود علاقة وثيقة بين قيمة الاستثمارات ومعدل النمو الاقتصادى بحيث يمكن الاستدلال على معدل النمو فى الفترات المختلفة عن طريق تتبع مقادير التمويل الاستثمارى فى هذه الفترات ولتحقيق الفصل بين عمليات التمويل الاستثمارى وغيرها من عمليات التمويل الأخرى ، فقد أنشأت معظم الدول الاشتراكيه المخططه مركزياً بنوك استثمار متخصصه تتركز لديها الموارد المالية المتخصصه لتمويل الاستثمارات .

مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي مباشرة شأنه في ذلك شأن بنك الدولة(١) وللبنك فروع في كافة جمهوريات الاتحاد والجمهوريات ذات الحكم الذاتي وفي المراكز الادارية للاقاليم والمناطق ، كما أنه يقيم ادارات أو مكاتب تمثيل في فروع الجوس بنك في المناطق التي توجد بها مشاريع انشائية كبيرة(٢) .

ويستمد ستروى بنك موارده التمويلية من الاعتمادات المخصصة لذلك في ميزانية الدولة ، كما تحول اليه الموارد الذاتية للمشروعات والمخصصة للاستثمار الرأسمالي مثل : اقتطاعات الاستهلاك واحتياطيات التجديدات وجزء من الأرباح المحتجزة في الوحدات الاقتصادية ، فكافة هذه المخصصات تتجمع لديه حيث يستخدمها في مباشرة نشاطه التمويلي وفقاً للخطة المعدة لذلك(٣).

ويضطلع ستروى بنك بالوظائف التالية بصفة عامة(٤) :

— تمويل استثمارات مشروعات الدولة العاملة في القطاعات التاليـــة : الصناعة – النقل والمواصـــلات ، الثقافة والعلوم ، الخدمات الجارية ، التجارة (٥) .

---

(١) I. D. Sher : Long-term credit & the Financing of Investment in the H. S. S. R. in " Banking in the U. S. S. R. op, cit., p 84

(٢) V.Pereslegin : Finance & credit ... op . cit., p 165 ; Soviet Financial System op. cit., p 68

(٣) A. Nove : Eanking in the Soviet Economy. in The Banker No 417, Nov. 1960, p 723

(٤) V.Pereslegin : Finance.. op. cit., pp 163 - 164 ; I. D. Sher ; Long-term.. op. cit , p 84 : K. N. Plotnikov : The Financial.. op. cit., p 58

(٥) وذلك فيما عدا تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة وفي بعض فروع الانفاق المتعلقة بتطوير الاساليب الفنية في الانتاج حيث يتولى الجوس بنك تمويلها .

— تقديم القروض قصيرة الاجل لمشروعات المقاولات والبناء .

— تمويل الاصلاحات الرأسمالية الخاصة بمشروعات المقاولات والبناء .

— تقديم الائتمان طويل الاجل لاقامة الأبنية السكنية فى المدن ، أما تمويل الاسكان الريفى فمعهود به إلى الجوس بنك .

— تقديم الائتمان طويل الأجل للصناعات المحلية والمرافق البلدية لتمويل انتاج سلع الاستهلاك الشعبى ، واقامة مشروعات تقديم الخدمات المعيشية للسكان .

— القيام بعمليات المقاصة بين المدفوعات الخاصة بمشروعات التشييد .

— المراقبة المالية على الاتفاق على عمليات التشييد والعمل على تخفيض هذه النفقات .

ونشير فى هذا المقام إلى أنه نظراً لأهمية الاستثمارات كوسيلة لخلق وتدعيم الأساس المادى والفنى للاقتصاد الجديد ، فقد قامت دول «الكوميكون Comecon»[١] بانشاء « بنك الاستثمار الدولى » الذى بدأ فى مباشرة نشاطه

(١) هذه الدول هى : الاتحاد السوفيتى — بلغاريا — تشيكوسلوفاكيا — المانيا الديمقراطية — منغوليا — المجر — بولندا — رومانيا . وهى أعضاء فى التنظيم الذى يطلق عليه « مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة The Council of Mutual Economic Assistance » الذى أنشىء عام ١٩٤٩ بهدف التعاون فى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء وتعميق تقسيم العمل الدولى الاشتراكى عن طريق تنسيق خطط تنمية الاقتصاديات القومية والتخصص والتعاون فى الانتاج ن الدول الأعضاء فيه والعمل على التقريب التدريجى بين مستويات التطور الاقتصادى لهذه الدول .

انظر فى تفصيل ذلك :

C M E A. Secrotariat : A Survey of 20 Years of the Council for Multual Economic Assistance, Moscow 1969

فى أول يناير ١٩٧١ بغرض تمويل الاستثمارات فى الدول الأعضاء بالروبل القابل للتحويل والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل ، متوخياً فى ذلك التنسيق بين خططها القومية للتنمية الاقتصادية . فالمهام الرئيسية لهذا البنك هى منح الائتمان من أجل تحقيق التدابير المتعلقة بتقسيم العمل الدولى بين الدول الاشتراكية والمتعلقة بتخصص الانتاج والتعاون فيه ، وبالاتفاق على توسيع قاعدة الطاقة والمواد الأولية بما يحقق المصلحة المشتركة ، وإقامة مجمعات صناعيه فى فروع الاقتصاد الأخرى ذات الأهمية المتبادلة لتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء فى البنك، وأيضاً لتشييد منشآت لازمة لاقتصاديات هذه الدول ولغير ذلك من الأغراض التى يحددها مجلس البنك وطبقاً لأهدافه

ويستمد هذا البنك موارده من اسهامات الدول الأعضاء فى رأسماله ، ومن اسهامات هذه الدول فى الصناديق الخاصة التى يكونها البنك ومن الأموال التى يحصل عليها من الدول الأعضاء فيه وكذلك من الأسواق المالية العالمية ، وأخيراً من ذلك الجزء الذى يقتطعه من أرباحه . ويمنح البنك قروضاً متوسطة الأجل لفترة خمسة سنوات عادة ، وقروضاً طويلة الأجل لفترة خمسة عشر عاماً للدول الأعضاء لتحقيق الأهداف التى أشرنا إليها آنفاً(١) .

---

(١) أنظر فى استعراض لتكوين البنك وموارده ودوره فى تمويل المشروعات فى الدول الاعضاء وشروط هذا التمويل : —

V. A. Veroyev : The International Investment, Bank, An Article Published in Moscow Marodny Bank = Ex·rterly Review 1070 1971, pp 38, 44 ; Y. Constentinov The Socialist Countries Investment Bank in U. S. S. R. Ministry of Foreign Trade Review Moscow. No 8 , 1971 pp 12 - 17 ; Moscow Narodny Bank Quarterly Review Vol; XII. No 1. 1972, pp 8 - 11; M. Morozov International Economic Organizations of the Socialist States. Novesti Press Agency Publishing House, Moscow 1973 pp 40-45

ثالثاً : بنك التجارة الخارجية للاتحـاد السوفيتي « فينشتورج بنك » :

تقوم الدولة السوفيتية — شأنها فى ذلك شأن غالبية الدول الاشتراكية الأخرى — بممارسة النشاط المتعلق بعمليات التجارة الخارجية عن طريق مؤسسات متخصصة تابعة لها[١]. وقد نص الدستور السوفيتي فى المادة (١٤) فقرة «هـ» على أن « توجيه التجارة الخارجية على أساس احتكار الدولة لهذه التجارة هو من اختصاص أعلى سلطات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية[٢].

---

(٢) تتولى مهمة توجيه التجارة الخارجية فى الاتحاد السوفيتي هيئات ثلاثة هى : مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، ووزارة التجارة الخارجية والبعثات التجارية التى تمثلها فى فى الخارج ، وأخيراً لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج . ويمارس النشاط الخارجى عن طريق مؤسسات التجارة الخارجية ، وهذه المؤسسات هى همزة الوصل بين المشروعات المنتجة ومؤسسات التجارة الداخلية من جهة وبين الشركات والمؤسسات الأجنبية من جهة أخرى . وتختص كل مؤسسة بمباشرة العمليات التجارية فى فرع معين دون غيره من فروع التجارة الخارجية تنص عليه لائحتها .

انظر فى تفصيل ذلك :

د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية . دار النهضة العربية ١٩٧٣ ص ٤٤ — ٥٨.

(٢) يخدم تأميم التجارة الخارجية فى الدول الاشتراكية أساساً العلاقات التجارية التى تنشأ فيما بينها وبين الدول الرأسمالية ، وكذلك العلاقات التجارية التى تنشأ بين بعضها البعض . ففى حالة التجارة مع الدول الرأسمالية ، فان سيطرة الدولة على تجارتها الخارجية يعمل على امتصاص الصدمات الناشئة عن التقلبات التجارية فى السوق الرأسمالية العالمية ، ويجعل الاقتصاد القومى محصنا من آثار هذه الصدمات . أما بالنسبة للعلاقات التجارية التى تنشأ بين الدول الاشتراكية ، فان هذه السيطرة تساعد على التنسيق بين خطط تجارتها الخارجية ومن ثم تنسيق خططها الاقتصادية القومية بطريق غير مباشر . =

وقد صدر قرار تاميم التجارة الخارجية فى ٢٢ أبريل ١٩١٨ حيث آلت بموجبه إلى الدولة كافة المؤسسات والشركات التى تعمل فى مجال التجارة الخارجية ، وأصبحت الدولة تختص بكافة عمليات التصدير والاستيراد التى تباشرها وفقا لخطة تعتبر جزءا هاما من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من انشاء بنك للتجارة الخارجية فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٢ فأن تمويل عمليات التجارة الخارجية كان معهودا به من الناحية الفعلية إلى الجوس بنك ولم يكن بنك التجارة الخارجية — بعد اعادة تنظيمه عام ١٩٢٤ سوى مجرد ادارة من ادارات الجوس بنك ، على حد ما وصفه به الاقتصادى A. Nove (١) ، إذ لم يكن البنك يزاول سوى عدد محدود من عمليات النقد الاجنبي التى لا تتسم بالطابع التجارى كالسياحة والتعامل مع البعثات الدبلوماسيه الاجنبيه .

إلا أنه اعتبارا من عام ١٩٦١ أعطى « فينشتورج بنك » المسئولية الكاملة للقيام بكافة العمليات المصرفية الخاصة بالتجارة الخارجية ، وانتهى بذلك اختصاص الجوس بنك فى هذا المجال (٢) .

O.Lange : Essays,: op. cit., p 11 : U. N. Qlanning for Econo- = mic Development, op. cit., p 78

A, Nove : The Soviet Economy, op. cit.. p 117 (١)

(٢) يتخذ « فينشتورج بنك » حاليا شكل شركة مساهمة حكومية يشترك فى ملكيتها بنك الدولة ووزارة المالية وبعض المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية . ويرجع السبب فى اتخاذ البنك شكل شركة مساهمة الى أن بعض دساتير الدول الغربية لا تجيز لبنوكها التعامل مع بنوك حكومية صرفة ، ويرأس البنك محافظ بنك الدولة . ويوجد المركز الرئيسى للبنك فى موسكو وله فرع واحد فى لينتجراد . وتقوم فروع بنك الدولة خارج موسكو =

ويعزى هذا التغير إلى تزايد حجم عمليات التجارة الخارجية فى الاتحاد السوفيتى وما صاحبه من تزايد حجم العمليات المصرفية المتعلقة بهذا النشاط ، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالى [1] :

(بلايين الروبلات)

	١٩٤٦	١٩٥٨	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧١
أجمالى حجم التجارة الخارجية . بما فيها الصادرات والواردات إلى ومن الدول الاشتراكية	١ر٣	٧ر٨	١٠ر٦	١٤ر٦	١٦ر٤	٢٢ر١	٢٦ر٠	٣١ر٣

— ولينجراد بمباشرة نشاط فينشتورج بنك نيابة عنه .

انظر

د. محمد أمين أنيس : دراسة مقارنة للنظم المصرفية فى دول أوروبا الشرقية مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٢٣ يناير ٦٦ ص ٣١ — ٣٢ .

V. Pereslegin ; Finance.. op. cit., p 165 ; Paul Gekker : The Soviet Bank for Foreign Trade & Soviet Banks Abroad A. Ncte Economies of Planning Vol. 7 No 2 1967, pp 183 – 186

(١) الأرقام مأخوذه من المصادر التالية :

N. N, Lubimov : The Foreign Trade of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit. p 153 ; The U. S. S. R. in Figures for 1965. Progress Publishers, Moskow 1967. p 32. V. Klochek : U. S. S. R. Foreign Trade in 1970 in U. S. S. R. Fereign Trade No 6 1971 pp 16 - 19 : A. A. Meilakhs : Facts and Figures in The Soviet Blanned Economy op. cit., p 323

ويقوم « فنشتورج بنك » بالوظائف التالية (١) .

— فتح الحسابات بالعملات الوطنية والاجنبية والاحتفاظ بودائع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء كانو وطنيين ام أجانب ، كما يحتفظ لعملائه بودائعهم من الصرف الاجنبي والمعادن الثمنية والاوراق المالية .

— تمويل التجارة الخارجية للاتحـاد السوفيتى وذلك بمنح الائتمان لمؤسسات التجارة التى تحتاج اما إلى تمويل بالعملة المحلية لسداد أثمان المنتجات التى تحصل عليها من المشروعات الإنتاجية بسعر الجملة ، وأما إلى تمويل بالنقد الاجنبى لسداد أثمان السلع المستوردة من الدول الأخرى .ويتم منح الائتمان لمؤسسات التجارة الخارجية لآجال تتراوح بين ثلاثة شهور واثنى عشر شهرا وتقرر الحدود الائتمانية وفقا لخطة الائتمان وبحيث يتطابق ذلك مع الحركة المادية للسلع المصدره والمستوردة . ويتلقى البنك الحصيلة النقدية الخاصة بالسلع المصدره ويسترد منها قيمة القروض التى سبق منحها لمؤسسات التجارة الخارجية كما أنه من ناحيـة أخرى يسترد قيمة القروض الممنوحة لهـذه المؤسسات بعـد أن يتم بيع السلع المستوردة للوحدات الإنتاجية التى تم الاستيراد لحسابها .

— تسوية الحسابات الخاصة بالاستيراد والتصدير عن طريق حسابات المقاصة التى يحتفظ بها للبنوك الخارجية التى يتعامل معها (٢) .

(١) M. N. Plotnikov : The Financial op. cit , p 59 ; V. Pereslegin Finance & Credit op. cit., d 65 ; U S. S. R. Foreign Trade Review No 3. 1972, pp 32 : 33

(٢) بلغ عدد المراسلين من البنوك الأجنبية التى يتعامل فنشتورج بنك معها ١٥٢٠ بنك منتشر فى كافة أنحاء العالم (وذلك فى أول يناير ١٩٧٤) .

انظر : =

— القيام بالخدمات المصرفية المتصلة بالتجارة الخارجية كاصدار خطابات الاعتماد لعملائه ومراسلية أو اجراء التحويلات النقدية للخارج أو خصم الكمبيالات المستندية أو تقديم مستندات التصدير للتحصيل من البنوك الاجنبية.

— تحويل العملات للسياح الوافدين أو المسافرين .

القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

— ادارة العمليات المتعلقة بالديون الخارجية والمساعدات السوفيتية للخارج.

— بيع وشراء الصرف الأجنبي والشيكات السياحية .

يقوم البنك عن طريق ادارته التجارية ببيع المعادن والأحجار الثمينة والذهب والعملات الذهبية والفضية والعملات التذكارية الروسية للبنوك والمؤسسات الأجنبية والمواطنين والأجانب .

ويساهم « فينشتورج بنك » فى اتفاقيات المقاصة متعددة الاطراف multilateral settlements المعقودة بين الدول الأعضاء فى مجلس المساعده الاقتصادية المتبادلة والتى بدأ العمل بها منذ عام ١٩٦٤ وتقضى باستخدام الروبل الذهبى القابل للتحويل [١] فى تسوية للدفوعات بين الدول الأعضاء فى

Bank for Foreign Trade of the U.S. S. R. Balance as on January — I st. 1974, Moscow, p 5

(١) الروبل الذهبى القابل للتحويل convertible gold ruble هو عملة جماعية لحسابات الدولية بين البلدان الاعضاء فى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لها وزن معين من الذهب ـ ٩٨٧٤١٢ر٠ الخالص (الدولار الأمريكى ـ ٨١٨٥١٣ر٠ جرام) ويقوم الروبل القابل للتحويل بوظائف منها أنه معيار للقيمة تالنسبه لاسعار التجارة الخارجية ، ووسيلة لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء فى المجلس ، وأنه وسيلة للتراكم فى مجال الاقراض الدولى متوسط وطويل الأجل .

انظر :

M. Morozov : International .. op cit., pp 32 - 33

المجلس عن طريق البنك الدولى للتعاون الاقتصادى (١) .

---

(١) قامت الدول الأعضاء فى المجلس بتوقيع اتفاق فى اكتوبر ١٩٦٣ يهدف الى تحقيق التسويات المتعددة الأطراف بين التزاماتها التى تنشأ نتيجة التبادل التجارى فيما بينها وذلك عن طريق استخدام الروبل الذهبى القابل للتحويل ، بعدما أتضح أن الاتفاقات والتسويات الثنائية ـ فى ظل تقسيم العمل الدولى الاشتراكى وتزايد حجم عمليات التجارة الخارجية ـ غير كافية ـ اذكان نظام المقاصة الثنائية يتطلب توازنا ثنائياً بين الواردات والصادرات الأمر الذى كان يتعذر تحقيقة فى الغالب . ولهذا السبب انشىء البنك الدولى للتعاون الاقتصـــادى .International Bank For Economic Cooperation الذى ساهمت البنوك المركزية لدول الكوميكون فى رأسماله لكى يتولى ـ اعتباراً من أول يناير ١٩٦٤ ـ اجراء المقاصة بين التزامات هذه الدول الناشئة عن التبادل التجارى فيما بينها ، ولكى يقوم أيضاً بتقديم القروض قصيرة الأجل بالعملات القابلة للتحويل وذلك لتمويل العمليات التجارية بين هذة الدول ولم يعد من الفرورى تحقيق التوازن الثنائى سنوياً بين الواردات والصادرات ، وانما يكتفي بأن يتحقق التوازن سنوياً بين مدفوعات مجموع الدول الاخرى الأعضاء فى المجلس ومدفوعات مجموع هذه الدول اليها . وعهد الى هذا البنك أيضاً بوظائف أخرى منها قبول الودائع من الدول الأعضاء بالروبل القابل للتحويل أو بالعملات الحره أو الذهب ، ومنح الضمان لبنوك الدول الأعضاء فيه وكذلك للأشخـــاص الطبيعيين والاعتباريين فى هذه الدول .

ويلاحظ أنه لا يوجد دور للبنك فى مجال التسويات الجاريه لتجارة الخارجية بين الدول الاعضاء فيه والدول الرأسمالية ، حيث ظلت هذه التسويات من اختصاص بنوك التجارة الخارجية لهذه الدول بصفة أساسية .

أنظر فى هذا الخصوص المراجع التالية :

Marcin R. Wyczalkowski : Communist Economics and Currency Convertibility. I. M. F. Staff Papers Vol. XIII No 2 July 1966 pp 188 – 189 ; NosKo (P) , Poljakov (M) Lemonopole des changes et les reglements internationaux de L' U. R. S S. (Don'gi i kred, 1967, No 10) L' U. R. S S. et les Pays de L'Est Vol. IX No 4 1968 p 920 ; Nozarkin (K) La Banque internationale de cooperation economique (Don'gi i kred, 1966, 12) La meme revue Vol. VIII, 1967 No 4, p 939

البنوك السوفيتية فى الخارج :

ولا يعتبر « فينشتورج بنك » أنه البنك الوحيد الذى يباشر العمليات المصرفية الخاصة بنشاط التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتى ، إذ تمتلك الحكومة بنوكا أخرى فى العالم الغربى تباشر هى أيضا جانباً من هذه العمليات مع دول هذا العالم(١) .

وتستخدم هذه البنوك جزءاً كبيراً من مواردها فى تمويل التجـارة بين الشرق والغرب ، كما أنها تعمل كوكلاء في التحصيل وفى الدفع لمؤسسـات التجارة الخارجية ولبنوك الدولة وبنوك التجارة الخارجية فى الدول الاشتراكية وبالاضافة إلى ذلك فانها تباشر العمليات المصرفية المعتادة شأنها فى ذلك شأن سائر البنوك الأوروبية المتخصصة فى التجارة الخارجية ، كما أنها تمارس نشاطها فى أسواق النقد .

رابعاً : بنوك الدولة للادخار :

على الرغم من ادماج بنوك الادخار فى الجوس بنك عام ١٩٦٣ على نحو

---

(١) أهم البنوك السوفيتية فى الخارج ثلاثة هى Moscow Narodny Bank Ltd الذى أنشىء عام ١٩١٩ فى لندن وله فرعين : أحدهما فى بيروت والثانى هو La Banque Commerciale pour I, europe Du Nord . ومقره باريس ، وقد قامت بتأسيسه فى عام ١٩٢١ جماعة من المهاجرين الروس المعادين للثورة ، غير أن الحكومة السوفيتية اشترته عام ١٩٢٥ . وقد أنشىء البنك السوفيتى الثالث فى زيورخ عام ١٩٦٦ تحت اسم Voskhod Handelsbank. A G.

أنظر فى دراسة أكثر تفصيلا عن البنوك السوفيتية فى الخارج :

Paul Gekher : The Soviet Bank.. op. cit., pp 186 - 197 ; George Carvy ; Money , Banking and Credit in Eastern Europe Federal Reserve Bank of New York, 1966, p 107 - 108

ما سبق أن أشرنا اليه ، فان هذه البنوك تتمتع باستقلال ذاتى فى إدارة نشاطها وهى تباشر هذا النشاط وفقاً لمبادىء محاسبة التكاليف بمعنى أنها تعتمد على حصيلة ايراداتها فى تغطية نفقاتها(١) .

ويوجد حالياً فى كل مدينة من مدن الاتحاد السوفيتى بنك ادخار مركزى يتبعه بنوك ادخار فرعية فى كل حى . وتقسم البنوك طبقا للمعاملات التى تقوم بها إلى بنوك من الدرجة الأولى وبنوك من الدرجة الثانية وإلى توكيلات لبنوك الادخار(٢) . وقد تزايد عدد بنوك الادخار تزايداً مطرداً على نحو ما يوضحه الجدول التالى :

(بالآلاف)

	١٩٤٠	١٩٥٨	١٩٦٤	١٩٦٥
عدد بنوك الادخار فى المدن	١٠ر٣	١٧ر٢	٢٢ر٦	٢٢ر٣
عدد بنوك الادخار فى القرى	٣١ر٣	٤١ر٤	٥٠ر٨	٥١ر٣
	٤١ر٦	٥٨ر٦	٧٣ر٤	٧٣ر٦

(وقد وصل عدد بنوك الادخار أبان عام ١٩٧١ إلى حوالى ٧٨٠٠٠ بنك)(٣) .

---

(١) Soviet Financial System, p 275

(٢) Ibid, p 273

(٣) المصدر :

The U. S.S. R. Figures for 1965 op. cit., p 126 ; M. Sveshnikov : U.S. S. R. State Bank After 50 Years. The Banker Vol CXXI No 550 December 1971, p 1478

وتتكون المصادر الرئيسية لدخل بنوك الادخار من الفائدة على المبالغ المستثمرة في القروض الممنوحة للدولة والفائدة على حساباتها الجارية في بنك الدولة والمبالغ المتحصلة من ميزانية الدولة لتغطية النفقات المرتبطة بعمليات الدين العام والرسوم المصرفية المتنوعة المحصلة من الأفراد والمنظمات لقاء الخدمات والعمليات المصرفية المختلفة .

أما نفقات هذه البنوك فتتكون من مدفوعات العائدة على الودائع النقدية والنفقات الادارية ونفقات التشغيل . ويمثل الفرق بين الدخل والنفقات أرباح بنوك الادخار التي يحول ٥٠ ٪ منها إلى الميزانية العامه للاتحاد ويجنب الباقي كاحتياطي لمواجهة الخسائر المحتملة ، وبعد أن يصل رصيد الاحتياطي إلى ما يوازي ٥ ٪ من الأرصدة المودعة يحول الربح كله كايرادات لميزانية الاتحاد [١] .

وظائف بنوك الادخار :

تعتبر عمليات قبول الودائع هي المجال الرئيسي لنشاط بنوك الادخار سواء في المدن أو في الريف . وهناك أنواع مختلفة من الودائع تختلف في طبيعتها وغرضها ومدة ايداعها [٢] ويختلف سعر الفائده حسب نوع الوديعه ، والفوائد المستحقة معفاه من الضرائب . وتحول الودائع إلى الجوس بنك ويحتفظ في بنوك الادخار بنسبة منها لتلبية احتياجات المسحوبات الجارية .

ولما كان حجم ارصدة بنوك الادخار يتخذ اتجاها تصاعديا معبراً عن

(١) Soviet Finaacial System. op. cit., pp 53 , 278

(٢) أنظر أنواع الودائع في بنوك الادخار السوفيتية Ibid., pp 275 – 276

زيادة الدخول الشخصية ، لذلك فانهـا تستخـدم فى تمويل جانب من نفقات الميزانية .

جدول يبين تطور أرصدة ودائع بنوك الادخار
فى الاتحاد السوفيتى (١) .

(بملايين الروبلات)

	١٩٤٠	١٩٥٨	١٩٦٤	١٩٦٥
فى المـــدن	٥٧٦	٦٨٨١	١١٧٥٥	١٤٠٢٨
فى القرى	١٤٩	١٨٣٨	٣٩٥٢	٤٦٩٩
	٧٢٥	٨٧١٩	١٥٧٠٧	١٨٧٢٧

وإلى جانب عمليـات قبول الودائع تقوم بنوك الادخار باصـدا سندات الدين العام بانتظام فى فئات صغيره وبيعها ، كما تقوم بسداد جوائز اليانصيب

---

(١) هذا الجدول — يتضمن آخر الاحصائيات المتاحة ـ مأخوذ من :
The U.S.S.R in Figures for 1965. op. cit., p 126

وقد ذكر Schwartz أن النمو السريع للودائع عقب الحرب يرجع الى تراكم فائض الدخول خلال فترة الحرب نتيجة تدهـــور الطلب بسبب نقص المعروض من السلع الاستهلاكية ، كما أن الحكومة السوفيتية كانت قد منحت أجازات العمال خلال فترة الحرب وأودعت التعويضات النقدية المقرره لهم مقابل ذلك فى حسابات تجمد لدى بنوك الادخار .
H, Schwartz : Russia's ... op. cit. , p 510

التى يقوم بها حاملوا السندات (١) .

وتقوم بنوك الادخار بعـــدد من العمليات المصرفية نيابة عن الدولة والتنظيمات العامة وتشمل مثل هـذه العمليات تحصيل المدفوعات الضريبية ومدفوعات التأمين الحكومى، وتحصيل رسوم عضوية النقابات العمالية والحزب الشيوعى ،ودفع المعاشات الشخصية والأعانات التى تقررها الدولة للافراد(٢).

وتتولى بنوك الادخار امساك الحسابات الجارية لفروع نقابات العمال وغيرها من التنظيمات الاختيارية (مثل صناديق المساعده المتبادلة) والتنظيمات الخاضعة لميزانية القرية وللمزارع الجماعية . وفى بعض الحالات يمكن لبنك الادخار المحلى — فى حالة عدم وجود فرع قريب للجوس بنك — أن يفتح حسابات جارية لاجان ادارة العمارات السكنية . ويتحدد نوع التنظيمات التى يمكن أن يكون لها حسابات جاريه فى بنوك الادخار بواسطة الحكومة وبناء على أوامر من وزارة مالية الاتحاد السوفيتى .

وتقدم بنوك الادخار بعض الخدمات إلى المودعين مقابل عموله محدده (مثل تحويل مبالغ نقدية من بنك إلى آخر أو سداد بعض المدفوعات نيابة عن المودعين كسداد مقابل الايجار أو اشتراك التليفون أو رخصة الراديو أو

(١) Loucks & Whitney : Comparative Economic System. op. cit., p 451 K. N. Plotnikov : The Financial., op. cit, p 59 ; A. Baykov . The Development.. op. cit., p 378

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 277 ; Schwartz Russia's Soviet Economy. op. cit, p 511 ; G. Grossman ; U.S.S.R. op. cit., pp 751 - 754

المدفوعات مقابل الخدمات البلدية ....) كما تقوم أيضاً باصدار خطابات اعتماد لحاملها (وهي عبارة عن وثائق قابلة للدفع عند الطلب وتمكن حاملها من سحب مقادير من الأموال تصل إلى قيمة وديعته من أى بنك ادخار بالاتحاد السوفيتى بمجرد تقديمها .)

وبالإضافة إلى ما تساهم به بنوك الادخار فى تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المدخرات الشخصية ، فانها تعمل أيضاً على تدعيم التداول النقدى ، إذ لما كان من المسموح به تحويل مرتبات وأجور العاملين فى الدولة إلى حساباتهم المفتوحة لدى بنوك الادخار ، وكانت المدفوعات الشخصية التى تتم لصالح مشروعات الدولة والتنظيمات العامة خصما من حسابات المودعين يجرى سدادها عن طريق القيود الدفترية حيث تضاف لحساب هذه المشروعات والتنظيمات لدى بنك الدوله ، فان ذلك يعمل على مواجهه متطلبات التداول النقدى بكمية أقل من النقود الفعلية [١] .

والآن بعد أن استعرضنا مراحل تطور الجهاز المصرفى السوفيتى وتعرفنا على هيكله الحالى ، نخلص من ذلك كله إلى أن هذا الجهاز مملوك للدولة بالكامل وأنه يتكون من عدد محدود من المؤسسات الائتمانية المتخصصة غير المتنافسة ، وأنه يعمل في اطار الخطط الاقتصادية القومية التى تضعها الدولة .

---

(١) Soviet. Financial System. op. cit., p 274

الفصل الثالث

نظـــام التداول النقـــدى

إن دراسة النظام النقدى تتطلب التعرف على أنواع وسائل الدفاع التى تتداول فى الاقتصاد، والنظم والقواعد التى تحكم تداول كل منها .

ومعرفة قواعد التداول النقدى ضرورية لتفهم طبيعة عمل الجهاز المصرفى سواء فى فترة اعداد الخطة أو فى فترة تنفيذها . فالجهـاز المصرفى يلتزم جادة هذه القواعد عند ممارسته لنشاطه .

ومن اجل دراسة نظام التداول النقدى ، فان هذا الفصل سوف يتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ويتضمن دراسة للائتمـان ومدى الحاجـة اليه فى الاقتصاد السـوفيتى ، ووظائفه ، والقواعد التى تنظمه .

المبحث الثانى : ويتضمن دراسة للقواعد التى تنظم التداول النقدى .

المبحث الثالث : ويتعرض لكيفية تحديد كية النقد اللازم للتداول .

المبحث الأول

الائتمان : ضرورته ووظائفه وتنظيمه

تنبع الحاجة الى الائتمان كنتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تيار ايرادات الوحدة الانتاجية (مثل حصيلة بيع منتجاتها) وتيار نفقاتها (مثل الانفاق على الاجور وعناصر الانتاج .. الخ) وهو أمر يلازم طبيعة دورة العمليات الانتاجية فى الانظمة الاقتصادية رأسمالية كانت أم اشتراكية. لذلك فان أهمية وضرورة الائتمان تنبثق من العلاقة الوثيقة بينه وبين التحرك الدائرى للموارد المادية والنقديه للمشروعات [1] .

ويحدث خلال عمليات الانتاج المختلفة على مستوى الاقتصاد القومي ان تتراكم ارصدة نقدية حرة ولفترات مؤقته لدى بعض الوحدات فى النشاط المادى أو النشاط التجارى ، أرصدة مصدرها ثمن مبيعات أو أقساط استهلاك او ايرادات لم يحل أجل استخدامها بعد ، فى حين توجد فى نفس الوقت مشروعات أخرى تحتاج خلال دورة عملياتها الانتاجية الى موارد نقدية تواجه بها التزاماتها المؤقته سواء كان ذلك فى فترة الاعداد للانتاج أم فى

(1) M. M. Usoskin : Short-term Credit in the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit, p 64 ; H. Linsel : Some Ideas Concerning Role and Function of Socialist Credit in Industry L'Egypte Contemporaine No 321 Juiallet 1965, p 5

* لاتظهر الموارد النقدية العاطله فى المشروعات الانتاجية فحسب ، وانما يظهر أيضا فى التعاونيات الزراعية كنتيجه للطبيعة الموسمية للانتاج ، التى تستلم دخولها بعد جنى المحصول ، فى حين يوزع الانفاق تدريجياً على مدار السنه . كذلك تظهر الموارد العاطله أثناء تنفيذ ميزانية الدوله بسبب وجود فاصل زمنى بين دخول الايرادات وخروجها كنفقات وتعتبر المدخرات الشخصية كذلك موارد نقدية حره .

فترة الانتاج أم فى فترة التسويق حيث تعجز مواردها النقدية الذاتية عن مواجهتها ، وهنا يستخدم الائتمان فى تعبئة هذه الارصدة واعادة توزيعها بصورة مخططة لسد الاحتياجات المؤقته للنقود من جانب المشرعات وبذلك يعتبر الائتمان حلقة اتصال تربط بشكل غير مباشر بين مختلف النشاطات الاقتصادية (١)

ومن ثم فان الوظيفة الاولى للائتمان هى أنه يستخدم كاداة مرنة لتوزيع الموارد النقدية الحرة على مختلف المشروعات لتغطية احتياجاتها الموسمية أوالمؤقته وذلك وفقاً للخطط الائتمانية الموضوعة فى هذا الشأن ، وبذلك تستخدم هذه الموارد أكفأ استخدام ممكن وفقاً لما تراه سلطـــات التخطيط فى الدولة ، وتضمن بالتالى استمرار وتنمية الانتاج المخطط(٢) .

ويتخذ الائتمان كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية . فبنك الدولة عندما يشرع فى وضع سياسة الاصدار يضع فى اعتباره حجم الائتمان المنتظـــر فى نطاق الخطط العامة الموضوعة فالنقود تخرج من التداول بصفة أســاسية عن طريق قيام الوحدات الانتاجية بصرف ماهو مخصص لها من ائتمان ، ومن ثم يعمل هذا الأخير على تدعيم قيمة وحدة النقد(٣)

وينسب إلى الائتمان أيضاً أنه يعتبر أداة تستخدمهـا الدولة فى الرقابة على

(١) H.Linsel : Some Ideas ... op. cit., p 5

(٢) Pessel (M) Des Fonctions du Credit, L'U. R S. S. et Les Pays de L'Est. No 2, 1965, pp 406 . 407 ; V. pereslegin : Finance & Credit.. op. cit., p 128, H. Linsel Some Ideas, op. cit., p 8

(٣) G.Greossman : U. S. S. R. op. cit., p 742

نشاط المشروعات المملوكة للدولة وذلك من خلال استخدامها للارصدة الائتمانية المخصصة لها(١) . غير أنه يمكن الرد على ذلك بأن وظيفة الرقابة لا يجب نسبتها إلى الائتمان ذاته ، وانما هى وظيفة من وظائف الجهاز المصرفى يمارسها من خلال رابطة الائتمان التى تربطه بالمشروعات المختلفة(٢) .

وقد وضع الاصلاح الائتمانى فى الإتحاد السوفيتى عام ١٩٣٠ الأسس التنظيمية لمنح الائتمان فى الاقتصاد القومى ، وتتلخص فى المبادىء التالية(٣):

(١) تتركز سلطة منح الائتمان فى يد الجهاز المصرفى دون غيره . فقد ألغى الائتمان التجارى الذى كان معمولا به قبل ذلك وحل محله الائتمان المصرفى المباشرة وبذلك أصبحت كافة الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة عملاء مباشرين للجهاز المصرفى(٤) . ويعزى السبب فى إلغاء الائتمان التجارى والاقتصار فقط على الائتمان المصرفى إلى الرغبة فى توحيد القنوات التى تتدفق

---

(١) Pessel' (M) Des Fonction,. op. cit., 407

(٢) د. زكريا نصر : النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ٦٥ – ٦٦ .

(٣) V. Pereslegin : Finance.. op. cit; pp 130 - 132 , 152 - 153 Soviet Financial System. op. cit., p 94 ; Linsel : Some Ideas. op. cit., pp 9-11 ; Usoskin Short-term. op. cit., pp 70–71 ; V.Gerashenko : The Banking System of the U. S. S. R. in Relations Between the Central Banks and The Commercial Banks Lectures Delivered at the Tenth International Banking Summer School. Garmisch – Partenkirchen, Sept. 1957 p 143

(٤) Pereslegin : Finance., op. cit., p 152 ; A. Baykov The Development.. op. cit. p 401 ; Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 759

منها الأرصدة الائتمانية إلى الوحدات المقترضة ، ومن ثم يمكن استخـــدام العلاقات الائتمانية التي تنشأ بينها وبين الجهاز المصرفي كأداة لسيطرة هذا الأخير على نشاطها واخضاعها لرقابته . هذا بالاضافة إلى أن احتكار العمليات الائتمانية وتركيزها في يد جهاز واحد أمر يعتبر واحداً من أسس التخطيط المركزي(١).

(٢) أن يمنح الائتمان لتمويل أغراض معينة موضحة بدقة في الخطط الائتمانية وبصورة تتفق مع الطلب على الأرصدة لخلق مخزون من القيم المادية أو الانفاق على مختلف مراحل العمليات الانتاجية أو التسويقية . ومن غير المسموح به — كقاعدة عامة — استخدام الائتمان لتمويل أغراض أخرى غير مدرجة في هذه الخطط . وتبدو أهمية هذا المبدأ في عملية التوزيع المخطط للموارد الائتمانية في الاقتصاد القومي حيث يتم هذا التوزيع وفقاً لاحتياجات

ويعتبر الائتمان المباشر أحد الصفات الهامة التي تميز بين بنك الدولة في الاقتصاد ذي الطابع السوفيتي وبين البنك المركزي في اقتصاد السوق ، فعلى حين يعتبر الأخير « بنك البنوك bankers bank » ، فان بنك الدولة يمكن وصفه بأنه بنك المشروعات the enterprises bank » ، ولم يشذ عن هذا الوصف سوى البنك الأهلي اليوغوسلافي الذي اتبع النمط السوفيتي حتى عام ١٩٥٥ ، ثم تعرض بعد ذلك لبعض التغيرات ، وفي أوائل الستينات بدأ يتخلى عن العلاقات الائتمانية المباشرة ، انظر التطورات التي طرأت على النظام المصرفي اليوغسلافي في :

J. J Hauvonon : Postwar Developments in Money & Banking in Yugoslavia, I. M. F. Staff Papers, Vol. XVII, No 3, 1970

(١) د. زكريا نصر : النقد والائتمان .. المرجع السابق ص ٦٠ — ٦١ .

د. جرجس عبده مرزوق : النظم المصرفيه والنقدية المقارنة . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥ ص ١٥ .

G. Grossman : U.S.S.R. op. cit., p 742

الاقتصاد والتى تحددها متطلبات التنمية الاقتصادية المخططة[١].

(٢) تسدد القروض فى مواعيد محددة . وهذا المبدأ نابع من الأسس الموضوعية للائتمان ، إذ لما كانت الأرصدة النقدية لا تطلق حرة إلا بصفة مؤقتة ، فان الائتمان يجب ان يقتصر استخدامه بالتالى على مواجهة التحديات المؤقتة للمشروعات من القروض وطالما ان العمليات الانتاجية تتم فى الاقتصاد بطريقة مخططة ، فانه يصبح من الممكن ربط الائتمان بما يقابله من مراحل العملية الانتاجية ، وهذا يعنى أن موعد استرداد القروض يجب أن يحدد بطريقة تتناسب مع ميعاد الانتهاء من العمليات الانتاجية التى تم تمويلها بواسطة الائتمان . فالقروض الممنوحة لتمويل المخزون من المواد الخام ينتهى أجلها بدخول هذه الخامات فى عملية الانتاج ثم دورانها بطريقة مخططة والقروض الممنوحة لتنظيمات التجارة فى مقابل السلع يتحدد استحقاقها بخطة دوران هذه السلع . وهذا يعنى أن أهمية مبدأ التحديد الزمنى للائتمان ، فى علاقته بمبدأ تخصيص للائتمان لأغراض مخططة ، تكمن فى أثره على مجرى العمليات الإنتاجية المخططة [٢] .

والعلاقة بين تخطيط الائتمان ومبدأ سداده فى مواعيد محدده علاقة وثيقة ، إذ طالما كان الهدف من هذا التخطيط هو اعادة توزيع الموارد المالية الحرة على مختلف القطاعات الاقتصادية توزيعا مخططا يأخذ فى الاعتبار تدرج عمليات

(١) M. M. Usoskin : Short term.. op. cit., p 71 ; H. Schwartz: Russia's.. op. cit ; p 1?8

(٢) H. Linsel : Some Ideas.. op. cit , p 10 ; Usoskin : Short-term.. op, cit., pp 73 - 74

الإنتاج المادى والتداول السلعى ، لهذا فان سداد الائتمان فى موعده يعتبر من المصادر الرئيسية لمنح ائتمان جديد .

(٤) وطالما أن القروض المصرفية تمنح لتمويل أغراض بعينها فانه يتعين أن تكون مغطاه covered بالقيم المادية التى منحت هذه القروض من أجل تمويلها . ومن هنا تواترت الكتابات السوفيتية على تأكيد هذا المبدأ فى العبارة التالية . الائتمان يتبع السلع credit follows goods . ولذلك يتعين على البنك المقرض أن يتأكد بالمراجعه المستمره ـ من أن قيمة المخزون المدرجة بدفاتر المشروع تطابق الواقع وذلك لكى يحال دون استخدام الائتمان فى تغطية الخسائر أو استخدامة فى تركيم مخزون سلعى إضافى قد تحتاج اليه مشروعات أخرى . وتبدو أهمية تغطية القروض بالقيم المادية فى استبعاد احتمالات ازدواج التمويل (١)، فضلا عن أن وجود هذا الغطاء يحفظ للعملة قيمتها لأنه يتمثل فى قيم حقيقية real values

ويؤكد كتاب الاقتصاديات المخططة أن المخزون السلعى لا يعتبر نوعا من الضمان guarantee للوفاء بالقروض المصرفية بالمعنى المفهوم فى النظام الرأسمالى ، وهم يؤكدون وجهة نظرهم بالحجج التالية (٢) : —

— لا تتوقف عملية منح القروض للمشروعات على مدى ما يمكنها تقديمة

---

(١) Ivan Meznerics : Banking Business in Socialist Economy. With Special Regard to East - West Trade. A. W Sijthoff-Leyden 1968 pp 288 - 289

(٢) د. نبيل سدره محارب : العلاقات المتبادله بين وظائف النظام المصرفى فى الاشتراكية محاضرات معهد الدراسات المصرفيه ١٩٦٨/١٩٦٩ ص ٥٨ — ٦٣ .

للبنك من ضمانات ، وإنما تتم وفقا لاحتياجات هذه المشروعات المدرجة بخططها المالية دون زيادة أو نقصان .

— أنه خلافا لما هو متبع فى البنوك فى النظام الرأسمالى — والتى تشترط دائما احتجاز « هامش margin » من القيمة السوقية للضمان تأمينا لها ضد مخاطر تقلبات الأسعار — فان قيمة القروض فى الاقتصاد المخطط تعادل فى معظم الحالات قيمة المخزون السلعى المخطط .

— أن الهدف الأساسى من الحصول على ضمان عينى للائتمان المصرفى فى الاقتصاد الرأسمالى هو تأمين أموال أصحاب الودائع ، أما فى الاقتصاد المخطط فان أموال البنك المقرض وأموال المشروعات المقترضة مملوكة للمجتمع بأسره ، وأن استخدام هـذه الأموال بواسطة المشروعات يكون خاضعا للتنظيم بواسطة المجتمع وهو ما تكفلة الخطة الائتمانية القومية ، وإذا كانت المدخرات الشخصية للافراد تمثل جانبا من مصادر التمويل ، فان الدولة فى الاقتصاد المخطط تضمن الوفاء بها عند طلبها .

— تقوم البنوك فى الرأسمالية ، فى حالة عجز المدين عن الوفاء بدينه قبلها ، ببيع الضمان العينى المقدم اليها منه وذلك لاستئداء حقها من حصيلته ، أما فى الاقتصاد المخطط فان القرض يظل قائما لحين قيام المشروع المقترض بتصريف المخزون السلعى داخل الاطار المخطط ، ولا يحق للبنك الحجز على السلع أو بيعها ، وإنما يكون له سلطة توقيع بعض العقوبات على مثل هذا المشروع على نحو ما سوف نتعرف له فيما بعد .

ومن هذا يتضح أن المخزون السلعى لا يعتبر ضمانا للوفاء بالائتمان المصرفى الذى منح لتمويلة بالمفهوم السائد فى الاقتصاد الرأسمالى ، وإنما لا يخرج —

وفقا للمغزى التخطيطى عن كونه جزءا من الانجاز المادى الفعلى للبرنامج المخطط الذى يعطى للمشروع الحق فى الحصول على الائتمان المصرفى . فكما يلتزم البنك بتغطية عجز ايرادات المشروع عن مقابلة نفقاته طالما قام هـــذا الأخير بانجاز العمليات الإنتاجية المخططة ، فانه يلتزم أيضاً بتقديم الائتمان المصرفى قصير الأجل بالقدر الذى يسمح بتمويل المخزون السلعى بالمقدار المخطط طالما التزم المشروع بخطة التخزين الموسمى المقرره وكذلك يلتزم البنك بتقديم الائتمان طويل الأجل اللازم لتمويل الاستثمارات الأساسية طالما قام المشروع بانجاز هذه الاستثمارات المخططة . ويتمشى كل ذلك مع القاعدة العامة فى التخطيط الاشتراكي وهى أن العلاقات النقدية تشتق من العلاقات المادية ، وأن الائتمان يمنح طبقا لخطط إنتاج السلع وتداولها .

(٥) تتحمل القروض بسعر فائدة مقرر حتى تاريخ سدادها [١] . وعلى

---

(١) يرتكز تبرير وجود الفائده فى الاقتصاد المخطط من الناحية الايديولوجية على فكرة أن رأس المال capital ماهو الاعمل متجسد فى صورة مادية materialized labour ومن ثم يقتضى الأمر ترشيد توزيعه حيث أنه السبيل الى الاقتصاد فى استخدام العمل فى صورته الحية live labour . فالفائدة تستخدم اذن كأداة لترشيد استخدام رأس المال الموجود تحت تصرف الوحدات الاقتصادية المختلفة . ولذلك من الملاحظ أنه لايوجد سعر فائده واحـــد فى مختلف مجالات الانتاج فى الاقتصاد المخطط كما هو الحال فى الاقتصاد الرأسمالى ، وانما يختلف من قطاع الى آخر تبعاً لقدرة هذا القطاع على تحمل العبء ، أو على حسب طبيعة الناتج الذى يقدمه . فالفائده على الاستثمار الصناعى ، وتزيد فى الاستثمار التجارى عنها فى نواحى الاستثمار الاخرى . والفائدة عـــلى الاستثمارات فى الأرض المستصلحة حديثاً تختلف عنها فى الأرض ذات الانتاجية العاليه ، وتزيد على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية عن تلك المنتجة للسلع الانتاجية . ويتحمل رأس المال الجارى بسعر فائدة أعلى من الذى يتحمله رأس المال الثابت نظرا لأن الذى يحدد رأس المال —

الرغم من أن سياسة سعر الفائدة فى الاقتصاد السوفيتى ليس لها أدنى تأثير على توجيه الائتمان أو تحديد حجمه (لأن هذا كله يكون محددا بدقة فى خطة الائتمان) (١) ، إلا أنها تستخدم كأداة لحفز المشروعات على الاقتصاد فى استخدام مواردها المادية والنقدية (٢). وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائده التى يتقاضاها الجهاز المصرفى ، إلا أنها لما كانت تعتبر تكليفا على إيراد المشروع فان هذا يعتبر دافعا له على استخدام أمواله المقترضة فضلا عن أمواله الذاتية استخدام رشيدا ، كما تجعلة يسارع إلى ايداع الأموال الحرة الموجودة تحت يده فى حسابه بالبنك تخفيضا لمديونيته . وتتخذ سياسة سعر الفائده أيضاً كوسيلة لضمان سداد القروض فى مواعيدها المقررة حيث يرتفع سعر الفائده على القروض التى لا تسدد فى مواعيد استحقاقها عن سعر الفائده العادية ، كما يستخدم سعر الفائدة كأداة لمعاقبة المشروعات التى عجزت عن تحقيق خطتها كما أو نوعا أو إذا كان إنتاجها لا يتمشى مع التوقيت الزمنى للانتاج ، إذ يعمد الجهاز المصرفى فى هذه الحالة إلى زيادة سعر الفائده على القروض المقدمة منه لهذه المشروعات تدريجيا وبالتالى ينخفض الفائض الذى يمكنها

= الجارى وحركته فى كثير من الأموال هو مستوى كفاية المشروع .

انظر :

wilczynski : The Economics of Socialism. op.cit., p 148

د. عبد الرازق محمد حسن : الفائده فى النظامين الرأسماليين والاشتراكى .

محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/١٩٧٠ ص ١٣ ١٣ — ١٧ .

(١) K. N. Plotnikov : The Financial.. op. cit., p 56 ;

H. Linsel : Some Ideas., op. cit., p 17

(٢) M. M. UsosKin : Short - term Credit.. op. cit, p 69;

G. Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 766

تحقيقه بنسبة هذه الزيادة (١) . وللجهاز المصرفى أيضاً سلطة اعفاء المشروعات المقترضة من الفوائد غير العادية كفوائد التأخير والفوائد العقابية إذا هى قامت بتصحيح أخطائها والتزمت بمضمون خططها الإنتاجية ، كما أن للجهاز المصرفى أيضاً سلطة تخفيض أسعار الفائدة على بعض القروض مـــكافأة

---

(١) V. Vorobyev : Credit and Industrial Development. Soviet Economic Reform op. cit.. pp 91 - 92 ; H. Linser ; Credit and Interest as Economic levers. L'Egypte Contemporaine No 322 Oct. 1965, pp 54 - 57 ; Idem., Some Ideas. op. cit., pp 17 - 18

ويوضح الجدول التالى الفائدة على القروض المصرفيه فى بعض الدول الاشتراكية :

(نسبة مئوية سنويه)

الدولـــه	سعر الفائدة عـــلى القروض المصرفيه	
	الحدود الاجمـــالية لسعر الفائدة *	السعر العادى على الائتمان الممنوح للاستثمار
الاتحاد السوفيتى	١ ـ ١٥	٢ر٠ **
بلغـــاريا	٢ ـ ١٠	٢
تشيكوسلوفاكيا	٦ ـ ١٢	٦
ألمانيا الديموقراطية	٢ ـ ١٢	٢
المجـــر	٤ ـ ١٠	٨ * *
بولنـــدا	٣ ـ ١٢	
رومانيـــا	١ ـ ١٢	١

* بما فيها سعر الفائدة العقابى ** الحد الادنى .

انظر :

G. Wilczynski : Profit, Risk.. op cit., p 160

للمشروعات وتشجيعا لها (١) .

وتعتبر الفائدة إلى حد ما موردا ماليا للجهاز المصرفى يغطى به جانبا من نفقاته كما تعتبر إلى حد ما أيضاً مصدرا من مصادر الائتمان ذاته (٢)

والجهاز المصرفي السوفيتى لا يستأثر وحده بكل حصيلة دخله من الفوائد المقبوضة من المشروعات ، وإنما يحتفظ فقط بنصف هذه الحصيلة لسداد التزاماته وتغطية نفقاته فى حين يذهب النصف الآخر إلى ميزانية الدولة ، ومن ثم تأخذ الفوائد التى يتقاضاها الجهاز المصرفى أحد أشكال اعادة توزيع الدخل القومى (٣) .

هذه هى المبادىء التى تحكم سياسة منح الائتمان للوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد السوفيتى ، وقد قصد منها تنظيم استخدامه بواسطة هذه الوحدات فى اطار من التخطيط الذى يستهدف تجميع الموارد المالية الحره أو العاطلة بصفة مؤقتة فى الاقتصاد واعادة توزيعها ائتمانيا وفقا لمقتضيات الخطط المادية .

---

(١) G. Garvy : The Role of the State Bank in Soviet Planning. in Soviet Planning Essays in honour of Naum Jasney (Jane Degras & Alec Nove ed.) Oxford Basil Blackwell 964, p 67

د. زكريا نصر : النقد والائتمان .. المرجع السابق ص ٢٠٧ — ٢٠٨ .

(٢) K. N. Plotnikov ; The Financial.. op. cit., p 56 ;
G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 766

(٣) M. M. Usoskin : Short - term Credit.. op. cit. p 68

المبحث الثاني

القواعد التي تنظم التداول النقدى فى الاقتصاد السوفيتى

توجد تفرقه دقيقة ، فى مجال التداول النقدى ، بين قطاعين متغايرين : أولهما هو قطاع تداول النقود الورقية الصادره من الجوس بنك fiduciary money وثانيهما هو قطاع تداول النقد المصرفى أو الكتابى scriptural money [1].
ويتضمن القطاع الأول كافة المدفوعات التى يجرى تسويتها بالعملة ، وهى تتم إما بين وحـــدات القطاع الاشتراكى وبين المستهلكين ، أو تتم فيما بين المستهلكين أنفسهم .

ويجمع هذا القطاع (القطاع الأول) بين تيارين نقديين يتجه أحدهما من التداول إلى حسابات المؤســات والمشروعات والهيئات المختلفة لدى الجهاز المصرفى ويتضمن :

- مقابل السلع التى تبيعها المشروعات التجارية والمطاعم .
- مدفوعات الضرائب والرسوم وأقساط التأمين .
- مقابل الخدمات التى تقدمها مؤســات النقل البرى والبحرى والجوى .
- مقابل الخدمات التى تقدمها مشروعات النقل المحلى .

---

(١) G. Garvy : The Role. op. cit., p 49 ; G. Groosman U. S. S. R. op. cit., p 740: A. I. Kazantsev : Clearing in the National Economy of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit., pp 131 - 132 ; Knut Andreassen : Fealtures of Banking Organization Monetary and Credit Policy in the Soviet Union Economics of Planning Vol 3 No 1, April 1963 p 50

— مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسات الترفية .

— مدفوعات مقابل الايجارات والخدمات الجماعية .

— المدفوعات النقدية لدى مكاتب البريد .

— المدفوعات النقدية في الحسابات المفتوحة لدى بنوك الادخار .

— مدفوعات مقابل خدمات أخرى مختلفة .

أما التيار الثاني فيتجه من مختلف الهيئات والمشروعات إلى التداول ويتضمن (١) :

— سداد الأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات .

— الاعانات الاجتماعية والتعويضات والمنح الدراسية .

— مشتروات من أسواق الكولخوز .

— مصاريف سفر وانتقال العاملين بالوحدات الاقتصادية المختلفة .

— مدفوعات مقابل خدمات مختلفة .

— مدفوعات إلى شركات النقل الخاصة .

— مدفوعات لشراء بعض السلع والمواد البسيطة .

— مدفوعات أخرى .

— مسحوبات من مكاتب البريد .

---

(١) Z. Fedorowicz : The Organization of the Monetary Turnover and Settlemente in the Socialist Economy. I. N. P. Memo No 521, Dec. 1964 pp 1 - 6 ; V. A. Vorobyev : The Planning of Money Circulation & Credit in the U. S. S. R. op. cit., p 123.

- مسحوبات من الحسابات المفتوحة لدى بنوك الادخار .

أما القطاع الثانى فيتضمن المدفوعات والايرادات التى تمر بحسابات الوحدات الاقتصاديه الاشتراكية (المؤسسات العامة والمشروعات والتنظيمات التابعة للدولة) والوحدات الادارية لدى بنك الدولة ، أو بمعنى آخر يتضمن قطاع تداول النقد المصرفى المتعلقة بالعمليات التى تتم داخل القطاع الاشتراكى فى الدولة socialist sector وهذه المدفوعات يتم تسويتها عن طريق قيود دفترية book-entries تضاف إلى أو تقيد على حسابات وحدات هذا القطاع الممسوكة لدى الجوس بنك . وقد عرفت هذه التسويات باسم (التسويات غير النقدية cashless settlements (beznalichnye raschety.) .

وفى بعض الأحيان قد يجرى سداد بعض المدفوعات التى تتم بين القطاع الاشتراكى من جهة وبين القطاع التعاونى أو الأفراد من جهة أخرى بواسطة النقد المصرفى ، ومن ذلك سداد أثمان مشتروات الدولة من السلع الزراعية إلى الكولخوز باضافة قيمتها لحساباتها لدى الجوس بنك ، أو يقوم السكان بسداد مدفوعاتهم للدولة (مثل مقابل الايجار - فواتير الكهرباء - فواتير التليفون .. ألخ) بواسطة تحويلات من حساباتهم المفتوحة لدى بنوك الادخار .

وتحتل المدفوعات غير النقدية فى الاقتصاد السوفيتى الجانب الأعظم من عمليات تداول النقود حيث تصل نسبتها إلى أكثر من ٩٠٪ من اجمالى المدفوعات فى الاقتصاد[1] . وقد يسرت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

---

(1) Loucks & Whitney : Comparative.. op. cit. p 446

والأخذ بأسلوب التخطيط عملية الفصل بين قطاعي تداول النقد ، إذ تحدد الخطط المالية والانتاجيــة لكل مشروع دائرة مدفوعاته النقدية ودائرة مدفوعاته غير النقدية(٢) .

هذا ويوجد عدد من القواعد التي تلتزم وحدات القطاع الاشتراكي بمراعاتها وذلك لتنظيم عملية التداول النقدي داخل هذا القطاع ، وأهم هذه القواعد هي :

١ — تلتزم مشروعات الدولة والتنظيمات التعاونية والمؤسسات التزاما قانونيا بايداع ايراداتها النقدية يوميا في حساباتها لدى فرع بنك الدولة الذي تتعامل معه ، ولا تستبقي في خزائنها سوى مبالغ نقدية صغيرة كاحتياطي لمواجهة ميزان المدفوعات ضئيلة القيمة(١) . وتتحدد قيمة هذا الاحتياطي ، الذي يعتبر في حكم السلف النقدية المستديمة بمعرفة بنك الدولة وذلك على ضوء حجم المشروع وطبيعة نشاطه ونوع النفقات التي يقوم بسدادها(٢) وعلى هذه

(١) F. Holzman : Soviet. Taxation. The Fiscal & Monetary Problems of a Planned Economy. Harvard University Press, Cambridge 1955 p 26

(٢) وقد أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس قوميساري الشعب قانوناً بذلك بتاريخ ١٩٢٩/٤/٣ .

انظر :

Podolski : Socialist.. op. cit., p 36 : Garvy : The Role. op. cit., pp 49 - 50 : Pereslegin ; Finance. op. cit., p 162 ; Kazantsev ; Clearing. op. cit, p 135 : Crossman : U. S. S. S; R. op. cit., p 759

(٢) Kazantsev : Clearing. op. cit., p 135 : Gerashchenko The Banking System. op. cit, p 151 ; Vorobyev . The Planning. op. cit., p 125

الوحدات الاقتصادية أن تقدم للبنك بيانا تفصيلياً مسبباً بما تم انفاقه من هذا الاحتياطى .

٢ — يتم سداد كافة مدفوعات المشروعات التى لا تتجاوز قيمتها ١٠ روبلات نقداً ، كما يمكن فى بعض الحالات الفردية سداد مدفوعات تصل قيمتها إلى ١٠٠ روبل بالنقد أيضاً .

٣ — أما سائر المدفوعات الأخرى التى تتجاوز هذا الحد فيتعين أن تتم عن طريق التحويلات الدفترية بين حساباتها الممسوكة الجوس بنك دون استخدام أية نقود قانونية(١).

وتستهدف التفرقة بين قطاعى تداول النقود خفض النقد القانونى المتداول فى الاقتصاد بدرجة كبيرة بعد قصره على العمليات المتعلقة بجمهور المستهلكين سواء من حيث الحصول على دخل نقدى أو انفاق هذا الدخل ، وهذا أمر يتيح للدولة السيطرة على حجم العملة المتداولة ويمكنها من تحقيق توازن بين القوة الشرائية المتاحة للافراد وحجم المنتجات الاستهلاكية المعروضة فى الأسواق ، وبذلك تحتفظ للوحدة النقدية قيمتها وتجنبها مخاطر التضخم(٢).

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان تنفيذ الجانب الأعظم من عمليات الدفع والتحصيل الخاصة بالوحدات الاقتصادية فى القطاع الاشتراكى من

---

(١) Kazantsev : Clearing. op cit., p 135 ; Garvy : The Role... op. cit., p 50

(٢) Perealegin : Finance. op. cit., p 162 ; G. Grossman U. S. S. R. op. cit., p 764 ; Idem, Economic Systems University Califorina, Berkeley, Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs New Jersey 1967, p 82

طريق نظام القيود الدفترية التى تسجل فى حساباتها الممسوكة لدى الجوس بنك ، يجعل من هذه الحسابات فى الواقع مرآة تعكس مدى التزام هذه الوحدات بالخطط الموضوعة لها ، وهذا يسمح بممارسة رقابة مالية على تدفقاتها النقدية (على نحو ما سوف نتناوله تفصيلا فى موضعه عندما نتعرض لدور الجهاز المصرفى فى الرقابة المالية على المشروعات) .

وأخيرا يؤدى الأخذ بنظام القيود الدفترية الى تكوين موارد لبنك الدولة ، فمدفوعات المشروعات المختلفة تعتبر ايرادات لمشرعات أخرى تقيد فى حساباتها لدى الجوس بنك وهذه الايرادات تعتبر أحد بنود جانب المخصوم فى ميزانية البنك [1] .

والتفرقة بين قطاعى التداول المعمول بها فى سائر الدول الاشتراكية الاخرى والتى تنظمها قواعد محددة على النحو الذى تعرضنا له ، أمر تتميز به هذه الدول عن الدول الرأسمالية . ففى هذه الاخيرة يجرى سداد مدفوعات بعينها تارة بالعملة وتارة أخرى عن طريق التسويات غير النقدية . فالمقترض حر فى أن يسحب قيمة القرض الممنوح له من البنك فى شكل نقود قانونية أو بواسطة شيكات أو حوالات ، كما ان حامل الشيك يمكنه ان يقبض قيمته نقدا قانونا أو يودعه لحسابه بالبنك ومن ثم فان التقسيم بين قطاعى تداول النقد فى ظل اقتصاد السوق غير مستقر وغير محدد لأنه متروك لرغبات المتعاملين ، وهذه الرغبات تحكمها ظروف السوق والدورة التجارية ، فقد لوحظ بصفة عامة زيادة استخدام نقود الودائع فى أوقات الرخاء وزيادة الدفع بالنقود

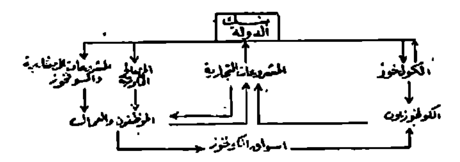
---

(١) Kazantsev : Clearing. op. cit., p 134

القانونية فى أوقات الأزمات (١).

(شكل رقم ٥)

شكل يبين حركة تدفقات النقود الورقية
فى الاقتصاد السوفيتى



ومن هذا الشكل المبسط يتضح أن دورة تدفقات النقد الورقى تبدأ من بنك الدولة وتنتهى اليه فالأجور (النقدية) المدفوعة من المشروعات والمصالح الحكومية والسوفخوز والكولخوز مصدرها بنك الدولة ، وتتجه هذه الدخول فى صورة مدفوعات الى المشروعات التجارية أو الى أسواق الكولخوز للحصول على الخدمات والسلع الاستهلاكية المختلفة ، ثم تتجه هذه المدفوعات بعد ذلك فى صورة ايداعات من المشروعات التجارية والكولخوز الى بنك الدولة وهكذا.

ولقد قدر أن حوالى ٩٠ ٪ من الدخول النقدية للسكان فى الاتحاد السوفيتى تدفع عن طريق النقد المسحوب من الجوس بنك ، وهذا يعادل نفس نسبة الانفاق الاستهلاكى الذى ينتهى الى ايرادات مكاتب الجوس بنك من النقد (٢).

---

(١) Kazantsev : Clearing, op cit., p 132 : Atlas (Z) Le Systeme Monetaire Socialiste, L'U. R. S. S et les Pays de L'Est. 1966 No 3 p 618

(٢) G. Garvy : The Role. op. cit., pp 59 - 60 ; G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 746

المبحث الثالث

تحديد كمية النقد اللازم للتـــداول

يستند تخطيط التداول النقدى فى الأتحاد السوفيتى الى قواعد التداول النقدى التى وضعها « ماركس » فى الباب الثالث من كتابه « رأس المال — الجزء الأول » فقد ذكر « ماركس » أنه

« اذا نظرنا الى المجموع الكلى للنقود المتداولة خلال فترة معينة، وافترضنا ثبات سرعة دورانها ، فاننا نجد أنها تساوى أثمان السلع التى تحققت زائـد مجموع المبالغ المستحقة الدفع مخصوما منهـا المدفوعات التى تسوى عن طريق المقاصة ، ومخصوما منها عدد الدورات التى تقوم بهـا نفس قطعة العمـــلة ، بصفتها أداة تداول ووسيلة دفع[1] .

فكمية النقود المطروحة فى المتداول — وفقاً لهـذه القاعدة — تسـاوى قيمة ما انعقد فى الأسواق من مبـادلات (مستوى الأسعـار × كميـة السلع المباعة) مقسوما على سرعة تداول الوحدات النقدية . فاذا ما صيغت هـــذه القاعدة فى صورة معادلة فانها تتخذ الشكل التالى :

$ن \times س = ك \times م$ حيث :

ن = كمية النقود المتداولة .

س = سرعة التداول .

ك = كمية السلع المباعة .

م = مستوى الأسعار .

(١) Karl Marx : Capital. Vol 1 op. cit.; p 138

والمعادلة بصورتها هذه لا تختلف عن معادلة التبادل التى تستند إليها نظرية كمية النقود التقليدية[١] غير أن الكتاب من أمثال G. Kozlov Z. Atlas. V. Ikonnikov, يضعونها فى صيغة معكوسة Inverted version لمعادلة التبادل[٢] فوفقاً لما ذكره ماركس من « كمية أداة التبادل خلال فترة معلومة من الوقت يعينها مجموع أثمان السلع التى فى التداول ومتوسط سرعة دوران النقود[٣] » فان المعادلة من ثم تقرأ على النحو التالى :

$$ن = \frac{ك \times م}{س}$$

وهذا يعنى وفقاً « لماركس » — أن التغيرات فى مستوى الأثمان هى التى تؤثر فى عرض النقود وليس العكس .

وتحدد خطة البيع لمنظمات التجارة والخدمات الجارية كميات السلع والخدمات المقرر بيعها . وكذلك يمكن تحديد المعاملات التى تجرى فى السوق

---

(١) تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد فى ثبات كمية المبادلات وسرعة التداول . وأن كمية النقود هى المتغير المستقل وأن المستوى العام للاسعار هو المتغير التابع وأن تغير كمية النقود فى الجهاز الاقتصادى فى اتجاه معين وبنسبة معينه يؤدى الى تغير مستوى الاسعار فيه فى نفس الاتجاه وبنفس النسبة . ويعبر عن النظريه بالمعادله التاليه :

$$م = \frac{ن \times س}{ك} \text{ أى مستوى الأسعار} = \frac{\text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداولها}}{\text{كمية المبادلات}}$$

(٢) D. R. Hodgman : Soviet Monetary Control Through The Banking System. in Value & Plan (Gregory Grossman ed.) University of California, Berkely 1960, p 125

(٣) Karl Marx : Capital. op. cit., pp 122 – 125

الحر (سوق الكولخوز) على أساس حجمها الذى استقر نسبياً من عام إلى آخر ، كما أن الاثمان تكون محدده بواسطة الخطط ، وبذلك يتحدد بسط المعادلة(١) . أما مقام المعادله وهو سرعة تداول النقود فيستخـــرج اما عن طريق قسمة رقم أعمال مبيعات السلع والخدمات الفعلية أو المخططة أو قيمة انفاقات السكان الفعلية أو المخططة على متوسط كية النقود فى التداول الفعليـة أو المخططة(٢) .

وقد اشتد الجدل حول ما كان بسط المعادلة يتضمن المعاملات التى تتم بواسطة النقود الكتابية (المصرفية) أم أنه يقتصر على المعاملات التى تتم بالنقود الورقية . والرأى الغالب هو أنه طالما كان من الممكن تحـــديد كية النقود الكتابية بواسطة التخطيط العينى ، فان بسط المعادلة له يكون قاصرا على المعاملات التى تتم بواسطة النقود الورقية(٣)

كما أثير الجدل أيضاً حول ما إذا كان بسط المعادلة يتضمن المدفوعات السلعية فقط أم أنه يشمل مدفوعات أخرى مثل الأجور . وقد رأى Z.Atlas أن البسط لا يتضمن سوى النقود الضرورية للتـداول السلعى ، وأن النقود

---

(١) M. Lavigne ; Planification et Polotique Monetaire dans L'Economie Soviétique. Annuaire de L'URSS. C N R S Paris 1968 pp 371 – 372

(٢) Z. Atlas ; De Quelques Problemes Theoriques de Planification de la Circulation Monétaire, L' U. R. S. S. et Les Pays de L'Est, No 1, 1965 pp. 153 - 154

(٣) M. Lavigne : Les Economies. op. cit., p 347 : Idem Planification. op. cit., p 373

بصفتها أداة للدفع لا تؤثر على الحجم الكلى للنقود ومن ثم فان المعادلة لا تتضمن مدفوعات الأجور وقد هاجم G, Kaganov هذا الرأى على أساس أن سداد الأجور يتطلب نقوداً ، وهذه النقود ضرورية لخدمة التداول التجارى كما أنه توجد علاقة بين سرعة تداول النقد وكونه أداة للدفع لها سرعتها الخاصة بها والتى تعتمد بالدرجة الأولى على الفترات التى تدفع الأجور خلالها فقد يترتب على قصر هذه الفترات زيادة سرعة تداول النقود وفى هذا يتفق Kaganov مع ما ذهب إليه «ماركس» عندما نظر إلى النقود المتداولة باعتبارها أداة للتداول وأداة للدفع (١).

ولذلك كله رأى V. Batyrev, G. Kaganov أن هناك طريقة أخرى لحساب كمية النقد اللازم للتداول وهى قسمة الدخول السنوية الموزعة على السكان على سرعة تداول النقود(٢) : وهذه الطريقة فى رأى مؤيديها — تتجنب أية نتائج مضللة قد تسفر عنها حسابات قيمة السلع والخدمات المباعة للسكان والتى تعتمد أساساً على أرقام أعمال متاجر التجزئة وتنظيمات الخدمات الجارية ، وهى أرقام قد لا تتطابق إلى حد كبير مع حقيقة الانفاق النقدى للسكان .

---

(١) Ibid., p 375 ; Mohamed Reda Ali El-edel ; The Financial Planning Through the Banking System in the U.S.S.R. A Thesis Submitted to the Institute of National Planning, Cairo 1963. No 40, pp 27 - 28

(٢) Kaganov (G) Des Methodes De Determination de la Quantite De Monnaie Necessaire à la Circulation- L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 1 1965 pp 154- 156

غير أن الاقتصادى O. Rogova قد وجه النقد إلى الطريقتين التى يتم بها حساب كمية النقد المتداول على أساس أنهما لم تأخذا فى الاعتبار اختلاف سرعة تداول النقود كمتغير تابع لمستوى الدخول ومستوى الانفـاق(١) . ولذلك رأى Rogova ضرورة تقسيم السكان الى مجموعات حسب مستوى دخولهم النقدية ، وتقسيم النفقات إلى مجموعات ثلاث :

(أ) نفقات جارية (على المنتجات الغذائية — الطباق . . . الخ) .

(ب) نفقات دورية أو شهرية (مثل الانفاق على الكساء أو المدفوعات مقابل الخدمات البلدية) .

(ج) نفقات استثنائية (نفقات على الأدوات المنزلية - شراء سيارات . . .)

وبذلك يتأثر التداول النقدى فى رأى Rogova بعاملين اساسيين أولها هو مستوى دخول المجموعات السكانية ، وثانيها هو هيكل أو طبيعة النفقـات . ومن ثم فان أى اجـراء حكومى يستهدف زيادة الدخول الحقيقيـة للسكان (زيادة الأجور او خفض الأسعار) يؤدى إلى التأثير على التـداول النقـدى بدرجات متفاوتة تختلف تبعاً لمجموعات السكان او مجموعة السلع التى اصابها هذا التغيير . وقد عبر Rogova عن رايه فى المعادلة التالية :

$$M = \frac{R\,1}{V\,1} + \frac{R\,2}{V\,2} + \frac{R\,3}{V\,3} + \frac{R\,4}{V\,4}$$

---

(١) O. Rogova; L'Influenee Du Niveau et de la Differencia-tion Des Revenus de la Population Sur la Circulation Monetaire L,U. R, S. S, et Les Pays de L'Est No 4, 1965 pp 862 - 865

حيث :

M = الكمية المطلوبة من النقود و R1 تمثل دخول مجموعة العائلات ذات المستوى الأدنى و R2 , R3 تمثلان دخول المجموعات التالية بالنسبة لمستوى الدخل ، وتمثل R4 دخول المجموعة ذات المستوى الأعلى ، كما ان V1 ... V4 تمثل سرعة تداول النقد الخاص بكل مجموعة .

ويستعين Bogova في حساب معادلته بالميزانيات العائلية للعمال ، وتحتسب في كل ميزانية من هذه الميزانيات العناصر التالية :

— مستوى الدخل لكل عضو فى العائلة .

— حساب متوسط الأرصدة السائلة الشهرية او السنوية لكل عائلة .

— حساب سرعة التداول كعلاقة بين الدخل السنوى ومتوسط الرصيد النقدى السنوى l'encaisse moyenne annuelle .

وقد اعطى Rogova نموذجا عدديا لمعادلته فى التداول النقدى اقامه بناءاً على استقصاء احصائى لمائة من العائلات العمالية فى عامى ١٩٥١ و ١٩٦١(١)

ويستبان من هذا النموذج ان انتقال بعض العائلات من مجموعة ذات دخل معين الى مجموعة ذات دخل اعلى قد أدى الى ابطاء سرعة التداول النقدى ، وكذلك اسفرت الزيادة الاجمالية فى الدخل النقدى بمقدار ٣٠٪ عن ارتفاع كمية النقود فى التداول بمقدار ٥٠,٥٪ .

---

(١) Ibid., p 854

الدخل الشهرى للفرد فى العائلة بالروبل	عدد العائلات		اجمالى الدخل النقدى بالروبل		معدل الدوران فى الشهر		كمية النقود فى التداول	
	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١	١٩٥١	١٩٦١
المجموعة الأولى								
أقل من ٤٠ روبل	٤٥	٨	٦٠٧٢	١٠١٠	٧	٧	٨٦٧	١٤٦
المجموعة الثانية								
من ٤٠—٧٠ روبل	٤٣	٦٢	٧٥٠٠	١٢٢٤٠	٥	٥	١٥٠٠	٢٤٤٨
المجموعة الثالثة								
أكثر من ٧٠ روبل	٢١	٣٠	٢٦٢٨	٧٨١٠	٤	٤	٦٥٧	١٩٦٠
	١٠٠	١٠٠	١٦٢٠	٢١١٠٠	٣ر٥	٦ر٤	٣٠٥٦	٤٥٨٧

نخلص من ذلك ان نظام التداول النقدى يعتمد على وجود قطاعين متميزين أولها هو قطاع تداول النقد المصرفى (وهو القطاع الذى يتحقق فيه الجانب الأعظم من المدفوعات فى الاقتصاد القومى) ، والثانى هو قطاع تداول النقود الورقية . ويتم تحديد كية النقود الورقية المتداولة بالقدر الذى يتناسب مع حاجة المعاملات . أو بمعنى آخر ، يجب أن تكون كية النقود فى أيدى السكان متناسبة تماما مع اجمالى قيمة السلع الاستهلاكية المعروضة للبيع فى الاسواق ، واجمالى قيمة الخدمات غير المجانية التى يطلب السكان الحصول عليها بحيث لا يوجد فائض أو عجز غير مرغوب فيه فى القوة الشرائية المتاحة .

ويتم تحديد كية النقد الذى سيوجد فى التداول خلال الفترة التى تغطيها الخطة القومية بطريقة مخططة بواسطة الجهاز القائم على ادارة تداول النقد فى الاقتصاد وهو الجوس بنك ، أما مدفوعات الوحدات الاقتصادية لبعضها

البعض والتى يسهم الائتمان المصرفي (وهو الشكل الوحيد من أشكال الائتمان) فى تغطية جانب كبير منها ، فتتم عن طريق استخدام التحويلات الدفترية التى تسجل في حسابات هذه الوحدات الممسوكة لدى الجوس بنك ، ولذلك كان على هذا الأخير أن يخطط ايضاً حجم الائتمان الذى سيقوم بتقديمه الى الوحدات الاقتصادية ، وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد في المبحث الخاص بالتخطيط المالى .

الباب الثانى

الجهاز المصرفى وعملية التخطيط

تعرفنا فى المبحث التمهيدى من هذه الدراسة على الخصائص الأساسية التى يتميز بها الاقتصاد السوفيتى ومنها أن روابط الانتاج فيه تقوم على أساس ملكية الجماعة لوسائل الانتاج ، وأنه اقتصاد مخطط تخطيطا شاملا ، واتضح لنا كذلك أنه اقتصاد نقدى تسود فيه المبادلات النقدية ، الأمر الذى فرض ضرورة وجود تخطيط عينى وتخطيط مالى . وقد تطلب هذا النوع الاخير من التخطيط وجود جهاز ينشغل أساسا به وهو الجهاز المصرفى الذى تعرفنا فيما تقدم على مراحل تطوره وهيكله الحالى ووظائف وحداته بصفة عامة .

وللجهاز المصرفى دور يقوم به فى عملية التخطيط الاقتصادى سوف نتعرف عليه فى هذا الباب الذى يضم فصلين ، تخصص أولهما لدراسة الدور الذى يقوم به الجهاز المصرفى عند اعداد الخطة ، ويخصص الثانى لدراسة دوره عند تنفيذها .

الفصل الأول

دور الجهاز المصرفى عند تحضير الخطة القومية

لمسنا مما تقدم كيف أن الخطة الاقتصادية تعتبر أداة ترشيد النشاط العينى فى الاقتصاد السوفيتى ، وان كافة الوحدات الاقتصادية تلتزم بالعمل فى اطارها ، بمعنى أنها تباشر نشاطها وفقاً لما تتضمنه من مؤشرات(١) ، كما أنها تسعى إلى تحقيق الاهداف التى تتضمنها.

ويتمثل دور الجهاز المصرفي فى مرحلة اعداد الخطة القومية فى قيامه

---

(١) تتضمن الخطة المؤشرات التالية :

أ ـ المؤشرات المادية : وتعبر عن الاهداف المطلوب تحقيقها فى شكل وحدات وزن أو قياس أو عدد كالاطنان والامتار والوحدات ويستمد هذا النوع من المؤشرات أهميته من ضرورته لتنسيق نمو مختلف الصناعات وأنواع المنتجات وذلك بالنظر الى العلاقات المتبادلة بينهـا .

ب ـ المؤشرات القيمية : وتعبر عن نفس هذه الأهداف وانما فى شكل وحدات نقدية أى روبلات ، يتوصل اليها عن طريق تقييم المؤشرات المادية وفقاً للاثمان الجاريه . ويستمد هذا النوع من المؤشرات أهميته من ضرورته للتنسيق تخطيط الانتاج المادى مع التخطيط المالى ومع تخطيط نفقات الانتاج.

جـ ـ المؤشرات الكميه : وتعبر عن احجام اهداف الانتاج سواء فى شكل مادى أو قيمى .

د ـ المؤشرات الكيفية : وتمثل المواصفات المطلوبة فى مختلف أقسام هذا الانتاج ، أو تمثل أهدافا كيفية معينه مثل الزيادة فى انتاجية العمل أو الخفض فى نفقات الانتاج أو الكفاءة فى استخدام التجهيزات الفنية والمواد الأولية ، أو ربحية المشروعات ، أو غير ذلك.

بالتخطيط المالى الذى تشتق أهدافه — كما تقدمت الاشارة — من التخطيط العينى . فأهداف الانتاج تتحدد أساسا على ضوء الموارد الانتاجية المادية المتاحة ، ولا تضع الموارد المالية اى قيد عليه ، وعلى سبيل المثال ، فان عدم توافر التمويل اللازم للقيام بمشروع استثمارى يعكس قصور الموارد المادية عن بلوغ هذا الهدف ، او عن تخصيص هذه الموارد فى موضع آخر من الاقتصاد القومى ، ولذلك يرى المخططون ان التساؤل الخاص بما إذا كان من الممكن تمويل الانتاج كشرط اولى سابق على تحقيق هذا الانتاج بمثابة « وضع العربة امام الحصان »[١] .

وارتكاز التخطيط المالى على التخطيط العينى وارتباطه به هذا الارتباط العضوى يتطلب بالضرورة التعرف على التخطيط العينى وادواته وذلك حتى يمكن ان نتعرف بالتالى على مدى ارتباط التخطيط المالى به ودور الجهاز المصرفى فى وضع جانب من الخطط المالية .

ولذلك سوف يتضمن هذا الفصل المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول — ويتضمن دراسة لأبعاد التخطيط الاقتصادى ومدى شموله للجوانب المختلفة لعملية تجدد الانتاج الاشتراكى .

المبحث الثانى — ويتعرض للتخطيط العينى وأدواته .

المبحث الثالث — ويتعرض للتخطيط المالى وأدواته .

---

(١) In a Planned economy the notion that financial problems have priority over problems of production clearly has the cart in front of the horse. See : M. Dobb : Soviet. op. cit., p 387

المبحث الاول

التخطيط الأقتصـــادى وأبعـاده

ان عملية التخطيط عملية تاريخية : نقطة البدء فيها هو الواقع الاجتماعى الذى يتحدد حاضره بتطوره فى الماضى القريب ، من الناحية الاقتصادية تتمثل نقطة البدء فى هيكل الاقتصاد الموجود فى بداية عملية التطور المخطط . من جوهر التخطيط أنه يأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة وهو مايتبلور فى تصوير كيفى للمستقبل ، أى تحديد للمعالم العريضة للمجتمع الذى يراد بناؤه . هذه الصورة العامة تمثل الاستراتيجية العريضة لعملية التطور الاقتصادى والاجتماعى الواعى (١) .

وتتطلب عملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى أن يكون التخطيط المتعلق بها تخطيطا شاملا يحتوى الجوانب المختلفة لعمليـــة تجدد الانتاج الاشتراكي ، وتتمثل هذه الجوانب فى الآتى

(١) الجانب السلعى (المادى) : ويتمثل فى التدفقات السلعية فى الاقتصاد القومي وهذه التدفقات تستلزم وجود موارد طبيعية (أرض — مياه — غابات — موارد مواد أولية — موارد طاقة) ، أدوات انتاج . ويعتبر التخطيط المادى (السلعى) — والذى يشير الى وضع وتنفيذ خطة الانتاج والاستثمار ومايتطلبه ذلك من حصر الموارد المادية وتوزيعها بين الاستخدامات

---

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المرجع السابق ص ٦٣ وأنظر أيضا نفس المؤلف بالاشتراك مع د. مصطفى رشدى شيحه . الاقتصاد السياسى . الطبعة الأولى ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ١٧٧٣ ص ٥٤١ — ٥٤٢

المختلفة — أساس التخطيط الشامل .

(٢) الجانب القيمي (النقدى) : ويتمثل فى التدفقات النقدية والدخلية فى الاقتصاد القومي وينصرف دور التخطيط المالى إلى تنفيذ الخطة المادية عن طريق تعبئة الموارد (النقدية والائتمانية) وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بحيث تقابل فى النهاية تخصيصات الدخل تخصيصات السلع والخدمات المحددة فيما بين القطاعات ، وكذلك فى داخل القطاع الواحد فيما بين الفروع ، وكذلك فيما بين الوحدات الانتاجية والوحدات الاستهلاكية . فالتدفقات السلعية تتحدد وفقاً للخطه المادية ، ويتحقق انسيابها فيما بين التراكم والانتاج والتداول والاستهلاك عن طريق التدفقات المالية التى تقابلها تماما .

(٣) الجانب البشرى : وينصرف تخطيط هذا الجانب إلى اعداد مجموعة القرارات التى تنظم تعبئة واستخدام القوة العاملة الكفيلة بانجاز الخطط المادية تحقيقاً للاهداف الكمية والكيفية التى حددتها . ويتضمن تخطيط القوة العاملة الجانب الكمى فيها ويتمثل فى حجم ومعدل نمو القوة العاملة ، وتخطيط الجانب الكيفى فيها ويتمثل فى المهارة والخبرة الفنية للقوه العاملة .

(٤) الجانب القطاعى : ويمثل فى انتاج القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومي وبحسب أشكال الملكية .

(٥) الجانب الاقليمى : ويعبر عنه توزيع الانتاج (الجانب العينى) والدخول (الجانب القيمى) والقوة العاملة (الجانب البشرى) بين المناطق المختلفة فى الدولة .

(٦) الجانب الزمنى : وتظهر أهمية هذا الجانب فى ربط الجوانب

المختلفة الأخرى لعملية تجدد الانتاج فى الفترات الزمنية المتعاقبة . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وضع خطط ذات أبعاد زمنية مختلفة فهناك خطط طويلة الأجل وتغطى فترة من ١٠ — ٢٠ عاما ، وهي ليست خططاً تفصيلية وإنما تختص بتحديد الأعمال اللازمة للتغير الهيكلى والتطور فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي وذلك لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع[١] .

أما الخطط متوسطة الأجل فتغطى فترة زمنية من ٤—٧ سنوات ، وغالباً ما تكون لمدة خمس سنوات وتعرف بالخطط الخمسية ، والوظيفة الأساسية لمثل هذه الخطط هى ترجمة الأهداف العامة التى حددتها الخطة طويلة الأجل من حيث تحديد اتجاه ومعدل نمو الاقتصاد القومى وتحديد الأهداف الرئيسية للانتاج والاستهلاك والاستثمار وتنظيم التغيرات الهيكلية التى يتعين ادخالها على الجهاز الانتاجى[٢] .

---

(١) ومن الاهداف العريضة للخطة العشرينية ١٩٦١ — ١٩٨٠ فى الاتحاد السوفيتى زيادة الناتج القومى الاجمالى ٥ مرات والدخل الفردى الحقيقى ٣٫٥ مرة وزيادة الانتاج الصناعى الاجمالى بين ٦٫٢ و ٦٫٤ مرة والزراعى ٣٫٥ مرة .

انظر :

N. M. Oznobin : Basic Principles & Methods of Long-term Planning in the U. S. S. R. in Report of the United Nations Seminar on Planning Technique. op. cit., p 42

(٢) الواقع أنه لا يمكن تحديد معدل نمو الاقتصاد القومى والاتجاه الذى سيتخذه هذا النمو فى الاجل القصير — كسنة مثلا — نظرا لأن الاقتصاد القومى يتميز خلال هذه الفترة بقدر كبير من الثبات يتعذر معه اجراء أية تغييرات هيكلية فيه . أما فترة الخمس سنوات فتعد فترة مناسبة لوضع برامج الاستثمارات الهامة فى مختلف مجالات الاقتصاد القومى، كما أنها المده التى يستغرقها ادخال تغييرات كبيره فى الحياه الاقتصادية كانشاء مشروعات صناعية كبرى ومحطات للقوى الكهربائية وانشاء المجارى المائية وأعمال الرى واستصلاح الاراضى =

أما الخطط قصيرة الأجل وهى الخطط السنوية أو الجارية ، فتنحصر مهمتها الرئيسية فى تحقيق الأهداف التى تتضمنها الخطط متوسطة الأجل وذلك بعد تحديد نسب السنة محل الاعتبار من هذه الأهداف ، وهى أكثر الخطط تفصيلا وخصوصية ، ومن هنا جاء تميزها بأنها أكثر الخطط إلتصاقاً بالعمل the most most operational plans ولها طابع الزامى حيث تلتزم الوحدات الاقتصادية المختلفة بتنفيذ ما تحدده لها من مهام تفصيلية تتعلق بالانتاج المطلوب منها كما ونوعا وتوقيتاً(١) .

هذه هى الجوانب المختلفة لعملية تجدد الانتاج التى تشملها عملية التخطيط الاقتصادي ، وهى لذلك تتطلب — كما يقول الاستاذ A. Baykov وجود جهاز متخصص قادر على الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالطاقة الانتاجيه الحالية لمختلف فروع الاقتصاد القومى وبعلاقاتها المتبادلة فيما بينها ، وهى بيانات ومعلومات لا تتوفر فى الاحصاءات الحكومية العادية والتى قد تكفى للتوجيه الاقتصادى العام ولكنها لاتكفى لتخطيط يستهدف تسيير

= الزراعية وانشاء خطوط السكك الحديدية والقيام بالتجديدات الفنية الجوهرية فى بعض فروع الاقتصاد القومى وتدريب أعداد كبيرة من العمال المهرة . ومن ناحية أخرى فان تحضير الخطة لفترة خمس سنوات يسمح للمخططين بأن يحددوا بقدر من الدقة اتجاه نمو الفنون الانتاجية والتنبؤ بنتائجها الاقتصادية وبالتالى وضع خطة انتاج متماسكة تستجيب للتطورات الفنية .

انظر :

U. N., Basic Principles & Experience. op. cit., pp 18 - 19 ; M. Z. Bor : The Organization. op. cit., pp 113 – 114

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، ص ٦٥ — ٦٧

M. Z. Bor : The Organization . op. cit., p 114

الاقتصاد القومى بأكله كالتخطيط الاشتراكي. كذلك يتعين أن يوجد جهاز متخصص فى تحضير الخطط الاقتصادية ومراقبة تنفيذها[1] .

ويتولى مهمة التخطيط الاقتصادى فى الاتحادالسوفيتى هيئات متعددة على مستويات مختلفة سواء على مستوى الاتحاد أو على مستوى جمهوريات الاتحاد حتى تصل إلى مستوى الوحدات الانتاجية .

وتعتبر لجنة الدولة للتخطيط للاتحاد السوفيتى (ويشار إليها بجوسبلان الاتحاد U.S.S.R. Gosolan)[2] هى هيئة التخطيط المركزى فى الاقتصاد السوفيتى[3] . وتوجد إلىجانبها لجان أخرى للتخطيط على مستوى الجمهوريات (جوسبلان الجمهورية)[2] . وتقوم الجوسبلان — التى تعمل فى اتصال وثيق مع جوسبلان الجمهوريات والوزارات والادارات والمصالح والمشروعات — بمهمة وضع الخطط بأبعادها الزمنية المختلفة (خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل) . .

(١) A. Raykov : Some Observations on Planning Economic Development in the U. S. S. R. in Economic Planning (L. J. Zimmerman ed.) Mouton and Co. London 1963, pp 22 - 23.

(٢) كلمة Gosplan اختصار لعبارة الروسية Cosudartvennyi planovyi Komitet, وقد أنشئت الجوسبلان بموجب المرسوم الذى وقعه « لينين » فى ٢٢ فبراير ١٩٢١ .

(٣) توجد هيئات أخرى على مستوى الاتحاد الى جانب الجوسبلان ضمن مجموعه هيئات التخطيط أهمها : لجنة الدوله لشئون الامدادات المادية والفنية ، ولجنة الدوله لشئون العلم والتكنولوجيا ، ولجنة الدوله للتشييد ، ولجنة الدولة للاسعار ، وهذه اللجان تابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى مباشرة .

(٤) سوف نشير فى هذه الدراسة الى « جوسبلان الاتحاد » بكلمة « جوسبلان » فقط .

ويساهم الجهاز المصرفى السوفيتى بنصيب فى العملية التخطيطية فى الاقتصاد القومى حيث يعهد إليه باعداد الخطط المالية (خطط النقد — خطط الائتمان قصير وطويل الأجل — خطط بنوك الادخـــار — جانب من خطة النقد الاجنبى) وهذه الخطط تعتبر جزءاً من التخطيط الاقتصادى العام(١) .

المبحث الثانى

التخطيط العينى وأدواته

تقدمت الاشارة إلى أن أهداف الخطط متوسطة الأجل ترتبط أساساً بالانتاج والاستثمار ، ومن ثم فان الخطة الخمسية يمكن أن يطلق عليها « خطة الانتاج والاستثمار » ، وهى تعتبر — كما يذكر الاستاذ M. Dobb حجر الزاوية فى نظام التخطيط السوفيتى كله(٢) . فهى خطة تتعلق بالجانب العينى من عملية تجدد الانتاج مهمتها تحديد اتجاه نمو الاقتصاد القومى ، ويتكون هيكلها الرئيسى من أهداف محددة لانتاج السلع الرئيسية(٣) ، انتاجية كانت أم استهلاكية ، نهائية كانت أم وسيطة ، وكذلك الخدمات الانتاجية وبصفة خاصة الطاقة من مختلف مصادرها والمواصلات بمختلف وسائلها . وتعتبر خطة الانشاءات الرأسمالية العمود الفقرى لخطة الانتاج والاستثمار خاصة فيما يتعلق ببناء الوحدات الانتاجية الجديدة وبتوسيع أحجام الوحدات القائمة والتجديدات

(١) أنظر المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٢) M. Dobb : Soviet Economic Development.. op. cit., p 385

(٣) تقتصر الخطة الخمسية على تبيان أهداف الانتاج من المنتجات الرئيسية فقط أما انتاج السلع الثانوية فيترك أمر تحديدها للمشروعات الفردية .

الكبيره التى تطرأ عليها(١).

واعداد الخطة الخمسية يفترض أن هناك استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى خلال المرحلة التخطيطية تضع أمام القائمين بالتخطيط نمطاً عاماً للاولويات ، كما يفترض أيضاً أن هناك خطة طويلة الأجل يتم اعداد الخطة الخمسية فى اطارها(٢).

ومعرفة التخطيط وأدواته ضرورى لمعرفة التخطيط القيمى (الذى يرتكز على التخطيط العينى) ، ثم لمعرفة التخطيط المالى فى اطار التخطيط القيمى . ولذلك سوف يتضمن هذا المبحث الموضوعين التاليين

اولا : كيفية تحضير خطة الانتاج والاستثمار بصفة عامة ومكوناتها .
ثانياً : كيفية تحقيق تناسق الخطة .

أولا — كيفية تحضير خطة الإنتاج والاستثمار بصفة عامة ومكوناتها :

يسبق الأعداد الفعلى لخطة الإنتاج والاستثمار فى فترة زمنية معينة دراسة تحليلية شاملة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى سادت خلال فترة الخطة الخمسية السابقة ، مع تقسيم الدروس العملية المستفادة خلال تنفيذ الخطة فى تلك الفترة والتعرف على اتجاه التطور الاقتصادى فى الماضى القريب . ويتم هذا التحليل بواسطة « الجوسبلان » استنادا إلى الفيض الضخم من المعلومات الاحصائية التى تتلقاها من كل من الادارة المركزية للاحصاء التى تتجمع لديها كافة الاحصائيات على مستوى الاقتصاد القومى(٣) ، ومن الجوس بنك

(١) Ibid., p 385

(٢) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المرجع السابق ص ٦٩

(٣) تتبع الادارة المركزية للاحصاء مباشرة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى .

الذى يسجل فى دفاتره الجانب الاعظم من المعاملات المالية التى تتم بين الوحدات الاقتصادية والمعززة بالمستندات الخاصة بالمعاملات المادية [١].

ولكى تصلح البيانات الاحصائية للاستخدام فى العمل التخطيطى [٢] فانه يتعين تقديمها فى صورة محاسبية تلقى الضوء على العلاقات الجارية القائمة بين مختلف الكميات الاقتصادية الكلية والقائمة كذلك بين مختلف النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية ،ويتم ذلك عن طريق تقديم هذه الصورة الاحصائية فى شكل مجموعة من الموازين الكلية المتعلقة بفترة زمنية سابقة ex - post ، كما يمكن تقديمها فى شكل جدول من جداول المستخدم الناتج للاقتصاد القومى ثم يتعين بعد ذلك حساب المعدلات المختلفة (المعدلات الفنية لاستخدام الموارد الإنتاجية فى الإنتاج — معدلات الطلب — مرونة الطلب على السلع المختلفة — معدلات الاستيراد والتصدير —معدلات نمو الكميات :الإنتاج — الاستهلاك — الدخل القومى : .) وهذه المعدلات تعتبر أداه لا غنى عنها فى العمل التخطيطى [٣].

ويستهدف تحليل البيانات الاحصائية والمحاسبية القاء الاضواء على

---

(١) Loucks & Whitney : Comparative.. op. cit., pp 487 - 488

(٢) راجع البيانات الاحصائية التى تستخدم فى اعداد الخطة :

د. محمد دويدار ، مصطفى رشدى شيحه : الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ص ٥٨٠ — ٥٨٥

Planning & Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute. Asia Publishing House, 1963 pp 1 - 71

(٣) د. محمد دويدار ، مصطفى شيحه ، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ٥٥٣ — ٥٥٥

الامكانيات الاقتصادية المتاحة والتى يؤدى استخدامها إلى الاسراع بالاقتصاد القومى فى معارج التطور . والتعرف على هذه الامكانيات أمر لا يقتصر على المرحلة التى يجرى فيها تحضير الخطة ، وإنمـا هو عمل دائب متصل يستمر طوال فترة تنفيذها بغية تجاوز الاهداف المخططة كلما أمكن ذلك لـــكى يتيسر مواجهة الحاجات الاجتماعية الجديدة والمتزايده [١] .

ويتضمن تحليل الاوضاع السائده خلال الفترة السابقة على الخطة الخمسية الجارى اعدادها دراسة المسائل الكبرى التالية وذلك على مستوى التحليل الجمعى (٢) :

١ — العلاقات المتداخلة بين معدل نمو الإنتاج وبين التغيرات الهيكلية فى مختلف الفروع الإنتاجية ، وكذلك التغـيرات فى تركيب مختلف المنتجات داخل الفروع الإنتاجية ، ورؤوس الاموال الثابتة الإنتاجية وما طرأ عليها من توسع ، وحجم القوة العاملة والزيادة التى حدثت فيها .

٢ — توزيع الإنتاج بين الاستثمار والاستهلاك السكانى والتجاره الخارجية والمخزون سواء على مستوى الفروع الإنتاجية الفردية أو على مستوى قطاعات كبرى يشمل كل منها عدة فروع .

٣ — الزيادة التى حدثت فى الطاقة التصديرية بالنسبة إلى الأنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى سواء كان ذلك فى صورة أرقام اجمالية أو حسب المنتجات الرئيسية .

(١) M. Z. Bor ; The Organization.. op. cit., p 157

(٢) Ibid., pp 127 - 129 ; The Main Features of National Economic Planning in Hungary. Paper Submitted by Hungary in Planning for Economic Development Vol. II, op. cit., p 40

٤ — تحليل للتجارة الخارجية للدول الاشتراكية وكذلك تحليل للتنمية الاقتصادية الداخلية للدول المختلفة الأخرى من حيث أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية فيها ، فضلا عن تحليل للسوق الاقتصادية الرأسمالية قدر الأمكان .

٥ — تحليل مستوى التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة من الاقتصاد القومى مع اماطة اللثام عن المشكلات الاقتصادية التى تواجه كل منها .

وبعد اجراء الدراسات التحليلية للبيانات الاحصائية ، تقدم «الجوسبلان» إلى السلطات السياسية (وهى اللجنه المركزية للحزب الشيوعى ومجلس وزراء الاتحاد السوفيتى) صورة احصائية مجردة للوضع القائم للاقتصاد القومى ولتطوره للماضى والانجازات التى تحققت والصعوبات التى صادفت التنفيذ ، وكذلك الامكانيات الحاضرة والمستقبلة [1] مع الأخذ فى الاعتبار الاستراتيجية العامة لعملية التطور فى مرحلتها الراهنة والموجهات العامة للخطة طويلة الأجل وذلك بعد تعديل هذه الأخيرة فى ضوء التغيرات الفعلية التى طرأت على الواقع الاقتصادى (٢)

ومن هذا المنطلق تقوم السلطات السياسية بتحديد « الموجهات العامة »

(١) ان تحديد الامكانيات الانتاجية الموضوعية اللازمة لاستمرار النمو يتضمن تحديد النمو السكانى والتغير فى هيكل السكان وعرض الايدى العاملة الماهرة والأصول الانتاجية الثابته الموجودة والمحتملة والفنون الانتاجية الجديدة التى يمكن تطبيقها للارتقاء بطرق الانتاج المطبقة والمواد الاولية المتاحة والمواد الطبيعية الأخرى (مساحة الاراضى المزروعة والقابله للاستغلال الزراعى الاقتصادى) وامكانيات زيادة انتاجية العمل الاجتماعى .

انظر :

M. Z. Bor : The Organization., op. cit., pp 129 - 133

(٢) د. محمد دويدار ومصطفى شيحه بالمرجع السابق ص ٥٥٤ — ٥٥٥ .

general directives. للخطة المستقبلة ، هذه الموجهات التى تستند إلى تحليل اجتماعى واقتصادى وسياسى فى نفس الوقت لأوضاع وظروف المجتمع وطبيعة الفترة التاريخية التى يمر بها والتى تستند أيضاً إلى أعمال التخطيط الجارية وعلى الأخص فيما يتعلق بحسابات نتائج الخطط السابقة وامكانيات الاقتصاد القومى المستقبلة .

هذا هو المفهوم السياسى لأهداف الخطة الخمسيه الذى تستند اليه القرارات المتعلقة بأكبر أقسام الخطة أهمية مثل : معدل نمو الدخل القومى ، ومعدل الزيادة التقريبية فى الانتاج الصناعى ، والعلاقات بين الاستهلاك والتراكم ، والنسبة بين معدل نمو الفروع المنتجة لوسائل الانتاج وتلك المنتجة لسلع الاستهلاك ، ومعدل التنمية الصناعية فى المناطق المختلفة والمشروعات الاخرى مثل بناء شبكات الرى ومحطات القوى الكهربائية ... الخ ، تحديد سياسة الاثمان وسياسه الأجور [١] .

واستنادا الى التصوير الاحصائى المركز للواقع الاقتصادى والاجتماعى وتحديد الموجهات العامة بواسطة السلطات السياسية ، تقوم الجوسبلان بوضع اطار الخطة plan - frame (أو ارقام الرقابة control figures كما

(١) Hans Hirsch : Quantity Planning.. op. cit., pp 24 - 25

والمفهوم السياسى لأهداف الخطط سائد أيضاً فى سائر الاقتصاديات ذات الطابع السوفيتى ، وفى هذا يقول B.Balassa « أن الحزب يقوم — مسترشدا بالايديولوجية الماركسية اللينينية ومطبقا القوانين الاقتصادية الاشتراكية — بتحديد أهداف الخطة » وأن « الخطة تنفذ بواسطة منظمات الدوله على أساس التوجيهات الصادره من الحزب الشيوعى .

انظر :

B. Balassa : The Hungarian Experience., op. cit., pp 134 - 135

يعلق عليها) الذى يعتبر المرحلة الاولى من مراحل العمل التخطيطى والذى يتمثل فى تصوير للهيكل الاقتصادى المطلوب تحقيقه فى نهاية فترة الخطـــة الجارى اعدادها وذلك على نحو يتفق مع الموجهات العامة للسلطات السياسية اذ يتم ترجمة هذه الموجهات الى كميات كلية agregntes عند مستوى مرتفع جدا من التصوير الجمعى، ثم تكسير هذه الكميات نزولا حتى نصل الى مستوى الفروع الانتاجية (١) .

ويمكن تلخيص خطوات اعداد اطار خطة السنة النهائيه من سنوات الخطة الخمسية الجارى اعدادها على النحو التالى (٢) :

أ ـ تبدأ الخطوة الاولى بحساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية بالنسبة للسنة النهائية للخطة : حساب الدخل القومى لهذه السنة وتقسيمة بين الاستثمار والاستهلاك .

ب ـ ويتم فى الخطوة الثانية تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول الى مستوى اقل ارتفاعا من التصوير الجمعى ويكون مؤدى هذه الخطوة :

---

(١) لما كان اعداد اطار الخطة يقتضى تصوير ما سوف يكون عليه الاقتصاد القومى خلال السنة الأخيرة من سنوات الخطة الخمسية ، ثم التقدم فى حركة زمنية عكسيه الى الوراء عبر باقى سنوات الخطه حتى سنة الاساس لتطوير ماهو لازم لضمـــان تحقيق الهيكل الاقتصادى الذى تمكسة خطة السنه النهائية ، لذلك أطلق على عملية التخطيط بأنها عمليــة تغذية مرتدة . Feeding - back process أنظر

Mohamed Dowidar. Lee Semas de Reproduction et La Methodologie do le Planifiction Socialista. Editiones Tiore-Monde, Alger 1964, p 163

(٢) د. محمد دويدار مصطفى شيحه، الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ص٥٥٦ ـ ٥٥٨

— توزيع الاستثمار الكلي للسنة النهائية بين الاستثمار فى وسائل الانتاج التابعة فى قطاعات النشاط المادى والاستثمار فى وسائل الانتاج التابعه في قطاع الادارة والخدمات ، والاحتياطى السلعى .

— توزيع الاستهلاك الكلى للسنة النهائية بين الاستهلاك الفردى والاستهلاك الجمـــاعى .

جـ — الخطوة الثالثة تتجه نزولا الى مستوى أقل للتصوير الجمعى أى الى مستوى فروع النشاط الانتاجى ، وتتمثل فى الآتى :

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التى تنتج سلعــا انتاجية .

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التى تنتج سلعا استهلاكية .

— تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار لفروع النشاط غير المادى .

وبعد اعداد اطار الخطة ترسل الى الوزارات الاتحادية والجمهورية المختلفة حيث تقوم بتقييمها ثم تقسيمها الى خطط متعددة حسب الوحدات الانتاجية التابعة لها . وتتلقى هذه الوحدات بين المستويات التى تعلوها مباشرة ذلك الجزء من الخطة الذى يخصها مباشرة وتقرر موافقتها عليه بعد اجراء التعديلات اللازمة اذا استدعى الامر ذلك أو تعمل على تقديم خطط بديلة . وهذا الاجراء يتم بواسطة اقسام التخطيط فى الوحدات الانتاجية وبمساعدة المهندسين والفنيين المختصين وتأخذ هذه الخطط بعد ذلك طريقها صعوداً مرة أخرى عبر التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط — إلى لجنة الدولة للتخطيط «الجوسبلان» التى تقوم بتجميعها وتعديلها والتنسيق بينها جميعا لـكى تحتويها الخطة الخمسية ، وبعد ذلك توضع الخطة تحت تصرف الحكومة للموافقة عليها أو اجراء ما تراه

من تعديلات أخيره عليهـــا ، فاذا ما وافقت عليها تأخذ الخطة قوة القانون وتصبح ملزمة لكافة هيئات المجتمع فى حركتها (١) .

مكونات الخطة :

وتتكون الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القومى من عـدة أقسام تتمثل فى الآتى (٢) :

(١) أما فى دول التخطيط اللامركزى كيوغوسلافيا ، فان الوحدات الانتاجية تتمتع بحرية واسعة فى توجيه نشاطها مع أخذ أهداف الخطة العامة فى الاعتبار ، ويصبح لهـــا حرية تحديد الانتاج كما وكيفا ،.ويصبح للجهاز المصرفى حرية تكييف علاقته بالوحدات الدائنة والمدينة ويكون منحه الائتمان لها قائما على أساس مدى قوة المركز المالى للوحده المقروضة ومدى سلامة الغرض المطلوب تمويله وامكانيات السوق ومقدار التمويل الذاتى . وقد تطلب البنوك عند الاقتضاء ضمانات اضافية عينيه أو شخصيه ، ولها أن تمتنع عن منح التسهيلات المطلوبة ما لم تقدم الوحده المقترضة ضمانا من الحكومة .

ويواجه النظام اللامركزى مشكلة ربط الاهداف الاجماليه فى الخطة العامة للتنميـــة الاقتصادية بخطط وأهداف الانتاج الفرعية التى تحددها الوحدات الانتاجية ذاتها وقـد جرت العادة ان يقتصر اطار الخطة العامة على الاهداف الاجمالية وحدها دون الدخـول فى التفصيلات وذلك باستثناء بعض الاستثمارات العينية ذات الاولوية الخاصة فقد يرد بيانها بالتفصيل . وتتضمن هذه الاهداف نية الانتاج المحلى المستهدف ومعدل النمو بالمقارنة مع السنوات السابقة موزعا بين الاستخدامات البديلة ، وهى الاستهلاك العام والخـــاص والاستثمارات العينية بما فيها المخزون السلعى والتصدير والاستيراد .

(٢) استندنا أساساً فى دراستنا لهذا الجزء على المراجع التالية :

M. Z. Bor : The Organization,, op. cit., pp 167 - 173 ; Basic Principles op. cit., pp 22 - 28 ; Schwartz : Russia. S. op., cit., pp 161 - 164

نيقولاى كوفال : أسس تخطيط ... المرجع السابق ص ١٠٧ ــ ٢٨٨ .

* المقصود بعملية تجميع المبانى assembly projects هو تجميع وحدات المبـــانى الجاهزه والتى سبق أعدادها فى المصانع الخاصة بها .

أولا — قسم أجمالى :

ويستهدف هذا القسم أعطاء صورة عامة ومركزة للخطة كلها . ولهذا فانه يتضمن المؤشرات الرئيسية للخطة والتى تبين — فى ايجاز — معدل نمو الإنتاج المادى وأهم العوامل التى تساعد على زيادته . ومن أهم هذه المؤشرات : معدل نمو الدخل القومى — حجم وهيكل الإنتاج الصناعى فى صورة قيمة (الناتج الأجمالى) وفى صورة عينية (الأنواع الرئيسية من المنتجات) — حجم الاستثمارات الرأسمالية ومشروعات التشييد وأعمال تجميع المبانى — أقامة أصول ثابتة جديدة — حجم مشتروات الدولة من المنتجات الزراعية الرئيسية — حجم عمليات النقل — التوسع فى القوة العاملة (العمال اليدويين وغير اليدويين) — الزيادة فى الأجور والمرتبات — التقدم فى انتاجية العمل وخفض تكاليف الإنتاج والتوزيع حجم التداول السلعى . وغير ذلك من المؤشرات العامة .

ثانيا — عدد من الاقسام التى يختص كل منها بقطاع أو نشاط اقتصادى معين وذلك على النحو التالى :

١ — قسم تخطيط الإنتاج الصناعى : ويحتل هذا القسم المرتبة الأولى فى الأهمية فى تكوين الخطة الاقتصادية القومية ، ويتضمن مؤشرات رئيسية تتعلق بالناتج الصناعى الكلى والسوقى مقوما بواحدات عينية ، والمؤشرات الفنية والاقتصادية للصناعات الرئيسية والتى تشتمل على أرقام عن استخدام الطاقة الإنتاجية فى الصناعات الرئيسية ، ومؤشرات تتعلق بانتاج أكثر أنواع المنتجات أهمية (الآلات ، الكيماويات مواد البناء ، الاخشاب ، الورق ، الأحذية الجلدية ، المنتجات الرئيسية من الصناعات الغذائية مثل السكر والزيوت النباتية

والأغذية المعلبة ..) ، كما تتضمن أرقام خاصة بإنتاج المواد الأولية والوقود والطاقة الكهربية التي تزود بها الصناعة ، مع مراعاة تقسيم الإنتاج الصناعي بين القسمين الكبيرين : القسم (أ) الذي ينتج سلع الإنتاج والقسم (ب) الذي ينتج سلع الاستهلاك غير الإنتاجي (١) .

ومن الأهمية بمكان تحديد المقاييس التي تستخدم في قياس حجم إنتاج كل نوع من أنواع المنتجات في صورته العينية حيث أنها تختلف وفقا لطبيعة

---

(١) ينقسم الانتاج الاجتماعي في الاقتصاد السوفيتي الى قسمين رئيسيين هما : القسم (١) وينتج سلع (وسائل) الانتاج اللازمة لضمان التوسع المستمر للانتاج . أما القسم (ب) فينتج سلع الاستهلاك الضرورية لاشباع الحاجات المتزايدة باستمرار للعاملين في شتى قطاعات الاقتصاد القومي سواء في القطاعات الانتاجية أم غير الانتاجية .

ويدخل الفرع الصناعي في عداد هذا القسم أو ذاك بحسب الاستخدام الغالب أو الفعلي للناتج . فصناعة الفحم مثلا تدخل في عداد القسم (أ) لأن الجزء الغالب من الفحم المنتج يذهب الى الاستهلاك الانتاجي (في الصناعة والنقل ... ألخ) وذلك على الرغم من أن جزءاً من انتاج الفحم يستخدم في الاستهلاك غير المنتج (مثل استخدامه لأغراض التدفئة في المساكن مثلا) وكذلك فان مؤسسات الصناعات الكيماوية التي تنتج أساساً سلع انتاج وتدخل في عداد القسم (أ) بالتالي ، تنتج أيضاً وبكميات كبيرة أحذية مطاطية ومواد مطهرة منزلية . وتوجد أيضاً بعض صناعات السلع الغذائية (وتتبع القسم (ب)) التي تنتج علف الحيوان والشحوم المصنعة وهي سلع انتاجية . فالمعيار اذن في تصنيف الصناعات بين القسمين الكبيرين هو الاستخدام الحقيقي لانتاجها .

انظر :

نيقولاى كوفال : أسس تخطيط ... المرجع السابق ص ١١١ ـ ١١٢ .

T. Y. Pisarev : The Most Important Categories, Concepte and Definitions of Soviet State Statistics of Population & Countries Industry. In Planning & Statistics in Socialistb Countries op. cit., pp 18 - 23

استهلاك الناتج . فمثلا يقدر المستخرج من الفحم والبترول والصلب المصهور بالاطنان ، وتقدر الطاقة الكهربية بالكيلوات ساعة وإنتاج الاقمشة بالامتار والأحذية بالازواج ... وهكذا .

٢ — قسم تخطيط تطوير التخصص فى الإنتاج الصناعى : وتوضع هذه الخطة حسب أهم فروع الصناعة مع الأخذ فى الاعتبار المسائل التالية : اعفاء المشروعات من تصنيع المنتجات التى لا تدخل فى تخصصها ، تنظيم التصنيع المركزى لعناصر الانتاج النصف مصنوعة ،وإقامة الصناعات الجديدة المتخصصة فى انتاج نوع أو أنواع من المنتجات المتجانسة .

ويستخدم فى هذه الخطة عدة مؤشرات تحدد مستوى تخصص الانتاج من أهمها : تحديد أنواع المنتجات الاساسية المتجانسة ،عدد المشروعات المتخصصة فى الانتاج الصناعى ، الوزن النسبى للانتاج المتخصص لأنواع معينة من المنتجات (مثل الصلب والحديد الزهر والمطروقات ، وقطع غيار السيارات والجرارات ....) بالقياس إلى الحجم الكلى لانتاج الفرع ، الوزن النسبى للانتاج التعاونى بالنسبة للقيمة الاجمالية للمنتجات المصنعة .

٣ — قسم تخطيط تطوير وتطبيق الاساليب الفنية الحديثة : إذ يعتبر تطبيق الاساليب الفنية الحديثة التى أمكن التوصل اليها من أهم العوامل المؤدية إلى الاستخدام الأكبر فعالية لعناصر الانتاج ورفع إنتاجية العمل وزيادة درجة جودة الانتاج مع الاقتصاد فى استخدام الموارد المادية .

وتتمثل الاساليب الفنية الحديثة فى تحسين أدوات العمل مثل انشاء معدات وآلات جديدة عالية الانتاجية وادخال موارد جديدة للطاقة والارتقاء بالخامات المستخدمة فى الانتاج وادخال الميكنه والآلية فى العمليات الانتاجية بقصد

الاقلال من العمل اليدوى واستخدام عناصر كيماوية جديدة فى مجال الصناعة واستخدام الطاقة النووية فى مجال الانتاج الخ وترتبط هذه الخطة ببرامج الانتاج ارتباطا وثيقا ، فالتقدم الفنى يساهم بقسط وافر فى انجاز برامج الانتاج ، ومن ناحية أخرى فان تطور الفنون الانتاجية يعتمد على مؤشرات برامج الانتاج مثل معدل تطور الصناعات الهندسية والكيماوية .

٤ — قسم تخطيط الانتاج الزراعى وتخطيط إنتاج الغابات : ويأخذ تخطيط الإنتاج الزراعى فى الاعتبار شكلي الملكية الاشتراكية فى الزراعة (مزارع الدولة « السوفخوز » والمزارع الجماعية « الكولخوز ») . ويتضمن هذا القسم من الخطة المؤشرات الهامة التالية : حجم مشتروات الدولة من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية . وتستخدم أحجام مشتروات الدولة أساسا فى وضع القسم الخاص بالزراعة فى الخطة (١) . وتتحدد هذه المشتروات حسب جمهوريات الاتحاد مع التمييز بين السوفخوز والكولخوز .

ويتضمن هذا القسم أيضاً بيانات عن احتياجات الزراعة من وسائل الكهرباء والآلات الميكانيكية ، كما يتضمن أيضاً علاوة على ذلك بعض المؤشرات الحسابية مثل : المساحات المزروعة ، اجمالى الانتاج الزراعى حسب أنواعه ، واجمالى هذا الانتاج فى صورته القيمية (طبقاً للأثمان المقارنة السائدة فى جمهوريات الاتحاد) ، واجمالى محصول حدائق الفاكهة وكروم العنب ، وأعمال

(١) يتم من خلال مشتروات الدولة من المنتجات الزراعية تصريف أكثر من ٨٥٪ اجمالى الانتاج الزراعى السلعى ، وتصريف مابين ٩٠ — ٩٥ ٪ من انتاج الحبوب واللحم واللبن .

انظر :

سكوفال ، المرجع السابق ص ١٢٩ .

الرى واستصلاح الأراضى فى الزراعة ، استخدام الأسمده المحلية ، عدد رؤوس الماشية والداجن وعدد خلايا النحل وانتاجية الماشية والدواجن ، واجمـــالى انتاج الحبوب وبذور الزيوت والبطاطس الخ وتعد كذلك أرقام توضح الاستثمارات الرأسمالية المطلوبة فى الزراعة وتوزيعاتها . ويوضح هـذا القسم أيضاً الأهداف الخاصة بانتاج الغابات . .

٥ — قسم خاص بتخطيط النقل والمواصلات ويستهـدف التخطيط الخاص بهذا القسم سد حاجات قطاعات الاقتصاد المختلفة من النقل والمواصلات فالنقل عنصر لازم للعملية الأنتاجية حيث يعمل على تقريب الانتاج من مصادر الخامات ومن مناطق الاستهلاك . ولذلك يحدد هذا القسم الأهـداف الخاصة بخدمات نقل البضائع بالسكك الحديدية وبالبحر وبالجو وكذلك المواصلات السلكية واللاسلكية .

ومن أهم المؤشرات المعمول بها فى التخطيط الاقتصادى لعمليـات النقل هى : دورة الشحن freight turnover (طن/ميل) ودورة الركاب (راكب/ميل) وبذلك يتحدد الكثير من المهام مثل : توفير الوسائل المتحركة ، تطوير الطرق ، الخطوط الحديدية والمحطات والموانىء والمطارات ، توفـــير الفحم والبترول والمعادن ويتضمن هذا القسم أيضا مؤشرات أخرى تخدم تخطيط المواصلات السلكية واللاسلكية[١] .

٦ — قسم تخطيط الانشاءات الرأسمالية : وتوزع هـذه الاستثمارات فى

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك :
نفس المرجع السابق ص ١٥٦ — ١٧٧ .

الخطة حسب جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح ، وحسب قطــاعات الاقتصاد القومي والصنـاعات الرئيسية (الصناعات المعــدنية ـ الكيماوية ـ البترولية ـ الغاز ـ الفحم ـ محطات القوى الكهربائية ـ آلات البناء ـ مواد البناء ـ صناعات الأخشاب ـ الصناعات الخفيفة ـ الصناعات الغذائية ـ صناعات تشييد المساكن . . .) وتتضمن الخطة قائمة بأهم مشاريع التشييد وأعمال التجميع ، كما تتضمن أهداف للتوسع فى الطاقة الانتاجية من خــلال أعمال التشييد الجديدة أو زيادة المعدات القائمة .

ويلحق بخطة الانشاءات الرأسمالية البيانات التالية : خطة الاستثمار الرأسمالى وأعمال التجميع التى تقوم الوحدات الصناعية بتنفيذهــا ، بيانات عن أعمــال التشييد غير المستكملة فى نهاية الخطة السابقة ، الاحتياجات من المعدات والآلات والمواد ، قوائم المشاريع الجديدة التى تقدر تكلفتها بـ ٢٠ مليون روبل فأكثر وخطط للاسكان والمرافق والفنادق والمستشفيات والمدارس والمراكز الثقافية .

٧ ـ قسم تخطيط الاستكشافات الجيولوجية : ويتضمن هــذا القسم من الخطة المؤشرات التالية : حجم الأعمال التى يتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة حجم الأعمال التى تمول وفقاً لخطــة الاستثمار الرأسمــالى بغرض التنقيب عن البترول والغاز وأعمال المساحة الجيولوجية . . . الخ . ويلحق بهــذه الخطــة بيانات عن التوسع فى الاحتياطات من المعادن مقسمة حسب أنواعها وأماكن وجودها فى جمهوريات الاتحاد .

٨ ـ قسم تخطيط القوة العاملة . ويستهدف هذا القسم توفير احتياجات الاقتصاد القومى من القوة العــاملة وضمان التشغيل الشــامل للسكان القادرين على العمل فى الانتاج الاجتماعي .

وتنقسم خطة القوة العاملة حسب جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح وهي تتضمن أهدافاً لزيادة انتاجية العمل في مجال الصناعة والتشييد، وأخرى خاصة بحجم القوة العاملة، واجمالي الأجور والمرتبات، وتوزيع العمالة بين الجمهوريات، والوظائف المخصصة للاشخاص الذين أكملوا تعليمهم العـــام أو المهني أو الفني، وتدريب المتخصصين الذين يشغلون وظائف اشرافية .

٩ — قسم تخطيط تكلفة الانتاج والتوزيع : ويتضمن هذا القسم أهداف خفض تكلفة الانتاج في كافة المجالات الانتاج المادي وكذلك في مجـــال النقل والانشاءات والكشف الجيولوجي، وذلك بالاضافه إلى خفض نفقات التوزيع عن طريق خفض نفقات الهيئات الرسمية المسئولة عن مشتروات الدولة ونفقات الشراء والتسليم لمواقع الاستهلاك ونفقات التخزين ونفقات متـاجر التجزئة والمحال المخصصة لبيع المواد الغذائية .

١٠ — قسم خاص بتخطيط التـــداول السلعي . ويتضمن هذا القسم أهداف المبيعات السلعية بالتجزئية على مستوى الاتحـــاد وعلى مستوى كل جمهورية إتحادية[١] . وتستند هذه الأهداف إلى حسابات خاصة باجمالي القوة الشرائية المتاحة في الاقتصاد خلال فترة الخطة، واحتياجات الاقتصاد من سلع التجزئه، وحجم الاستهلاك من المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الصناعية ومتطلبات تطوير شبكة التجارة والمخازن وغرف التبريد وغيرها من التجهيزات الميكانيكية .

(١) تخطيط الدولة السوفيتية التجارة الحكومية والتعاونية والتي تمثل حوالي ٩٧٪ من اجمالي الدورة السلعيه التجزئة في الاقتصاد .

انظر :

نفس المرجع السابق ص ٢٢٧ — ٢٣٨ .

وهناك أداتين هامتين نستخدما فى تخطيط هذا القسم هما : ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان والموازين السلعية الخاصة بسلع الاستهلاك النهائى (صناعية كانت أم زراعية) ، وسوف نتعرف على هاتين الأداتين عندما نتعرض لكيفية تحقيق تناسق الخطة .

١١ — قسم خاص بتخطيط الاجراءات الثقافية والصحة العامة: ويتضمن هذا القسم من الخطة أهداف اجتماعية وثقافية وصحيه تتمثل فى إفتتاح مدارس جديدة ومراكز ثقافيه ودور سينما وإنتاج أفلام ودور حضانه ومستشفيات ومصحات ودور نقاهه . . ألخ . ولذلك تقوم جمهوريات الاتحاد بتقديم مؤشرات خاصه بالزيادة المتوقعه فى عدد الطلبه فى المدارس العامه ، والتوسع فى عدد المدارس والجامعات وعدد المدرسين والمتخصصين فى التعليم العالى والمتوسط ، وتقدم أيضا تقديرات خاصه بمراكز الحضانه ودور السينما وانتاج الأفلام والصحافه ، فضلا عن التقديرات الخاصه بالصحه العامه مثل مدى التوسع فى إقامه المستشفيات والمصحات ودور النقاهه .

١٢ — خطة توزيع الموارد الانتاجية : وتتضمن هذه الخطة تحديد الإحتياجات المادية للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيبها منها (وخاصة موارد الانتاج الرئيسيه مثل المواد الأولية والوقود والمعدات وقطع الغيار . . إلخ) وذلك لإمكان تنفيذ الأهداف الانتاجية والاستثمارية ، ويستند إعداد هذه الخطة إلى خطط الامدادات التى تقوم المشروعات باعدادها وفقاً لاستثمارات ومؤشرات مقررة من الجوسبلان .

ثالثاً — قسم جغرافى (جمهوريات الاتحاد والمناطق الاقتصادية) :

ويجمع هذا القسم المؤشرات الخاصة بأقسام الخطة كلها ، وذلك بالنسبة

لكل جمهورية اتحادية وكل منطقة اقتصادية على حدة .

هذه هى الأقسام الرئيسية فى الخطة الاقتصادية القومية والتى يترابط كل قسم منها مع سائر الأقسام ترابطاً وثيقاً . وقد استهدفنا من عرضها على هذا النحو الموجز تبيان الأساس العينى للخطة وما تثيره من تدفقات عينية تضطرب فى شتى مجالات النشاطات الاقتصادية (صناعة ، زراعة ، نقل ومواصلات ، إنشاءات رأسمالية . . . ألخ . وهذه التدفقات العينية يتعين أن تقابلها تدفقات مالية مطابقة لها تماما ، ويتم توفير جانب من هذه التدفقات الأخيرة عن طريق الجهاز المصرفى .

ولكى تصبح هذه الخطة أداة نافعة لتسيير دفة النشاط الاقتصادى يجب أن يتحقق التناسق بين أجزائها المختلفة ، وهذا هو ما سوف نتعرض له الآن .

ثانياً : كيفية تحقيق تناسق الخطة :

ان تحيق التناسق بين الأجزاء المختلفة للخطة ضرورة تفرضها طبيعة العمل التخطيطى التى تهدف إلى استخدام الموارد الانتاجية المتاحة بأكبر درجة من الكفاية وبأقل قدر من الضياع وذلك لتحقيق الأهداف المخططة .

ويمكن ايجاز التناقضات التى يمكن أن تظهر خلال عملية التخطيط فى الآتى[1] :

— بين الأهداف المراد تحقيقها والهيكل الاجتماعى .

— بين الأهداف المادية والأهداف الاجتماعية

---

(١) M. Dawidar ; Les Schemas.. op. cit. p 255

— بين الأهداف التي بدأ التخطيط عندها والأهداف التي أمكن التوصل إليها بعد القيام بالعمل التخطيطي

— بين الكميات الكلية ومكوناتها

— بين الانفاق على الاستثمار والانفاق الجاري اللازم لتشغيل الطاقة الموجودة

(مثل التناقض بين الاستثمار الاجتماعي والانفاق الجاري اللازم لأداء الخدمات الاجتماعية) .

ولذلك فإن تحقيق التناسق في الخطة أمر على جانب عظيم من الأهمية ، إذ لا يمكن تصور حركة الاقتصاد الاشتراكي بدون خطة متناسقة إلا بنفس القدر الذي يمكن ان تتصور به حركة الاقتصاد الرأسمالي بدون جهاز السوق[1] .

ويعني تناسق الخطة (خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية) أن تتناسق أهدافها المختلفة ، الاقتصادية منها والاجتماعية ، مع بعضها البعض ، وأن يتحقق التناسق بين الأهداف والوسائل (ممثلة في الاستخدامات المختلفة للموارد الانتاجية) على نحو يضمن التناسب بين أجزاء الخطة المماثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية في تجميعها على مستويات التصوير الجمعي : مستوى الكميات الكلية (الناتج القومي — الدخل القومي — الاستثمار — الاستهلاك - العمالة ... الخ) ومستوى القطاعات ، ومستوى فروع النشاط الاقتصادي (موازنة الكمية المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة) ، ومن ثم فان

---

(١) د. أحمد جامع الاقتصاد الاشتراكي ، المرجع السابق ص ١٥٠ .

التناسق يعني باختصار ترابط مختلف أجزاء الخطة فيما بينها مكونة كلاً واحداً منسجماً يتشقق فيه كل جزء مع باقي الأجزاء وبحيث يمكن تنفيذ كل جزء من تنفيذ باقي الأجزاء .

وسوف نستعرض فيما يلي أدوات تحقيق التناسق الداخلي للخطة وهي الموازين التخطيطية التي يتم اعدادها واستخدامها في وقت معاصر لعمليـــة التخطيط ذاتها .

نظام الموازين كأدوات تخطيطيـة :

بدأ استخدام الموازين في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٠ عندما وضعت أول موازين سلعية للحبوب ومواد الوقود ، ثم اتسع العمل بهذا النظام تدريجياً .

ويستعان بالموازين في تبيان علاقات التشابك في الاقتصاد القومي ، مع إقامة النسب الضرورية في تنمية كافة الصناعات والأقاليم الاقتصادية في الدولة ، كما تستخدم في تحقيق التناسب بين تنمية الزراعة والصناعة ، بين إنتاج السلع الانتاجية وإنتاج السلع الاستهلاكية ، بين الاستهلاك والادخار ، بين النشاطات الانتاجية وغير الانتاجية ، بين دخول السكان والمعروض من السلع الاستهلاكية والخدمات ، بين قيمة الصناعات التعدينية والتحويلية [١] .

ويمكن تقسيم الموازين من حيث مستواها إلى ثلاث فئات [٢] : —

---

(١) A. P. Strucov : Balance Method and its Role in Economic Planning. in Planning & Statistics in Socialist Countries; op cit., P 91 ; I. Y. Pisarev : Balance Method in Soviet Socio - Economic Statistics. The same book pp 106 - 109

(٢) M. Dowidar : Les Schemas. op. cit., pp 201 – 203

— موازين قوة عاملة : وتتعلق بالجانب البشري من عملية تجدد الانتـــاج، فتبين إمكانيات واستخدامات القوة العاملة .

— موازين سلعية وتتعلق بالجانب السلعي في عملية تجدد الانتاج ، وتوجد بالنسبة لأكثر السلع أهمية سواء استخدمت في أغراض انتاجيـــة أم في أغراض استهلاكية .

— موازين قيمية : وهي موازين كلية أو تركيبية تغطي العملية الانتاجية في مجموعها على مستوى معين من مستويات التصوير الجمعي أو لتغطي جزءا من هذه العملية يحتوي نشاطات اقتصادية مختلفة ، أو لتغطي المظهر المـالي للنشاط الاقتصادي في مجموعه أو جزء منه .

وسوف نقسم دراستنا لهـــذه الموازين — كادوات لتحقيق تناسق الخطة — إلى :

أولا : الموازين التي تبنى على أساس وحدات القياس العيني وتشمل :

(١) ميزان القوة العاملة

(٢) الموازين السلعية .

(٣) ميزان الطاقة الإنتاجية .

ثانيا : الموازين القيمية التي تبنى على أساس التقدير النقدي وتشمل :

(١) جداول المدخلات والمخرجات .

(٢) ميزان الناتج الاجتماعي .

(٣) ميزان الدخل القومي .

(٤) ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان .

(٥) ميزان رأس المال الثابت القومي .

(٦) ميزان الاقتصاد القومى .

أولا : الموازين العينية :

(١) ميزان القوة العاملة:

تمثل الامكانيات من القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين العامل المحدد لأقصى أمكانيات الإنتاج فى فترة معية يسود فيها مستوى معين للتقدم الفنى . فكل فرع من فروع الاقتصاد القومى يحتاج إلى كمية معينة من العمل الفنى يكفل تحقيق الاهداف الكمية والكيفية التى حددتها له الخطة . ومن هنا تظهر أهمية موازين القوة العاملة التى تستهدف تحقيق التوازن بين احتياجات فروع الاقتصاد القومى المختلفة فى الدولة وبين المعروض من قوة العمل والأفراد المتخصصين [1] .

ويوجد هدفين رئيسيين من اعداد هذه الموازين فى الاتحاد السوفيتى ، أولها هو إقامة التناسق بين عرض القوة العاملة والطلب عليها بحيث تتحقق

---

(١) تتضمن موارد قوة العمل مجموع السكان القادرين على العمل والذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٠ سنة بالنسبة للذكور وبين ١٦ و ٥٥ سنة بالنسبة للاناث ، وكذلك العاملين فى الاقتصاد من الأشخاص ممن هم دون أو أكبر من ذلك السن ، مع استبعاد الاشخاص غير القادرين على العمل ، وتستحوذ فروع الانتاج المادى فى الاقتصاد السوفيتى على أكثر من ٨٠٪ من السكان العاملين .

انظر :

M. Y. Sonin : Manpower Blance in the U. S. S. R. in Report of the U. M. Siminar on Planning Technique U. N. 1966, p 95 : M. BOR : The Organization.. op. cit., p 125

نيقولاى كوفل ، أسس تخطيط .. المرجع السابق ص ٨١ .

العمالة الكاملة ، وثانيها هو توزيع القوة العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد القومى بالصورة التى تحقق تنميتها المخططة . وفى المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد السوفيتى كان واحد من هذين الهدفين يتقدم على الآخر وذلك حسب طبيعة المرحلة ، غير أنهما كانا دائما متلازمين فى كافة المراحل (١).

ويتمثل ميزان موارد قوة العمل فى الشكل رقم (١٢) .

ويبين ميزان القوة العاملة ما يأتى :

— مقدار القوة العاملة فى الاقتصاد وتوزيعها بين مختلف فروع الانتاج المادى والنشاطات الاجتماعية .

— استخدام موارد القوة العاملة ومقدار الموارد غير المستخدمة .

— الموارد المحتملة للقوة العاملة .

ولكى يتيسر تحقيق التطابق بين الزيادة فى موارد القوة العاملة وبين الزيادة فى الطلب على هذه القوة ، مع الأخذ فى الحسبان التوزيع الأكثر اقتصادا للقوة العامة بين مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد القومى ، فان لجنة الدولة للتخطيط تقوم باعداد موازين مختلفة لقوة العمل يقدم فيها عرض هذه القوة طبقا لمصادرها ونوعها (عمال مهرة — الخريجين وحملة الدبلومات . . .

---

(١) M. Y Sonin, op. 91; Problems of Balancing Manpower Requirements with Labour Resources in Accordance with the Aim of Economic & Social Development.. (Case Study Submitted by the Soviet Union) in Investment in the Human Resources and Manpower Planning U. N. New York 1971 pp 46 53 : Soviet Planning., op. cit. p 148

* أنظر ملحق الفصل الاول من الباب الثانى .

الخ) وكذلك تقسيم الطلب عليهـا حسب الجهات الطالبة ونوع قوة العمل الذى تطلبه . وهكذا توجـــد موازين للعمل ذات تقسيمات مختلفة يتمثل أهمها فيما يلى :

— تقسيم بحسب الجنس والسن .

— تقسيم بحسب المجموعات الاجتماعية وحسب البيئة السكنية (المدينة أو القرية) .

— تقسيم بحسب التوزيـع الجغرافى السكانى فى البلاد .

— تقسيم بحسب الفرع الصناعى مع تحديد المواصفات المهنية .

أما ميزان القوة العامة على النطاق القومى فانه يتحدد على أساس الموازين الاجمالية للقوة العامة التى توضع لمختلف المناطق الجغرافية والتى تتضمن توزيع القوة العاملة فى كل منطقة على الأعمـال المختلفة الموجودة بهـا . ولا يختلف هيكل الميزان القومى عن هيكل الميزان الأجمالى للمنطقة الجغرافية سوى فى أن الأول يتعين توازن جانبا العرض والطلب فيه ، فى حين لا يستلزم تحقيق هذا التوازن فى الميزان الثانى حيث يمكن أن يوجد فائض أو عجز فى القوة العاملة . وفى مثل هذه الحالة يعاد توزيـع موارد العمالة بين المناطق وبين الفروع [٢] .

---

(١) M. Y. Sonin : Manpower Balance, op. cit., p 96 :

P. M Moskvin : Balance of the National Economy, in Planning and Statistics in Socialist Countries op. cit., pp 118 - 120

(١) A. P. Strukov Balance Method and Its Role in Economic Planning in Planning & Statistics in Socialist Countries. op. cit., p_97

ويبدأ اعداد ميزان القوة العاملة بتقدير الاحتياجات المستقبلة من هذه القوة والكفيلة بتحقيق أهداف الانتاج والأهداف فى مجالات النشاط غير المادى على النحو الذى تحددت به فى خطه السنة النهائية من الخطة الخمسية (١) ، ثم يتم بعد ذلك حساب الموارد المستقبلة من القوة العاملة على أساس معلومات — أو تقديرات فى حالة غياب هذه الأخيره — خاصة بالسكان فى مجوعهم وبالسكان العاملين (٢) . أما حساب ذلك القــدر من القوة العاملة الفنية فتتم على اساس معلومات خاصة بعدد الأشخاص الذين يتلقون تكوينا فنيــا مــع التفرقة بين الأنواع المختلفة للتكوين الفنى .

---

(١) يذكر أستاذنا الدكتور « دويدار » أنه يتم التوصل الى تحديد احتياجات كل فرع من فروع الانتاج وكل مجال من مجالات النشاط غير المادى من وحدات العمل عن طريق استخـــدام متوسطات تخطيطية لانتاجية العمل **normes progressives de la productivite de travail** أما فيما يتعلق بتحديد ذلك القدر من العمل فى صورته الفنية ، فيتم على أساس ما يسمى « مبينات التشبع **indices de saturation** » من العمال الفنيين والخبراء والتى يختلف تعريفها وفقا لفرع النشاط . ففى بعض فروع النشاط قد يكتفى لتقدير عدد الفنيين والخبراء التعرف على العدد اللازم من هؤلاء لكل الف من العمال المستخدمين فى فروع النشاط أو فى وحدة انتاجية معينه . وفى الحالات التى لا تبين مبينات التشبع فيها التغير فى الأحتياجات من العمال الفنيين الناجم عن التطور الفنى ، فانه يفضل فى هذه الحاله ربط عدد الفنيين والخبراء بكمية أكثر ارتباطاً بالتقدم الفنى ، كان يتم حساب مبينات التشبع فى صناعة القوه المحركة بربط عدد الفنيين والخبراء بعدد معين من الكيلوات/ساعة من الطاقة الأنتاجيــة الموجوده . ويتم الحصول على المعلومات الخاصــة بالتطور المرغوب فى مبينات التشبع من العمال الفنيين من الوحدات الأنتاجية القائمه فى فرع النشاط على الأعتبار .

انظــر :

M. Dowidar : Les Schemas.. op. cit , pp 209 – 210

(٢) Ibid., 210

وبعد اعداد الميزان ، يقارن جانب الاحتياجات مع جانب الموارد ، والصورة الغالبة لاختلال الميزان هي نقص القوة العاملة حيث ظهر هذا الاتجاه في الاتحاد السوفيتي واضحا منذ عام ١٩٣٠ [١] . وقد يبدو هذا النقص في صورة كيفية (مثل نقص اليد العاملة الفنية) أو في صورة عجز اقليمي أو قطاعي أو في صورة عجزة على المستوى القومي .

ويمكن التوصل إلى علاج هذا الاختلال إما عن طريق احلال كمية أكبر من وسائل الانتاج محل العمل أو استخدام فنون إنتاجية أحدث (أي زيادة إنتاجية العمل) أو عن طريق اعادة توزيع القوة العاملة بين الاقليم أو الفروع الانتاجية . وفي حالة وجود نقص في اليد العاملة على مستوى الاقتصاد القومي ، فان ذلك يتطلب إما زيادة إنتاجية العمل أو تعديل أهداف الإنتاج مع مراعاة ترتيب الفروع في سلم الاولوية (٢) .

ويرتبط ميزان القوة العاملة ارتباطا مباشرا بأجزاء عديدة من الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القومي ، إذ أنه استنادا إلى الميزان تتقرر الاهداف والسياسات التالية في الخطة (٣)

(١) M. Dobb : Soviet Economic Development.. op. cit., p 240

(٢) ذكر الاستاذ « كوفال » أنه في الخطة الخمسية (١٩٦٦ — ١٩٧٠) زادت الاحتياجات الاضافية من القوة العاملة في الاقتصاد عن تعداد الشباب الذي سيبلغ سن القدرة على العمل الامر الذي تطلب جلب العاملين في الأعمال المنزلية وخاصة النساء .

انظر :

نيقولاي كوفال : أسس تخطيط ..... المرجع السابق ص ٢١١ — ٢١٢ .

(٣) M. Y. Sonin : Manpower Balance.. op. cit., pp 97 - 98 :
Strukov : Balance Method.. op. cit., p 97

— اعادة توزيع موارد القوة العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد القومى وكذلك بين المناطق الجغرافية فى الدولة .

— الهجرة المخططة للسكان .

— تدريب الطلبة من خريجى المدارس المهنية والفنية والثانوية المتخصصة وتعيينهم فى الاعمال المناسبة.

— توجيه الشبان الى مجالات الانتاج التى يحتاجها الاقتصاد القومى .

(٢) الموازين السلعيـــة :

يستهدف استخدام الموزين السلعية التخطيطيه ضمان التناسق بين موارد واستخدامات أنواع متميزة من المنتجات على مستوى الاقتصاد القومي فى ظل علاقات الانتاج الفنيه السائده ، وأكتشاف فرص زيادة الانتاج والاقتصاد فى استخدام الموارد الماديه ، وتخطيط التغيرات فى نسب المدخلات ـ المخرجات بحيث تحقق أفضل النتائج الممكنة ، وكشف أية إختلالات جزئيه بين نمو الفروع الفردية للاقتصاد القومي مع تطبيق الاجراءات الكفيلة بتجنب هذه الاختلالات [١] .

---

(١) P. Krylov ; National Balances and Economic Planning in the U. S. S. R. (I, N. P.) Memo No 290 Cairo, 1963 p 5 ; G. Pavlov ; Material Balances and Their Utilization in Planning for Inter - branch Relations. (I. N. P.) Memo No 726 Cairo 1967 pp 3 - 4 ; Y. I. Koldomasov ; Material Balances. in Report of the U. N. Seminar.. op. cit., p 79 ; H. Schwartz Russia's.. op. cit., pp 171 - 172 ; M. Z. Bor ; The Organization.. op. cit., pp 124 - 125

ويمكن تقسيم الموازين السلعيه اما بحسب طبيعة السلعه موضوع الميزان أو حسب الطريقه التى تعد وفقا لها ، أو حسب مداها ومحتواها ، أو وفقا للفترة الزمنيه التى تغطيها . ويوضح الشكل (١٣) التقسيمات المختلفه لهذه الموازين[١]

ويتعلق كل ميزان سلعى بناتج واحد محدد منظور اليه كقيمة استعمال ولما كانت توجد منتجات متعدده يمكن استخدامهـا فى غرض واحد ، فان معالجة مشكلة تقسيمهـــا nomenclature problem تتم عن طريق تجميع المنتجات المتجانسه (ذات قيمة الاستعمال الواحده) والتى يمكن قياسها أو تقديرها بواسطة وحدة قياس أو تقدير مشتركة (متر ـ طن ـ سعر حرارى كيلوات . . . الخ) وبحيث يكـون التقسيم على نحو يمكن من أن تكون الموازين على أكبر قدر من التفرد حتى يمكن الحصول على متوسطـــات

---

(١) أنظر ملحق الفصل الأول من الباب الثانى .

(٢) المعامل الفنى technical coefficient لعنصر معين يستخدم فى انتاج سلعة معينة هو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك العنصر لانتاج وحدة واحدة من الناتج وفقا لفن انتاجى معين ، فاذا نظر الى هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحده من السلعة المنتجة من كميـة المستخدم فاننا نكون أمام مقياس الاستهـــلاك consumption norm ، أما اذا نظر اليها من ناحية كمية الانتاج التى تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما فاننا نكون أمام مقياس الاستغلال exploitatation norm

والمعاملات الفنية تعتبر الاساس فى وضع البرامج الانتاجية المختلفة ، اذ يمكن بواسطتها معرفة الكمية التى يمكن انتاجها من سلعة ما من امكانيات الانتاج التى تتضمنها موازين مختلف المواد اللازمة لانتاج هذه السلعة ، كما يمكن معرفة الكمية التى تدعو اليها الحاجة من سلعة ما من موازين مختلف المواد التى تستخدم هذه السلعة فى انتاجها ، وهكذا يمكن الربط بين مختلف الموازين السلعية والتوصل الى مقدار الزيادة اللازمـــة من مختلف مستخدمات انتاج سلعة ما حتى يزداد انتاج هذه السلعة بالقدر المطلوب لاقامة التوازن بين جانبى الميزان .

للمعاملات الفنية technical norms (*) تتسم بأكبر قدر من الدقة (١) .

ويمكن تصوير هيكل الميزان السلعى على النحو الوارد بالشكل (١٤)

ويتم بناء الميزان عن طريق تقدير الاحتياجات من الناتج محل الاعتبار على أساس التقديرات التى تتضمنها الخطة والتى تمثل الاستعمالات المستقبلة للناتج ويعبر عن الاحتياجات جانب التوزيع فى الميزان السلعى الذى يستهدف تزويد مشروعات الدولة بحاجتها من المواد المختلفة ، وكذلك سد حاجة المزارع الجماعية وجمعيات الانتاج الحرفية . ثم يأتى بعد ذلك تقدير الموارد على أساس التقديرات الخاصة بالاحتياطى من الناتج الذى كان موجوداً فى نهاية الفترة

= ويستخدم معيار للعامل الفنى فى التخطيط اذا كان متعلقا بمستوى الوحدة الانتاجية اما اذا تعلق العمل التخطيطى بمستوى من مستويات التطور الجمعى فان أساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية المعاملات الفنية average progressive norms . وهى متوسطات لكل فرع انتاجى محسوبة على أساس المعاملات الفنية للوحدات التى تتمتع حالياً بانتاجية أعلى من المتوسط الحالى لانتاجية الوحدات الانتاجية : فهى تحسب على أساس المعاملات الفنية للوحدات التى فى الاتحاد السوفيتى بالوحدات القائدة من الدرجة الثانية (وذلك لأن الوحدات القائدة من الدرجة الاولى تمثل الوحدات التى نجحت فيها التجارب المتعلقة بادخال أحدث الوسائل الفنية ومن ثم فان دورها يقتصر على تبيان الاتجاه الذى يتعين اتباعه فى الوحدات الاخرى) . وتبين المعاملات الفنية للوحدات القائدة من الدرجة الثانية المستوى المتوسط الذى يلزم ويمكن الوصول اليه فى الفرع الانتاجى محل الاعتبار خلال الفترة التالية .

انظر :

M. Dowidar : Les Schemas.. op. cit., pp 203 - 207 ; H. Hirsch : Quantity Planning, op. cit., pp 32 - 36

* أنظر ملحق الفصل الاول من الباب الثانى .

(١) M. Dowidar : Les Schemas.. op. cit., pp 210 - 213

السابقة على الفترة التى يغطيها الميزان ومن التقديرات الخاصة بانتاج هذا الناتج وفقاً للهدف الانتاجى المحدد فى الخطة للفرع الذى ينتجـــه ومن تقديرات الواردات . وبعد تقدير كل من الاحتياجات والموارد يتعـين تحقيق التوازن بينها . ويتم ذلك باحدى وسيلتين : الأولى هى تخفيض الكميات المطلوبة أى انقاص جانب التوزيع مع مراعاة مكان الفروع الانتاجيـة فى سلم الأولوية ، بمعنى أن نشبع احتياجات الفروع الواقعة فى أول سـلم الأولوية ، ثم توزع الكميات الباقية المتاحة من السلعة على الفروع التى تأتى بعدها كل بحسب مرتبتها أما الوسيلة الثانية لتحقيق التوازن فهى زيادة التقديرات الخاصة بالانتاج من السلعة محل الاعتبار ، وهنا يمكن اتباع احدى طريقتين .

— اتباع طريقة التقديرات المتتابعة successive approximation [1]

---

(١) طريقة التقريبات المتتابعة أو المنهج التكرارى iterative approach طريقة تقوم على مبدأ اعتماد الصناعات المنتجة لمنتجات نهائية على مدخلات مادية تأتى من صناعات منتجة لسلع وسيطة • ووفقا لهذا المنهج يمكن التوصيل لحل مشكلة تحقيق التـــوازن بين تقديرات الامكانيات عن طريق القيام بعملية تبدأ بزيادة تقديرات الانتاج من السلعة التى يبنى لهـــا الميزان التخطيطى ، وهذه الزيادة يترتب عليها زيادة التقديرات الخـاصة بانتاج كل السلع التى تستخدم كمدخلات لانتاج السلعة موضوع الميزان ، ثم بعد ذلك زيادة التقديرات الخاصه بانتاج المنتجات التى تستخدم كمدخلات فى انتـــاج المدخلات السابقة وهكذا •• مع استخدام سلسلة من المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنيـــة • ويتوقف عدد التقريبات المتوالية على عدد الخطوات اللازمة بين انتاج المادة الخام وانتاج السلعة النهائية محل الاعتبار •

انظر :

د. محمـــد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى • المرجع السابق ص ١٢٩

مع استخدام المخزون الاحتياطى السلعى ــ فى حالة الضـــروره ــ لتغطية العجز فى السلعة الوسيطة المطلوبة .

ــ تغير المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية سواء بالنسبة لانتـاج السلعة التي يبنى لها الميزان أو بالنسبة لإنتاج المنتجات التى تستخدم هذه السلعة كمدخل فى انتاجها . واستخدام هذه الطريقة مرهون بطبيعة الحال بامكانيـة تغيير هذه المتوسطات من الناحية العملية(١) .

وقد اتسع العمل بالموازين السلعية فى الاقتصاد السوفيتى ــ على الرغم مما وجه اليها من نقد(٢) ــ خاصة بعد أن ظهر العديد من الصنـاعات وقطاعات

---

(١) M. Dowidar : Les Schemas., op. cit., pp 259 – 260

(٢) وجهت الى الموازين السلعية بعض أوجه النقد أهمها :

أ ــ أن استخدام متوسطات المعاملات الفنية لا يمكن الا من معرفة الكميات من مختلف أنواع المنتجات اللازمة مباشرة لانتاج مقدار معين من سلعة معينة ، أما المنتجات اللازمة بصفة غير مباشرة لانتاج هذه المستخدمات المباشرة فلا توضع كثيراً من الاعتبار رغم أهميتها . ويرجع السبب فى ذلك الى أنه عند تغيير انتاج أية سلعة فان ذلك سوف يؤثر بالتالى على الامكانيات الانتاجية للسلع الأخرى ، وأنه من الصعوبة بمكان تقصى آثار هذا التغيير فى نظـام الموازين بأكمله بما يتضمن ذلك من وجوب اعادة تركيبها وتعديلها على ضوء التغيير المبدئى الذى وقع . لذلك فانه يكتفى عادة بحساب الآثار المباشرة للانتاج حسابا دقيقاً مع عمل تقدير تقريبى فقط للاثار غير المباشرة المترتبة على انتاج بعض السلع الاساسيه funded commodities فقط دون وغيرها .

ب ــ الفشل فى نقل المعلومات اللازمة أو الصحيحة عن متطلبات الانتاج من المشروعات الي هيئات التخطيط العليـــا . . فالمعاملات الفنيـة قد لا تتسم فى الكثير من الاحيان الواقعة نتيجة تعذر اظهار ظروف اصلاح الآلات والمعدات وصيانتها بشكل دقيق ، كما أن تغيير الفنون الانتاجية أو تغير مواصفات السلع المنتجة أو وقوع أحداث غيرمتوقعة أثناء =

الانتاج الجديدة نتيجة لاستمرار التقدم الفنى[١]. وتضع لجنة الدولة للتخطيط « الجوسبلان » حوالى ٢٠٠٠ ميزان سلعى لأهم أنواع المنتجات[٢] .

(٣) ميزان الطاقة الانتاجية :

تعتبر الطاقة الانتاجية للمشروعات أحد العناصر التى تحدد حجم الانتاج فى الاقتصاد القومى . والطاقة الانتاجية لمشروع ما هى أقصى ما يستطيع هذا المشروع أن يقدمه من انتاج خلال فترة سنة . وهى تحسب وفقاً للمتوسطات

= تنفيذ الخطط الاقتصادية أو تجاوز بعض المشروعات لاهدافها ، يؤدى الى اصابة الموازين السلعيه بحالة عدم استقرار .

جـ - يقتصر استخدام الموازين السلعية على التعرف على شروط التناسب الخاصة بتوازنات جزئية فى الاقتصاد القومى ، أى بتوازن فروع النشاط الاقتصادى كلا على حدة ، فهى لا تبين شروط التوازن العام بين الانتاج الكلى والاستخدامات المختلفة له ، وهى الشروط التى تضمن تناسق الخطة فى مجموعها .

انظر نقد الموازين السلعية تفصيلا فى :

Alec Nove : The Soviet Economy. op. cit., pp 215 - 218 ; Bela Balassa - The Hungarian Experience in Economic Planning. op. cit.; pp 65 – 67 ; J. M. Montias : Planning with Material Balances in Soviet - Type Economies. in The American Economic Review Vol XLIX December 1959 No 5 , pp 977 - 981 ; M. Dowidar : Les Schémas.. op. cit., p 212

(١) Soviet Economy Forges Ahead (Written by a group of officials of Gosplan) Progress Publishers, Moscow, 1973 p 217 , 221

(٢) قسطنطين لوكسيانوف وبوريس تسليتكوف : كيف يخطط الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفيتى : دار نشر وكالة نوفوستى للانباء ـ موسكو ١٩٧٤ ص ٤٥ .

التخطيطية للمعاملات الفنيـة progressive technical norms والتى يتم التوصل إليها على أساس أن هذا المشروع يستخدم الآلات والتجهيزات الفنية الموجودة تحت يده استخداما كاملا(١) ، ويطبق أحدث الأساليب الفنيـة فى مجال الانتاج وتنظيم العمل ، ويستبعد أية اختناقات قد تعـترض مجرى نشاطه(٢) .

ولكى يتسنى التوصل إلى معرفة مدى ما يمكن للطاقات الانتاجية فى الاقتصاد القومى أن تقدمه لزيادة الانتاج ، فانه يتعين اجراء الحسابات التالية :

— حجم الطاقة المستخدمة بالفعل فى المشروعات العاملة فى الاقتصاد .

— مدى امكان زيادة الطاقات المتاحة فى المشروعات العاملة فى الاقتصاد من خلال تقديم فنون انتاجية جديدة وتحسين الأساليب الفنية المستخدمة بالفعل

— الطاقات الجديدة التى يمكن أن تتوفر من خلال اقامة مشروعات جديدة والتوسع فى المشروعات القائمة .

وتبين موازين الطاقة الانتاجية (شكل رقم ١٦) حجم الطاقة الانتاجية

---

(١) تؤخذ كافة الآلات الانتاجية المخصصة للمشروع (سواء الآلات العاملة بالفعل أو الآلات تحت الاصلاح أو التجديد) فى الحسبان عند حساب الطاقة الانتاجية .

انظر :

M. Bor : The Organization op. cit., p 151

(٢) Ibid., p 123 , 130 , 133 ; M. Oznobin : Methods of Planning Industrial Production in the Soviet Union. (I. N. P.) Memo No 283, Cairo, April 1963 pp 6 - 11

المتاحة فى بداية فترة الخطة ، والمستبعد من هذه الطاقة نتيجة استبعاد الالات المالكة أو التى تقادمت فنياً أو نتيجة تخفيض عدد نوبات أو ساعات العمل ، وتبين أيضاً مايمكن ادخاله من طاقات انتاجية اضافية أما نتيجة بناء مشروعات جديدة أو تجديد وتوسيع المشروعات القائمة وتطوير الآلات أو نتيجة التدابير الفنية والتنظيمية التي تتخذ (مثل زيادة عدد نوبات العمل أو زيادة عدد ساعات العمل ... الخ) ، وتبين هذه الموازين أخيراً حجم الطاقة المتاحة فى نهاية فترة الخطة[١] .

وتؤدى موازين الطاقة الانتاجية دوراً هاماً فى تحقيق التوازن بين الطاقة الانتاجيه وبين احتياجات الاقتصاد القومى من أهم أنواع المنتجات الصناعيه سواء في مجال الصناعات الثقيلة (مثل الحديد — الصلب — الحديد الزهر الألواح المعدنيه — الفحم — البترول ... الخ) ، ومن ثم فهى تربط بين خطة الانتاج والفروع التى تعمل فى مجال الانتاج.

ولا يقتصر استخدام التقديرات الواردة فى موازين الطاقة الانتاجيه على تخطيط أحجام الانتاج الصناعى في الفروع المختلفه خلال فترة الخطه فحسب وإنما تستخدم أيضاً فى تحديد الاستثمارات اللازمه فى فترة الخطه حسب فروع الاقتصاد القومى بغرض تشغيل الطاقات الانتاجيه الاضافيه وذلك بعد التوصل إلى معرفه معدل نمو الطاقه والاستثمار اللازم لكل وحدة من الطاقه ، ومن ناحيه أخرى ، تستخدم التقديرات المشار إليها فى إعداد موازين وخطط توزيع الآلات[٢].

---

(١) A. Sturkov: Balance Method.. op. cit., p 105

(٢) نيقولاى كوتل : أسس تخطيط .. المرجع السابق ص ١١٦ — ١٢٠ و ١٨٠
Soviet Planning. op. cit., pp 122 - 125 ; M. Bor : The Organization.. op. cit., p 132

ثانياً : الموازين القيمية :

اتضح لنا مما تقدم أن الموازين السلعيه لا تمكن إلا من التعرف على شروط التناسب الخاصه بتوازنات كية جزئيه، أى بتوازن فروع النشاط الاقتصادى كلا على حدة ، ومن ثم فهى لا تساعد على حل مشكلة التوازن العام للنظام الاقتصادى فى مجموعة على النحو الذى تم تصويره فى خطة السنة النهائية من الخطة الخمسية الجارى إعدادها . بعبارة أخرى ، أن الموازين السلعيــة تعجــز عن تحقيق التوازن بين الانتاج الكلى فى الاقتصاد القومى والاستخدامات المختلفة له ومن هنا تضحى الحاجة ماسة إلى التزود بأدوات أخرى تعمل على التوازن العام للنظام الاقتصادى . وتتمثل هذه الأدوات فى الموازين الكليــة (أو القيمية value balances) التى تبنى على أساس التقدير النقدى مرتكزة على الموازين العينية ، وتستهدف الموازين القيمية ضمان تناسق الهيكل الاقتصادى فى مجموعه على النحو الذى تحتويه خطة الاقتصاد القومى ، وذلك عن طريق موازنة الانتاج والاستهلاك (المنتج وغير المنتج) معبراً عنها فى صورة نقدية ومن ثم فهى تسمح باحتواء نتيجة النشاطات الاقتصادية المختلفة الأمر الذى يجعلها قادرة على ممارسة دورها بطريقة حاسمة فى تحقيق التوازن الاقتصــادى العام بطريقة مقدمة[١] .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الموازين القيمية ودورها فى ضمان التناسق المخطط للهيكل الاقتصادى.

---

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى . المرجع السابق ص ١٢٣ .

(١) جداول المدخلات والمخرجات :

استخدم المخططون السوفيت — إلى جانب الموازين السلعية — جداول المدخلات والمخرجات فى التخطيط . وتعكس هذه الجداول العلاقات الكمية بين فروع الإنتاج المختلفة والتى يتكون منها الجهاز الإنتاجى (١) .

---

(١) بدأ ظهور قضية التشابك والترابط بين القطاعات المنتجة فى «الجدول الاقتصادى» الذى وضعه الطبيب الفرنسى « فرانسوا كينيه » مؤسس مدرسة الفيزيوقراط عام ١٧٥٨، ويعتبر الجدول المذكور نقطة البداية فى نظريات التوازن الاقتصادى الكلى حيث أظهر « كينية » فيه دورة الناتج فى الاقتصاد القومى مبينـا مصدره والكيفية التى يتم توزيعه بها .

وفى عام ١٨٩٦ أبرز « ليون فالراس » « فى كتابه » أصول الاقتصاد السياسى . علاقات التشابك بين القطاعات المنتجة فى صورة طلباتها المتنافسة على عوامل الانتاج ، وما بين السلع المنتجة وعوامل الانتاج من احلال .

وفى عام ١٩٣٦ ظهرت جداول المدخلات — المخرجات التى اعدها الاقتصادى الامريكى الروسى الأصل « فاسيلى ليونتيف » والتى اعتبرت تتويجا للنظريات السابقة بعد تحويلها من الأطار النظرى الى الأطار التطبيقى . فقد قام « ليونتيف » بتركيب أول جـدول مدخلات — مخرجات للاقتصاد الامريكى فيما بين عامى ١٩١٩ — ١٩٣٩ قسم فيه المجتمع الأمريكى الى ٤٣ قطاع وهو الذى رأى فى أفكار «كينيه» و« فالراس» أداة فنيه صالحه لحل عدد من مشكلات الجهاز الانتاجى للاقتصاديات الحديثة . وعلى الرغم من أن الاقتصاديين السوفيت قد رأوا أن « ليونتيف » قد أقام تحليله استناداً الى مبادىء شبيهة بتلك التى قام عليها أول ميزان للاقتصاد القومى السوفيتى بمناسبة الاعمال التحضيرية للخطة الاقتصادية القومية لعام ١٩٢٣/١٩٢٤ ، الا أنهم يعـترفون بأن أهمية تحليل « ليونتيف » تكمن فى استخدام جداول المدخلات — المخرجات لا من أجل تحـديد المدخلات المباشرة فقط اللازمة للانتاج فى فرع معين من الفروع الانتاجية ، وانما أيضاً من أجل تحديد المدخلات الأخرى اللازمة بصفة غير مباشرة للانتاج فى هذا الفرع وذلك =

ويستند تحليل المدخلات - المخرجات إلى فكرة أن كل منتج ، سلعة كانت أم خدمة ، يمكن أن تعتبر بمثابة عنصر إنتاج (مدخلات) فى إنتاج منتجات أخرى متعددة ونتيجة لهذا فان هـــذا التحليل يتناول بالدراسة علاقات التبعية الاقتصادية المتداخلة والفنية التى توجد فيما بين الفروع أو القطاعات المنتجة لمختلف المنتجات ، أو بمعنى آخر يهتم التحليل ببيان العلاقات المتبادلة التى تقوم بين القطاعات أو الفروع الإنتاجية للاقتصاد القومى باعتبار كل منها مشتر لمنتجات الفروع الأخرى ، وباعتبارها جميعا مشتركة فى استخدام عناصر الإنتاج المحدودة ، وأخيراً باعتبارها جميعا بائعة لمنتجاتها إلى المستخدمين النهائيين سواء كان ذلك فى صورة استهلاك أو فى صورة تكوين رأس مال ثابت ومخزون أم فى صورة صادرات . فهو يشمل تدفقات السلع والخدمات فيما بين كافة القطاعات والفروع الإنتاجية فى الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة (١) .

بحيث يمكن تحديد المستخدمات الكلية ، أى المستخدمات المباشرة وغير المباشرة وغير المباشرة اللازمة لهذا الانتاج . انظـر :

V. S. Nemchinov : The Use of Mathematical Methods in Economics in The Use of Mathematics in Economics (V. S. Nemchinov ed.) Oliver & Bayed. Edinburgh - London 1964 pp 12 - 13 , 369 : M. Dowidar ; Les Schemas., op. cit., pp 281 - 282

وأنظر أيضاً ميزان الاقتصاد القومى وعلاقات التشابك الصناعى فى الاقتصاد السوفيتى لعام ١٩٢٣ — ١٩٢٥ :

Ibid., pp 248 - 249

(١) Wassily Leontief : Input ; Output Analysis. in Input Output Economics Oxford University Press. New York 1966 pp 134 - 153 ; O. Lange : Some Observations on Input - Output Analysis. in Essays on Economic Planning op. cit., pp 40 - 72

ونقطة البداية فى وضع جداول المدخلات ـ المخرجات هى تقسيم الجهاز الإنتاجى للاقتصاد القومى إلى عدد مناسب من الفروع أو القطاعات يضم كل منها نشاطا إنتاجيا متجانسا ، حيث يتعذر عملا تقسيم الجهاز الإنتاجى إلى قطاعات يشمل كل منها سلعة أو ناتج واحد فقط . وهذه القطاعات تابعة لبعضها البعض ، بمعنى أن كل قطاع منها يستخدم منتجات (مخرجات) القطاعات الأخرى كعناصر إنتاج (مدخلات) لازمة له ، أو تستخدم منتجاته كعناصر انتاج لازمة للقطاعات الاخرى .

ويخصص فى الجدول لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى صف وعمود ويمثل كل صف تصرف كل قطاع فى منتجاته وتوزيعه لها على القطاعات المستخدمة المختلفة ، ويبين كل عمود مايستخدمه قطاع معين من منتجات القطاعات الاخرى أي مايدخل من المنتجات ، كمواد لازمة لاغراض الانتاج الجارى .

ويعطي الجدول التالى صورة مبسطة لجدول المدخلات ـ المخرجات معبرا عنها بوحدات قيمية [٢] .

---

(١) يلاحظ أن الصف يمثل انفاقات (مشتريات) القطاعات الأخرى على منتجات القطاع فى حين يمثل العمود نفقات (تكاليف) يتلقها القطاع نفسه للحصول على منتجاته وتساوى التكاليف مع قيمة مبيعات القطاع ، وهذا يعنى أن مفهوم التكاليف هنا يختلف عن مفهومها التقليدى المحاسبى لأنه لا ينظر اليها على أنها تكاليف يتحملها المنتج الفرد ، وانما يتحملها المجتمع بأسره . ويلاحظ أيضاً تساوى جملة مستلزمات الانتاج (المعاملات التى تتم بين القطاعات الانتاجية بعضها البعض) مع جملة الاستخدام الوسيط (المجموع الأفقى لنفس المعاملات) ، وهذا يعنى أن هذه العلاقة تصبح بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعة لأن ما يخصصه الاقتصاد القومى لاغراض الانتاج هو نفسه ما يستخدمه لهذه الأغراض ، وهذا بطبيعة الحال لا ينطبق بالضرورة على كل قطاع على حده . أما التوازن بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعة فيكون على النحو التالى : =

القطاعات المنتجة (الموزعة)	القطاعات المستخدمة (المستلمة) (١)	(٢)	(٣)	(٤)	جملة الاستخدام الوسيط	الطلب النهائي	الاستخدام الاجمالي
(١) الزراعـــة	٢٥	صفر	١٢٠	صفر	١٤٥	١٠٥	٢٥٠
(٢) الصناعات الزراعية	٢٥	٤٥	٤٠	صفر	١١٠	٤٠	١٥٠
(٣) الصناعات الأخرى	صفر	صفر	٨٠	صفر	٨٠	٣٢٠	٤٠٠
(٤) الخـــدمات	٢٥	١٥	٨٠	٢٠	١٤٠	٦٠	٢٠٠
الجملة (مستلزمات الوسائط)	٧٥	٦٠	٣٢٠	٢٠	٤٧٥	٥٢٥	١٠٠٠
المدخلات (العناصر الأولية)	١٧٥	٩٠	٨٠	١٨٠	٥٢٥		
الانتاج الكلى	٢٥٠	١٥٠	٤٠٠	٢٠٠	١٠٠٠		

وبمعرفة حجم الطلب النهائى من كل قطاع ومصفوفة المعاملات الفنية (١) فان المخطط يستطيع ان يتحقق من ان حجم الناتج المخطط فى كل قطاع يضمن التناسق بين انتاج القطاعات من جهة واحتياجاتها من بعضها البعض من جهة

= قيمة الانتاج الكلى = جملة مستلزمات الانتاج + المدخلات (العناصر) الأولية .
كما ان :

قيمة الانتاج الكلى = جملة الاستخدام الوسيط + جملة الاستخدام (الطلب) النهائى
ونظرا لتساوى جملتى الاستخدام الوسيط مع جملة مستلزمات الانتاج ، فان مجموع العناصر الأولية = جملة الطلب النهائى.

(١) تعتبر المعاملات الفنية (أو معاملات المدخلات input coefficients أنها تقدير للمستخدمات التى يتعين على القطاع أن يستهلكها من أجل انتاج وحدة واحدة من ناتج معين ، وتحسب بواسطة استخراج النسبة بين قيمة المستخدم فى كل قطاع وقيمة ناتجه الكلى . ويرى « ليونتيف » أن هذه النسبة تتميز بالاستاتيكية بمعنى أنها تظل ثابتة فترة معينة من الزمن على أساس ثبات الفن الانتاجى السائد فى القطاع وثبات الهيكل الداخلى لهذا القطاع .

أخرى ، وكذلك باستخدام نفس المعلومات يستطيع المخطط أن يقف على التغيير اللازم اجراؤه فى خطة الناتج من القطاعات المختلفة ، اذا حدث تغيير مثلا ، فى حجم الطلب النهائى فى أحد أو بعض القطاعات . فاذا زاد الانتاج الزراعى مثلا بنسبة معينة ، فانه يلزم زياده المستخدم من سائر القطاعات الاخرى التى تشترى منها الزراعة موادها الأولية (استهلاكها الوسيط) وتتطلب الزيادة فى انتاج هذه القطاعات بدورها زيادة المدخلات اللازمة لها ومن ثم فان الزيادة التى بدأت فى الزراعة قد امتدت بآثارها الثانوية الى قطاعات متعددة [1] .

(٢) ـ ميزان الناتج الاجتماعى : [2]

يتضمن هذا الميزان نتيجة عملية الانتاج فى فترة زمنية معينة . فهو يبين

---

(١) راجع فى استخدام أسلوب المدخلات ـ المخرجات فى التخطيط بالتفصيل :

M. Dowidar Les Sehemas op. ctt., p391 - 418

(٢) يعتبر الناتج الاجتماعى القومى من أكثر المؤشرات شمولا ، فهيكل ومعدل نمو هذا الناتج يحددان هيكل ومعدل نمو الدخل القومى ، ويحدد هيكل الناتج الاجتماعى أيضا نمط توزيع الدخل القومى ، اذ أن مقدار الارصدة المخصصة للتراكم تتوقف أساساً على انتاج وسائل الانتاج ، كما يتوقف حجم الارصده المخصصه للاستهلاك على انتاج سلع الاستهلاك . وبالاضافة الى ذلك فان امكانيات الاستثمار فى الاصول الثابتة تعتمد الى حد بعيد على الارصدة المخصصة للتراكم ، فى حين يرتبط التداول السامى وصناديق الاجور بالتغيرات التى تلحق بالارصده المخصصه للاستهلاك .

ويمكن تصوير الناتج الاجتماعى القومى بالمعادلتين التاليتين :

١ ـ ج = س١ + س٢ حيث :

ج = الناتج الاجتماعى ،

=

القيمة الاجمالية للناتج الاجتماعى حسب أنواع الملكية (ملكية الدولة ـ الملكية التعاونية ـ الملكيـــة الفردية) ، وحسب انتاجه بواسطة القسمين الكبيرين المقسم اليها الاقتصاد القومي : القسم الاول المنتج للسلع الانتاجية والقسم الثانى المنتج للسلع الاستهلاكية ، ومع تقسيق كل من هذين القسمين الى فروع يتحدد عددهـا بمستوى التصـوير الجمعى الذى يراد لميزان الناتج الاجتماعى أن يمثله [١]

ومن ثم فان ميزان الناتج الاجتماعى يبين الآتى[٢] :

= س١ = وسائل الانتاج (وتتضمن أدوات العمل مثل الآلات والمعدات والباقى التى يتم فيها الانتاج ، ومواد العمل مثل المواد الأولية والحبوب والعلف الخ .

س٢ = السلع الاستهلاكية (مثل المواد الغذائية ـ الملابس ـ السكن)

٢ ـ ج = س + ر + ف حيث :

س = قيمة الاستهلاك الانتاجى فى كافة فروع الانتاج .

ر = قيمة مخصص الاجـــور

ف = الفـــائض .

وتنظر المعادلة الاولى الى الناتج الاجتماعى من الناحية المادية ، فى حين تنظر المعادلة الثانية اليه من الناحيه النقدية (القيمية) .

(١) M. Dowidar; Les Schemas.. op. cit., pp 213 - 217 ; A. P. Strukov ; Palance Method & its Role in Economic Planning op. cit., pp 92 - 93 ; idem , On the Preparation of Balance of the National Economy For Planning in the U. S. S. R. in Planning and Statistics in Socialist Countries op. cit., pp 128 - 129 ; P.M. Moskvin ; Balance of National Econcmy. the same book., pp 111 - 112

(٢) أنظر نموذج لهذا الميزان فى الشكل رقم (١٧) بملحق الفصل الأول من الباب الثانى

١ - اجمالى الناتج الاجتماعى المنتج فى الاقتصاد .

٢ - الدور الذى يسهم به كل نوع من أنواع الملكية وكل فرع من فروع الاقتصاد القومي فى عملية انتاج الناتج الاجتماعى .

٣ - الهيكل المادى للناتج الاجتماعي ومدى التناسب بين وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك .

٤ - الفائض المتولد فى قطاعات ومشروعات معينة .

ويمكن تحليل قيمة إجمالى الناتج فى كل فرع إلى المكونات التالية :

قيمة ما يستهلك من وسائل الإنتاج الثابتة + قيمة مواد التشغيل (مواد أوليه وقوة محركة) +	نفقة الإنتاج المادية
قيمة مخصص الأجور قيمة الناتج الصافى	القيمة المضافة فى الفرع الإنتاجى

ويوجه جزء من الناتج القومى إلى الاستهلاك الانتاجى الذى يعنى به تعويض وسائل الانتاج التى تستهلك خلال عملية الإنتاج مثل استهلاك الأصول المتداولة المستخدمة فى الإنتاج وقيمة إهلاك الأصول الثابتة) كما يوجه جزء آخر إلى الاستهلاك غير الانتاجى (الفردى والجماعى) . ويمثل الجزء من الناتج الذى سيتجه إلى أسواق الاستهلاك النهائى مصدر التيارات العينية التى ستقابلها تيارات نقدية ، ومن ثم يخدم هذا الميزن أغراض التخطيط النقدى والذى يعتبر الجهاز المصرفى مسئولا عنه .

هيكل الناتج الاجتماعي فى الاتحاد السوفيتى
لعــــام ١٩٦٦
(نسبة مئوية)

	اجمالى الناتج الاجتماعي ٪	مدخلات الانتاج المادى ٪	الاجور والمرتبات ٪	فائض الانتاج ٪	الدخل القومى ٪
القسم الأول المنتج للسلع الانتاجية	١٠٠	٥٧ر٧	٢٤ر٧	١٧ر٦	٤٢ر٣
القسم الثانى المنتج للسلع الاستهلاكية	١٠٠	٤٩ر٢	٢٢ر٦٠	٢٨ر٢	٥٠ر٨
الاقتصاد القومى فى مجموعه	١٠٠	٥٦ر٤	٢٣ر٩	٢١ر٧	٤٥ر٦

مصدر Soviet planning. op. cit., p 89

(٢) ـ ميزان الدخل القومي وتوزيعه واستهلاكه النهائي

يعرف الدخل القومي في الاتحاد السوفيتي بأنه جزء من الناتج القومي[1] يتمثل في مجموع القيم المضافة في جميع فروع الانتاج المادى ، أو بعبارة أدق هو مجموع صافى ناتج القطاعات السلعية مضافا اليها أنشطة بعض الخدمات التي لها علاقة مباشرة بعملية الانتاج وذلك خلال فترة سنة . وتتكون القطاعات المنتجة للدخل القومي ـ وفقا للمفهوم السوفيتي ـ من الآتي :

ـ قطاع الصناعة (التعدين والصناعات . التحويلية والكهرباء)
ـ قطاع الزراعة (بما في ذلك الغابات) .

---

(١) ولذلك فان الدخل القومي يحسب باحدى الطرق التالية :

ا ـ **طريقة الانتاج** : الدخل القومي = قيمة الناتج الاجتماعي القومي ـ الأستهلاك الانتاجي (استهلاك الاصول المتداوله المستخدمة في الانتاج وقيمة أهلاك الاصول الثابتة المستخدمة فى الانتاج) أى
د = ج — س .
وهذه هي الطريقة المستخدمة في حساب الدخل القومي في الاتحاد السوفيتي كما أنها الاكثر شيوعا في سائر الدول الاشتراكية وذلك لتوافر بيانات الانتاج ودقتها

ب ـ **طريقة التوزيع** : الدخل القومي = مخصص الاجور + الفائض (أرباح + ضريبة على رقم الاعمال + صافى دخل التعاونيات) .
أى د = ر + ف .

جـ ـ **طريقة الاستخدام**: الدخل القومي = قيمة المخصص للاستهلاك + قيمة المخصص للتراكم .
أى د = س + ت

- قطاع التشييد والبناء .
- خدمات النقل والمواصلات التى تعمل فى خدمة الانتاج .
- نشاط التجارة الذى يرتبط بالانتاج فى مرحلة تداوله (مثل التخزين والتغليف والنقل . . .الخ) ويضاف الى ذلك فائض أو عجز التجارة الخارجية مقوما بالاسعار الجارية .

ومن ثم فان الدخل القومى لايتولد فى النشاطات غير المنتجة مثل الخدمات الحكومية والدفاع والامن الداخلى والتعليم والصحة العامة والمؤسسات الائتمانية والمسارح والمتاحف والنقل والمواصلات التى تعمل فى خدمة الركاب [١] وخدمات المساكن والخدمات المنزلية . فمثل هذه النشاطات تعتبر ضرورية للحياة الاقتصادية ولكنها لاتضيف قيمة الى الدخل القومى وانما تعتبر مناسبه لاعادة توزيع الدخل القومى الذى أنتج فى مجال النشاط المادى بين الفئات الاجتماعية الأخرى (٢) .

---

(١) ان اخراج خدمات نقل الركاب من حسابات الدخل القومى باعتبار أنهـا لا تضيف قيمة الى هذا الدخل ليس هو المنهـج المتبـع فى كل الدول الأشتراكية فبعض هذه الدول مثل يوغوسلافيا ، يدخل خدمة نقل الركاب مع خدمة نقل البضائع فى الدخـل القومى على على أساس أن خدمات نقل الركاب تخدم الانتاج أيضاً وذلك بنقل العمال الى مواقع الانتاج. انظر

سيد أحمـد البواب : مضمون الدخل القومى فى الدول الاشتراكية العربية معهـد التخطيط القومى . مذكرة رقم ٦٧٦ أغسطس ١٩٦٦ ص٢.

(٢) A. P. Strukov ; National Income Estimates in the U.S.S.R. in Planning & Statistics in Socialist Conntries op. cit. p 85 : Idem., On the Preparation of Balances of the National Economy in the U. S. S. R. the same book p 129 ; P. M. Moskvin Basic Problems of National Income in the U. S. S. R. the same book pp 71 – 75

وتنبع أهمية تخطيط الدخل القومي من أنه يعتبر من أهم المجاميع الرئيسية aggregates في الاقتصاد القومي ، فهو يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الاجتماعي للدولة ، كما يحدد هيكل ومكونات الدخل القومي الزيادة المستقبلة في الثروة القوميـة ومستوى المعيشة (الاستهلاك) ومعدل التراكم (الاستثمار) ومعدل نمو الاقتصاد القومي ، ومن ثم فان تخطيط معدل نمو الدخل القومي وتوزيعه بين الاستهلاك والتراكم يؤدي دورا رئيسيا في وضـــع الخطط طويلة الأجل .

ويشتق ميزان الدخل القومي من ميزان الناتج الاجتماعي ،ويوضح الشكل (١٨) هيكل هذا الميزان الذي يتكون من خمسة أجزاء رئيسية هي : إنتاج الدخل القومي — توزيعه الأولى توزيعه الثانوي — توزيعه النهائي — استخدامه النهائي ، وذلك على نحو ما يلي :

١ – إنتاج الدخل القومي : ويتكون من قيمة إجمالي الناتج الاجتماعي مقسما حسب الفروع الإنتـاجية وحسب أشكال الملكية مطروحا منه قيمة مستلزمات الإنتاج التي استخدمت في الإنتاج .

٢ – التوزيع الأولى للدخل القومي primary distribution ويـــتم توزيعه في هـذه المرحلة على القطاعات المنتجة من الاقتصاد القومي وذلك في نفس الوقت الذي يتم فيه الإنتاج ، فيقسم الدخـل بين السكان (أجور ومرتبات وما في حكمها والدخول من المزارع الجماعية والتعاونيات الإنتاجية) الدولة (أرباح المشروعات — ضريبة على رقم أعمال — اشتراكات التأمين الاجتماعي)والتعاونيات (مدفوعات لتكوين الصناديق الاجتماعية مثل صندوق التأمين وصندوق الحبوب ... الخ) .

٣ — التوزيع الثانوى للدخل القومى secondary distribution وفى هذه المرحلة يتم اعادة توزيع الدخل على السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة . وتعتبر هذة التوزيعات من الناحية الاقتصادية بمثابة تحويلات داخلية ومن جانب واحد وبدون مقابل عمل منتج ، مثل مدفوعات العمال المتنجين لقاء حصولهم على خدمات مختلفة غير منتجة (مواصلات مثلا) (١) .

٤ — التوزيع النهائى للدخل القومى final distribution : ويتحدد هذا التوزيع لكل من قطاع السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة على أساس حاصل جمع نصيب كل منها فى الدخل القومي من التوزيع الأولى وصافى دخلها من التوزيع الثانوى . ويمثل رقم الدخل النهائى الدخل المتاح للاستخدام النهائى سواء للاغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية .

٥ — الاستخدام النهائى للدخل القومى final utization ، ويعتبر الحلقة الأخيرة فى عملية متابعة الدخل القومى والتدفقات المالية التى تنشا عنه . ويفرق بين قطاع السكان والقطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة ، وبذلك

(١) تظهر ضرورة متابعة التوزيع الثانوى للدخل القومى من فصل وتمييز القطاعات غير المنتجة التى لاتخلق ناتج اجتماعى أو دخل قومى ، بل أنها تحصل على دخلها من القطاعات المنتجة ، كما توجد تدفقات مالية فى المنشآت والوحدات المنتجة نظراً لانه فى فترات كثيرة قد لا تتوازن أيراداتها مع نفقاتها الامر الذى يدفعها الى الاقراض أو الاقتراض وما ينشأ عنه من تدفقات مالية تعتبر أيضاً بمثابة أعادة توزيع الدخل القومى يجب أن يشمله التوزيع الثانوى . كذلك توجد تدفقات مالية تعتبر بمثابة اعادة توزيع للدخل القومى تحقيقاً لاغراض اجتماعية مثل المعونات والتأمينات الاجتماعية والمنح الدراسيه والبعثات ، حيث يتم تحويل جزء من الدخل القومي من مجموعات داخلية فى التوزيع الاولى كالقطاعات المنتجة والسكان الى مجموعات أخرى .

كن تحديد القدر من الدخل الذى سيوجه إلى النواحى الاستهلاكية أو إلى واحى الاستثمارية لكل من هذه القطاعات .

ومن هذا كله يتضح أن ميزان الدخل القومى يوجد فى مركز بين 'نتاج والتداول (١) .

ويعتبر الجهاز المالى والائتمانى (ميزانية الدولة والجهاز المصرفى) من أهم نوات التى يتم من خلالها اعادة توزيع الدخل القومى على نحو ما يوضحه ل من الجدول التالى والشكل رقم (٦) .

نموذج عددى لميزان الدخل القومى وتوزيعة واستخدامه النهائى

موارد (حساب قطاع السكان) استخدامات

موارد	استخدامات
٤٠٠ أجور العاملين بالقطاعات الانتاجية	٥٥ مدفوعات مقابل خدمات
٥ معاشات ومنح دراسية	٤٠ ضرائب دخل
١ مقبوضات من الجهاز المصرفى	٢٥ مدفوعات للجهاز المصرفى
١٢ أجور العاملين بالقطاعات غير المنتجة	٤٨٠ رصيد للاستخدام النهائى
٦٠	٦٠٠

(١) د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، المرجع السابق ، ١٢٢ — ١٢٤

(حساب القطاعات المنتجة)

موارد		استخدامات	
٤٠٠	فائض (مجتمع)	٣١٠	مدفوعات لميزانية الدولة
٥٥	مخصصات بالميزانية للاستثمار	٢٠	مدفوعات للجهاز المصرفى
٢٥	ائتمان من الجهاز المصرفى	٣٠	مدفوعات عن خدمات غير منتجه
		١٢٠	رصيد للاستخدام النهائى
٤٨٠		٤٨٠	

(حساب القطاعات غير المنتجة)

موارد		استخدامات	
٥٥	متحصلات من السكان (خدمات مباعه)	١٣٥	مدفوعات للسكان (أجور)
٣٠	متحصلات من القطاعات غير المنتجة (خدمات مباعة)	٢٠٠	رصيد للاستخدام النهائى
٢٥٠	مخصصات ميزانيه الدولة		
٣٣٥		٣٣٥	

(حساب ميزانية الدوله)

موارد		استخدامات	
٣١٠	من القطاعات المنتجة	٥٥	مخصصات للقطاعات المنتجة
٤٠	من السكان (ضرائب دخل)	٥٠	معاشات ومنح دراسيه
٥	الفائض المحول من الجهاز المصرفى	٢٥٠	مخصصات لتمويل القطاعات غير المنتجة .
٣٥٥		٣٥٥	

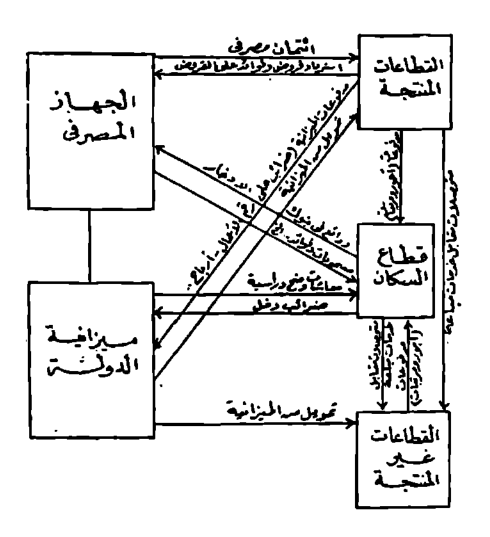
(حساب الجهاز المصرفى)

موارد		استخدامات	
٢٥	ودائع السكان	١٥	مسحوبات السكان وقروض .
٢٠	متحصلات من القطاعات المنتجة	٢٥	ائتمان للقطاعات المنتجة .
		٥	فائض محول لميزانية الدوله .
٤٥		٤٥	

ملحوظه : الارقام الواردة بهذا الجدول تتفق مع الارقام الوارده بالشكل (١٨) الذى يصور هيكل ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى .

(شكل رقم ٦)

نموذج مبسط يوضح التدفقات المالية الناتجة عن توزيع واستخدام الدخل القومى



(٤) ميزان الدخول والنفقات النقدية السكان :

ونظراً لأن الاستهلاك الفردى الذى يتحقق فى أسواق السلع الاستهلاكية يستوعب النصيب الأكبر من الدخل القومى فى مرحلة استخدامه النهائى فانه من ثم تظهر الحاجة إلى وجود ميزان يختص بتحقيق التوازن بين الدخول النقدى للسكان والتيار المادى للسلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة فى الاقتصاد فى الفترات المتعاقبة ، هذا الميزان هو ميزان الدخول والنفقات

النقدية للسكان (١) .

ويعتبر هذا الميزان جزءا من ميزان الدخل القومي . إذ يمكن عن طريق حصر نصيب السكان في التوزيع الأولى للدخل القومي ونصيبهم من التوزيع الثانوي اعداد ميزان لدخولهم ونفقاتها النقدية يشتمل على مجموع ما يتحصلون عليه من دخول ومجموع ما ينفقونه على شراء السلع والخدمات المختلفة دون تفرقة بين التوزيع الأولى والتوزيع الثانوي (٢) .

وفي الاتحاد السوفيتي لا يعد هذا الميزان على المستوى القومي فحسب ، وإنما تعد أيضاً موازين فرعية على مستوى الجمهوريات بصورة تفصيلية بالنسبة لكل إقليم ومنطقة في الجمهورية (٣) . وتقوم الجوسبلان بالاشتراك

---

(١) يرجع للاقتصادي السوفيتي N. S. Margolin الفضل في وضع الملامح الرئيسية لهذا الميزان عندما نشر مقالا في مجلة الجوسبلان عام ١٩٣٧ تناول فيه بالتفصيل الكيفية التي يتم بها بناء هيكل هذا الميزان . وقد أخرج المؤلف مقاله هذا في شكل كتاب نشره عام ١٩٤٠ ثم أعاد طبعه بعد تنقيحه عام ١٩٥١ بعنوان الدخول والنفقات النقدية للسكان .

انظـر :

C. Garvy : The Role.. op. cit., p 58

(٢) V. Spevacek : Planning of Final Consumption in General Lectures on the Technique of Planning. Lectures Delivered at the Ministry of Planning. Cairo Oct. 1966 / May 1967.(Lecture No 21 pp 4 -7) ; A. P Strukov : On the Preparation of Balances op. ., cit 1 p30 .; Soviet Planning. op. cit. p 92

(٣) بدىء في اعداد موازين للدخول والنفقات النقدية للسكان في اطار الجمهوريات اعتباراً من عام ١٩٥٩ بهدف تحسين التخطيط الاقليمي للتداول النقدى .

انظـر :

Slavnyj (I) al Planification de al CirculationMonetaire au Village, L.U.R.S.S. et Les Pays de L'Est. No 4' 1963 pp 641 – 642

مع مجالس وزراء اتحاد الجمهوريات ووزارة المالية فى الاتحاد السوفيتى وبنك الدولة وبعض الأجهزة الحكومية الأخرى باعداد هذه الموازين لفترات مع التخطيط الاقتصادى العام ، فهى توضع إما لمدة سنة (مثل الخطط الجارية) أو لمدة خمس سنوات (مثل الخطط متوسطة الأجل) ، وهناك موازين حسابية أيضاً يتم اعدادها بواسطة الادارة المركزية للاحصاء فى الاتحاد السوفيتى لمدة ثلاثة شهور أو لمدة سنة للاستعانة بها فى تصحيح مسار الخطة القومية على ضوء النتائج التى تحققت خلال فترة سريانها (١) .

ولا يعتبر ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان خطة لها قوة الزامية يعمل بمقتضاها ، وإنما هى مجرد أداة للتخطيط تستعين بها السلطات التخطيطية فى التعرف سلفا على الناحيتين الكمية والكيفية للطلب الفعلى للمستهلكين كدالة لدخولهم النقدية (٢) ، إلى جانب عرض السلع الاستهلاكية والخدمات التى

---

(١) G. Garvy ; The Role.. op. cit,, p 58 : V. A. Vorobyev ; The Planning of Money Girvulation.. op. cit., p 114 : M. Lavigny Planification et Politique Monotaire.. op. cit. p 360

(٢) يتحدد الطلب النقدى للمستهلكين على السلع والخدمات بعدة عوامل أهمها

أ ــ مستوى الرواتب والاجور فى القطاع الاشتراكى وما تدفعه الدولة من مكافآت تشجيعيه كحوافز مادية للانتاج .

ب ــ مستوى المنح والاعانات والمعاشات التى تدفع من ميزانية الدولة للمواطنين .

جـ ــ مستوى الدخول النقدية التى يتلقاها المنتجين الفرديين نتيجة بيع منتجاتهم للقطاع الاشتراكى .

د ــ التعويضات التى تدفع وفقا لنظام التأمين الحكومى و

هـ ــ فوائد السندات الحكومية التى يمتلكها القطاع العائلى .

ينصب عليها هـذا الطلب وذلك خلال عام الخطة ، وبذلك يمكنهـا تحقيق التوازن بين الطلب الكلى مـع الأخذ فى الاعتبار ، على الاخص ، مستوى الأسعار السائدة بالإضافة إلى الأدخار الذى يقوم به السكان (١) . والهدف الأساسى من إقامة هذا التوازن هو الحد من اكتناز النقد وذلك فى حالة زيادة جانب الدخول لتفادى أية موجات شرائية مفاجئة ولمحاربة أية عمليـات مستترة للمضاربة تؤدي إلى ضغوط تضخمية تهدد باختلال التوازن النقدى وتدهور قيمة العملة ، وكذلك لتجنيب الاقتصاد القومى خطر تراكم مخزون غير مرغوب فيه من السلع وذلك فى حالة زيادة العرض عن الدخول المخصصة للانفاق (٢) .

= و ـ الائتمان المصرفى الممنوح للقطاع العائلى وتحدد قيمته فى اطار الخطة الائتمانية القومية .

ز ـ مسحوبات السكان من حسابات الادخار الخاصه بهم ومستوى الادخـار فى هذه الحسابات .

ع ـ الضرائب والرسوم المدفوعة من الافراد .

س ـ المدفوعات لهيئات التأمين الحكومى وأقساط التأمين على الأفراد وأقساط الوفاء بالقروض المصرفية السابق منحها للافراد . أنظر :

Zdzislav Fedorwicz ; Short-term Financial Planning and the Market Equilibrium (I. N. P) Memo No 569 Cairo, Nov. 1964 pp 6-8

(١) د. زكريا نصر : فى بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان . مجلة مصر المعاصرة العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣ ص ٣٥ ـ ٣٨ .

H. Schwartz ; Russia's.. op. cit.. p 173 ; V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit, p 125 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., p 58

(٢) Ibid., p 56

ويتم تحقيق هذا التوازن خلال فترة اعداد الميزان إما عن طريق اجراء تعلايلات في الدخول المتوقعة (وذلك باستخدام سلاح الضريبة المباشرة والقروض الاجبارية وتغيير مقدار الائتمان المخطط تقديمه للقطاع الخاص والعائلي وتشجيع الادخار الاختياري (١)) ، وإما عن طريق اجراء تعديل في العرض المتوقع (وذلك بمراجعة الخطة الاقتصادية القومية على نحو يزيد من الاستثمارات في الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (٢)) أو عن طريق تغيير المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية بالنسبة للفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية على نحو يمكن من زيادة إنتاج هذه الفروع دون زيادة في الموارد

---

(١) تعزف الدول الاشتراكية عادة من تخفيض الأجور والمرتبات والمنح والأعانات والمعاشات والمكافآت التشجيعية وفوائد السندات القائمة كوسائل لتحقيق التوازن النقدي القومي تفادياً للآثار النفسية والاجتماعية السيئة التي تصيب المجتمع نتيجة هذا الاجراء .

(٢) تشير الاحصائيات الصادرة من الادارة المركزية للاحصاء بالأتحاد السوفيتي الى تزايد انتاج صناعات السلع الاستهلاكية سنوياً وذلك طبقاً للجدول التالي :

السنة	النسبة المئوية للزيادة السنوية	السنة	النسبة المئوية للزيادة السنوية
١٩٥٧	٨٫٠ ٪	١٩٦١	٦٫٦ ٪
١٩٥٨	٧٫٠ ٪	١٩٦٢	٧٫٠ ٪
١٩٥٩	١٠٫٣ ٪	١٠٦٣	٥٫٠ ٪
١٩٦٠	٧٫٠ ٪	١٩٦٤	٦٫٥ ٪

المصدر :

Aleksander Kutt : Consumer in Goods in Soviet Industry. The Bulletin. Vol. XIII Feb. 1966, No 2 Published by (Institute for the Study of the U. S. S. R. Germany. p 6

الإنتاجية التي تستخدمها ، كما يمكن أيضاً تعديل أثمان المنتجات الاستهلاكية والخدمات (وذلك بتعديل سعر الضريبة على رقم الأعمال المفروضة عليها) ، ويمكن أخيراً تحقيق التوازن عن طريق تعديل العلاقة بين الأثمان والاجور والدخول المعده للاتفاق عن طريق الاصلاح النقدى. ويؤخذ في الاعتبار عند اختيار واحد أو أكثر من هذه المتغيرات تحقيقا للتوازن المطلوب ، ماتتضمنه الخطة المالية الأجمالية للاقتصاد القومى ، ووفقا للاحوال الاقتصادية فى كل فترة من الفترات (١) .

ولا يكتفى بتحقيق هذا التوازن على المستوى القومى فحسب ، وإنما يتعين أن يوجد أيضاً ثلاثة أنواع أخرى من التوازن ، وإلا اقترن التوازن القومى بين الدخول والسلع باختلالات جزئية متنوعة . والنوع الأول من أنواع التوازن المطلوب هو التوازن الزمنى ، بمعنى أن تعرض المنتجات الاستهلاكية فى نفس الوقت الذى توزع فيه الدخول النقدية على السكان وإلا حدثت اختلالات بين العرض والطلب فى الفترات المختلفة . والنوع الثانى من التوازن هو توازن نوعي ويقصد به أن تتفق الأنواع المنتجة من السلع الاستهلاكية مع رغبات السكان وإلا ظهرت اختلالات فى شكل زيادة العرض عن الطلب بالنسبة لبعض أنواع السلع واختلالات عكسية بالنسبة للبعض الآخر (٢) . أما النوع الثالث من التوازن فهو توازن مكانى ، بمعنى أن توجد

---

(١) H. Hirsch : Quantity.. op. cit , p 27 ; M. Dowidar Les Schemas.. op. cit., pp 262 - 265 ; M. Lavigne Les Economies op. cit., pp 352 - 354 ; Fedorowicz : Short - term.. op. cit., pp 9-11

(٢) تقام فى الاتحاد السوفيتى معارض سنوية تعرض فيها نماذج من السلع الاستهلاكية المختلفة المزمع انتاجها خلال السنة التالية . وتهدف هذه المعارض الى التعرف سلفا على رغبات =

السلع الاستهلاكية والخدمات فى المنطقة التى تنفق فيها الدخول النقدية لسكانها ، وإلا ظهرت اختلالات فى شكل زيادة فى الطلب عن العرض فى بعض المناطق واختلالات عكسية فى المناطق الأخرى ، ولهذا يؤخذ فى الاعتبار نمط انفاق الطوائف الاجتماعية المختلفة (١) .

—وأذواق المستهلكين . وتخطط الشروعات الصناعية انتاجها من السلع الاستهلاكية للفترات التالية وفقاً لطلبات التشغيل التى تتلقاها من متاجر التجزئة والتى تعد على ضوء دراسة عن تركيب طلب السكان ومدى مرونته وتحليل أرقام المبيعات الحالية والمخزون القائم تقوم بها الادارة المركزية للاحصاء . ويستهدف هذا كله فى النهاية ايجاد توازن كمى ونوعى بين الطلب المستهلكين والمعروض من السلع الاستهلاكية .

انظر :

R. Gogol : Organization of Trade. Progress Publisher, Moscow,

نيقولاى كوفال : أسس تخطيط .... المرجع السابق ص ٢٥٠ — ٢٥١ .

N, D. pp 63 - 64 ; Hirsch : Quantity.. op. p 27

وأنظر فى نمط الاختيار بين البدائل بالنسبة للسلع الاستهلاكية المنتجة لتحقيق التوازن بين عرضها والطلب الاستهلاكى عليها :

Philip Hanson : The Consumer in the Soviet Economy Macmillan London 1968 pp 167 - 171

(١) ذكر Montias أنه بناء على دراسة اجريت فى بولندا لميزانيات الانفاق الاستهلاكى لدى بعض العائلات الريفية (عام ١٩٥٥/١٩٥٦) والعمال والموظفين فى المدن (عام ١٩٥٨) اتضح اختلاف نمط انفاق كل من الطائفتين على نحو ما يتضح من الجدول التالى :

النسبة المئوية للانفاق النقدى على البنود التالية

	العائلات الريفية	العمال والموظفين
الطعام (فيما عدا المشروبات الكحولية	٢٧	٤٤ — ٤٥
الملابس .	٢٥	١٠ — ١٧
الاحذية .	١١	— ٧

ومن أجل تحقيق هذه الاشكال من التوازن يقسم الميزان الى عدد من الموازين الفرعية التى يختص كل منها بمنطقة جغرافية معينه ، كما يقسم كل من من الميزان القومى والموازين الفرعية الى ميزان خاص بسكان المدن وآخر خاص بسكان الريف لاختلاف هيكل الطلب الخاص بكل منها[1] .

وعلى نحو مايتضح من الشكل (٢٠)[2] فان الميزان القومى للدخول والنفقات النقدية للسكان ينقسم أفقيا الى قسمين : القسم الأول ويتضمن تقـديرا للمعاملات النقدية المتوقع حدوثها بين السكان وبين القطـاع الاشتراكى (قطاع الدولة والقطاع التعاونى) ، وهذه المعاملات يمكن تقديرها على وجه الدقه . ويتحقق فى هذا القسم حوالى ٩٠ ٪ تقريبا من اجمالى حجم التداول النقدى[3] وتمثل الزياده فى الدخول النقدية للسكان فى القسم الأول عن نفقات هذا القسم الدخول التى ستتجه الى الاسـواق الاخرى خلاف تلك الخاصة بالقطاع الاشتراكى وهى اسواق الكولخوز والحرفيين الفرديين وهو مايتضمنه القسم الثانى من الميزان ويجرى تقـدير حجم الدخول والنفقـات

= لا تشمل ما يستهلكه المزارعون من انتاجهم الخاص .

T. M. Montias : Central Plannig in Poland. New Haven & London Yale University Press 1962 p 125

(١) P. Krylov : Methods of Planning the Rise of the Standard of Living in the U. S. S. R. (I. N. P.) Memo No 292; Cairo May 1963 p 16 ; Soviet Planning.. op. cit., pp 92 – 93 ; Fedorowicz : The Organization . op. cit.. p 9 ; Lavigne Les Economies op. cit,. p 350

(٢) أنظر ملحق الفصل الأول من الباب الثانى :

(٣) M. Lavigne : Planification.. op. cit., p 360

النقدية فى هذا القسم الاخير بصورة تقريبية نظرا لقلة توافر البيانات الخاصة بالمعاملات المالية التى تتم داخل هذه القطاعات .

ويكاد الميزان بصورته هذه يماثل حساب قطاع الاستهلاك من مجموعة الحسابات القومية فى الدول الرأسمالية ، فهو يتعلق بجانب واحد من جوانب النشاط الاقتصادى هو جانب الاستهلاك وبالذات ذلك الجزء الذى يتم عن طريق التبادل النقدى ، أما الاستهـــلاك النهائى الذاتى للمزارعين الذين يستهلكون بأنفسهم جزءا من المحصول الذى ينتجونه ، وكذلك المدفوعات العينية والخدمات المجانيه (مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية) فلا تدخل فى نطـــاقه [١]

وتستمد تقديرات أهم بند من بنود جانب الدخول فى الميزان وهو بند الاجور والمرتبات النقدية من الخطط العامة (خطط الانتاج وخطط زيادة الانتاجية) التى تتضمن الارصدة المخصصة لسداد الاجور فى قطاع الدولة كما يرجع الى ميزانية الدولة للحصول على البيانات الخاصه ببعض الدخول النقدية مثل المعاشات والاعانات ومنح الطلاب ويرجع أيضا الجوس بنك وبنوك الادخار لمعرفه حجم القروض التى تقرر منحها للافراد ، وكذلك قيمة جوائز اليانصيب وفوائد الودائع المتوقع صرفها [٢] .

وقد تزايد اهتمام سلطات التخطيط المالى فى الاتحاد السوفيتى بتقدير حجم

---

(١) M. Dowidar : Les Schemas,. op. cit., p 220 ; G. Garvy ; The Role,. op. oit., p 58; G. F. Dunducov : Financial Balances, in Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques op. cit., pp 135 - 137

(٢) Ibid., p 136

الدخول النقدية لاعضـــاء الكولخوز وذلك عند تخطيطها للدخول النقديه للسكان بصفة عامه وذلك بعد أن لوحظ الاتجاه التصاعدى المستمر فى ايرادات هذا القطاع (١) . وقد أوضحت الاحصائيات أن نسبة ايرادات أعضاء الكولخوز الناجمة عن مبيعات السلع الزراعيه للدولة فى تصاعد مستمر ، فقد بلغت هذه النسبة ٤٤٫٠ ٪ عام ١٩٤٠ و ٥٧٫٢ ٪ عام ١٩٥٢ و ٨١٫٧ ٪ عام ١٩٥٨ و ٨٥٫٥ ٪ عام ١٩٦٤ (٢) .

ولكى تضمن الحكومة السوفيتية دخولا نقدية منتظمة لأعضاء الكولخوز تدعيما لقدرتها الرقابية على حركة النقد فى هذا القطاع أصدرت فى ١٦ مايو ١٩٦٦ - مرسوما يقضى بأن تقوم الكولخوز بدفع مرتبات نقدية شهرية لاعضائها بصوره منتظمه وذلك بعـــد تكوين صندوق احتياطي للاجور مخصص لهذا الغرض . وفى حالة عدم كفاية أرصدة هذا الصندوق فيكون للكولخوز الحق فى الاقتراض من الجوس بنك لتغذية مواردها . وعلى أن يسدد القرض على خمس سنوات . وقد أصبح للكولخـــوز الحق أيضا فى الاقتراض من الجوس بنك لفترات قصيرة لغرض سداد مرتبات أعضائها وذلك بضمان المحاصيل الزراعية التى ستبيعها الى الدولة وهو الأمر الذى لم يكن مسموحا به قبل صدور ذلك المرسوم . وقد استهدفت الحكومة السوفيتية

---

(١) ارتفع الدخل النقدى للكولخوز من ٤٫٣ مليار روبل عام ١٩٥٢ الى ١٢٫٢ مليار روبل عام ١٩٥٨ .

انظـر :

Slavnyj (I) La Planification de la Circulation Monetaire au Village. L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est, No 4, 1963 pp 641-642

(٢) M. Lavigne : Planification op. cit., p 359

من هذه الاجراءات زيادة نسبة الدخل النقدى فى قطـاع الكولخوز (١) وانتظام تدفقه حتى تكون تقديراتها للدخول النقدية لاعضائه عند اعدادميزان الايرادات والنفقات النقدية للسكان أقرب مانكون الى الدقة . أما بالنسبة لدخول أعضاء الكولخوز الناجمة عن بيع منتجـاتهم من السلع الزراعية الى السكان فيجرى تقدير قيمتها فى الميزان بصـــورة تقريبية ، وقد أوضحت الأحصاءات اتجاه حجم هذه المبيعات الى الهبوط التدريجى (٢) .

وتعتمد تقديرات أهم بند من بنود جانب النفقات فى الميزان وهو انفاقات السكان الموجهة لشراء السلع والخدمات اساسا على التحليل الاحصائى للبيانات الموسعة التى تتضمنها ميزانيات العائلات ونفقـات المستهلكين (أنظـر الشكل رقم ٢١) ولمستوى ونمط الطلب الاستهلاكى وكذلك لمدى مرونته السعرية

---

(١) أوضحت الاحصائيات أن نسبة الدخل النقدى لاعضاء الكولخوز الى الدخل الكلى فى هذا القطاع قد تزايد من ٣٠ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٥٧ ٪ عام ١٩٥٨ الى ٧٠ ٪ عام ١٩٦٢ الى ٧٩٫٠ ٪ عام ١٩٦٦

انظر :

Ibid., p 359 ; Slavnyj (I) Le Nouveau Systeme de Gestion et la Circulation Monetaire L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est No 3, 1967 pp 635 – 636

(٢) بلغت قيمة مبيعات السلع الزراعية فى سوق الكولخوز ٢٫٩ مليار روبل عام ١٩٤٠ و ٤٫٩ مليار عام ١٩٥٠ و ٤ مليار عام ١٩٦٠ و ٣٫٨ مليار عام ١٩٦٤ و ٣٫٧ مليار عام ١٩٦٥ .

انظر :

M. Lavigne : Planification.. op. cit., p 360

والدخلية (١) . ويرجع لتقديرات الخطة الانتاجية وخطة زيادة الانتاجية فيما يتعلق بالضرائب المقدرة فى جانب النفقات .

وتظهر الزيادة فى جانب الأصول فى الميزان القوى أن هناك فائضا من النقد لدى السكان والعكس بالعكس وتسجل هذه الفروق فى الجانب الاقل في شكل زيادة أو نقص النقود الحاضره فى يد السكان وذلك حتى يتعادل جانبا الميزان (٢) .

وتفيد النتائج الرقمية التى تتوصل اليها حسابات بنــــود هذا الميزان فى توضيح نمط توزيع الدخول النقدية الخاصه بالفئات المختلفة في المناطق المختلفه بين أقسام الانفاق الاستهلاكي المختلفـــة ، ومن ثم فانها تستخدم بصورة أساسية في تخطيط حجم تجارة التجزئه نوعيا وجغرافيـا وتخطيط أسعارها كما تستخدم فى تخطيط التوسع فى الخدمات الجارية والترفيهية فى المناطق

---

(١) United Nations : Planning for Economic Development. A/ 5533 Rev 1 New York, 1963. p 36 . H. Hirsch : Quantity.. op. Cit., p 27

ويجرى فى الاتحاد السوفيتى دراسات منظمه لميزانيات أكثر من خمسين الف عائله من عائلات العمال والموظفين المكتبين من مختلف المهن ومن الفلاحين . ويعد تحليل احصائى لهذه الدراسات لمعرفة مكونات الطلب العائلي موزعا حسب مستوى الدخل ونوع المهنة . انظـر :

Soviet Planning op. cit., p 37

(٢) V. Vorobyev : The Planning. op. cit., p 124 ; G. Garvy The Role. op. cit., pp 58 - 59 ; H. Schwartz : Russia's op. cit., p 173 - 174 ; A. Baykov ; Planning in the U. S. S. R. op. cit., pp 19-29

المختلفة وتحديد تعريفتهـــا (١).

ويستعان ببيانات الميزان فى تقـدير مدفوعات السكان لميزانية الدولة من الضرائب والرسوم ، وتحديد القدر من الموارد النقدية للسكان الذى يمـكن تعبئته بواسطة المؤسسات الماليـة عن طريق طرح سندات حكومية أو عن طريق الادخار فى البنوك ، ومن هنـــا تتضح علاقة المـيزان بالخطة المالية الاجمالية (٢).

وللمـيزان علاقات ارتباط ببعض الخطط الأخرى . فهو يرتبط بالخطة الاقتصادية القومية من ناحيتين : الأولى هي وجوب تناسق الأجور المرتبات المدفوعة ، وهى أهم بنود جانب الدخول النقدية فى الميزان ، مع الأرقام المحدده لها فى الخطة ، والناحية الثانية هي وجوب تناسق مشتروات الأفراد من السلع الاستهلاكية والخدمات وهى أهم بنود جانب النفقات فى الميزان مع أرقام حجم السلع الاستهلاكية والخدمات المقرره فى الخطة (٣) .

ويرتبط الميزان ارتباطا وثيقا بخطة النقد للجوس بنك حيث يستند أساساً إلى البيانات الواردة فى الميزان عند وضع هذه الخطة . فبند الأجور والمرتبات فى الميزان يشكل الجانب الأكبر فى بند المدفوعات فى خطة النقد ، كما أن بند

---

(١) Charles Bettelheim ; La Planification Sovietique. op. cit., p116

P. Krylov ; Methods of Planning. op, cit., p 15 ; R. W. Davies : The Development. op. cit , p 177

(٢) P. Krylov ; Methods of Planning. op. cit., p 15 ; H. Schwartz ; Russia's. op. cit., p 174

(٣) M. Lavigne ; Planification. op. cit., pp 358 – 359 ; G. F. Dundukov ; Financial Balances, op. cit., p 137

الأنفاق على شراء السلع والخدمات فى الميزان يعتـــبر أهم عنصر فى جانب متحصلات الجوس بنك من العملة . وليس أدل على الصلة الوثيقة بين الميزان وخطة النقد أن التغير فى مقدار العملة المتداولة الذى يسجله الميزان يجب أن يطابق مع التغـير الذى تسجله خطة النقـد ، فالإنفاق المقدر لايرادات السكان يمثل تيار النقـد المقدر انسيابه إلى المشروعات والمؤسسات المختلفة ثم إلى الجوس بنك بالتالى ،والدخول المقدر تحقيقها تمثل تيار النقد المقدر انسيابة إلى التداول ، ومن ثم فان الزيادة المقدرة لتيار الدخول على تيار الإنفاق لابد أن تغطى بزيادة فى العملة المصدره وتساوى الزيادة المقـدرة فى مدفوعات الجوس بنك من العملة والتى تتضمنها خطة النقد ، والعكس بالعكس (١) .

(٥) ميزان رأس المـال الثابت :

يتكون الناتج الاجتماعى — كما تقدمت الأشاره — من السلع الاستهلاكية وسلع إنتاجية ، وأن الأخيره قد تكون سلع وسيطة تستهلك لدى استخدامها فى الإنتاج أو سلع رأسمالية تشبع حاجات الإنتاج لعدة سنوات وذلك مثل المعدات والآلات والمبانى ووسائل النقل ... الخ وهذه تستهلك تدريجيا وعلى فترة زمنية تزيد عن سنة . ولرأس المال الثابت جانبين متميزين : أحـــدهما الجانب المـادى أو السلعى ويتمثـل فى القيمة الاستعمالية use value التى لا تتغير عادةمن سنة إلى أخرى خلال سنوات عمر الأصل الثابت،أما الجانب الآخر فهو الجانب المالى ، أى القيمة الماليـة للاصل الثـابت حيث تتناقص هـذه القيمة سنويا بمقـدار الأهلاك depreciation allowances . ويطلق

---

(١) G. Garvy. The Role. op. cit., pp 59 – 69 . V. A. Vorobyev. The Planniug. op. clt., p 124 , A. P. Strukov, Balance Method. op. cit., pp 94 - 95

شكل رقم ٧

الدخـــول

- أجور ومرتبات ← من: ـاع السلع الانتاجية
- أجور ومرتبات ← من: ـاع السلع الاستهلاكيه
- أجور ومرتبات ← من: قطاعات غير منتجة
- أجور ومرتبات ← من: ـيزانية للعاملين فى الخدمات المجانية
- دخـول نقـديـة لاعضاء الكولخوز ← من: ـطاع الكولخوز
- دخـول نقـديـة للحرفين والتعاونيين ← من: ـاع التعاونيات الانتاجية
- معاشات — منح مقبوضات من التأمين الحكومي ← من: الميزانية
- قروض لانشاء مساكن فوائد للمدخرات — جوائز يانصيب فوائد سندات ← من: ـــاز المصرفى

النفقـــات

- مشتروات سلعيه استهلاكية من متاجر الدولة والتعاونيات ← الى قطاع السلع الاستهلاكية
- مشتروات مــواد غذائية من متاجر الدولة ← الى تجارة الدوله الخـــاصة بالسلع الغـــذائية
- مشتروات من اسواق الكولخــوز ← الى قطـــاع الكولخوز
- نفقات خدميـــة ← الى القطاعات غير المنتجة
- ضرائب ورسوم — اشتراكات التأمين الاجتماعي — أقساط تأمين ← الى المـــيزانية
- مدخرات فى بنوك الادخار — شراء أوراق اليانصيب — شراء سندات حكومية ٣٪ — سداد القروض وفوائدها ← الى الجهـــاز المصرفى

(١)

هيكل مبسط لحركة الدخول والنفقات النقدية للسكان .

تعبير الأصل الثابت فى المحاسبة السوفيتية على السلع الرأسمالية التى تستخدم لمدة تزيد عن سنة والتى تزيد قيمة كل وحدة منها على ٥٠٠ روبل (١)

وتوضح موازين رأس المال الثابت (٢) قيمة الأصول القائمة فى بداية الفترة التخطيطية (بعدحساب قيمة الاستهلاك) كما يوضح التغيرات التى تطرأ عليها (بالزيادة أو النقصان) والرصيد فى نهاية الفترة التخطيطية .

ويمكن التميز بين نوعين من موازين رأس المال الثابت :

— موازين رأس المال الثابت المنتج ، وهى تتعلق بالأصول الرأسمالية المستخدمة فى النشاطات المنتجة كالآلات ووسائل النقل والجرارات والآلات المنتجة للطاقة والمبانى التى يتم فيها الإنتاج ... الخ .

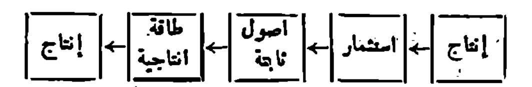
— موازين رأس المال الثابت غير المنتج،وهى تتعلق بالأصول الرأسمالية المستخدمة فى النشاطات غير المنتجة مثل المبانى السكنية — المستشفيات — السيارات المستخدمة فى نقل الركاب أو السلع المعمرة التى فى حوزة السكان لاغراض استهلاكية كالسيارات الخاصة مثلا .

وتبرز أهمية التفرقة بين نوعى رأس المال الثابت فى أن التوسع فى الإنتاج يعتمد لدرجة كبيرة على حجم وهيكل الأصول الثابتة المنتجة . فتغيير نمط وهيكل الإنتاج أو معدل زيادته فى القطاعات المختلفة يتطلب تعديل معدلات نمو الطاقة الإنتاجية فى هذه القطاعات أو بعبارة أدق تعديل الاستثمارات (التكوين الرأسمالى) فى الأصول الثابتة . ومن جهة أخرى فان الإنتاج هو

(١) M. Dowidar . Les Schemas. op. cit. pp 222 - 225

(٢) أنظر الشكل (٢٢) بملحق الفصل الأول من الباب الثانى .

الذى يغذى الطاقة الإنتاجية بما يقدمه من سلع رأسمالية (آلات ومبانى) تستثمر فى تكوين الأصول الثابتة الجديدة وإحلالها محل الأصول المالكة وبالتالى تتحدد الطاقة الإنتاجية التى تحدد بدورها حجم وهيكل الإنتاج ، وهكذا (١) .



والتخطيط يبدأ عادة بتحديد أهداف الإنتاج أولا ، ثم يجرى تحديد الطاقات الإنتاجية اللازمة لانجاز هذه الاهداف ، وهذا يتطلب بدوره تحديد الأصول الثابتة والاستثمارات الضرورية الكفيلة بتقديم هذه الطاقات وذلك عن طريق استخدام المعاملات الفنية التخطيطية . ولذلك يتعين دائما مراعاة تحقيق التناسق بين خطط الإنتاج وخطط الاستثمار لارتباط كل منها بالأخرى ارتباطا عضويا ، فلكى يتسنى تحديد الاستثمارات اللازمة فى عام ما ، فانه من الضرورى معرفة أهداف الإنتاج بعد فترة بناء هذه الاستثمارات gestation period (ولتكن خمس سنوات مثلا) وهنا يتعلق الأمر بديناميكية التخطيط حيث يلعب عنصر الزمن دورا هاما ، ويبرز دور الخطط متوسطة الأجل فى تحقيق التناسق بين هذه العلاقات المتشابكة (٢) .

---

(١) A. P. Strukov : On the Preparation. op. cit, pp 130 - 131 P. M. Moskvin : Balance of National Economy. op cit. pp 114 - 115 : V. Spevacek : The Balance of Fixed Capital in General Lectures on the Technique of Planning Lecture No 12 , op. cit. p 5

(٢) Ibid., pp 5 . 6

ولموازين رأس المال الثابت علاقات وطيدة بالخطط الائتمانية طويلة الأجل التى يتولى الجهاز المصرفى مهمة وضعها ونهتم أساسا بتمويل الاستثمارات الرأسمالية فى شتى فروع الاقتصاد القومى .

(٦) ميزان الاقتصاد القومى :

يعتبر ميزان الاقتصاد القومى تركيب يضم عدة موازين كلية تعرض الاقتصاد القومي فى مجموعه خلال فترة محددة وذلك بالنسبة الى جوانب ثلاث رئيسية من عملية تجدد الأنتاج هى . الجانب السلعى أو المادى ويمثله ميزان الناتج الاجتماعى وميزان رأس المال الثابت والموازين السلعية، والجانب المالى ويمثله ميزان الدخل القومى وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان، والجانب البشرى (العماله) ويمثله ميزان القوة العاملة . فميزان الاقتصادالقومى يحتوى العملية الاقتصادية بمختلف جوانبها . فهو يبين مجال الانتاج المادى مقسما الى أقسام كبيرة وقطاعات وفروع وعلاقات الاعتماد المتبادل بينها ، ونتيجة نشاطها المتمثلة فى اجمالى الناتج الاجتماعى ،الدخل القومى واستخدامه بين الاستهلاك والتراكم ، ثم إعادة توزيع الدخل القومى من خلال النشاط غير المادى . والواردات والصادرات، والامكانيات من القوة العاملة وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة .

ويظهر الترابط بين الموازين الكلية داخل هيكل ميزان الاقتصاد القومى من ناحيه أن كل من الدخل القومى والناتج القومى يعتبر نتيجه لاستخدام قدر معين من العمل مزودا بقدر معين من رأس المال الثابت (أى بمستوى معين من الإنتاجيه) ويرتبط حجم الدخل القومى وبالتالى حجم الاستهلاك والتراكم باستخدام رأس المال الثابت والمتداول ومدى الوفر فى استخدام

وسائل ومستلزمات الانتاج ، اذ كلما ازدادهذا الوفر كلما ازداد حجم الموارد التي تستخدم في التوسع في الانتاج ورفع مستوى معيشة السكان .

ويعتبر الميزان التخطيطي للاقتصاد القومي ، والذى يمثل في الشكل رقم (٢٣) أداه لتحقيق تناسق الخطة الشاملة عن طريق التعرف على شروط التوازن العام بين أجزاء العملية الاقتصادية في مختلف جوانبها (١) .

نخلص اذا مما تقدم الى أن تحقيق تناسق الخطة قد تطلب استخدام موازين معينة تعمل جميعها على تجنب حدوث أية اختلالات أو اختناقات قد تحول دون تحقيق الاهداف التي تتوخاها الخطة . وقد رأينا أن هذه الموازين تتكون أولا من موازين عينية تشمل : موازين القوة العاملة والموازين السلعية وموازين الطاقة الانتاجية . وقد رأينا أن موازين القوة العاملة تعالج مشكلة تحقيق التوازن بين المعروض من القوة العاملة وأحتياجات مختلف فروع الاقتصاد القومي منها بحيث تتحقق التنمية المطلوبة وفقا للخطط الموضوعة ورأينا كذلك أن الموازين السلعية تعمل على حصر الكميات المتاحة من السلع الهامة على مستوى الاقتصاد القومي كله والكميات المطلوبة منها ثم تحقيق

(١) راجع بالتفصيل دراسة لميزان الاقتصاد القومي :

M. Dowidar ; Les Schemas. op. cit., pp 226 - 235

وانظر ايضا :

P. Krylov : National Balances. op. cit, pp 12 - 13 , Moskvin , Balance. op. cit., p 109 , 120 - 121 , Sorokin, Planning op. cit., pp 311 - 313 . Schwartz , Russia's op. cit., pp 174 - 175 , Johannes Rudolph Balance of National Economy — An Instrument of Long - term Planning in Planning & Statistics in Socialist Countries op cit., p 195

التوازن بينها. أما موازين الطاقة الانتاجية فتستهدف إقامة التناسق بين الطاقات الانتاجية المتاحة واحتياجات الاقتصاد القومي من أهم أنواع المنتجات الصناعية كما تعمل على تحديد الاستثمارات اللازمة فى فترة الخطة حسب فروع الاقتصاد القومى واللازمة لتشغيل الطاقات الانتاجية الاضافية .

وقد تطلب حل مشكلة تحقيق تناسق الهيكل الاقتصادى فى مجموعه على النحو الذى تتضمنه خطة الاقتصاد القومي دون الاكتفاء بتوازنات كية جزئية على النحو الذى تحققه الموازين السلعية - استخدام الموازين القيمية التى يتم حسابها فى صورة نقدية ترتكز على الموازين العينية وتغطى العملية الانتاجية فى مجموعها . وأول هذه الموازين هو ميزان الناتج الاجتماعى والذى يحتوى نتيجة عملية الانتاج فى فترة زمنية معينة ، إذ يمكن من خلاله التعرف على القيمة الاجمالية للناتج الاجتماعى خلال الفترة المخططة وتركيب نفقة الانتاج المادية فى كل فروع الانتاج ، والتعرف أيضاً على القيمة المضافة الأمر الذى يعكس من استخلاص صافى الناتج الاجتماعى . ويقودنا ذلك إلى الميزان القيمى الثانى وهو ميزان الدخل القومي والذى يعطى صورة شاملة لمصادر هذا الدخل وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة وكيفية استخدامه فى الاستهلاك (الفردى والجماعى) والتراكم . ولما كان الاستهلاك الفردي يتم عن طريق حصول الأفراد على دخول نقدية ينفق جانب كبير منها فى شراء السلع الاستهلاكية المختلفة ، فقد ظهرت الحاجة إلى بناء ميزان يعمل على تحقيق التناسب بين قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة فى الاقتصاد وبين قيمة الدخول النقدية التى يحصل عليها السكان خلال فترة زمنية معينة ، وهذا الميزان هو ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان . أما ميزان رأس المال الثابت

فيعكس التغير فى الأساس المادى للانتاج حيث أنه يبين قيمة الأصول الثابتة فى بداية الفترة التخطيطية والتغيرات التى تطرأ عليها ، ثم تبين الرصيد فى نهاية هذه الفترة ، ومن ثم يمكن عن طريق المقارنة بين الأصول الثابتة فى كل من التاريخين التوصل إلى حجم الزيادة (الاستثمار) فى الأصول الثابتة اللازم لتحقيق أهداف الخطة . وقد رأينا أخيراً أن ميزان الاقتصاد القومى يعتبر أداة لتحقيق التناسق والترابط بين الأهداف الواردة فى مختلف أجزاء خطة التنمية الاقتصادية حيث يحتوى مجموعة الموازين التى تعرضنا لها (أنظر الشكل رقم ٢٩)(١) .

ولما كانت نقطة البداية فى نظام التخطيط القومي الشامل هى التخطيط العينى الذى يحدد التدفقات السلعية بين أوجه الاستثمار والانتاج والتداول والاستهلاك ، فان هذه التدفقات لا تتم إلا بوجود تدفقات مالية مقابلة لها بل ومطابقة لها تماما حتى يمكن تحقيق التدفقات السلعية المحددة بالخطة . ومن ثم فان التخطيط العينى يقودنا إلى التخطيط المالى الذى يستهدف تنظيم تدفق الموارد المالية بحيث تتفق مع الموارد العينية وهو ما سوف نتناوله فى المبحث التالى :

---

(١) وأنظر أيضاً فى كيفية ترابط هذه الموازين ببعضها البعض :

M. Dowidar : Les Relations Entre La Comptabilite National et Les Autre Systemes Comptables, le Systeme D'input - Output et Le Systeme des Balances, L'Ebypte Contemporaine, No 358 Le Caire , Oct. 1974

المبحث الثالث

التخطيط المالى وأدواته

تنبع ضرورة التخطيط المالى فى الاقتصاد السوفيتى من حقيقة أنه اقتصاد نقدى تتداول فيه النقود فالأجور تدفع فى شكل نقود، كما أن عناصر الانتاج والسلع النهائية تقوم كلها بالنقود، ولكل تبادل عينى يتحقق فى الاقتصاد مقابل نقدى . ويجرى التبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة المملوكة للدولة عن طريق التحويلات الدفترية فيما بين حساباتها الممسوكة لدى الجوس بنك أى فى شكل نقود كتابية ، أما قطاع السكان أى المستهلكين فانهم يحصلون على السلع والخدمات الاستهلاكية فى مقابل دفع نقود ورقية .

والتخطيط المالى — كما تقدمت الاشارة له دور تبعى للتخطيط العينى بمعنى أنه لا توجد أهداف مستقلة خاصة به ، وانما تشتق أهدافه من التخطيط العينى . فالجوسبلان تقوم أولا بتحديد الموارد العينية (المادية) المتاحه للانتاج وكذلك الأهداف التى يتعين تحقيقها خلال فترة الخطة وذلك فى صورة مقادير معينة من السلع المادية والخدمات التى يتعين أن توجه هذه الموارد العينية لإنتاجها وذلك فى اطار الخطة الاقتصادية القومية . ولما كانت المبادلات الاقتصادية أى انتقال السلع — انتاجية كانت أم استهلاكية — بين جهة وأخرى ، هى مبادلات نقدية لأنهـا تتم فى شكل نقود تعبر عن قيمة السلع والخدمات محل المبادلة ، فانه يترتب على هذا الطابع النقدى للمبادلات الاقتصادية وجوب تمكين مشترى السلعة أو الخدمة من سداد قيمتها مقومة بوحدات نقديه إلى البائع وذلك سواء فى صورة نقود ورقية أم نقود كتابية . وهكذا يتعين توافر الموارد المالية أو وسائل الدفع بنوعيها بالقدر اللازم لاتمام تبادل السلع

والخدمات فيما بين مختلف الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى وفقاً لما هو مخطط[1].

ونبعية التخطيط المالى للتخطيط العينى لا تعنى أن له أهمية ثانوية فى النظام العام للتخطيط ، وأنما يرتبط كل من التخطيط المالى والعينى ببعضهما ارتباطا وثيقا . فالخطط المالية هى وسيلة تحقيق أهداف التخطيط العينى من انتاج وأستهلاك واستثمار وواردات وصادرات وعماله ، لأن تحقيق هذه الأهداف جميعا يتطلب بالضرورة وجود تدفقات مالية متناسبة ومتطابقة تماما مع التدفقات العينية على النحو الذى رسمته الخطة الاقتصادية القومية . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان انجاز الخطط المالية يتوقف على انجاز الخطط العينية . التخطيط المالى اذن يعتبر جزءا لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادى العام حيث يعكس الوجه الآخر للتخطيط العينى ، كما أنه يعتبر وسيطا لتدفقات السلع والخدمات ، فالمتحصلات (الدخول) فى الخطط المالية تتولد من الانتاج، كما أن الانفاق يعتبر نتيجة للتراكم والاستهلاك[2]

خلاصة الأمر اذن أن تنفيذ الخطة العينيه فى اقتصاد تتداول فيه النقود لا بد له من تيار مخطط لوسائل الدفع قد يتخذ صورة اعتمادات غير قابلة للرد تمنح للوحدات الاقتصادية المنفذة للخطه من ميزانية الدولة ، وقد يكون فى صورة تسهيلات ائتمانية تمنح لها من الجهاز المصرفى فى حدود معينه ولفترات

---

(١) د. أحمـــد جامع : الاقتصاد الاشتراكى . المرجع السابق ص ٢٤٠ — ٢٤٢
Loucks & Whitney ; Comparative'. op. cit., p 493 ; Schwartz ; Russia's.. op. cit-, p 469

(٢) Eor : The Organization.. op. cit., p 161 ; Lange Essays. op. cit., pp 4 – 6 ; Soviet Financial System. op. cit-, p 49

محدده ولتمويل أوجه بذاتها . وهذه التسهيلات يسحب جانب منها نقداً لسداد الاجور والمدفوعات الاخرى البسيطة ، أما الجانب الأكبر منها فيستخدم في تغطية نفقات هذه الوحدات بواسطة التحويلات الدفترية من حساباتها المفتوحة لدى الجوس بنك لذلك فان الخطط الماليه تستهدف ضمان توفير وسائل الدفع اللازمه لهذا التمويل وتوزيعها واستخدامها بصورة تضمن انسيابها - كميا وزمنيا - بما يتفق مع مقتضيات الخطط الماديه وتتكون أهم هذه الخطط من : ميزانية الدولة وهى الاداة الرئيسيه لتنفيذ الخطه ، والخطط الماليه للجهاز المصرفى وهى : خطة النقد للجوس بنك والتى تستهدف تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية التى تتجه الى بنك الدولة وتلك التى تخرج منه ، ثم خطط الائتمان لكل من الجوس بنك وستروى بنك والتى تعمل على سد احتياجات الوحدات الاقتصادية من الائتمان قصير وطويل الأجل . ونظراً لأن الاقتصاد السوفيتى له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجى ، فانه يتم اعداد خطه للنقد الاجنبي تعكس قدر حقوق الاقتصاد القومي لدى الخارج والتزاماته فى مواجهة الخارج مع تحقيق التوازن بينها . أما الخطة المالية الاجمالية للاقتصاد القومي فتستهدف تحقيق التوازن بين الخطط الانتاجية والخطط المالية لفروع الاقتصاد جميعها .

وسوف نتعرض بالدراسة لهذه الخطط المالية ودور الجهاز المصرفى فى اعدادها .[1]

---

(١) ينصرف مفهوم الخطط الماليه هنا الى الخطط المالية القوميه ، أما الخطط المالية للمشروعات فسوف نعرض لها فى الفصل الثانى من هذا الباب .

(١) ميزانيـة الدولـــة :

تعتبر ميزانيه الدولة الخطة الماليه الرئيسيه فى النظام المالى للاتحاد السوفيتى فعن طريقها يتم تكوين الموارد الماليه المركزيه للدولة من خلال ماتحصل عليه من ايرادات من مختلف المشروعات الانتاجيه فى صورة ضريبة على رقم الاعمال واقتطاعات من الارباح واشتراكات التأمين الاجتماعى ، ويتم عـن طريقها ايضا استخدام هذه الموارد فى تمويل النمو المخطط لفروع الاقتصاد القومي المختلفه هـذا من ناحيه . ومن ناحية أخرى فان أكثر من نصـف الدخـل القومى السوفيتى يوزع توزيعـا مخططـــا من خلالهـا ، ومن ثم فانهـا تعتبر من أهم الادوات التى تتوسـل بهـا الدولة فى تنفيـذ سياستهـا الاقتصاديه (٢) .

وتوحد ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى بين ميزانية الاتحاد وميزانيات جمهوريات الاتحاد الخمسة عشر وميزانية التأمين الاجتماعى الحكومى وميزانيات الاقاليم والمناطق والمقاطعات والاقسام والمدن والاحياء والقرى . وعلى الرغم من ضخامة عدد هذه الميزانيات (حوالى سبعين الف ميزانية) ، الا أنها تتصل

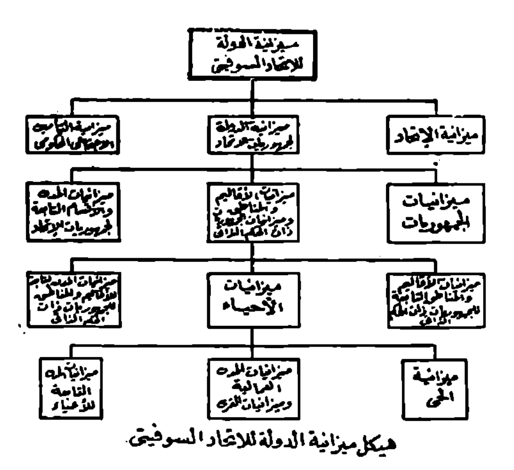
---

(١) Soviet Legislation Series : Budgetary Powers of the U. S. S. R. and the Union Republics. Progress Publishers; Moscow 1967, p 5 ; Soviet Financial System. op. cit., pp 161 - 162 ; Pereslegin : Finance & Credit. op. oit. p 54 ; A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit., p 103 ; Sitarjan (S), Du Rapport du Revenu National et du Budget d'Etat L' U. R. S. et Les Pays de L'Est, 1964, No 1 pp 110 - 111

بعضها جميعا فى نظام متكامل ومتجانس [١] .

ويوضح الشكل (٨) هيكل ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى .

شكل رقم (٨)



هيكل ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى

نقلا عن :

V. Pereslegin. Finance, Credit.. op. cit., p 57

---

(١) Soviet Financial System. op. cit.. pp 316 - 317 ; Pereslegin : Finance & Credit.. op. cit., pp 54 - 56 ; Loncks & whitney ; Comarative.. op. cit,, p 496

ونقطة البداية فى وضع ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى هى قيام السلطات المالية بتحليل الانجاز الفعلى والانجاز المتوقع لميزانية السنة الجارية بهدف اكتشاف إمكانيات زيادة الايرادات وتخصيص الموارد بصورة أكثر فاعليه فى الميزانية التى تعد عن السنة المالية التالية (والتى تبدأ من أول يناير وتنتهى فى نهاية ديسمبر) . ثم تضع السلطات المالية فى اعتبارها بعد ذلك ما تتضمنه الخطط المالية والخطط التقديرية التى تقدمها المشروعات والمؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية اليها[1] . وبعد أن تتأكد هذه السلطات من سلامة وقانونية كل الخطط التقديرية وتطابقها مع توجيهات الحزب الشيوعى والحكومة ومع الاهداف المقررة لحجم التجارة السنوية وتكاليف الإنتاج والتوزيع والاستثمار الرأسمالى ومع الاهداف المقررة للمؤسسات الاجتماعية والثقافية (عدد المؤسسات وعدد الأفراد الذين يلتحقون بها)، يوضع مشروع ميزانية الدولة للجمهوريات على أساس الخطط التقديرية الاجمالية للايرادات والنفقات التى

---

(١) الخطة المالية لأى مشروع من مشروعات financial plan هى ميزانية عمومية للدخل والنفقات يظهر فيها كل دخل ونفقات هذا المشروع (فيما عدا رقم المبيعات والعلاقات المتبادلة مع الهيئات المالية والتى يكون موضوعها الائتمان قصير الاجل .

أما الخطط التقديرية estimates فهى شكل من أشكال الخطة المالية تقوم بوضعها مؤسسات وتنظيمات تعمل فى القطاع غير الانتاجى ولا تتبع نظام محاسبة التكاليف ، ويتم تمويلها كليا أو جزئياً من الميزانية حيث لا توجد مصادر مستقلة لدخلها . ويشمل هذا النوع المؤسسات التربوية والثقافية والصحية والادارة الحكومية والتنظيمات العامة . وتقوم الخطط التقديرية على مؤشرات الانتاج والعدد المخطط للموظفين ومعدلات الاجور ومعايير النفقات ... الخ .

انظر :

Soviet Finaucial System. op. cit., p 52

تضعها الوزارات والمصالح الحكوميـة فى الجمهورية وعلى أساس مشروعات الميزانيات للجهوريات ذات الحكم الذاتى والسوفيتات المحلية ، ويقوم مجلس وزراء كل جمهورية اتحادية بفحص مشروعات ميزانيتها واقراره ، ثم يرفع المشروع بعد الموافقة عليه إلى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى مع إرسال نسخ منه إلى وزراء مالية الاتحاد السوفيتى وإلى الجوسبلان . ويتم وضع مشروع ميزانية الدولة للاتحادالسوفيتى بواسطة وزارة المالية على أساس مشروع ميزانية الاتحـاد ومشروعات ميزانيات جمهوريات الاتحاد ومشروع ميزانية التـأمين الاجتماعى الحكومى ، وبعد أن يدرس مجلس وزراء الاتحادالسوفيتى مشروع ميزانية الدولة ويوافق عليه ، يعرض بعد ذلك على مجلس السـوفيت الأعلى ويصدق عليه كقانون (١) .

ميزانية الدولة والخطة الاقتصادية القومية :

ويتناسق وضع مشروع ميزانية الدولة تناسقا كاملا مع الاهداف المقرره فى الخطة الاقتصــادية القومية . فأرقام للميزانية فى جانبي الايرادات والنفقات ليس لها وجود مستقل بذاته ، وإنما يجرى وضعها وتنفيذها على للنحو الذى يحقق الاهداف المقررة فى هذه الخطة فى الوقت المناسب (٢) .

ويمكن تبيان العلاقة الوثيقة التى تربط بين الميزانية وخطة الاقتصاد القومي عند استعراض مكونات جانبي الايرادات فى الميزانية .

---

(١) V. Pereslogin : Finance., op. cit., pp 77 - 79 ; Sovtet Finanelal System. op. cit. pp 333 - 335

(٢) Ibid,, p 3 8 ; Pereslegin ; Finance.. op. cit., p 75 ; R. W. Davies ; The Development.. op. cit:, pp 185 - 186

أ - مكونات جانب الايرادات فى الميزانية :

تبوب الايرادات فى ميزانية الدولة على أساس مصدرها ، وهى تنقسم من حيث طبيعتها الاقتصادية إلى مجموعتين رئيسيتين : —

المجموعة الأولى : وهى الايرادات التى يكون مصدرها الوحدات التابعة لقطاع الدولة والتعاونيات الاستهلاكية والمزارع الجماعية (١) . ويأتى هذا الدخل الذى يمثل أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالى الايرادات من حصيلة الضريبة على رقم الأعمال turnover tax (nalog soborota) ، وتعتبر المبيعات من السلع الاستهلاكية هى الوعاء الرئيسى لها (لأن مبلغ الضريبة يعتبر جزءا من الثمن المخطط للسلعة يحول بعد بيعها مباشرة إلى ميزانية الدولة) ، كما يأتى هذا الدخل أيضاً من اقتطاعات الارباح التى تحققها المشروعات (والتى تحتسب على أساس الفرق بين الثمن الأجمالى للمبيعات بدون الضريبة على رقم الأعمال وبين التكلفة الكلية لإنتاجها) . وتجد كلا من الضريبة على رقم الأعمال والاقتطاعات من الأرباح مصدرها فى الناتج الصافى الذى تحققة المشروعات(٢)، إلا أن الضريبة عبارة عن نسبة معينة من هذا الناتج الصافى تحول مباشرة إلى

---

(١) تدفع تنظيمات التعاون الاستهلاكى ضريبة على رقم الاعمال وضريبة دخل ، أما المزارع الجماعية فتدفع ضريبة دخل.

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 312

(٢) يفسر السبب فى احتفاظ السوفيت بأسلوبين مختلفين لتحويل جزء من الناتج الصافى للاقتصاد القومى إلى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة (الضريبة على رقم الاعمال واقتطاعات الارباح) رغم اتحاد طبيعتها الاقتصادية فى أن ذلك يرجع الى اختلاف مستوى نفقات الانتاج بين المشروعات التى تنتج سلعا واحدة . فاذا قيل بأن يقتصر الأمر

ميزانية الدولة ، فى حين أن الجزء الذى يحول من الأرباح إلى الميزانية هو الجزء الذى يتبقى بعد اجراء عدة توزيعات من الأرباح المخططة للمشروعات لمواجهة احتياجاتها المختلفة ، ويتعين ألا يقل هذا الجزء عن ١٠ ٪ من أجمالى الأرباح المخططة (١) .

على فرض ضريبة واحدة على مبيعات المشروعات المختلفة من سلعة واحدة فان ذلك سوف يؤدى — فى ظل تفاوت نفقات الانتاج — الى ظهور ارباح ضخمة لدى بعض هذه المشروعات دون البعض الآخر ، وهذا من شأنه اضعاف حافز للمشروع على خفض نفقات انتاجية وزيادة انتاجية العملية وتحسين مركزه المالى . كما أنه من غير المناسب اداريا فرض أسعار مختلفة للضريبة على سلعة واحدة انتجت بواسطة عدة مشروعات . لذلك فانه يمكن عن طريق الاستقطاع من الارباح التحكم فى مستوى الارباح المحتجزة كلما دعت الحاجة الى ذلك . هذا بالاضافة الى أن حصيلة الضريبة تتميز على حصيلة الاقتطاع من الارباح بانها أكثر ضمانا فى الحصول على ايرادات كبيرة للدولة نظراً لأن تحصيل الضريبة لا يتوقف على تحقيق هذه المشروعات لمتحصلاتها ، وبصرف النظر عن نتائجها المالية ، فضلا عن أن الضريبة تتميز بانتظامها وبامكان تحصيلها عن مدة قصيرة دون ضرورة انتظار انتهاء السنة المالية للمشروع . ويلاحظ أنه اعتباراً من عام ١٩٤٨ ظهر اتجاه نحو انخفاض نسبة مساهمة الضريبة على رقم الأعمال فى تمويل الميزانية وتزايد الأهمية النسبية لاقتطاعات الارباح وذلك نتيجة لتخفيض أسعار كثيرة من السلع عن طريق تخفيض الضريبة المفروضة عليها والغائها بالنسبة للسلع الانتاجية ، مع ارتفاع نسبة اقتطاعات الارباح فى نفس الوقت .

Davies , The Development. op. cit., pp 212 - 213 . F. Holzman , Soviet Taxation. op. cit., pp 93 - 94 , Baykov. The Development op. cit., pp 375 - 376 , Loucks & Whitney . Comparative. op. cit., p 495 , Soviet Financial System. op. cit., p 140 , 194 , S. Satarian The Budget & Changes in Profite and the Turnover Tax, Probleme of Economics Vol. VII, 1964, No 1 p 13

د. عاطف صدقى : الضرائب فى الاتحاد السوفيتى . تنظيمها ودورها . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٦٤ ص ١١٨ — ١٢٦ و ص ١٨١ — ١٨٢ .

(١) أنظر فى كيفية توزيع أرباح المشروع فى الاتحاد السوفيتى الشكل رقم (٣١) .

ويتم حساب حصيلة الضريبة على رقم الأعمال — كايراد الميزانية — بالرجوع إلى خطة الإنتاج السلعي، إذ يمكن بواسطة استخدام البيانات الخاصة بمتوسط أثمان التجزئة ومتوسط سعر الضريبة لكل نوع من المنتجات الرئيسية (وخاصة منتجات صناعات السلع الاستهلاكية) التوصل إلى تقدير لحصيلة هذه الضريبة. أما حساب أرباح المشروعات — كايراد للميزانية — فيختلف بحسب نوع الصناعة التي تنتمي اليها. ففي الصناعات الثقيلة يتمثل الربح في الفرق بين قيمة حجم الناتج السلعي مقوما بأثمان الجملة للمشروع ونفقة الإنتاج المخططة. وفي الصناعات الخفيفة والغذائية فإن الربح يتحدد حجمه على أساس مستوى أرباح العام السابق وحجم الإنتاج والبيع المخطط والاهداف المقرره لتخفيض تكلفة الإنتاج (١).

وتضم المجموعة الأولى من الايرادات أيضاً — اعتبارا من عام ١٩٦٦ — ما يتم تحصيله مقابل استخدام المشروعات لرأسمالها الثابت والجارى. ويتحدد هذا الجزء على أساس نسبة معينة من قيمة هذا الرأسمال. وقد فرض هذا المقابل على المشروعات العاملة في القسم الثاني (المنتجة للسلع الاستهلاكية) وكذلك المشروعات العاملة في البترول والغاز والكهرباء وهي المشروعات التي تفرض على منتجاتها الضريبة على رقم الأعمال. وقد قصد من وراء فرض هذا المقابل الحد من طلب المشروعات لاستثمارات جديدة مع حثها على استخدام رؤوس أموالها الثابتة والجارية بطريقة تتسم بالكفاءة. ويعتبر هذا المورد قناة ثالثة لتحويل جزء من الناتج الاجتماعي الصافي إلى ايرادات ميزانية الدولة،

---

(١) R. w. Davies ;The Development,. op. cit., p 199 . M Z. Bor The Organiztion. op. cit,, pp 162 - 163

ومن المنتظر أن تفوق حصيلة هذا المقابل ما تدره حصيلة الاقتطاع من الأرباح (١) .

وهناك ايرادات أخرى تندرج تحت هذه المجموعة أيضاً مثل عائدات الغابات والدخول الاجمالية من الأسكان والمرافق العامة وغيرها من الوحدات الاقتصادية التى لا تتبع نظام محاسبة التكاليف ، والمبالغ الواردة من ميزانية التأمين الاجتماعى .

أما المجموعة الثانيـة من الايرادات فتشمل مدفوعات الأفراد (حصيلة الضرائب على المواطنين وهى لاتكون اكثر من ٧ ٪ من مجموع الايرادات) ، وتشمل كذلك حصيلة القروض العامة التى تطرحها الدولة (٢) .

ويلاحظ أن ايرادات ميزانية الدولة (المجموعتين الأولى والثانية) قد تضمنها ميزان الدخل القومى فى القسم الخاص بالتوزيع الثانوى لهذا الدخل .

---

(١) Zlobin (I) , Les Paiements des Entreprises au Budget dans les Conditions Nouvelles. L' U. R. S. S. et Les Pays de L'Est 1966 No 4 pp 883 - 885 . Sitarjan (S), La Reforme Economique et Le Budgett, la meme revue 1967 No 2 pp 414 - 415

(٢) يشمل نظام الضرائب على دخول المواطنين بالاتحاد السوفيتى أهم الضرائب والفرائض المالية التالية : ضريبة الدخل ، الضريبة الزراعية (وهى التى يدفعها سكان الريف مقابل استخدام قطعة الأرض الملحقة بالمنزل) ، والضريبة على العزاب والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والأشخاص ذوى العائلات الصغيرة ، والضريبة على المبانى وايجار الأرض والفرائض المالية المقررة على أسواق المزارع الجماعية مقابل استخدام الاكشاك التجارية ، ورسوم الدمغة .

انظر فى تفصيل ذلك :

Soviet Financial System, op. cit., p 215 – 223

ب — مكونات جانب النفقات فى الميزانية :

أما نفقات ميزانية الدولة فتقسم من حيث الغرض من التخصيص إلى أربعة مجموعات رئيسية هى : تمويل الاقتصاد القومى — تمويل الخدمات الاجتماعية والثقافيه — تمويل الدفاع الوطنى — تمويل النفقات المدنية والادارية . وهذه النفقات ترتبط تماما بالاهداف المقررة فى الخطة الاقتصاديه القومية .

ويعتبر الانفاق على الاقتصاد القومى هو البند الرئيسى فى جانب النفقات حيث يوجه لتمويل فروع الاقتصاد المختلفة لتمكينها من انجاز خططها . وقد بلغت نسبة هذا البند ٤٨,١ ٪ من مجموع جانب النفقات فى الميزانية ١٩٧١ .

وتقسم هـذه النفقات بحسب فرع الاقتصاد الذى توجه لتمويلة (صناعة زراعة — نقل — بريد — برق ... الخ) ، كما تنقسم أيضاً بحسب الغرض من التخصيص : تمويل الاستثمارات الرأسمالية التى تضمن تجدد الإنتاج الموسع للاصول الثابتة — تمويل رأس المال الجارى بصفة أساسية فى حالة المشروعات الجديدة لتمكينها من مباشرة نشاطها ، وتكملة رأس المال الجارى للمشروعات التى تعمل بالفعل وذلك فى حدود ضيقة جداً (نظراً لأن التمويل يأتى أساسا من الموارد الخاصة للمشروعات ومن القروض المصرفية قصيرة الأجل) — ثم الإنفاق على الاصلاحات الرأسمالية فى بعض الصناعات .

ويخطط الإنفاق على الاستثمارات الرأسمالية على ضوء عدة عوامل أهمها : حجم ونمط الاستثمارات الرأسمالية الذى تقرر كل خطة الانشاءات الرأسمالية ، والتصميات والمقايسات التى أعدت لمشاريع التشييد الرئيسية ، وأهداف خفض تكلفة الإنشاءات (كنسبة مئوية من العام السابق) ، ثم على ضوء الموارد المادية

الموجودة بالفعل تحت يد المشروعات . أما تقـدير تمويل رأس المال الجارى للمشروعات الجديدة فيتم على أساس برامج الإنتاج المخططة لها وجملة النفقات المقدرة خلال فترة الخطة [1] .

وتختص المجموعه الثانية من النفقات بتمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية وأهمها التعليم والصحة والتأمين والضمان الاجتماعيين . وتعمل هذه النفقات على تحقيق فوائد عديدة للاقتصاد القومى منها : الإرتقاء بمستوى التعليم والثقافة وتوفير التدريب الفنى والعلمى لجمـــع كبير من الفنيين والاخصائيين اللازم توافرهم لتسيير الاقتصاد الحديث ، وتعمل بالإضافة إلى ذلك على رفع مستوى معيشة المواطن وتأمين شيخوخته .

وتحسب نفقات المزانية على هذه المجموعة على ضوء الاهداف التى حددتها الخطة القومية (مثل عدد المدارس وعدد التلاميذ والمدرسين ، عدد الاماكن بالمستشفيات وعدد الأطباء ... الخ) . وتستخدم المعايير فى صورتهـا المادية والماليـة standards in physical & financial terms كأدوات لحساب النفقات المخططة على الخدمات الاجتماعية والثقافية بعد أن يؤخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية الخاصة بالمنطقة . فالمعايير فى صورتها المادية تحدد مقدار النفقات على البنود الواردة فى الحسابات فى صورة مادية (مثل كمية الكهرباء للمتر المربع من مساحة المدرسة ، المعدات اللازمة لكل تلميذ ، عدد المدرسين لكل فصل ، كمية الطعام اللازمة لكل مريض فى اليوم ... الخ) . أما المعايير فى صورتهـا المالية فهى التعبير النقدى عن المعايير فى صورتها المادية محسوبة

M. Z. Bor. Organization. op. cit., p 163

بالأثمان التى تحددها الدولة (١) .

وتخصص الحكومة السوفيتية المجموعة الثالثة من النفقات لمواجهة احتياجات الدفاع الوطنى وتدعيم القوات المسلحة السوفيتية . ويشمل ذلك تزويد الجيش بالمعدات والاسلحة والمواد الغذائية وتمويل التشييد الرأسمالى والمشروعات الصناعية الخاصة بوزارة الدفاع ، وتوفير وسائل التدريب ووسائل الترفيه للوحدات العسكرية ودفع مرتبات رجال القوات المسلحة (٢) .

أما المجموعة الرابعة من نفقات الميزانية وهى النفقات المدنية والادارية فتستهدف تسيير دفة الجهاز الادارى فى الدولة والذى يشمل عمله مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فهى تشمل نفقات تسيير هيئات التخطيط والهيئات المالية وأجهزة ادارة الاقتصاد القومى التى تتكون من عدد كبير من الوزارات وأجهزة ادارة الخدمات الاجتماعيه والثقافية والتى تتكون من عدد من الوزارات والمؤسسات ، ثم الاجهزة الخاصة بالمحاكم والمدعين العموميين والاجهزة القضائية . ويمكن تقسيم نفقات الميزانية على الجهاز المدنى والادارى من حيث الغرض منها إلى : أجور — مبالغ أخرى تضاف للأجور — نفقات المكاتب والصيانة — نفقات سفر — تشييد مبانى ادارية جديدة — الحصول على المعدات اللازمة للعمل الادارى — اصلاحات المبانى وغيرها من النفقات التى تتوقف على نشاط المؤسسة المعنية (٣) .

---

(١) R. W. Davies : The Development. op cit, pp 189 - 190 Soviet Financial System. op. cit., pp 250 - 251

(٢) Ibid, pp 268 — 269

(٣) Ibid, pp 265 — 266 ; A. Nove : The Soviet Economy op, cit., pp 106 + 107

ميزانية الدولة والخطط المالية الأخرى:

وترتبط ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي ، بوصفها حجر الزاوية فى نظام التخطيط المالى ، ارتباطا وثيقا بالخطط الماليه) ميزانيات الدخل والنفقات) لمشروعات الدولة والوزارات والمصالح الحكومية ، وترتبط بميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان ، وبالخطط النقدية والائتمانية لكل من الجوس بنك وستروى بنك ، وبالخطط المالية لبنوك الادخار الحكومية والتأمين الاجتماعى الحكومى والتأمين على أملاك الدولة وعلى الأفراد ، كما تستند بعض مؤشرات الميزانية على الخطط المالية للتنظيمات التعاونية .

وتختلف درجة ارتباط ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتي بالخطط المالية والائتمانية المختلفة . فمثلا تدخل ميزانية التأمين الاجتماعى الحكومى والتقديرات الاجمالية للمؤسسات فى المجال غير الإنتاجى فى ميزانية الدولة بجملتها بعـــد التحقق من صحتها (١) . أما ميزانيات الدخل والنفقات (الخطط المـالية) للوزارات والادارات الحكومية فتدخل فى الميزانية تحت فصول رئيسية توضح الأموال التى تدفع للميزانية والأموال التى تدفع اليها من الميزانية . وترتبط بها الخطط المالية للتنظيمات التعاونية من خلال مدفوعات الضريبة على رقم الأعمال .

وترتبط الميزانية بخطط بنوك الادخار من ناحيتين : الأولى عندما تتلقى هذه الأخيرة من الميزانية المنح التى تواجه بها نفقات ادارة الدين العام ، والثانية عندما تقوم بنوك الادخار بتحويل حصة من أرباحها اليهـــا على نحو

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., p 328

وممّا يذكر أن ميزانية التأمين الاجتماعى الحكومى قـــد أدمجت فى ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى منذ عام ١٨٣٨ أنظر .

Ibid. p 310

ما سلف ذكره (١) .

وتوفر بعض الفصول الفرعية لجانبي الايرادات والنفقات بالميزانية البيانات اللازمة لميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان ومنها دخول الأشخاص العاملين فى المجال غير الإنتاجى (الأجور والمعاشات ومنح الطلبة .. الخ)، كما يوضح الميزان المذكور مدفوعات السكان للميزانية (٢) .

وترتبط ميزانية الدولة بالخطط النقدية والائتمانية لجوس بنك والخطة الائتمانية لستروى بنك . فهى ترتبط بخطة النقد عن طريق ماتدفعه من أجور فى القطاعات الاقتصادية غير الإنتاجية ومن معاشات ومكافآت ، وكذلك من خلال ما تحصله من ضرائب شخصية وغيرها من أنواع الايرادات (٣) ، كما يستخدم فائض الميزانية فى سحب العملة من التداول . أما ارتباطها بالخطة الائتمانية لجوس بنك فناشىء من أن أموال الميزانية الموجودة فى حساباتها لدى البنك بصورة مؤقتة تعتبر أحد الموارد الرئيسية فى خطة الائتمان ، كما أن الفائض السنوى للميزانية يعتبر مورداً آخراً لها وقد قدر أن أكثر من ٥٠ ٪ من أجمالى الائتمان الذى يمنحه الجوس بنك يأتى من موارد ميزانية الدوله (٤) . وترتبط ميزانية الدولة كذلك بالخطة الائتمانية لستروى بنك ، حيث يودع فى هذا الأخير الموارد المالية لميزانية الدولة المخصصة لاقرض الوحدات الاقتصادية المختلفة لتمويل استثماراتها الرأسمالية : وكذلك يودع

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٦ — ٧٧ من هذه الدراسة .

(٢) Soviet Financial System, op. cit , pp 327 - 328

(٣) M. Z. Bor : The Organization., op. cit., p 162

(٤) Ibid., p 163 : Soviet Financial System, op. cit., p 310 , 328

فيه المنح غير القابلة للرد والتى تخصصها ميزانية الدولة لمواجهة أوجه إنفاق محدده . (أنظر الشكل رقم (١٠) الذى يوضح الكيفية التى تترابط بها الميزانية مع الخطط المالية للجهاز المصرفى وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان) .

ويمكن تصوير العلاقات بين ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى وخطط النقد والائتمان للجوس بنك وحدها فى الجدول التالى الذى يتضمن تقدير الحسابات المالية القومية فى الاتحاد السوفيتى (١) :

ففى هذا الجدول تتمثل أهم الايرادات ، بعد ايرادات الميزانية ، فى الأرباح المحتجزه لدى المشروعات واحتياطى انخفاض القيمة وفى جانب النفقات ، يأتى بعد نفقات الميزانية ، الاستثمارات الممولة عن طريق الأرباح المحتجزه واحتياطى انخفاض القيمة والقروض قصيرة الأجل الممنوحة من الجوس بنك ، ويستخدم بند العملة المتداولة كأحد بنود الموازنة ، فاما أن يزداد الاصدار النقدى أو يسحب النقد من التداول لتحقيق التوازن بين جانبى الحساب .

ومن هذا كله يتضح أن تخطيط الميزانية يغطى خطط جميع الانظمة الفرعية subsystems للنظام الموحد للمالية والائتمان فى الاقتصاد السوفيتى (٢) .

(١) F. Holzman : Soviet Taxation. op. cit., p 23 : idem: Financing Soviet Economic Development. op. cit., p 158

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 328

الحسابات المالية القومية فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٣٦

(بلايين الروبلات)

— إيرادات الميزانية	٤ر٩٤	— نفقات الميزانية	٥ر٩٢
— الأرباح المحتجزة	٤ر١٠	— الاستثمار والنفقات الأخرى الممولة عن غير طريق الميزانية	
* فى مشروعات الدولة ٩ر٨		* من الأرباح المحتجزة لدى مشروعات الدولة	٩ر٨
* فى المزارع الجماعية ٥ر١		* أخرى	٦ر٢
* أخرى —		* احتياطى انخفاض القيمة	—
— احتياطى انخفاض القيمة	٩ر٤	— الائتمان قصير الأجل الممنوح من بنك الدولة	١ر٨
		— قروض طويلة الأجل للمزارع الجماعية	٥ر١
	٧ر١٠٩		٦ر١١٣
— الإصدار النقدى	٦ر١	— العملة المسحوبة من التداول	
— الفرق بين جانبي الميزان	٣ر٢		
	٦ر١١٣		٦ر١١٣

تطور جانب الإيرادات فى ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى
(بلايين الروبلات)

	١٩٦٠،		١٩٦٥		١٩٧١	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
مجموع الإيرادات وتشمل	١ر٧٧	١٠٠	٣ر١٠٢	١٠٠	٨ر١٦٠	١٠٠
ا ـ مدفوعات المشروعات، منها:	١ر٧٠	٠ر٩١	٩ر٩٣	٨ر٩١	٠ر١٤٧	٤ر٩١
* ضريبة على رقم الأعمال	٢ر٣١	٧ر٤٠	٧ر٣٨	٨ر٣٧	١ر٥٤	٨ر٣٣
* اقتطاعات الأرباح	٦ز١٨	٢ر٢٤	٩ر٣٠	٢ر٣٠	٨ر٥٤	٢ر٣٤
ـ مدفوعات الأفراد	٩ر٦	٠ر٩	٤ر٨	٢ر٨	٨ر١٣	٦ر٨

تطور جانب النفقات فى ميزانية الدولة للاتحاد السوفيتى
(بلايين الروبلات)

	١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧١	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
مجموع الفئات وتشمل	١ر٧٣	١٠٠	٦ر١٠١	١٠٠	٧ر١٦٠	١٠٠
ا ـ نفقات تمويل الإقتصاد القومى	١ز٣٤	٧ر٤٦	٩ر٤٤	٢ر٤٤	٠ر٧٧	١ر٤٨
ب ـ الانفاق على الخدمات الاجتماعية والثقافية	٩ر٢٤	١ر٣٤	٢ر٣٨	٦ر٣٧	٥ر٥٥	٦ر٣٤
حـ ـ نفقات الدفاع	٣ر٩	٧ر١٢	٨ر١٢	٦ر١٢	٨ر١٧	٢ر١٠
د ـ النفقات المدنية والادارية	١ر١	٥ر١	٢ر١	٣ر١	٧ر١	١ر١

(٢) خطط النقد والائتمان :

ان خطط النقد والائتمان التى يتكفل الجهاز المصرفى موضعها ترتبط ارتباطا تاما بالنشاط العينى الذى يتحقق فى الاقتصاد القومى . فالبرامج الإنتاجية فى الخطة الاقتصادية القومية تتضمن حسابات المدخلات من عناصر الانتاج المختلفة التى تدخل فى عملية الانتاج مثل القوة العاملة والمواد الأولية واستهلاك الآلات .. الخ : ويتم ترجمة هذه الحسابات بعد ذلك الى حسابات نقدية تتخذ صورة أجور للعمال وأثمان مواد أولية وقيمة استهلاك آلات .. الخ . ويشكل إجمالى هذه النفقات النقدية التكلفة الأساسية المخططة للناتج (بعد إضافة بعض النفقات المباشرة مثل النفقات الادارية) . وتحكم خطط النقد والائتمان العلاقات التى تثور بين الجهاز المصرفى والوحدات الانتاجية المسئولة عن تنفيذ برامج الانتاج . فالائتمان ضرورى لتمويل جانب كبير من نشاطها الجارى والاستثمارى والذى تفصح عنه خطط الانتاج والاستثمار

= المصدر :

V. Perealegin : Finance. op. cit., pp 72 - 73

* يرى بعض كتاب الغرب وجوب الحذر فى تفسير الارقام الضخمة المخصصة لتمويل الانفاق على بند الخدمات الاجتماعية والثقافية . فبنود التعليم — فى رأيهم — لا يقتصر الانفاق فيه على المدارس على اختلاف أشكالها ، وانما يشمل أيضاً نفقات الدعاية السياسية والاكاديميات العسكرية ومعاهد البحث العلمى والمتاحف والمعارض ودور النشر والصحف والمسارح . بل ويعتقد أيضاً أنها تشمل تمويل الانفاق على البحوث النووية .

انظر :

A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 112 ; H. Schwartz : Russia's.. op. cit. p 503

الخاصة بها على نحو ما سوف نتعرض له تفصيلا فيما بعد [١] ، وهذا التمويل الائتمانى تنظمه الخطط الائتمانية للجهاز المصرفى أما خطط النقد فتنظم كمية النقد التى يصرح للجوس بنك باصدارها أو بسحبها من التداول بما يتفق مع حاجة المبادلات النقدية وخاصة فى قطاع السلع الاستهلاكية .

وسوف نتعرف فيما يلى على خطة النقد للجوس بنك ، ثم نتناول بعد ذلك خطط الائتمان .

ا — خطة النقد :

سبق أن أشرنا فى موضع سابق من هذه الدراسة إلى أنه فى مجال التداول النقدى توجد تفرقة بين قطاعين متغايرين أولهما هو قطاع النقد المصرفى أو الكتابى ويشمل المدفوعات التى تتعلق بالعمليات التى ترتبط بين التشريعات بعضها البعض بيعاً أو شراء ، وهذه تتم تسويتها عن طريق القيد فى حساباتها الممسوكة لدى الجوس بنك دون استخدام أوراق نقد (وذلك فيما عدا استثناءات ضئيلة للغاية) [٢] . أما القطاع الثانى فهو قطاع تداول أوراق النقد ويشمل بصفة خاصة توزيع الدخول على الأفراد واستخدام هذه الدخول فى شراء مختلف السلع والخدمات ففى هذا القطاع الأخير تستخدم النقود الورقيه فى دفع أجور العمال فى القطاعين الصناعى والتجارى وفى دفع أثمان المواد الزراعية التى تلتزم المزارع الجماعية بتسليمها للدوله ، وفى دفع الجزء الأكبر من أجور أعضاء المزارع الجماعية والعاملين فى مزارع الدولة وفى المعاملات التى تتم بين السكان ، وفى ســــداد أثمان السلع الاستهلاكية التى

(١) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثانى (الباب الثانى) .

(١) أنظر ما تقدم من ص ٨٦ — ٩٤ .

يشتريها السكان من المتاجر التابعة للدولة وللجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفى سداد الضرائب المفروضة عليهم وفى ايداع مدخراتهم لدى بنوك الادخار وفى سداد تعريفة المواصلات ورسوم الملاهى، وما الى ذلك. ولا يتجاوز مجموع المدفوعات التى تتم بواسطة النقود الورقية نسبة ١٠ ٪ من اجمالى المدفوعات فى الاقتصاد السوفيتى.

ولتقرير الحاجة الفعلية من النقد المتداول على مستوى الاقتصاد القومى يقوم الجوس بنك باعداد خطة النقد (أو خطة خزينة بنك الدولة كما يطلق عليها أيضا) التى تضع تقديرا لكمية النقود التى يتعين عليه اصدارها أو سحبها من التداول على ضوء التوقعات المستقبلة لحساب التيارات النقديه الداخلة الى خزينة البنك من مختلف المصادر currency inflow والخارجة منها لمختلف الاغراض currency outflow فالهدف من اعداد هذه الخطة اذن هو ألا يوجد فى الاقتصاد القومى من النقد المتداول الا القدر الضرورى الذى يكفى لتغطية الحاجة اليه، وبالتالى تحتفظ العملة الوطنية بقوتها الشرائية وثباتها. ومن ثم فان ماتستهدفه خطة النقد يتكامل مع الهدف من اعداد ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان وهو وضع مؤشرات تخدم المخططين فى وضع السياسات متى تتبع أزاء تحديد الدخول النقدية للسكان وتحديد حجم المعروض من السلع والخدمات نوعيا وجغرافيا وزمنيا بحيث يتلاءم مع حجم الطلب النقدى عليه (١) وذلك على نحو ماتعرفنا عليه فى موضع سابق من هذه الدراسة.

---

(١) U. N., Planning For Economic Development. op. cit p 136 ; M. Z. Bor : The Organization. op. cit., p 164

ونقطة البداية فى اعداد خطة النقد الاجمالية للجوس بنك هى الخطـط النقدية التى تقوم الفروع المحلية للبنك فى المدن والاقسـام local branches باعدادها . وتستند هذه الخطط بدورها على الخطط النقدية التقديرية الربع سنوية للمشروعات والمؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والهيئات المالية (كهيئة البريد وبنوك الادخار) والتى تتضمن ايراداتها ونفقاتها النقدية المتوقعـة موزعة فيها على فترات أسبوعيـه .(١)

وتعد الخطة النقدية لكل وحدة أقتصادية على أساس حركة المتحصـلات والمدفوعات النقدية الفعلية لديها خلال الفترة قبل الاخيرة ، على أن تعدل الارقام الفعلية لأغراض الفترة الجديدة في ضوء التعديلات التى تتضمنها الخطة المالية الخاصة بهذه الفترة وأن تؤخذ التغيرات المتوقعة فى الاعتبار . ويلاحظ أن هذه الخطة تختص بالجانب النقدى فقط من أوجه نشاط الوحده ، فهى لا تتضمن المعاملات التى تجرى مع الوحـدات التى تتبع القطـاع الاشتراكى حيث يتم تسوية هذه المعاملات بقيود دفترية فى سجلات الجوس بنك .

وفيما يلى نموذج مبسط للخطة النقدية لأحد المشروعات الصناعية .

وتهدف الخطة النقدية للمشروع أساسا الى التوصل الى تقدير مبدئى لمدى تأثير المعاملات النقدية الخاصة به على حجم التداول النقدى خارج الجهـاز المصرفى . فالمدفوعات النقدية للمشروع يتم سحبها من فروع البنك المخصص

---

(١) V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit , p 128 ;
A. Baykov : The Development.. op. cit., p 414 ; M. Dobb Soviet Economic Development.. op. cit., pp 389 - 390 ; G. Garvy ; The Role. op cit., p 60

(شكل رقم ٩)

إيرادات نقدية	مدفوعات نقدية
الأسبوع الأول	
ـ حصيلة المبيعات النقدية للقطاعين الخاص والعائلي	ـ أجور ومرتبات ومكافآت تشجيعية
ـ حصيلة بيع نفاية الأصول الرأسمالية	ـ مشتروات مواد خام من القطاع الخاص
ـ مقبوضات نقدية أخرى	ـ مدفوعات من السلفة المستديمة
	ـ مدفوعات نقدية أخرى
• عجز نقدي (مقـــدار النقد الذى سيسحب من خزينة فرع الجوس بنك	• فائض نقدى (مقدار النقد الذى سيودع بخزينة فرع الجوس بنك)

تعامله معه ، وتؤدى إلى زيادة التداول النقدى خارج الجهاز المصرفى ، ويحدث العكس بالنسبة للمتحصلات حيث يتم إيداعها لدى فرع البنك المختص وتؤدى إلى انكماش التداول النقدى .

ويمكن عن طريق تجميع هذه الخطط النقدية التقديرية التعرف على أثر عمليات كافة الوحدات الاقتصادية والهيئات الحكومية على حجم التداول النقدى فى منطقة جغرافية أو على المستوى القومى .

ولما كان كل فرع من فروع الجوس بنك يختص بمعاملات مجموعة بذاتها من الوحـدات الاقتصادية التى تقع فى دائرة نشاطه ، فانه يمكن عن طريق تجميع خططها النقـــدية التوصل إلى إعداد خطة نقدية تتضمن حركة الإيداعات والمسحوبات النقدية الخاصة بكل فرع من فروع الجوس بنك فى

المناطق المختلفة. ويسفر تجميع الخطط النقـــدية لفروع البنك لدى مركزه الرئيسى عن وضع خطة نقدية إجمالية تصور الحركة المتوقعة لخروج النقد من الجهاز المصرفى إلى الاقتصاد القومى وعودته إليه على مـــدى الفترة التخطيطية (١). وعند وضع هـــذه الخطة الإجمالية يستعان ببيانات الميزان القومى للدخول والنفقات النقدية للسكان فى تحديد كمية النقد الذى يتعين إصداره أو سحبه من التداول على ضوء ما تستعرضه خسابات الميزان من زيادة الإنفاق على الدخول أو العكس. فالتغير فى مقدار العملة المتداولة الذى يسجله الميزان يجب أن يتطابق مع التغير فى مقدار العملة الذى تسجـــله خطة النقد.

وبعد إعداد خطة النقد الإجمالية للجوس بنك تعرض على مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى للموافقة عليها، وبعدها تصبح ملزمة للجوس بنك بكافة فروعه (٢).

ولا يقتصر الأمر على إعداد خطة نقدية إجمالية على المستوى القومى فحسب، وإنما يقوم الجوس بنك – إعتباراً من عام ١٩٦٠ — بتحضير خطط إقليمية منفصلة تختص كل منها بمنطقة جغرافية معينة، ويتم ذلك بمعاونة فرع البنك الرئيسى لهذه المنطقة. ويستطيع الجوس بنك من خلال

---

(١) G. Garvy : The Role. op. cit., p 61

ويلاحظ أن فروع الجوس بنك هى التى تتولى حساب التدفقات النقدية التقديرية لقطاع الكولخوز حيث لا يلتزم هذا القطاع قانوناً بتقديم خطط نقدية.

انظر :

Ibid., p 61

(٢) V. A. Vorobyev : The Planning.. op. cit., p 128

الخطط النقدية الاقليمية الخاصة بفروعه أن يتوصل إلى تقـــدير لحجم التغيرات المتوقعة فى التداول النقدى خارج الجهاز المصرفى فى دائرة كل فرع بحيث يمكنه إجراء التعديلات اللازمـة التى تؤدى إلى إعادة توزيع التداول النقدى جغرافيا بالصورة التى تتفق واحتياجات التبادل فى المناطق المختلفة ، كما تساعد هذه الخطط أيضا فى تحـديد التوزيع الاقليمى للسلع والخدمات الاستهلاكية ويصبح فى الإمكان عندئذ تحـــديد القيمة الإجمالية لهذه السلع والخدمات ، وتحديد حجم الائتمان اللازم لمنظمات تجارة التجزئة بالتالى (١) .

وتوضع خطط النقد (الخطط العامة أو المركزية والخطط الاقليمية) لمدة سنة تالية مع تقسيمها إلى خطط ربع سنويه وخطط شهرية . والهدف من إعداد هذه الخطط الأخيرة هو مراقبة التغيرات قصيرة الأجل لعلاج ما قد ينشأ من خلل نقدى (ضغوط تضخمية أو انكماشية) لا يحتمل الانتظـار حتى بداية السنة التخطيطية التالية ، ومن هنا اكتسبت الخطط النقديةالشهرية أهميتها فى مجال العمل (٢)

ويتضح من الشكل (٢٤) أن خطة النقد الاجمالية للجوس بنك تتخـذ صورة ميزان يتألف أحد جانبيه من إيرادات البنك من العمـــلة من مختلف المصادر وأهمها : إيرادات مؤسسات تجارة التجزئة وإيرادات مؤسسـات النقل

---

(١) M. Dobb : Soviet. op. cit.. p 397

(٢) M. Lavigne : Planification. op cit., p 363 ; G. Garvy The Role. op. cit , p 60 ; G. Grossman : U.S.S.R. op. cit., p 747 ; A. Baykov ; The Development op. cit., p 414

د. محـــد زكى شافعى : المعالم الأساسية .. المرجع السابق ص ٢٨ .

البرى والبحرى والجوى ، والضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين ، ومقابل الخدمات الاجتماعية المختلفة ، وإيرادات النقل المحلى ، وإيرادات البريد والمؤسسات التابعة لوزارة المواصلات ، وإيرادات بنوك الادخار (والتى تتمثل فى إيداعات المدخرين وقيمة سندات الدين العام) وإيرادات مؤسسات الملاهى (السينما — المسرح — المتاحف) ، وإيرادات مؤسسات الخدمات التجاريه ، وإيرادات بيع تذاكر اليانصيب ، والمدفوعات النقدية لحسابات المزارعين الجماعيين لدى الجوس بنك ، وأية إيرادات نقدية أخرى .

وتشكل إيرادات مؤسسات التجارة فى الاتحاد السوفيتى والناجمة عن بيع البضائع والسلع لجمهور المستهلكين الشطر الأعظم من إيرادات الجوس بنك من النقد حيث يصل نسبتها الى ٩٠ ٪ من إجمالى الايرادات النقدية فى الخطة وفى هذه الإيرادات يكمن الفائض فى صورة الضريبة على رقم الأعمال والذى ينتقل الى الميزانية العامة للدولة كايرادات لها (١) .

أما الجانب الآخر من خطة النقد وهو جانب المدفوعات فيتألف من مدفوعات البنك من النقد لمختلف الأغراض وأهمها : المرتبات والأجور والمكافآت التى تدفع للعاملين بالمشروعات الانتاجية والمؤسسات المختلفة طبقاً للاعتمادات المخصصة للأجور كما تحددها الخطة الاقتصادية وكما يفصح عنها ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان ، وتصل نسبة مدفوعات البنك من

---

(١) د. زكريا أحمد نصر : فى بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان . مجلة مصر المعاصره . العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣ ص ٣٢ — ٣٥ .

ومما يذكر لم تنشر حتى الآن أية أرقام فعلية أو تقديريه لبنوك خطة النقد للجوس بنك .

انظر :

M. Lavigne : Planification, op. cit., p 364

النقد لهذا الغرض إلى حوالى ٨٠ ٪ من إجمالى المدفوعات فى خطة النقد (١).
ويتضمن جانب المدفوعات فى خطة النقد بعض البنود الأخرى مثل المدفوعات مقابل شراء منتجات زراعية وغير زراعية ، وقروض نقدية لإقامة مساكن فردية أو لتأثيث المساكن ، ومدفوعات نقدية لتزويد بنوك الادخار بالنقود الورقية لمواجهة مسحوبات المدخرين أو لسداد قيمة جوائز اليانصيب . الخ.
وكذلك مدفوعات البنك لتزويد مرفق البريد بالنقود الورقية التى يتطلبها نشاطه ، ومدفوعات لسداد المعاشات والاعانات والتأمينات ، وسداد بدلات السفر والمصروفات الادارية الأخرى ، وسداد المسحوبات النقدية من حسابات الكولخوز ، وأية مدفوعات نقدية أخرى

ولا تتضمن خطة النقد الانفاق النقدى لشراء المنتجات الزراعية فى أسواق الكولخوز ، غير أنها تتضمن حركة النقود القانونية بين المشروعات على الرغم من ضآلة قيمتها النسبية قياسا وقيمة المدفوعات غير النقدية (وهذه الأخيرة لا تتضمنها الخطة بطبيعة الحال (٢) .

وتدل الزيادة فى إجمالى الايرادات فى الخطة عن إجمالى النفقات على أن هناك زيادة فى النقد المتداول عن الحجم الذى تتطلبه المعاملات النقدية ويتعين بالتالى سحب جزء منه بمقدار هذه الزيادة ، أى أن تحول إلى الاحتياطى .
غير أن الغالب عملا هو تجاوز إجمالى المدفوعات لإجمالى الايرادات فى خطة النقد عند اعدادها الأمر الذى يتطلب زيادة النقد المتداول بواسطة الاصدار

---

(١) Ibid., p 364

(٢) Ibid., p 363 ; Garvy : The Role. op. cit., p 59

النقدى بمقدار هذا النقص ، مع الأخذ فى الاعتبار الارصده النقدية فى أول الفترة وكذلك فى نهايتها فى كل الحالات (١) . ويمثل الفرق بين جانبي الخطة صافى التغيير فى العملة خارج الجهاز المصرفى على المستوى القومى ، ويقيد هذا الفرق في الجانب الأقل حتى تتوازن الخطة (٢). ومن هذا يتضح أن كمية النقد المصدر لا تعتبر متغيراً مستقلا ، فلا تلجأ الدولة إلى الاصدار النقدى كمصدر لايرادات الميزانية العامة للدولة ، وإنما يعتبر النقد المصدر متغيراً تابعا لحجم الدخول النقدية للسكان وحجم السلع والخدمات المتاحه فى الأسواق المحلية ومعدل سرعة تداول النقود (٣) .

ويلاحظ أن خطة النقد تنعكس فيها معظم بنود القسم الأول من ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان (وهو الذى يتضمن المعاملات النقدية التى تتم بين السكان وبين القطاعين الاشتراكي والتعاونى) . ونظراً لأن الجانب الأعظم من الدخول التى تتحقق للسكان إنما تتولد بهذين القطاعين وذلك فى نفس الوقت الذى ينساب فيه الشطر الأعظم من المدفوعات التى يؤديها السكان إلى هذين القطاعين ، فانه من ثم يمكن القول بأن خطة النقد تمثل بيانا إجماليا بالموارد والاستخدامات لقطاع المستهلكين (٤)

---

(١) Ibid., p 61 ; Lavigne : Planification. op. cit., p 364

(٢) G. Grossman ; U. S. S R op. cit., p 748 ; Dobb ; Soviet Economic Development. op. cit., p 396

(٣) Ibid., p 396 : Soviet Financial System. op. cit., pp 173 – 174 , 311

(٤) د محمد زكى شافعى المعالم الاساسية .... المرجع السابق ص ٢٨ .
M. Lavigne ; Planification, op. cit., p 363 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., pp 59 , 72 : G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 748 ; M. Dobb , Soviet. op. cit. p 396

ويعتبر التزام فروع الجوس بنك بخطط النقد الربع سنوية والخطط الشهرية هو الأساس فى المحافظة على القوة الشرائية للوحدة النقدية ، إذ لما كان الشطر الأعظم من الدخول النقدية للسكان إنما تدفع لهم عن طريق النقـــد المسحوب بواسطة الوحدات الاقتصادية من حساباتها لدى هذه الفروع، وكان هذا النقد يعود إلى البنك غالبا بعد تسوية عملية مبادله واحده (١) ، فان إجمالى مسحوبات النقد من الجوس بنك خلال أية فترة زمنية إنما تمثل الشطر الأعظم من الطلب النقدى على السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة فى الاسوق المحلية ، ولما كان ثبات القوة الشرائية للوحـدة النقـدية فى أيدى المستهلكين إنمـا يتوقف على العلاقة بين الطلب النقـــدى الكلى والقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية والخدمات (مقومة بأسعار ثابته) ، فانه من ثم يتضح مدى أهمية الالتزام بحدود هذه الخطط فى تحقيق التوازن النقدى (٢) .

ب - خطـة الائتمـــان

تقدمت الاشارة الى أن الجهاز المصرفى السوفيتى ينفرد باختصاص منح الائتمان للوحدات الاقتصادية المختلفة منذ أن قضى الاصلاح الائتمانى عام ١٩٣٠ الغاء الائتمان التجارى الذى كان متبادلا فيما بين هذه الوحدات . وقد ترتب على ذلك أن أصبح من الميسور تخطيط الائتمان لترشيد استخدامه فى الاقتصاد القومى .

---

(١) G Garvy ; The Role. op. cit., p 50

(٢) د. محمـــد زكى شافعى : المعالم الاساسية .... نفس المقال ص ٢٨ ــ ٢٩ .
Z. Fedorowicz ; The Organization. op, cit., pp 9 - 19

ويعتبر تخطيط الائتمان أحد الجوانب الرئيسية فى نظام التخطيط المالى فالخطط الائتمانية تضطلع بمهمة تجميع الموارد المالية الحرة (التى تتجمع لدى المشروعات بصفة مؤقته) ، ثم إعادة توزيعها وفقا لمقتضيات الخطط المادية فى صورة قروض تمنح للوحدات الإقتصادية لأغراض معينه ولفترات محددة(١)

---

(١) لما كان يؤول الي الخطط الائتمانية تخطيط حجم الائتمان وتنظيم توزيعه فى الاقتصاد القومي وفقا للاحتياجات المخططة للوحدات الاقتصادية المختلفة ، فانه لا مجال للعمل فى الإقتصاد السوفيتى بأساليب الادارة النقدية المعروفة فى اقتصاديات السوق . ففيما يتعلق بأساليب الرقابة الكميه التى تستخدمها البنوك المركزيه فى هذه الاقتصاديات بهدف التأثير على حجم الائتمان بالزيادة أو بالنقصان وفقاً للظروف الاقتصاديه السائده ، فاننا نجد أن هذه الأساليب غير ذات موضوع . ولتفسير ذلك فاننا نعلم أن الجوس بنك هو البنك التجارى الوحيد فى الاقتصاد ومن ثم فانه لا مجال مطلقاً للاخذ بسياسة تغيير نسبة الاحتياطى القانونى الذى تلتزم البنوك التجارية فى اقتصاديات السوق بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزى . وكذلك الحال بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة التى تعتمد على دخول البنك المركزى مشتريا او بائعاً للصكوك المالية ، فتلك هذه السياسة لاسبيل اليها فى الاقتصاد السوفيتى على الاطلاق نظراً لعدم وجود أسواق نقديه (والتى يتركز فيها عرض وطلب الأموال لأجل طويل وهى الأوراق الماليه) . وأما سياسه تغيير سعر الفائده التى يتقاضاها الجوس بنك نظير ما يقدمه من قروض للوحدات الاقتصاديه ، فلا تقوم بدور يذكر فى الاقتصاد السوفيتي نظراً لعدم استخدام الفائدة كأداة للتأثير على توزيع الائتمان .

أما بالنسبه لأساليب الرقابة الكيفيه التى تتصدى للتأثير على وجوه استعمال الائتمان فانها لا يمكن أن تبلغ قط مدى أحكام الرقابه التى تتحقق للجوس بنك على الوجوه التى يستخدم فيها ذلك الائتمان بما له من سلطات رقابية سوف نتعرف على تفصيلاتها فى موضع لاحق من هذه الدراسة .

أما بالنسبة لوسائل الرقابة المباشرة على الائتمان والتى تتمثل فى مجموعة الأوامر

ونظرا لأن تخطيط الأئتمان وتطبيق المبادىء المتعلقة به يحققان التوافق والتناسب بين تكوين وتوزيع واستخدام الأرصدة الائتمانية وبين تكوين وتوزيع واستخدام الارصدة السلعية المخططه للمشروعات ، فانه من ثم يمكن تبين مدى ارتباط تخطيط الائتمان بتخطيط الانتاج والتداول السلعي .

ويتولى كل من الجنوس بنك وستروى بنك وضع خطط الائتمان على الإقتصاد القومي .

وتوضع خطة الائتمان الخاصة بالجوس بنك لمدة سنه مقسمة الى فترات ربع سنوية على ضوء المؤشرات الكمية والكيفية الواردة فى الخطة الاقتصادية القومية بحيث تعمل — عن طريق توفير التمويل الائتماني — على انجاز هذه المؤشرات . وتعتبر الخطط الائتمانية الربع سنوية هي الأكثر التصاقا بالعمل

= والتعليمات التى يرخص البنك المركزى بأصدارها للبنوك التجاريه ، فانه لما كان الجوس بنك هو البنك التجارى الوحيد بالاضافه الى كونه البنك المركزى فان ممارسته لهذه الرقابه المباشره أنما ينصب مباشرة على المشروعات وذلك وفقاً لخطة الائتمانيه التى يلتزم البنك بما تقرره من حدود سواء بالنسبة للحجم الكلى للائتمان أم لنصيب القطاعات فيه أو لوجوه الاستعمال التى ينساب اليها » .

والرقابه على الائتمان فى الاقتصاديات السوق تمارس على مستوى الكميات الكلية بمعنى أن موضوعها هو مستوى الطلب الكلى على الائتمان . أما الرقابه على الائتمان المصرفى فى الاقتصاد السوفيتى فتمارس على مستوى الكميات الجزئية بغرض التأثير والرقابه على نشاط المشروعات الفرديه .

انظر :

= د. محمد زكى شافعى . النقود والبنوك المرجع السابق ص ٣٠٨ — ٣١١ .

حيث تنظم كل ثلاثة شهور تنفيذ الخطة السنوية الموضوعه (١) .

ويتم تحديد الاحتياجات الائتمانية بمعرفة المشروعات والمؤسسات المختلفة وذلك على أساس خططها المالية الانتاجية promfinplan وخططهـــا المالية التجارية torgfinplan . وترسل طلبات الاقتراض zayavki الخاصة بها الى الفروع المختصة للجوس بنك ، فالمشروعات ذات الاهمية المحلية تقدم طلبات الاقتراض الخاصة بها الى الفروع الجمهوريه للبنك ، وتلك التى تحتل أهمية على المستوى الاتحادى فتقدم طلباتها الى المركز الرئيسى للبنك (٢) .

وبعد أن يتم فحص البيانات الواردة فى هذه الطلبات ، تقوم فروع البنك بتجميعها وإرسالها الى المركز الرئيسى للبنـك حيث يتم هناك التنسيق بينهـا وعندئذ يتبلور جانب الاستخدامات فى مشروع الخطة الائتمانية العامة للبنك(٣)

---

(١) G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 747 ; M. Lavigne Planification, op. cit., p 367 ; M. Usoskin : Short - term. op cit., pp 77 : A. Baykov : The Development. op. cit. p 413

(٢) ويختلف هذا النظام عما هو متبع بالنسبة للخطط النقدية للمشروعات والتى تقدم الى فروع البنك المحليه التى تقع هذه المشروعات فى دائرة نشاطها أيا كانت درجة الاهميـة التى تحتلها هذه المشروعات (أهميه اتحادية أو جمهورية أو محلية) .

انظر :

Ibid., pp 412 - 413 ; V. Pereslegin : Finance & Crédit. op. cit., pp 176 - 177 ; V. A. Vorobyev : The Planning. op. cit., p 113

(٣) وقد ذهب Garvy الى القول بأن تخطيط الائتمان على يد بنك الدوله السوفيتى لا يعدو أن يكون سوى مجرد ترتيب طلبات الائتمان الفردية وفقاً للفروع الانتـــاجيه والاغراض ، وتصنيفها فى المركز الرئيسى للبنك الذى يقوم بتوزيعها بعد ذلك على المكاتب المختلفة التابعة له . ونحن نرى أن هذا القول فيه الكثير من المغالاة ، لأن عملية بناء

وتكون الخطـــوة التالية هى تخطيط موارد الائتمان التى سوف تخصص لمقابلة بنود الاستخدامات المختلفة ، وهذا يتم اعداده بطريقة مركزية بواسطة مجلس ادارة البنك وبعد أن يتم فى المركز الرئيسى للجوس بنك التوفيق بين مشروع الخطة الائتمانية النهائية وبين الخطة العامة لتنمية الاقتصاد القومى وميزانية الدولة ، يعرض مشروع الخطه على حكومة الاتحاد السوفيتى لاعتمادها حتى تكتسب الطابع الملزم [١] .

وتتخذ خطة الائتمان الشاملة للجوس بنك ، كما هو موضح بالشكل (٢٥) صورة ميزان يعبر أحد جوانبه عن موارد البنك مبوبة وفقا لمصادر الاموال والتى تتمثل فى أرصدة وأرباح البنك وموارد ميزانية الدولة ، وودائع الوحدات الاقتصادية والحسابات الجارية للمزارع الجماعية ، وأرصدة التأمين الاجتماعى الحكومى ، وأرصـدة نقابات العمال والتنظيمات الاخرى ، وأرصـدة بنـوك الاستثمار وبنوك الادخار والقروض المستردة . وفى حالة عدم كفاية ايرادات البنك لتغطية جانب الاستخدامات فيتم استكمالها بالاصدار النقـــدى ويعبر الجانب الآخر عن أوجه الاستخدام المختلفة للموارد الائتمانية خـلال الفترة المخططة والتى يتم توزيعها فى صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل الأوجـه التالية : رأس المال العامل للمشروعات الانتاجية ، وتمويل النفقات الموسمية ،

---

(١) خطة الائتمان ليست مجرد ترتيب لطلبات الائتمان، وانما تمثل أساساً فى تحقيق التناسق بين احتياجات الخطه القومية والموارد الائتمانيه التى تخصص لمواجهة هذه الاحتياجات .
انظـر :

G. Garvy : The Role. op. cit., p 54

V. Pereslegin : Finance, op. cit., p 177 ; G. Grossman U S S R. op. cit., p 747

وتمويل السلع فى الطريق ، وتغطية الاحتياجات المؤقتة لرأس المال المتداول للمشروعات والتى تطرأ فى غير عملياتها الانتاجية والتسويقية لأسباب تخرج عن إرادتها ، وتمويل الاصلاحات الرأسمالية ، ويتضمن جانب الاستخدامات من الخطة كذلك القروض طويلة الأجل التى تمنح لتمويل أوجه مختلفة أهمها : استحداث أساليب فنية جديدة وإقامة معدات حديثة ، وتمويل التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية ، وتمويل الاستثمارات الرأسمالية فى قطاع الزراعة وتمويل الاسكان الخاص فى الريف ، وسوف نتناول جانب الاستخدامات فى خطة للائتمان بدراسة تفصيلية عندما نتعرض لدور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط التجارى والاستثمارى للمشروعات لتحقيق الأهداف التى تتضمنها الخطة الاقتصادية القومية .

ويلاحظ أن خطة الائتمان — خلافا للخطط المالية الأخرى — لاتوضح حركة الدخل والنفقات ، وإنما توضح مقدار النقدية لدى البنك عند بداية ونهاية فترة التخطيط ، ومديونيه المشروعات للبنك مما يصدره من اعتمادات ائتمانية ، ومع ذلك فان الخطة تستهدف وضع تخطيط للتسهيلات الائتمانيه التى سوف تمنح فى فترة تالية مع تبيان مصادر تغطية هذه التسهيلات [1] .

ويتعين أن يتعادل جانبا الخطة الائتمانية ، ويعتبر إصدار النقد (أوسحبه من التداول) هو البند الذى يتم بواسطته تحقيق التوازن بين الجانبين . ويلاحظ أن زيادة رصيد التداول النقدى فى خطة الائتمان يتعادل مع زيادة الاصدار النقدى فى جانب الايرادات فى خطة النقد وذلك خلال الفترات

---

(١) Soviet Financial System, op. cit., p 51

المتماثلة (١) .

وتوضع خطط الائتمان — فى الوقت الحاضر وفقا للقطاعات المختلفة فى الاقتصاد (صناعة — زراعة .. الخ) كما أن القروض التى يمنحها البنك تقسم على أساس الجهة التى تتلقاها (جمهورية وزارة اتحادية — مصلحة . وغير ذلك) وكذلك على أساس نوع الائتمان الممنوح (قروض لمواجهة احتياجات موسمية — قروض على بضائع فى الطريق .. الخ) (٢) .

وترتبط خطة الائتمان بميزانية الدولة حيث تعتبر ودائع هذه الأخيرة فى الجوس بنك من أهم بنود جانب الخصوم فى خطة الائتمان ، كما أنها تعتبر أساساً هاما فى وضع خطة النقد نظراً لأن ودائع حسابات الادخار ورصيد التداول النقدى تصب فيها ، كما أن جانباً من استخدامات الائتمان تخصص لسداد بعض المدفوعات النقدية كالأجور والمرتبات ، ومن هنا تتضح أيضاً العلاقة بينها وبين ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان :

يتبقى بعد ذلك خطة الائتمان التى يضعها « سترو ى بنك » ويتكون جانب الموارد فى هذه الخطة من موارد ميزانية الدولة المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ، والموارد الذاتية للمشروعات والتى تتكون من جزء من اقتطاعات الأرباح التى تحققها واقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة لأغراض الاستثمار ،

---

(١) Garvy ; The Role. op. cit., p 61 ; G. Grossman : U. S. S. R. op. cit , pp 747 - 748 ; Baykov : The Development. op. cit., p 413

(٢) Pereslegin : Finance. op. cit. p 177 : Bor : The Organization. op. cit., p 164

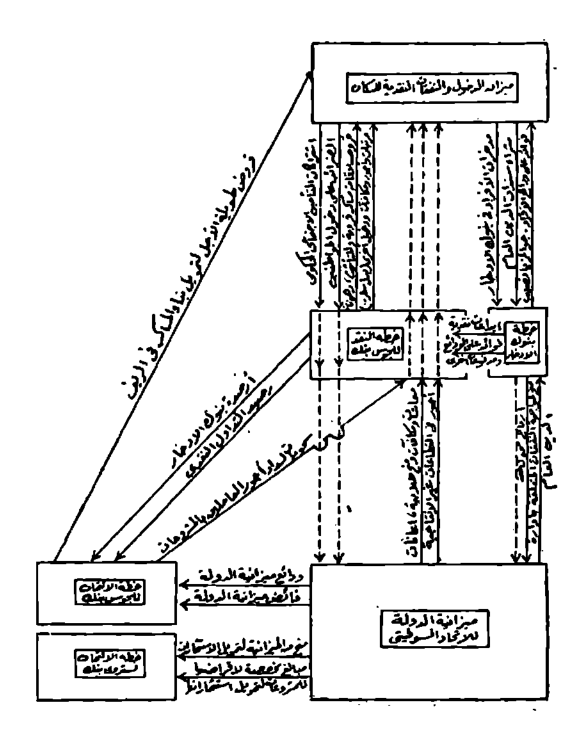
ثم ودائع بنوك الادخار وصناديق التأمين الاجتماعي . أما جانب الاستخدامات فينقسم إلى جزئين : يشمل أولها القروض طويلة الأجل التي تمنح لعدة أغراض أهمها ، تمويل الاستثمارات الرأسمالية لمشروعات الدولة العاملة في قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والثقافة والتعليم والخدمات الجارية والتجارة ، ثم تمويل بناء المساكن التعاونية في المدن ، وتمويل الصناعات المحلية والمرافق البلدية ، وتمويل سلع الاستهلاك الشعبي ، ويعتبر تمويل الاستثمارات هو المجال الرئيسي لنشاط البنك . أما الجزء الثاني من جانب الاستخدامات فيشمل القروض قصيرة الأجل التي يمنحها البنك وأهمها تلك التي تمنح لتمويل مشروعات المقاولات ، وتمويل الاصلاحات الرأسمالية في مشروعات المقاولات وأعمال المساحة الجيولوجية . ومع أن الخطة الائتمانية لستروى بنك توضع لمدة سنة إلا أن الحدود الائتمانية التي يتضمنها الجزء الثاني من جانب الاستخدامات توزع على فترات ربع سنوية .

وينتهج في وضع خطة الائتمان لستروى بنك نفس الأسلوب الذي توضع بمقتضاه خطة الائتمان للجوس بنك ، إذ يجرى إعدادها أيضاً على أساس اقليمي قائم على الاحتياجات الائتمانية للوزارات الجمهورية والمصالح والمجالس التنفيذية للسوفيتات المحلية ، وبحيث تتمشى مع الخطة القومية لتنمية الاقتصاد القومي وما تتضمنه من برامج استثمار ومع ميزانية الدولة (١) .

---

(١) V. Pereslegin : Finance & Credit. op. cit., p 177 - 178

(شكل ١٠)



شكل مبسط يبين علاقات التشابك بين ميزانية الدولة وخطتي النقد والائتمان للجوس بنك والخطة الائتمانية لستروي بنك وخطة بنوك الادخار وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان

(٣) خطة النقد الأجنبي :

يتطلب النمو المخطط للناتج الاجتماعي في الاقتصاد السوفيتي قيام علاقات اقتصادية بينه وبين سائر اقتصاديات العالم الخارجي . فالاستيراد يعتبر أحد مصادر الناتج القومي ، كما أن جانبا من استخدامات هذا الناتج توجه للتصدير. وتؤدي عمليات التجارة الخارجية — استيرادا وتصديرا — إلى ضرورة استخدام النقد الأجنبي الذي يقتصر التعامل به على الدولة وحدها ، وهي تمارس ادارته عن طريق الجوس بنك وفنيشتورج بنك [١] .

---

(١) بدأ احتكار النقد الاجنبي في الاقتصاد السوفيتي بواسطة الدولة عام ١٩١٨ عندما أممت التجارة الخارجية في ٢٢ ابريل ١٩١٨ ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم مجلس قوميساري الشعب في ٦ سبتمبر ١٩٢١ قاضياً بقصر الحق في شراء الذهب والبلاتين والعملات الاجنبية داخل الدولة كلها وكذلك الحق في بيع هذه القيم في الخارج على قوميسارية الشعب للمالية وحدها . وفي ٤ أبريل ١٩٢٢ حول هذا الحق الى بنك الدولة حيث شاركه بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي فيه اعتباراً من عام ١٩٢٤ .

ويستهدف احتكار الدولة للنقد الاجنبي ضمان كفاءة تخطيط العمليات التي تتم بهذا النقد بحيث يتيسر حماية الاقتصاد في مجال العلاقات المالية الدولية من الآثار الضارة التي قد تسبب فيها الازمات التي تقع في الاسواق الرأسمالية العالمية وكذلك من آثار تدهور موازين مدفوعات الدول الرأسمالية والتقليل الى أدنى حد ممكن من المخاطر التي تترتب على تغير أسعار الصرف .

انظر :

Nosko (P) Poljakov (M) Le Monopole des Changes et les Reglements Internationauv de L' U. R. S. S. et les Pays de L'Est. No 4' 1968, p 919 ; Ajzenberg (I) ; Problemes du Monopole de L'Etat du Ghange on U. R. S. S. . L' U. R. S. S. Les Pays de L'Est, No 2, 1962 p 126 .

A. Baykov : The Development, op. cit, p 418

ويترتب على قصر عمليات النقد الأجنبي على هذين البنكين التزام كافة المؤسسات والهيئات التي تحصل على نقد أجنبي في غمار نشاطها بتسليم هذا النقد اليها مقابل قيد مايعادل قيمته بالروبل في حساباتها [١] :

وتدار عمليات النقد الأجنبي في الاقتصاد السوفيتي طبقا لخطة تعد لهذا الغرض هي خطة النقد الأجنبي « valuta plan » التي تتضمن جميع الايرادات المخططة والمدفوعات المخططة للدولة من النقد الأجنبي خلال فترة سنة تالية وذلك بالنسبة للخطط السنوية ، سواء كانت هذه الايرادات والمدفوعات تتعلق بالتجارة الخارجية أو بأي نشاط اقتصادي آخر .

ويعتبر تخطيط النقد الأجنبي — والذي يعتبر في نفس الوقت تخطيطا لميزان مدفوعات الاتحاد السوفيتي — جزءا لا يتجزأ من النظام العام للتخطيط الاقتصادي القومي ، وهو يرتبط على وجه الخصوص ارتباطا وثيقا بتخطيط التجارة الخارجية [٢] .

---

(١) Nosko (P). Poljakov (M) Le Monopole, op. cit., p 919

(٢) تتكون خطة التجارة الخارجية الاجمالية من الخطط التالية :

— خطة الصادرات السلعية ، وتستند التقديرات الواردة فيها الى الطلبات المقدمة من وكالات التجارة الخارجية الى الادارة المختصة في وزارة التجارة الخارجية .

— خطة الواردات السلعية ، وتستند الى خطط الاستيراد المقدمة من وكالات التجارة الخارجية الى وزارة التجارة . وتقسم خطة الواردات الى اقسام حسب الدول فيما عدا الواردات من دول العملات الحرة فهذه تعتبر كلها وحدة واحدة .

— خطة تسليم المنتجات لأغراض التصدير .

— خطة تسليم السلع المستوردة الى فروع الاقتصاد القومي المختلفة ، مع استخدام التصنيف ووحدات القياس المقررة بواسطة الجوسبلان .

=

ويمكن تبين العلاقة بين تخطيط النقد الأجنبي والتخطيط الاقتصادي العام عند استعراض ميزان الاقتصاد القومي ،حيث يتضمن بيانا تفصيليا بالواردات باعتبارها أحد مصادر الناتج القومي وبالصادرات باعتبارها أحد استخدامات هذا الناتج (بالإضافة إلى الاستهلاك والتراكم) .

والغرض الأساسي من تخطيط النقد الاجنبي هو تعبئة كافة موارد الدولة من هذا النقد واستخدامه أكفأ استخدام ممكن من أجل تلبية احتياجات نمو الاقتصاد القومي ، وبحيث يظل ميزان المدفوعات في حالة توازن على الدوام بمعنى أن تقابل الأرصدة المخصصة لسداد المدفوعات الخارجية للدولة متحصلات نقدية أجنبية .

وهناك عدد من المبادىء الثابتة التي يتعين اعداد خطة النقد الأجنبي على أساسها ، وأهم هذه المبادىء هي (١) .

= ـ خطة النقد الاجنبي (التي تتناولها في سياق هذه الدراسة) .

ـ خطة شحن السلع ، وتوضع بمعرفة الوزارات والادارات المسئولة في مجال النقل مثل وزارة البحرية التجارية . وهذه الخطة تخضع لموافقة مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي .

وينعكس تخطيط عمليات الاستيراد والتصدير في الموازين الخاصة بالخطة الاقتصادية القومية . فالموازين السلعية تتضمن كميات الصادرات أو الواردات من السلعة موضوع الميزان . وتتضمن الموازين المالية (ميزان المدفوعات — ميزانية الدولة) متحصلات الصادرات ومدفوعات الواردات . ويتضمن ميزان القوة العاملة توزيع العمال المتخصصين للعمل في المكاتب التابعة لوزارة التجارة الخارجية .

انظر :

مكونات خطة التجارة الخارجية على نحو من التفصيل :

M. Z. Bor : The Organization, op. cit., pp 213 - 217

(١) Ibid., p 231

أ — لا تظهر فى الخطة عمليات الأقراض التى تتم فى صورة سلعية ولا الهبات العينية ولا كافة التعويضات العينية ولا المبادلات التى تتم عن طريق المقايضة .

ب — تظهر فى الخطة كافة الايرادات والمدفوعات النقدية التى تتم مع الخارج سواء بالعملات الأجنبية أو بالروبل القابل للتحويل (١)

جـ — تتضمن الخطة الايرادات والمدفوعات النقدية التى تتعلق بتسويات تتم مع العالم الخارجى وحده (أى خارج الاتحاد السوفيتى) ، ومن ثم لا تظهر فيها المدفوعات التى تحدث ما بين الوحدات الاقتصادية السوفيتية الوطنية بعضها البعض حتى ولو تعلقت بعمليات تمت مع العالم الخارجى .

وتوضع خطة النقد الأجنبى على أساس البيانات التى تقدمها المصالح والهيئات التى يتطلب نشاطها إنفاق نقد أجنبى أو الحصول عليه . وتتخذ خطة النقد الأجنبى صورة ميزان للايرادات والمدفوعات (شكل رقم ٢٧) يتكون من قسمين .

---

(١) الروبل القابل للتحويل هو عملة جماعية دولية استخدمت منذ أول يناير ١٩٦٤ فيما بين الدول الاعضاء فى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة . وتعنى القابلية للتحويل أن الدولة عضو المجلس تستطيع استخدام الروبلات التى تمتلكها فى تسوية التزاماتها قبل سائر الدول الأعضاء ، وبذلك يختلف الروبل القابل للتحويل عن الروبل السوفيتى الذى لا يستخدم إلا فى تسوية المبادلات داخل الاتحاد السوفيتى فقط .

أنظر :

A. Rotleider : The Convertible Ruble : The International Socialist Currency of Comecon Countries, Den'gi Kredit 1972, No 3 Problems of Economics Vol XV, No 7 Nov. 1972 p 92

(١) القسم التجارى :

وهو أهم قسمى الخطة ، وتقوم وزاره التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى باعداده على أساس البيانات المقدمة من المؤسسات والهيئات التابعة لها والتى تستند مباشرة إلى خطة الصادرات والواردات التى ستتولى هذه المؤسسات تنفيذها خلال العام التالى (١) .

ويتضمن هـــذا القسم خطتين فرعيتين هما خطة مدفوعات الواردات وايرادات الصادرات وخطة الخدمات التجارية . وتعتبر خطة المدفوعات والايرادات الناتجة عن الواردات والصادرات أهم جانب فى خطة النقد الأجنبى، وهى تعبر عن الوجه النقدى لخطة صادرات وواردات الاقتصاد القومى خلال عام الخطة التى تمثل الجانب المادى لهذه الصادرات والواردات . أما خطة الخدمات التجارية فتتضمن على الأخص الايرادات والنفقات الخاصة بنقل البضائع وتخزينها وأقساط التأمين واعادة التأمين الخاصة بها ، ومن النفقات التى تتضمنها هذه الخطة الأخيرة أيضاً العمولات المدفوعة للوكالات الأجنبية وتكاليف معاينة درجة جودة السلع والمدفوعات الخاصة بالتراخيص التجارية والعلامات المسجلة والمصاريف القنصلية وتكاليف إقامـــة المعارض فى الخارج (٢) .

---

(١) Ibid., p 239 : A. Baykov : The Develepment. op. cit., p 418 : Josef Berka : Foreign Trade Plan and Foreign Exchange Plan and Their Significance. Commercial Bank of Czeckoslovakia, Praha 1968 p 18

(٢) Ibid., p 20

(٢) القسم غير التجارى :

ويتضمن هـذا القسم أيضاً خطتين فرعيتين هما : خطة المدفوعات غـير التجارية ، وخطة العمليات المصرفيه .

أما الخطة الأولى فتقوم وزارة مالية الاتحاد السوفيتى باعدادها على أساس البيانات التى تقدمها مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات التى لهـا نشاط مرتبط بدفع أو تحصيل نقد أجنبي . وتتضمن هذه الخطة النفقات والايرادات الخاصة بالنفقات الدبلوماسية فى الخـارج والبعثات الأجنبية فى الداخـل ، والاشتراكات فى المنظمات الدولية التى تدفعها ميزانية الدولة ، والقروض للدول الأخرى ، والأقساط والفوائد التى تترتب عليها ، والنفقات والايرادات المتعلقة بالسياحة والتأمين واعادة التأمين ، والمواصلات ، وبعض الخدمات الأخرى غير التجارية ، والتحويلات غير التجارية مثل التحويلات الفردية الخاصة (١) .

أما خطة العمليات المصرفيـة فيقوم كل من الجوس بنك وفنشتورج بنك باعدادها وتتضمن بنودها ايرادات البنكين ومدفوعاتهـما من النقد الأجنبى . فجانب الايرادات يشمل التحويلات النقدية الواردة من الخارج ، واسترداد القروض قصيرة الأجل التى سبق منحها للدول الأخرى ، والفوائد المستحقة على القروض ، وأية ايرادات من عمليـــات مصرفية أخرى . أما جانب المدفوعات فيتضمن التحويلات النقدية بالعملة الأجنبية ، والمدفوعات من العملات لحسابات المقاصة ، والقروض قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية : والمدفوعات لحساب الاحتياطى الذى يتم تكوينة على ذمة الفوائد والعمولات التى تترتب نتيجة قيام هذين البنكين بنشاطها ، ثم أية مدفوعات أخرى . وتبنى خطة

---

(١) Ibid., p. 21 : Bor ; The Organization. op. cit., p 230

العمليات المصرفية أساسا على خطط الصادرات والواردات (١) .

ويعد إلى جانب خطة النقـد الأجنبي موجزلها يقسم بحسب ما يسمى « مناطق العملات curroncies areas » وذلك على النحو التالى :

المنطقة الأولى : وتشمل الدول الاشتراكية الأعضاء في البنك الدولى للتعاون الأقتصادى

المنطقة الثانية : وتشمـل الدول غير الاشتراكية المعقود معهـا إتفاقيات مقاصة ثنائية .

المنطقة الثالثة : وتشمل الدول التى يتم التعامل معها بالعملات الحرة أو القابلة جزئيا للتحويل .

ويتطلب الأمر بالنسبة لتخطيط النقد الاجنبي مع الدول الرأسمالية تكوين احتياطى من هذا النقد لمواجهـة أية عوامل غير متوقعة تؤدى الى اختـلال توازن المدفوعات ، فى حين لايتطلب الامر تكوين مثل هذا الاحتياطى بالنسبة للدول التى تتبع المعسكر الأشتراكى وفى كل منطقـــة من مناطق العملات تقسم خطة النقد الاجنبي بحسب البلدان التى تشملها المنطقة (٢) .

ويجب أن تتوازن خطة النقد الأجنبي . ويتم تحقيق ذلك عن طريق اجراء تعديلات فى عمليات التجارة الخارجية . فاذا كانت المتحصلات النقدية المتوقعة خلال فترة الخطة غير كافية لتغطية النفقات المتوقعة ، فانه يمكن تحقيق التوازن إما عن طريق زيادة المبيعات من السلع السوقية فى الاسواق الاجنبية أو تخفيـض حجم المشتروات من السلع الاجنبية ، أو استخـدام احتياطى

---

(١) J. Berka ; Foreign Trade, op. cit., p 22

(٢) Ibid., p 22 ; Bor ; The Organization, op. cit., p 236

العملة الاجنبية لتغطية العجز اما اذا وجد فائض فى الخطة ، فيمكن تحقيق التوازن عن طريق زيادة حجم الواردات أو تخفيض حجم الصـادرات أو اضافة الفائض الى الأحتياطي العام للدولة فى شكل ذهب عادة وعملات حرة أحيـانا [١] .

وتصبح خطة النقد الاجنبي ملزمه قانونا لكافة الهيئات التى يتعين عليها تنفيذها بعد أن يتم اعتمادها من مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى شأنها فى ذلك شأن الخطة الاقتصادية القومية وخطة التجارة الخارجية . ولا يعنى الزاميـة الخطة أنها غير قابلة للتعديل كلية ، وانما يمكن تعديلها خلال فترة تنفيذها وفقا للاحوال السـائدة فى أسواق العالم الرأسمالى وما يطرأ عليه من تغرات تجارية أو سيـاسيـة [٢] .

(٤) الخطـة المـالية الاجمـالية

يتطلب تحقيق التوازن بين الخطط الانتاجية والخطط المـالية لفـروع الاقتصاد القومى وجود أداة تساعد المخططين على التأكد من كفاية الموارد المالية المتاحه لمقابلة النفقات المزمع انفاقها لتحقيق أهداف خطة الانتاج والاستثمار . وميزانية الدولة ـ وهي الخطة المالية الرئيسـية كما تقدمت الاشارة لا تحيط بكافة العلاقات المادية المالية فى الاقتصاد القومى ، ولذلك تطلب الأمر وجود أداة أخرى أكثر شمولا لكى تعمل على تحقيق التوازن المطلوب . هذه الأداة هى الخطة المالية الاجمالية (الموحده) للاقتصاد القومى والتى

---

(١) Ibid., p 232

(٢) Ibid,. p 233 ; Baykov : The Development. op. cit., p 418

تضعها الجوسبلان وتعتبر تركيبا يكمل نظام التخطيط المالى كله (١) .

فالخطة المالية الاجمالية تضع تقديرا كاملا للحجم الكلى للايرادات والنفقات المالية فى القطاع الاشتراكي فى الاقتصاد القومى خلال عام الخطة سواء كانت هذه الايرادات والنفقات جزءا من ميزانية الدولة أم كانت جزءا من ميزانيات المشروعات والهيئات . فهى ذات مجال أشمل وأعم من ميزانية الدولة (أنظر الشكل رقم ١١) . وعلى سبيل المثال ، لا يتضمن بند الأرباح فى ميزانية الدولة سوى الجزء الذى تقتطعه المشروعات من أرباحها دون الجزء الباقى الذى تحتفظ به لنفسها ، وكذلك لا تتضمن الميزانية سوى الاعتمادات التى تخصصها للاستثمارات ولكنها لا تشتمل على الاستثمارات التى تقوم بها المشروعات مستخدمة فى ذلك مواردها الخاصة من أرباح وأقتطاعات إهلاك ... الخ . أما الخطة المالية الاجمالية فانها تشتمل على كافة الايرادات فى القطاع

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., pp 55 - 56 ; G. F. Dundukov Financial Balances, in Report of the U. N. Seminar on Planning Techniques, U. N. New York, 1966, pp 124 - 135 ; G. Garvy ; The Role. op. cit., pp 50 - 51 ; M. Z. Bor ; The Development. op. cit., pp 152 - 155 ; P. Krylov ; National Balances. op. cit., pp 9 - 12 ; A. Baykov ; The Development. op. cit. p422 G. Sorokin ; Planning. op. cit., p 153 ; M. Dobb ; Soviet Economic Developmenc. op. cit., pp 422 - 423 ; A. P. Sfrukov ; Balance Method. op. cit., pp 95 - 96 ; U. N. Plonning for Economic Development. op. cit., pp 36 - 37 , Soviet Finance, Principles Operation Progress Publishers. Moskow 1975 p 43

الاشتراكى أيا كانت الجهة التى تحصل عليها ،وكذلك على كافة النفقات فى هذا القطاع أيا كانت الجهة التى تقوم بها .

وتختلف هذه الخطة عن الخطط المالية الأخرى فى أنه لا يشترط فيها موافقة مجلس وزارء الاتحاد السوفيتى ، فهى ليست ذات طابع الزامى أو تنفيذى ، وإنما هى مجرد وثيقة داخلية للجوسبلان ذات طابع تحليلى بحت تستهدف تنسيق وتوحيد الخطط المالية الأخرى وأهمها :ميزانية الدولة وخطة التأمين الاجتماعى الحكومى والخطط المالية للمشروعات والهيئات والوزارات وخطط النقد والائتمان للجوس بنك وخطة الائتمان لستروى بنك وخطة النقد الأجنبى . وتتولى الخطة المالية الاجمالية تحديد موقع كل من الخطط المشار اليها فى النظام المالى الموحد وتحقيق التناسق المتوازن فى استخدام الموارد المادية والموارد المالية فى الاقتصاد القومى خلال عام الخطة، بمعنى تعبئة الموارد المالية بالقدر الذى يحقق الاهداف التى تحددها الخطة الاقتصادية القومية التى تتمثل فى صورة استثمارات رأسمالية فى مختلف فروع الاقتصاد القومى وزيادة الموارد المادية فى مجال الإنتاج والتداول والتوسع فى الخدمات الاجتماعية والثقافية (مستشفيات مدارس — مراكز علمية دور خضانه ..) الخ .

وتتفق الخطة المالية الاجمالية مع سائر الخطط المالية الأخرى فى أنهـا تتخذ صورة ميزانية عمومية للايرادات والنفقات وذلك على نحو ما يوضحه الشكل (٢٨) .

ويوضح جانب الايرادات (الدخل) فى الخطة المالية من : التراكم المالى فى المشروعات التابعة للدولة (ومنها الأرباح والضريبة على رقم الأعمـال) واقتطاعات الإهلاك ومقابل بيع بعض الأصول الإنتاجية للمشروعات ،

الإيرادات:

- حصيلة الضريبة على رقم الأعمال
- اقتطاعات من أرباح المشروعات
- مقابل استخدام رأس المال الثابت والجاري لمشروعات الدولة
- عائد الغابات
- مبالغ واردة من ميزانية التأمينات الاجتماعية
- متحصلات من الإسكان والمرافق العامة ... الخ
- حصيلة الضرائب على المواطنين وحصيلة القروض العامة
- حصيلة صندوق تنمية الإنتاج
- حصيلة صندوق الحوافز المادية
- حصيلة صندوق الإجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن
- اقتطاعات [illegible] ومقابل [illegible] أصول المشروعات
- الأرباح المحققة في التجارة الخارجية
- ودائع لدى صندوق الادخار [illegible]
- موارد أخرى

النفقات:

- فائض الميزانية الذي يحسب في خطة التسليف الجوسبنك
- تمويل الاقتصاد القومي
  - نفقات تمويل الاستثمارات
  - نفقات تمويل الأصول الجارية للمشروعات
- تمويل الخدمات الاجتماعية والثقافية
- تمويل نفقات الدفاع الوطني
- تمويل النفقات المدنية والإدارية
- نفقات تمويل الاستثمارات اللامركزية
- تمويل الأصول الجارية للمشروعات
- نفقات خاصة بالتدابير الاجتماعية والثقافية والإسكان
- صندوق الاحتياطات الخاص بالدولة
- نفقات الإصلاحات الرأسمالية
- مكافآت وعلاوات للعاملين بالمشروعات الإنتاجية
- نفقات أخرى

ميزانية الدولة — الخطة المالية الإجمالية

شكل مبسط يوضح العلاقة بين الخطة المالية الإجمالية وميزانية الدولة

(شكل رقم ١١)

واشتراكات التأمين الاجتماعي الحكومي ، الإرباح المحققة في التجارة الخارجية ، وموارد أخرى من القطاع الاشتراكي (مثل الضرائب المحلية ورسوم قطع أخشاب الغابات ..) ، والمتحصلات النقدية من السكان والمزارع الجماعية والتعاونيات (سواء كانت متحصلات اجبارية مثل ضريبة الدخل والضريبة على العزاب والضريبة على المباني وايجار الأرض ورسوم الدمغة ، أم كانت متحصلات اختيارية مثل ودائع المواطنين في بنوك الادخار وشراء سندات تذاكر اليانصيب وأقساط التأمين الشخصي) ، ثم أية موارد نقدية أخرى .

أما جانب النفقات في الخطة فيغطي نفقات تمويل) ، ونفقات تمويل الاستثمارات اللامركزية (أي التي تقوم بها المشروعات والمؤسسات من مواردها الخاصة) ، ونفقات الاصلاحات الرأسمالية (وهي تختلف في طبيعتها عن نفقات الصيانة) ، ونفقات لزيادة الأصول الجارية مثل المواد الخام والوقود وقطع الغيار ... ، والأصول المتداولة مثل البضاعة تامة الصنع في المخازن أو في الطريق أو الموارد النقدية اللازمة لشراء المواد الخام والوقود وسداد الأجور) ، ونفقات من أجل زيادة المخزون المادي للدولة ، ونفقات اقتصادية أخرى (مثل نفقات لأغراض المساحة الجيولوجية والري والأرصاد الجوية وصيانة الطرق) ، والإنفاق على أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والصحي والمعاشات والاعانات ، ومدفوعات عن الخسائر المؤمن ضدها للمزارع الجماعية والأفراد ، والإنفاق على مراكز البحث العلمي ، ونفقات الدفاع الوطني ، ونفقات الادارة الحكومية ، ونفقات لتكوين صندوق للاحتياطيات المالية للدولة ، ونفقات من أجل التوسع في التسهيلات الائتمانية المصرفية لاقراض الاقتصاد القومي ، ثم أية نفقات عامة أخرى .

وباستعراض تركيب الخطة المالية الاجمالية يتضح لنا أن بنود جانبي الدخل

والنفقات في الخطط المالية التي أشرنا اليها تنعكس فيها (أي في الخطة الاجمالية) في نظام متكامل يستهدف تحديد إجمالي الموارد والنفقات المالية في القطاع الاشتراكي خلال فترة الخطة .

ويتعين تحقيق التوازن بين جانبي الخطة ، فاذا ظهر هناك عجز ، فان هذا يعني اختلال التناسق بين أهداف الإنتاج والاستهلاك والتراكم ، وبين المؤشرات الكمية والكيفية للخطة الاقتصادية والإجراءات المتبعة لتجنب هذا العجز تتلخص في زيادة الإنتاج أو إجراء تخفيض إضافي في تكاليف الإنتاج والتداول أو تخفيض الإنفاق في المجالات غير الإنتاجية . وهذه التغييرات يترتب عليها بالتالي تعديلات في حجم الاستثمارات الرأسمالية في فروع الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد المادية وفي معدل نمو إنتاجية العمل . وفي العلاقة المتشابكة بين إنتاجية العمل وزيادة صناديق الاجور . فاذا استمر العجز قائما رغم تعبئة كافة الموارد المالية ، فانه يصبح من الضروري عندئذ تخفيض النفقات عن طريق خفض حجم الاستثمارات الرأسمالية أو تأجيل مشاريع اجتماعية وثقافية معينة . أما إذا أسفر تجميع جانبي الخطة عن وجود فائض فان التوازن يتحقق عن طريق تحويل هذا الفائض إلى الاحتياطات المالية للدولة .

غير أنه يلاحظ على هذه الخطة أنها لا تبين بالتفصيل القنوات التي تتدفق الموارد المالية من خلالها إلى مختلف الاستخدامات فالتراكم المالي في المشروعات على سبيل المثال ، قد ضمه بند واحد في الخطة على الرغم من أنه يوزع بين هذه المشروعات وميزانية الدولة ، وكذلك الأمر بالنسبة لاقتطاعات الاهلاك . ولا تفصل الخطة كذلك التوزيعات الداخلية للموارد المالية المختلفة داخل

القطاع الاشتراكي ، ومن أمثلة ذلك ما يتضمنه البند الرابع من جانب النفقات في الخطة (الشكل رقم ٢٨) من الإنفاق على الاجور والمرتبات والمواد الأولية وقطع الغيار والوقود .. الخ دون تمييز بين كل بند من هذه البنود ، إلا أنه على الرغم من ذلك يظل الهدف من هذه الخطة في النهاية هو ضمان تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة والنفقات اللازمة لتحقيق أهداف الخطه الاقتصادية القومية .

ملحـــق

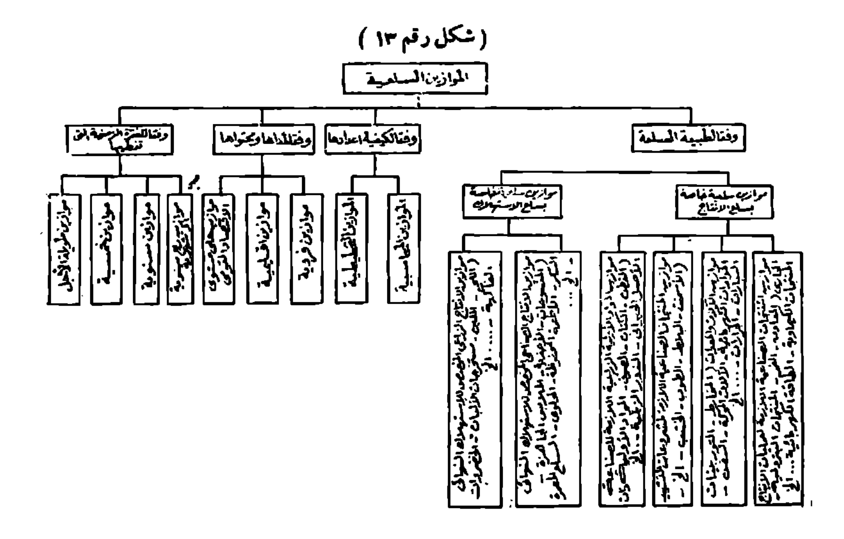
نظـــام الموازين

شكل رقم ١٢

ميزان موارد قوة العمل فى الاقتصاد القومى

بنود الميزان	متوسط العدد السنوى مع استبعاد جملة	في المدن	فى القرى	العدد فى بداية العام	الزيادة أثناء العام	النقص أثناء العام	العدد فى نهاية العام
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
ا — مصادر العمل المتاحة :							
١) عدد السكان الذين تقع أعمارهم فى سن العمل .							
٢) عدد المستخدمين الذين تزيد أعمارهم أو تقل عن سن العمل .							
٣) العدد الكلى للسكان القادرين على العمل والأكبر والأصغر من سن العمل المستخدمين (١ + ٢) .							
استخدام مصادر العمل :							
١) إجمالى عدد الأشخاص المستخدمون فى الانتاج المادى وهم أشخاص يعملون فى المشروعات الحكومية (طبقا لاحصاءات الصناعات) ومن هؤلاء :							
* عمال							
* موظفون							
— أصحاب الحرف التعاونيون (طبقا لاحصاءات الصناعات) .							
— المزارعون الجماعيون ، والحرفيون							
٢) إجمالى عدد الأشخاص الذين يعملون فى المشروعات ذات الاغراض الاجتماعية والثقافية والادارات العامة للدولة طبقا لاحصاءات الصناعات) ، وهم :							
العمال والموظفون الأعضاء فى التعاونيات .							
٣) الطلبة الذين هم فى سن العمل .							
٤) الأشخاص الذين يعملون فى الخدمات المنزلية واحتياطى العمل .							
الأجمالى (١ + ٢ + ٣ + ٤)							

O. Lange ; Essays on Economic Planning, op. cit. p 28



(شكل رقم ١٣)
الموازين السلعية
وفقا للفترة الزمنية التي تغطيها
وفقا لمداها ومحتواها
وفقا لكيفية إعدادها
وفقا لطبيعة السلعة
موازين طويلة الأجل
موازين خمسية
موازين سنوية
موازين ربع سنوية
موازين على مستوى الاقتصاد القومي
موازين إقليمية
موازين فردية
الموازين التخطيطية
الموازين المحاسبية
موازين سلعية خاصة بسلع الاستهلاك
موازين سلعية خاصة بسلع الإنتاج
موازين الإنتاج الزراعي المخصص للاستهلاك النهائي (اللحوم - اللبن - مستخرجات الألبان - الخضروات - الفاكهة - .... الخ
موازين الإنتاج الصناعي المخصص للاستهلاك النهائي (المنسوجات - الأحذية - الملابس الجاهزة - السكر - الأطعمة المحفوظة - الحلوى - السلع المعمرة - الخ ...
موازين المواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعة (القطن - الكتان - الصوف - المواد الأولية من الأصل الحيواني - البذور الزيتية - الخ
موازين المنتجات الصناعية اللازمة لمشروعات التشييد (الأسمنت - البلاط - الطوب - الخشب - الخ -
موازين الآلات والمعدات (المحركات - التوربينات - المولدات الكهربائية - الآلات المحركة - السفن - السيارات - الجرارات - ... الخ
موازين المنتجات الصناعية اللازمة لعمليات الإنتاج الجاري (المعادن - الفحم - المنتجات البترولية - المنتجات الكيماوية - الطاقة الكهربائية ... الخ

(شكل رقم ١٤)

ويتخذ الميزان السلعى الشكل المبسط التالى

ـ الميزان السلعى العام ....

ـ إسم السلعة

ـ وحدة القياس ....

الموارد	سنة الأساس	السنة المخططة	التوزيع	سنة الأساس	السنة المخطط
١ ـ الانتاج			١ ـ احتياجات القطاعات		
ويتضمن الانتاج فى			والفروع الرئيسية فى		
جمهوريات الاتحاد			الاقتصاد والتى تتطلبها		
مقسما حسب المنتج			عمليات الانتاج والصيانة		
٢ ـ الواردات			٢ ـ الانشاءات الرأسمالية		
٣ ـ موارد أخرى مثل			حسب أهمية المستهلكين		
إطلاق الاحتياطى			أ ـ أعمال التشييد والبناء		
الموجود فى الدولة			التى يتم تمويلها من		
٤ ـ الموجود فى بداية			الموارد المركزية		
الفترة التى تغطيها مقسما			ب ـ أعمال التشييد		
حسب الجهة الموجود			والبناء التى يتم تمويلها		
بها السلعة ·			من الموارد اللامركزية		
ـ المتجين					

— المستهلكين .			جـ - تشييد المنازل التعاونية.		
			د - الانشاءات العامة فى المزارع التعاونية التى يتم تمويلها من أرصدة المزارع الجماعية غير الموزعة بين القروض طويلة الأجل		
			٣ـ التسويق التجارى		
			٤ ـ الصادرات .		
			٥ ـ احتياطى الدولة		
			٦ ـ توزيعات أخرى		
			٧ـ الموجود فى نهاية الفترة التى تغطيها الخطة مقسما حسب الجهة الموجود لديها السلعه .		
			— المنتجين .		
			— المستهلكين .		
المجموع			المجموع		

المصدر :

Y. I. Koldomasov ; Material Balances op. cit.; pp 83 - 84

شكل رقم ١٥
ميزان الوقود للاقتصاد القومى

بنود الميزان	الفحم	الخشب	الخث	الزيت الحجرى	الزيت الأسود	المازوت	وقود الموتورات	الغاز الطبيعى	أنواع أخرى من الوقود	إجمالى بما يعادل الفحم
	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
ا — الموارد المتاحة :										
١ إجمالى المخزون فى بداية العام يتضمن .										
ـ المخزون فى مراكز الإنتاج.										
ـ المخزون لدى منظمة التسويق										
ـ المخزون لدى المستهلكين .										
٢ استخراج أو إنتاج الوقود :										
ـ قائمة إجمالية بالوزارات المختلفة أو المشروعات .										
٣ — الاستيراد .										
٤ — موارد أخرى .										
إجمالى الموارد المتاحة										

ب — استخدام الوقود :

١ — الصناعة: قائمة إجمالية بمختلف الوزارات أو المشروعات .

٢ — النقل : قائمة اجمالية بأنواع النقل المختلفة .

٣ — استخدامات أخرى متنوعة .

٤ — الاستخدام الفاقد فى مراكز الإنتاج ، وعمليات تصنيع الوقود .

٥ — التصدير

٦ — اجمالى المخزون فى نهاية العام ، ويتضمن :

أ — المخزون فى مراكز الإنتاج .

ب — المخزون لدى منظمة التسويق .

جـ — المخزون لدى المستهلكين .

إجمالى الاستخدامات

O, Lange: Essays ... op. cit , p 25

شكل رقم ١٦
ميزان الطاقة الانتاجية
(اعتبارا من أول يناير عام ٠٠٠٠)

اسم الناتج (المطلب)	وحدة القياس	سنة الأساس	السنة المخططة
١ — الطاقة العاملة فى بداية العام (قدرة الموات مارتن وعنابر المحولات فى بداية فترة الخطة) .			
٢ — المستبعد من الطاقة خلال العام : أ — نتيجة استبعاد الآلات الهالكة أو التى تقادمت فنيا . ب — نتيجة التدابير الفنية والتنظيمية (خفض عدد نوبات العمل « الورديات » أو خفض عـدد ساعات العمل) .			
٣ — الزيادة فى الطاقة خلال العام : أ — نتيجة بناء مشروعات جديدة أو نتيجة تجديد وتوسيع المشروعات القائمة . ب — نتيجة التدابير الفنية والتنظيمية .			
٤ — الطاقة الانتاجية فى نهاية فترة الخطة : (البنود : ١ + ٣ — ٢)			
٥ — المتوسط السنوى للطاقة الانتاجية .			
٦ — الانتاج الفعلى فى فترة الخطة .			

انظر

Bor ; The Organization. op. cit., p 132 ; Oznobin ; Methods, op, cit., pp 19 – 11

كوفل : المرجع السابق ص ١١٧ — ١١٨ .

(شكل رقم ١٧)

ميزان الانتاج واستهلاك والتراكم

بنود الناتج الاجتماعى	الثروة القومية فى بداية العام	الانتاج السنوى: انتاج الصناعة : الزراعة ، البناء ، التموين العام بالأسعار المحددة بواسطة المشروعات المختصة	الانتاج السنوى: انتاج قطاع الشحن والنقل والمواصلات الذى يعمل فى خدمة الانتاج ، التسليمات ، المبيعات فى التجارة السوفيتية	الانتاج السنوى: إجمالى الانتاج بالأسعار التى يدفعها المستهلكين
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
وسائل الانتاج	٧٠٠	١٩٥٠	١٥٠	٢١٠٠
السلع الاستهلاكية	٣٠٠٠	١٦٥٠	٢٥٠	١٩٠٠
إجمالى الناتج الاجتماعى	١٠٠٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠	٤٠٠٠

الناتج الاجتماعى

الاستهلاك السنوى فى الانتاج	الاستهلاك غير الانتاجى السنوى: بواسطة السكان	الاستهلاك غير الانتاجى السنوى: بواسطة المؤسسات والمشروعات ذات الطابع غير الانتاجى	الاستهلاك غير الانتاجى السنوى: الاجمالى	الثروة القومية فى نهاية العام	الدخل القومى المتولد خلال العام	التراكم خلال العام
(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١٦٠٠	—	—	—	٧٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
—	١٦٤٠	١٦٠	١٨٠٠	٢١٠٠	١٩٠٠	١٠٠
١٦٠٠	١٦٤٠	١٦٠	١٨٠٠	١٠٦٠٠	٢٤٠٠	٦٠٠

* الثروة القومية فى بداية العام تتكون من رأس المال الثابت، احتياطيات الدولة، الاحتيــاطى السلعى، وتقسم بحسب فروع الإقتصاد القومى وحسب أشكال الملكية .
* يقسم الناتج الاجتماعى بحسب فروع الاقتصاد القومى وحسب أشكال الملكية .
* يقسم الاستهلاك السنوى فى الانتاج بحسب فروع الاقتصاد القومى وحسب أشكال الملكية :
* البند (٥) = (٣) + (٤) والبند (٩) = (٧) + (٨) والبند (١١) = (٥) − (٦) والبند (١٢) = (١١) − (٩)

(شكل رقم ١٨) هيكل ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى

انتاج الدخل القومى		التوزيع الأولى للدخل القومى		التوزيع الثانوى للدخل القومى	
(١) قيمة اجمالى الناتج الاجتماعى (مقسما حسب الفروع الانتاجية : صناعة ـ زراعة ـ غابات ـ بناء وتشييد ـ مواصلات ـ نقل ـ تجارة خارجية ... الخ) مقسمة حسب أشكال الملكية : عامة ـ تعاونية ـ خاصة .	١٣٠٠	(١) دخول السكان : — دخل العاملين فى مجال الانتاج المادى * أجور العمال والموظفين * دخول المزارعين الجماعيين * دخول الحرفيين التعاونيين * دخول صغار المنتجين الأفراد	(٤٠٠)	(١) صافى دخول السكان أ ـ دخول وتشمل :	٨٠٠
				— أجور ومرتبات فى المجال غير الانتاجى	٢٠٠ ١٢٥
				ـ معاشات ومنح دراسية ودخول أخرى	٥٠
				ـ مقبوضات من البنوك والتأمين	١٥
				ب — مدفوعات وتشمل :	١٢٠
				— مقابل خدمات — مواصلات صحية — ترفيهية الخ ..	٥٥
				— ضرائب دخل ورسوم متنوعة	٤٠
				— مدفوعات للبنوك والتأمين	٢٥
(٢) قيمة مستلزمات الانتاج — وسائل الانتاج المستهلكة .		(٢) دخل المجتمع ـ أرباح مشروعات الدولة والكولخوز	(٤٠٠)	(٢) صافى دخل القطاعات المنتجة .	٢٨٠

		المهن الحرفية ، الضريبة على رقم الأعمال ، دخول المنظمات التجارية دخول الهيئات الائتمانية اشتراكات التأمين الاجتماعي		أ — دخول وتشمل :	(٨٠)
				— ميزانية الدوله لتمويل التراكم	
				أصول ثابتة ومخزون سلعي	٥٥
				— من الجهاز المصرفي (ائتمان)	٢٥
				ب — مدفوعات وتشمل :	٣٦٠ —
				ـ لميزانية الدولة (أرباح ، ضريبة	
				رقم أعمال واشتراكات تأمين)	٣١٠ —
				— للجهـــاز المصرفي (فوائد ،	
				تسديدات قروض)	٣٠٠ —
				— مقابل خدمات	٢٤٠ —
				(٢) صافي دخل القطاعات غير المنتجة	(٢٠٠)
				أ — دخول وتشمل .	(٣٥٥)
				ـ من ميزانيه الدوله (تمويل الخدمات)	٢٥٠
				— من السكان (مقابل خدمات)	٥٥
				— من القطاعات المنتجة	٣٠
				ب — نفقات وتشمل :	١٣٥ —
				— للسكان (أجور ومرتبات)	١٣٥
الدخل القومي = (١) — (٢)	٨٠٠	الدخل القومي (١) + (٢)			

(تابع شكل ١٨)

التوزيع النهائى للدخل القومى		الاستخدام النهائى للدخل القومى	
(١) الدخل النهائى للسكان	(٤٨٠)	(١) الدخل النهائى للسكان	(٤٨٠)
— الدخل من التوزيع الاولى	٤٠٠	— استهلاك فردى	١٥٠
— صافى الدخل من التوزيع الثانوى	٨٠ +	— تراكم خاص (مثل بناء المساكن الخاصة)	٣٠
(٢) الدخل النهائى للقطاعات المنتجة	(١٢٠)	(٢) الدخل النهائى للقطاعات المنتجة	(١٢٠)

(تابع شكل رقم ١٨)

البيان	القيمة	البيان	القيمة
— الدخل من التوزيع الأولى	٤٠٠	— تراكم	١٠٠
— صافى للدخل من التوزيع الثانوى	٢٨٠ —	— احتياطيات	٢٠
(٣) الدخل النهائى للقطاعات غير المنتجة	(٢٠٠)	(٣) الدخل النهائى للقطاعات غير المنتجة	(٢٠٠)
— الدخل من التوزيع الأولى	—	— استهلاك جماعى	١٢٠
— صافى الدخل من التوزيع الثانوى	٢٠٠	— تراكم	٨٠
الدخل القومى = (١) + (٢) + (٣)	٨٠٠	الدخل القومى = (١) + (٢) + (٣)	٨٠٠

(شكل رقم ١٩) ميزان الإنتاج والتوزيع وإعادة التوزيع

فروع الاقتصاد القومي ومجموعات السكان	الناتج الاجتماعي	السلع المادية المستهلكة في الإنتاج	الدخل القومي الوطني	فائض العمل في الإنتاج	التوزيع البدئي للدخل القومي: الرصيد البدئي للدخول الشخصية للسكان	الرصيد البدئي للدخل العام	المدفوعات لجهاز المال والائتمان
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
(١) المشروعات الاشتراكية المشتغلة بالإنتاج المادي مقسمة طبقاً للصناعات وأشكال الملكية	٣٩٠٠	١٥٥٠	٢٣٥٠	١٣٥٠ —	—	١٠٠٠	٨٥٠
(٢) المؤسسات والمنظمات والمؤسسات غير الإنتاجية مقسمة طبقاً للصناعات بأشكال الملكية	—	—	—	—	—	—	١٠٠
(٣) السكان (حسب المجموعات المكانية)	١٠٠	٥٠	٥٠	١٣٥٠ +	١٤٠٠	—	١٥٠
	٤٠٠٠	١٦٠٠	٢٤٠٠	—	١٤٠٠	١٠٠٠	١١٠٠

واستخدام الناتج الاجتماعي والدخل القومي

مفروضات من الجهاز المالي والائتماني	عائد العمل في الفروع الانتاجية	انفاق السكان على الخدمات	استهلاك الثروة المادية	تراكم الثروة المادية	السلع المادية التي تملكها السكان من الهيئات والنقابات والمشروعات غير الانتاجية	التوزيع النهائي واستخدام الناتج الاجتماعي — التوزيع النهائي واستخدام الدخل: لاحلال السلع المادية المستهلكة في الانتاج	لاشـــباع الاحتياجات الشخصية المادية والثقافية للسكان	لتجديد الانتاج الاجتماعي الموسع والاحتياجات الاجتماعية والحكومية الأخرى	الاستهلاك الكلي للناتج الاجتماعي
٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
٣٥٠	—	—	—	٥٠٠	—	١٥٥٠	—	٥٠٠	٢٠٥٠
٤٥٠	٢٢٠−	١٢٠+	١٦٠	٩٠	١٣٠−	—	—	١٢٠	١٢٠
٣٠٠	٢٢٠+	١٢٠−	١٦٤٠	١٠	١٣٠+	٥٠	١٧٨٠	—	١٨٣٠
١١٠٠	—	—	١٨٠٠	٦٠٠	—	١٦٠٠	١٧٨٠	٦٢٠	٤٠٠٠

شكل رقم ٢٠ الميزان القومي للدخول والنفقات النقدية للسكان

الدخول النقدية

[illegible]	[illegible]	[illegible]

القسم الأول :

إجمالي الدخول من المشروعات والمؤسسات والنفقات الاشتراكية والتعاونية

(١) الأجور والمرتبات

(٢) دخول نقدية لأعضاء الكولخوز

(٣) إيرادات المزارعين عن ناتج بيع المنتجات الزراعية

(٤) معاشات وإعانات

(٥) منح الطلاب

(٦) مدفوعات من النظام المالي :

قروض — فوائد على الودائع — جوائز يانصيب — مقبوضات من التأمين الحكومي ... الخ

(٧) دخول أخرى (مكافآت — نفقات سفر — مقابل بيع بالعمولة ... الخ)

الانفاق النقدي والادخار

[illegible]	[illegible]	[illegible]

القسم الأول : إجمالي النفقات الموجهة للمشروعات والمؤسسات والمنظمات الاشتراكية والتأمينات :

(١) شراء السلع :

أ — من متاجر الدولة والتعاونيات

ب — من الكولخوز

حـ — في التعاونيات الاستهلاكية

(٢) النفقات غير السلعية وشراء الخدمات وتشمل :

— الايجارات والمدفوعات نظير الخدمات البلدية

— مقابل الخدمات الجارية

— نفقات دور التسلية (السينما والمسارح وغيرها من الأماكن المشابهة)

— نفقات النقل والمواصلات

— نفقات نقدية بالاقامة في دور الاستشفاء ومنازل الراحة

— نفقات أخرى

(٣) مدفوعات للجهاز المالي :

ضرائب ورسوم — اشتراكات التأمين الحكومي — شراء أوراق اليانصيب المدخرات في بنوك الادخار وشراء السندات الحكومية ٣ ٪

مجموع القسم الأول	مجموع القسم الأول
القسم الثانى : ايرادات من بيع السلع والخدمات للسكان (١) ايرادات بيع السلع الزراعية فى أسواق الكولخوز (٢) ايرادات العمال الحرفيين والتعاونيين مقابل تقديم خدمات	القسم الثانى : نفقات لشراء السلع والخدمات من الجمهور (١) شراء السلع الزراعية من أسواق الكولخوز (٢) مدفوعات فى مقابل خدمات من الأفراد
مجموع القسم الثانى	مجموع القسم الثانى
مجموع القسمين الأول والثانى	مجموع القسمين الأول والثانى
النقص فى النقود الحاضرة فى يد السكان (الفرق بين الانفاق مطروحا منه الدخول	الزيادة فى النقود الحاضرة فى يد السكان (الفرق بين الدخول مطروحا منها الانفاق)

O. Lange Essays. op. cit. p 29

(شكل رقم ٢١) هيكل النفقات فى ميزانيات المستهلكين

بنـــد الإنفاق	الإنفاق السلعي: العدد	الإنفاق السلعي: متوسط السعر	الإنفاق السلعي: أجمالي	بنـــد الإنفاق	الإنفاق غير السلعي: العدد	الإنفاق غير السلعي: متوسط السعر	الإنفاق غير السلعي: أجمالي
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
ـ الغذاء (حسب نوع الإنتاج).				ـ ايجارات ومدفوعات للمرافق العامة.			
ـ الأقمشة الملابس الداخلية ، الأحذية ، الأثواب الجاهزة ، القبعات الفراء ... الخ				ـ الإنفاق على الاستشفاء المصحات الانفاق على الخدمات الجارية.			
ـ الموبليات والادوات المنزلية ..				ـ السينما والمسرح وأوجه الانفاق الثقيفية والعليمية الاخرى.			
ـ الخردوات ، الروائح العطرية ، ادوات الزينة الادوات الصحية.				ـ النقل والمواصلات (البريد والبرق)			
ـ أجهزة الراديو والتليفزيون ، الكتب والمجلات ، السلع الرياضية.				ـ نفقات أخرى.			
ـ السجائر وأنواع الطباق الأخرى.							
ـ الخمور ، البيرة ، سائر المشروبات الأخرى.							
ـ السلع الأخرى.							
إجمالي الإنفاق السلعي				إجمالي الإنفاق غير السلعي			
إجمالي الإنفاق							

المصدر :

P. Krylov : Methods of Planning .... op. cit., p 29

شكل رقم ٢٢

هيكل ميزان رأس المال الثابت القومى

الأصول الثابتة حسب أشكال الملكية / حسب فروع الاقتصاد القومى	القيمة المبدئية للاصول الثابتة بعد خصم قيمة الاستهلاك فى بداية الفترة التخطيطية	إضافات جديدة للاصول الثابتة خلال الفترة التخطيطية	اصلاحات رأسمالية خلال الفترة التخطيطية	اقتطاعات الإهلاك للاصول الثابتة	مقدار النقص فى الأصول الثابتة التى ترجع إلى أسباب مختلفة	القيمة المبدئية للاصول الثابتة فى نهاية الفترة التخطيطية بعد خصم قيمة الاستهلاك
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)

(٧) = (٢) + (٣) + (٤) — (٥) — (٦)

(شكل رقم ٢٣) قائمة ميزان الاقتصاد القومي للاستاذ « ستروملين » منشور في Veprosy Ekonomiki نوفمبر ١٩٥٤

بنود الميزان / فروع الاقتصاد القومي	اجمالي المخزون من السلع المادية والاحتياطي في بداية العام: المخزون الرئيسي	المخزون المتداول	التكاليف الاجتماعية لتجدد الانتاج م + د + هـ — العمل المستخدم م: استهلاك الآلات ج١	استهلاك المواد ج٢	العمل المضاف د + هـ: الأجور ع	فائض الانتاج م	الناتج الاجتماعي اجمالي: آلات العمل	مواد العمل	سلع الاستهلاك	مجموع الانتاج
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٩	١٠	١١	١٢
الانتاج :										
أ ـ وسائل الانتاج										
١) لانتاج وسائل الانتاج	١٢٠٠	٣٨٠	٧٠	٢٨٠	٤٥٠	٤٥٠	٣٤٠	١٠١٠	—	١٣٥٠
٢) لانتاج سلع استهلاكية	٦٠٠	٧٧٠	٣٠	٧٧٠	٣٠٠	٣٠٠	١٠٠	١٣٠٠	—	١٤٠٠
جملة أ	١٨٠٠	١١٥٠	١٠٠	١١٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٤٤٠	٢٣١٠	—	٢٧٥٠
ب ـ السلع الاستهلاكية	٧٠٠	٩٥٠	٥٠	٩٥٠	٢٥٠	٢٥٠	—	—	١٥٠٠	١٥٠٠
جملة أ + ب	٢٥٠٠	٢١٠٠	١٥٠	٢١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٤٠	٢٣١٠	١٥٠٠	٤٢٥٠
الاستهلاك والخدمات										
أ ـ المؤسسات العامة										
مؤسسات اجتماعية وثقافية	١٥٠	٢٢	٣	٢٢	١٥٠	-١٥٠	—	—	—	—
الاسكان وخدمات المجالس البلدية	٢٥٠	٢٨	٥	٣٨	١٣٠	-١٣٠	—	—	—	—
الأدارة والدفاع الوطني	٩٠٠	١٥	٢	١٥	١١٠	-١١٠	—	—	—	—
جملة أ	٥٠٠	٧٥	١٠	٢٥	٣٩٠	-٣٩٠	—	—	—	—
ب ـ العائلي										
ـ من العمال والموظفين	١٥٠	١٠٠	١٢	١٠٠	—	—	—	—	—	—
ـ من أعضاء المزارع الجماعية والتعاونيات	٢٣٠	٩٠	٢٦	٩٠	—	—	—	—	—	—
ـ من المنتجين الفرديين	٢٠	١٠	٢	١٠	—	—	—	—	—	—
جملة ب	٥٠٠	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	—	—	—	—	—	—
جملة أ + ب	١٠٠٠	٢٧٥	٥٠	٢٧٥	٣٩٠	-٣٩٠	—	—	—	—
الجملة بالنسبة للاقتصاد القومي	٣٥٠٠	٢٣٧٥	٢٠٠	٢٣٧٥	١٣٩٠	٢١٠	٤٤٠	٢٣١٠	٢٥٠٠	٤٢٥٠

تابع الجدول رقم ٢٣

الدخل القومى د + هـ		(− +)	استخدام الناتج الاجتماعى منه .					إجمالى المخزون من السلع المادية والاحتياطى فى نهاية العام	
طبقة ملاك الانتاج	طبقة ملاك الاستخدام	طبقة التوزيع الثانى	رصيد الاستبدال	بيع الخدمات القومى	الربح	المخزون الرئيسى	المخزون المتداول	المخزون الرئيسى	المخزون المتداول
١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
٩٠٠	٢٢٥	—	٤٠٠	—	٢٢٥	١٧١	٥٤	١٣٧١	٤٣٤
٦٠٠	١٥٠	—	٨٠٠	—	١٥٠	٦٦	٨٤	٦٦٦	٨٥٤
١٥٠٠	٣٧٥	—	١٢٥٠	—	٣٧٥	٢٣٧	١٣٨	٢٠٣٧	١٢٨٨
٥٠٠	١٢٥	—	١٠٠٠	—	١٢٥	٥٣	٢٢	٧٥٣	١٠٢٢
٢٠٠٠	٥٠٠	—	٢٢٥٠	—	٥٠٠	٢٩٠	٢١٠	٢٧٩٠	٢٣١٠
—	١٨٣	١١٢-	٢٥	—	١١		٣	١٥٩	٣٢
—	١٨٥	١٣٢-	٤٣	—	١٠	٨	٢	٢٥٨	٥٢
—	١٣٢	١١١-	١٢	—	٤	٣	١	١٠٣	٢١
—	٥٠٠	٣٩٠-	٨٥	—	٢٥	٢٠	٥	٥٢٠	١٠٥
—	٥٠٠	٣٩٠ +	١١٢	٧٦٠	١٨	١٠	٨	٩٦٠	١٠٨
—	٤٦٥	—	١١٦	٣٤٠	٩	٩	٣	٣٣٦	٩٣
—	٣٥	—	١٢	٢٥	٢-	١-	١-	١٩	١
—	١٠٠٠	٣٩٠ +	٢٤٠	١١٢٥	٢٥	١٥	١٠	٥١٥	٢١٠
—	١٥٠٠	صفر	٣٢٥	١١٢٥	٥٠	٣٥	١٥	١٠٣٥	٣١٥
٢٠٠٠	٢٠٠٠٤	صفر	٢٥٧٥	١.١٢٥	٥٥٠	٣٢٥	٢٢٥	٣٨٢٥	٢٦٢٥

شكل رقم ٢٤ نموذج خطة النقد الاجمالية لبنك الدولة

الايـــرادات	المدفوعـــات
ـ ايردات مؤسسات تجارة التجزئة	ـ المرتبات والأجور والمكافآت
ـ إيرادات مؤسسات النقل البرى والبحرى والجوى	ـ مدفوعات عن مشتروات منتجات زراعية
ـ الضرائب والرسوم المفروضة على السكان	ـ مدفوعات لشراء منتجات غير زراعية
ـ الايجارات والخدمات الاجتماعية	ـ قروض لاقامة مساكن فردية وللتأثيث، رهونات
ـ إيرادات النقل المحلى	
ـ مدفوعات لحسابات الكولخوز	ـ مسحوبات من حساب الكولخوز
ـ إيرادات البريد والمؤسسات التابعة لوزارة المواصلات	ـ مدفوعات لتزويد مرفق البريد بالنقود الورقية
ـ إيرادات بنوك الادخار	ـ مدفوعات لتزويد بنوك الادخار بالنقود الورقية
ـ إيرادات مؤسسات الملاهى	مدفوعات لسداد المعاشات والاعانات والتأمينات
ـ إيرادات مؤسسات الخدمات الجارية	
ـ إيرادات من بيع تذاكر اليانصيب	ـ بدل سفر ومصروفات إدارية أخرى
ـ إيرادات أخرى	
مجموع الايرادات	مجموع المدفوعات
الأرصدة النقديه فى أول الفترة	الأرصدة النقدية فى آخر الفترة
مدفوعات من فروع بنك الدولة	زيادة أرصدة خزائن فروع بنك الدولة
تحويلات من الاحتياطى إلى الخزينه	تحويلات من الخزينة إلى الاحتياطى

المصدر :

V. A. Vorobyev : The Planning, op. cit., p 127 ; A. Baykov : The Development, op. cit., p 414 : M. Lavigne : Planification, op. cit., p 364

ولا تختلف خطط النقد الاقليمية عن خطط النقد المركزية فى مكوناتها سوى فى أن الأولى تتضمن بنداً إضافياً يشمل حركة النقد من وإلى المناطق الأخرى، وهذه الحركة النقدية مرتبطة بتنقلات السكان لأغراض السياحة وبيع الزارعين منتجاتهم الزراعية فى أسواق خارج حدود منطقتهم. وتقوم مكاتب بنك الدولة بإعداد تقديرها لحركة الأموال الوافدة الى المنطقة والخارجة منها على أساس بيانات احصائية خاصة بالتدفقات النقدية عبر الحدود الاقليميه . أنظر :

G. Garvy : The Role, op. cit. d 60 ; Z. Fedorowicz ; Th Organization, op. cit, p 9

شكل رقم ٢٥

نموذج مختصر لهيكل الخطة الائتمانية لبنك الدولة

مصادر الائتمان (جانب الخصوم)	استخدامات الائتمان (جانب الأصول)
ـ أرصدة وأرباح بنك الدولة ـ أرصدة ميزانية الدول ـ ودائع المشروعات الاقتصادية ـ أرصدة الحسابات الجارية للمزارع الجماعية ـ أرصدة التأمين الحكومي ـ أرصدة التأمين الاجتماعي ـ أرصدة نقابات العمال ـ أرصدة المنظمات الأخرى ـ أرصدة بنك الاستثمار (ستروى بنك) ـ أرصدة بنـوك الادخار والمؤسسات الائتمانية الأخرى ـ النقد المتداول ـ مصادر أخرى (مثل سداد الديون القديمة)	قروض قصيرة الأجل للمشروعات الاقتصادية لتمويل الأوجه التالية : ـ لتمويل الأوجه التالية : ـ شراء السلع والقيم المادية الأخرى ـ تمويل النفقات الموسمية ـ قروض لأغراض التسوية ـ قروض مقابل مستندات في الطريق ـ تغطية الاحتياجات المؤقتة لرأس المال المتداول ـ الاصلاحات الرأسمالية قروض طويلة الأجل لتمويل الأوجه التالية : ـ استحداث أساليب فنية جديدة وإقامة معدات جديدة ـ تمويل التوسع في انتاج السلع الاستهلاكية ـ تمويل الاستثمار الرأسمالي في قطاع الزراعة ـ تمويل الاسكان الخاص في الريف ـ الاحتياطي لدى المركز الرئيسي لبنك الدولة .
المجموع	المجموع

المصدر :

A. Baykov The Development, op, cit. p 4:3 ; V. A. Vorobyev : The Planning. op. cit.. p 112

ويقوم بنك الدولة السوفيتي منذ عام ١٩٦٠ باعداد خطتي ائتمان منفصلتين واحدة للائتمان قصير الأجل والثانية للائتمان طويل الأجل : أنظر :

Ibid.; pp 113 - 114 : G. Garvy Role. op. cit.. p 52

شكل رقم ٢٦

نموذج مبسط لخطة الائتمان لستروى بنك

الموارد	الاستخدامات
— موارد ميزانية الدولة المخصصة لتمويل الاستثمار. — الموارد الذاتية للمشروعات وتشمل أ — جزء من اقتطاعات الأرباح ب — اقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة لأغراض الاستثمار — ودائع بنوك الادخار وصناديق التأمين الاجتماعى .	قروض طويلة الأجل — تمويل الاستثمارات الرأسمالية لمشروعات الدولة العاملة فى قطاعات الصناعة ، النقل والمواصلات ، الثقافة والتعليم — تمويل بناء المساكن التعاونية فى المدن — تمويل الصناعات المحلية والمرافق البلدية وتمويل انتاج سلع الاستهلاك الشعبى . قروض قصيرة الأجل : — تمويل مشروعات المقاولات والبناء — تمويل الاصلاحات الرأسمالية فى مشروعات المقاولات وأعمال المساحة الجيولوجية .

(شكل رقم ٢٧) نموذج مختصر لموجز خطة النقد الأجنبى

الأيرادات

المنطقة	الدولة / العملة

القسم الأول ـ القسم التجارى :

أ ـ إيرادات الصادرات (مقابل تصدير سلع للخارج)

ب ـ إيرادات من الخدمات التجارية وتشمل :

ـ ايرادات نتيجة عمليات نقل الى الخارج

ـ ايرادات نتيجة تخزين السلع لحساب المستوردين الأجانب

ـ أقساط التأمين وإعادة التأمين المحصلة

ـ عمولات محصلة

ـ ايرادات من بيع أو تأجير الأفلام السينمائية

ـ ايرادات أخرى .

مجموع القسم الأول

القسم الثانى — القسم غير التجارى

أ ـ الايرادات غير التجارية وتشمل :

ـ ايرادات من البعثات الدبلوماسية السوفيتية فى الخارج

المدفوعات

المنطقة	الدولة / العملة

القسم الأول — القسم التجارى

أ — مدفوعات الواردات (مقابل استيراد سلع من الخارج)

ب — نفقات مقابل الخدمات التجارية وتشمل :

ـ نفقات نقل السلع المستوردة

ـ نفقات تخزين السلع المستوردة خارج الحدود

ـ أقساط التأمين وإعادة التأمين المدفوعة

ـ العمولات المدفوعة للوكالات الأجنبية

ـ نفقات أخرى مثل :

تكاليف معاينة درجة جودة السلع ، المدفوعات الخاصة بالتراخيص التجارية المصروفات القنصلية ، تكاليف اقامة المعارض فى الخارج

مجموع القسم الأول

القسم الثانى — القسم غير التجارى

أ — مدفوعات غير تجارية وتشمل :

ـ المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأجنبية

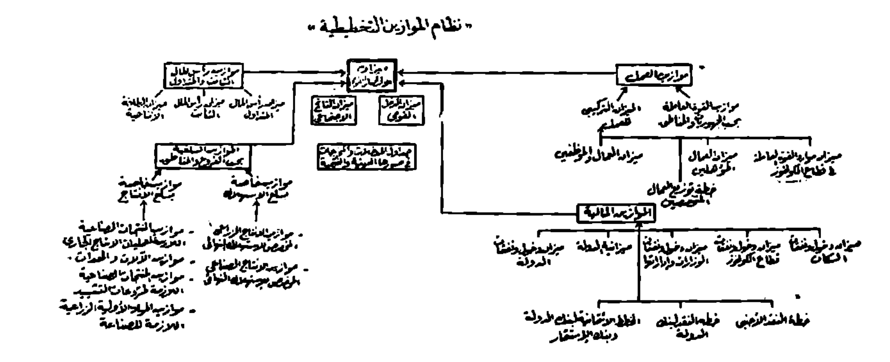
الإيرادات	المدفوعات
ايرادات من البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى الداخل	ـ نفقات التمثيل الدبلوماسى السوفيتى فى الخارج
« من السياحة	ـ نفقات الاشتراك فى المنظمات الدولية
« من التأمين وإعادة التأمين	ـ نفقات متعلقة بالسياحة
« من المواصلات بأنواعها	ـ نفقات متعلقة بالتأمين وإعادة التأمين
ـ تحويلات فردية الى الداخل	ـ نفقات على المواصلات بأنواعها
ـ ايرادات أخرى .	ـ تحويلات فردية للخارج
	ـ نفقات أخرى :
ب ـ ايرادات للجهاز المصرفى وتشمل :	ب — مدفوعات الجهاز المصرفى وتشمل :
ـ تحويلات نقدية	ـ تحويلات نقدية
ـ استرداد قروض قصيرة الأجل	ـ مدفوعات من العملات الحرة لحسابات المقاصة
ـ فوائد على القروض	ـ مدفوعات لحساب الاحتياطى
ـ ايرادات من عمليات مصرفية أخرى	ـ قروض قصيرة الأجل
	ـ مدفوعات أخرى .
مجموع القسم الثانى	مجموع القسم الثانى
مجموع القسمين الأول والثانى	مجموع القسمين الأول والثانى
الأرصدة النقدية فى أول الفترة	الأرصدة النقدية فى آخر الفترة
وانظر نموذج آخر لموجز خطة النقد الاجنبى فى تشيكوسلوفاكيا :	(+) أو (—)

(شكل رقم ٢٨)

نموذج الخطط المالية الاجمالية

الإيرادات	النفقات
(١) التراكم المالى فى المشروعات الاشتراكية ومنها :	(١) نفقات تمويل الاستثمارات فى الاقتصاد القومى
أ ـ الأرباح (الاجمالى موزعا حسب الفروع)	(٢) نفقات تمويل الاستثمارات اللامركزى (أى التى تقوم بها المشروعات والتنظيمات المختلفة من مواردها الخاصة
ب ـ الضريبة على رقم الأعمال	(٣) نفقات الاصلاحات الرأسمالية
(٢) اقتطاعات الاهلاك ومقابل بيع بعض الأصول الانتاجية للمشروعات	(٤) نفقات من أجل زيادة الأصول الجارية للمشروعات ، وتشمل :
(٣) اشتراكات التأمين الاجتماعى الحكومى	ـ الأرصدة الجارية (المواد الخام الوقود قطع الغيار ... الخ .
(٤) الأرباح المحققة فى التجارة الخارجية	ـ الأرصدة المتداولة (البضاعة تامة الصنع فى المخازن أو فى الطريق الموارد النقدية اللازمة لشراء المواد الخام والوقود وسداد الأجور الخ
(٥) موارد أخرى من القطاع الاشتراكى (ضرائب محلية ورسوم قطع أخشاب الغابات ...)	(٥) نفقات من أجل زيادة المخزون المادى للدولة
(٦) متحصلات نقدية من السكان والمزارع الجماعية والتعاونيات	(٦) نفقات اقتصادية أخرى (مثل
أ ـ متحصلات اجبارية (على ضريبة الدخل والضريبة الزراعية والضريبة على العزاب والضريبة	

على المبانى وإيجـــار الأرض ورسوم الدمغة ب ـ متحصلات اختيارية (مثل ودائع المواطنين فى بنوك الادخار وشراء سندات الدين العام وشراء تذاكر اليانصيب وأقساط التأمين الشخصى (٧) موارد أخرى :	نفقات لأغراض المساحة الجيولوجية الرى ـ الأرصاد الجـوية ـ صيانة الطرق (٧) الانفـــاق على أوجه النشاط الاجتماعى والثقـافى والصحى ، والمعاشات والاعانات ومدفوعات عن الخسائر المؤمن ضدها لصالح المزارع الجماعية والأفراد (٨) الانفاق على مراكز البحث العلمى (٩) نفقات الدفاع الوطنى (١٠) نفقات الادارة الحكومية (١١) نفقات عامة أخرى (١٢) نفقات لتكوين صندوق الاحتياجات المادية والمالية الحكومية (١٣) التوسع فى التسهيلات الائتمانية المصرفية لاقراض الاقتصاد الوطنى
إجمالى	إجمالى


« نظام الموازين التخطيطية »
ميزان الدخل القومي
ميزان الناتج الاجتماعي
موازين رأس المال الثابت والمتداول
ميزان رأس المال المتداول
ميزان رأس المال الثابت
ميزان الطاقة الإنتاجية
الموازين السلعية حسب الفروع والمناطق
موازين خاصة بسلع الإنتاج
موازين خاصة بسلع الاستهلاك
- موازين المنتجات الصناعية اللازمة لتشغيل الإنتاج الجاري.
- موازين الآلات والمعدات.
- موازين المنتجات الصناعية اللازمة لمشروعات التشييد.
- موازين المواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعة.
- موازين الإنتاج الزراعي المخصص للاستهلاك النهائي.
- موازين الإنتاج الصناعي المخصص للاستهلاك النهائي.
موازين العمل
الميزان التركيبي للعمل
موازين القوة العاملة حسب الجمهوريات والمناطق
ميزان العمال والموظفين
ميزان موارد القوة العاملة في قطاع الكولخوز
خطة توزيع العمال المتخصصين
الموازنة المالية
ميزان دخول ونفقات السكان
ميزان دخول ونفقات قطاع الكولخوز
ميزان دخول ونفقات الوزارات والإدارات
ميزانية الدولة
ميزان دخول ونفقات الدولة
خطة النقد الأجنبي
خطة النقد لبنك الدولة
الخطط الائتمانية لبنك الدولة وبنك الاستثمار

الفصل الثانى

دور الجهاز المصرفى عند تنفيذ الخطة القومية

مقدمة :

لا تقتصر العملية التخطيطية على مجرد وضع الخطط التى تعمل أجهزة الدولة ومؤسساتها فى اطارها ، فهذه مرحلة أولية فى العملية التخطيطية تعقبها مرحلة أخرى توضع فيها الخطط موضع التنفيذ الفعلى ، وتتخذ النتائج التى يسفر عنها هذا التنفيذ أساسا لوضع خطة أخرى جديدة ، وهكذا ..[1]

ولذلك فان تنظيم تنفيذ الخطة هى ، كما يرى Sorokin ، أكثر مراحل العملية التخطيطية أهمية ففى هذه المرحلة تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة والمنتشرة على اتساع رقعة الدولة بصراع يومى متصل daily struggle يستهدف نقل الخطة من اطار التصوير النظرى الى حيز الواقع العملى الملموس.

ولا يقتصر تنفيذ الخطة على تحقيق أهدافها فى صورة كمية أى فى شكل أرقام انتاج اجمالية ، وانما يتعين تحقيقها من الناحية الكيفية أيضا وذلك فيما يتعلق بكيفية الانتاج ونوع المنتجات وكذلك باتباع مؤشرات نفقة الانتاج وانتاجية العمل المحدده فى الخطة[2] .

---

(١) وقد ذكر «ستالين» أن البيروقراطيين وحدهم هم الذين يعتقدون بأن العمل التخطيطى ينتهى باعداد الخطة ، فى حين أن هذا لايمثل الا البداية فقط .

أنظر :

M.L. Seth : Theory & Practice of Economic Planning, op. cit. p 72 ; Dobb : Soviet ... op. cit. p 362 .

(٢) G. Sorokin : Planning ... op. cit. pp 227 — 229 ; M. z. Bor ; The Organization ... op. cit. 195 — 196

ويعتبر كل مشروع من المشروعات خلية اقتصادية يناط به تنفيذ جزء من الخطة القومية ، وهو يقوم بممارسة نشاطه فى اطار مخطط سعيا الى تحقيق الاهداف المحددة له والتى تعتبر بدورها جزءا من مجموعة الاهداف التى تضمها الخطة القومية .

ويعتبر تزويد المشروعات بالامدادات المادية والفنية التى تجعلها قادرة على تنفيذ مهامها المخططة هو الخطوة الاولى والاساسية على طريق تنفيذ الخطة . وهذه الامدادات تتم وفقا لخطط معينة تعتبر هى الاساس فى تحضير خطة الامداد للاقتصاد القومى كله .

ويعتبر توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لمباشرة نشاطها والرقابة على هذا النشاط من أخطر مهام الجهاز المصرفى السوفيتى . فالائتمان المصرفى يلعب دورا هاما فى تمويل المشروعات من جهة ، كما أنه يستخدم كأداة لاحكام الرقابة على نشاطها من جهة أخرى وذلك على نحو ما سوف نتعرض له تفصيلا فيما بعد .

ومن خلال دور الجهاز المصرفى فى تمويل المشروعات والرقابة عليها يمكن تحقيق توازنها المالى فى مرحلة التنفيذ ، وهذا التوازن هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادى العام .

وعلى ذلك ، سوف نقسم هذا الفصل الى خمسة مباحث :

المبحث الأول : ونعرض فيه القواعد الاساسية التى تنظم نشاط المشروع فى الاقتصاد السوفيتى وحقوقه فى مجال التخطيط .

المبحث الثانى : ويتضمن دور المشروع فى تنفيذ الخطة .

المبحث الثالث : ونتناول فيه دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الانتاجى (الجارى والاستثمارى) للمشروعات .

المبحث الرابع: ونتعرض فيه للدور الرقابي للجهاز المصرفي على المشروعات.

المبحث الخامس : ويتضمن الدور الذى يمارسه الجهاز المصرفى فى تحقيق التوازن الاقتصادى العام.

المبحث الاول

القواعد الأساسية التى تنظم نشاط المشروع فى الاقتصاد السوفيتى

يعتبر المشروع الصناعى المملوك للدولة الوحدة الانتاجية الأساسية فى الاقتصاد القومى السوفيتى(١) . وهو يباشر نشاطه على أساس الجمع بين التوجيه المركزى والاستقلال الاقتصادى ، مع التزامه باعتبارات الخطة الاقتصادية القومية(٢).

---

(١) وبذلك يخرج عن نطاق الدراسة ما يوجد من مشروعات اشتراكية أخرى غير مشروعات الدولة على المزارع الجماعية والتعاونيات الانتاجية أو الاستهلاكية .

وقد جاء تعريف المشروع الاشتراكى التابع للدولة فى المادة (٢) من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى والذى وافق عليه مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٤ أكتوبر ١٩٦٥ حيث جاء فيها :

« يقوم المشروع الصناعى الاشتراكى بادارة ملكية الدولة الموضوعة تحت رقابته الادارية أو تحت تصرفه ، ويقوم مجموع العاملين فيه بالانتاج والنشاط الاقتصادى (صناعة المنتجات ، تنفيذ الانشاءات ، القيام بالخدمات) وذلك وفقاً للخطة الاقتصادية القومية وعلى أساس الاستقلال المالى . كما يقوم باداء واجباته وممارسة حقوقه المرتبطة بهذا النشاط ، وهو يختص بميزانية مستقلة ويتمتع بالشخصية الاعتبارية .

(٢) أنظر النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى والذى ينطبق على مشروعات الصناعة والتشييد والزراعة والنقل والمواصلات :

ويعتبر الانتاج هو الوظيفة الأساسية للمشروع الصناعي ، أما مهام البيع والتسويق فتقوم بها منظمات أخرى تختص بعمليات البيع بالجملة والتجزئة .

وتدار المشروعات فى الاتحاد السوفيتى حاليا(١) على أساس ما يسمى بالتبعية الوزارية أو ما يعرف باسم الادارة الرأسية للمشروع vertical management وهذا يعنى أن المشروعات تقسم بحسب نوع نشاطها الانتاجى الذى تقوم به ثم تتبع كل المشروعات التى تعمل فى فرع أو قطاع انتاجى معين وزارة خاصة بهذا الفرع او القطاع وحده وذلك بصرف النظر عن الموقع الجغرافى أو الاقليمى لهذه المشروعات(٢)

Statute of the Socialist Industrial Enterprise (approved by the U.S.S.E Council of Ministers, Oct. 4, 1965) in "Soviet Economic Reform" op. cit.. pp 152 - 176

(١) أنظر فى تنظيم الأدارة الاقتصادية فى الصناعة السوفيتية فى الفترة من ١٩٣٢ — ١٩٥٧ ثم من ١٩٥٧ — ١٩٦٥ :

د. محمد دويدار : محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، ص ٤٨ — ٥٨ .

(٢) كان النظام المطبق بالنسبة لتبعية المشروعات فى الفترة ١٩٥٧ إلى ١٩٦٥ هو نظام التبعية الاقليمية ، بمعنى أن المشروعات كانت تقسم بحسب المناطق الجغرافية أو الأقاليم التى تقع فيها ، وكانت كافة المشروعات التى توجد فى منطقة أو اقليم معين تتبع مجلس اقتصادى اقليمى sovnarkhoz خاص بهذه المنطقة وحدها وبغض النظر عن نوع النشاط الانتاجى الذى تقوم به هذه المشروعات . ويعرف هذا النوع من الادارة بما يسمى بالادارة الأفقية للمشروع الأشتراكى horizontal management والتى كانت تتولاها عدة مجالس اقتصادية اقليمية يستمد كل منها سلطاته من مجلس وزراء الجمهورية الأقتصادية التى يقع ذلك المجلس فى نطاقها .

بيد أن تطبيق نظام الادارة الاقليمية قد كشف عن عدة عيوب يتركز معظمها فى تغليب المصلحة المحلية فى النطاق الجغرافى للمجلس الاقليمى على المصلحة القومية العامة =

ويتمتع المشروع الصناعي بحقوق الشخصية الاعتبارية ، ولذلك فانه يعمل من الناحيتين المالية والمحاسبية على أساس ما يعرف بنظام « الخوزراشوت Khozraschot »* والتي يقصد بها اعتماد المشروع اعتمادا مباشرا على دخله

= وقد تضمن القرار الصادر من الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٢٩ - ٩ - ١٩٦٥ العدول عن نظام الادارة الأفقية الى نظام الادارة الرأسية . فقد جاء به « أنه على الرغم من أن الادارة الصناعية القائمة على المبدأ الاقليمي قد وسعت الى حد ما امكانيات التخصص والتنسيق فيما بين فروع الانتاج الصناعي في داخل حدود المناطق الاقتصادية ، فانها كانت تعوق التخصص الفرعي والتعاون الصناعي الرشيد بين المشروعات الواقعة في مناطق اقتصادية مختلفة ، كما كانت تخلق فجوة بين العلم والانتاج ، وتسفر عن تفتيت وتعدد مراحل الفروع الصناعية وعن البطء والركود .

ولذلك رؤى في الاجتماع الكامل للجنة المركزية تنظيم أدارة الصناعة على أساس الفروع وانشاء وزارات بالجمهوريات الاتحادية ووزارة لكل الاتحاد للفروع الصناعية المختلفة ، وقد صدر بالفعل في ٢ أكتوبر ١٩٦٥ قانونياً اتحادياً » في شأن تعديل نظام أجهزة الادارة الصناعية وتحويل بعض أجهزة الادارة الاخرى في الدولة » ففي بالغاء المجلس الأعلى للاقتصاد القومي للاتحاد السوفيتي والمجلس الاقتصادي للاتحاد السوفيتي والمجالس الجمهورية للاقتصاد القومي للمناطق الاقتصادية (المجالس الاقليمية) مع انشاء وزارات اتحادية جهوية بدلا منها .

انظر :

The Decision of the Plenary Meeting of the Central Committee of the C P S U, Adopted on September 29, 1965 in" Soviet Economic Réform. op. cit., p 147; G. Sorokin: Planning in U.S.S.R. op. cit., p. 240; Taxtes Constitutionnels, Legislatif et Reglementaires Promeulgues en 1965 Annuairc De L'U R.S.S., 1966 CNRS, Paris, pp 49 - 427

* الخوزرات Khozraschot كلمة روسية مختصرة للكلمتين الروسيتين Khozyaistvenny raschot, ولم يتفق كتاب الغرب على ترجمة محددة لاصطلاح

المتولد من نشاطه فى تغطية نفقـاته ومصروفاته مع تـكوين فائض يخصص للتراكم من خلال بيع منتجاته بالاسعار المخططة ، ومستنـدا فى ذلك كله الى مبدأ استقلاله المالى عن ميزانية الدولة وتمتعه بالشخصية القانونية(١) .

وتختلف المشروعات التى تتبع نظام « الخوزراشوت » عن المؤسسات التى تتبع ميزانية الدولة Byudzhetnye uchrezhdenie أى التى تعتمد فى ممارسة نشاطها على الموارد التى تأتى أساسا من ميزانيـة الدولة ، فهذه المؤسسات لا

فتاره تذكر بالمحاسبة الاقتصادية ، وتارة أخرى يعنى بها الاستقلال المحاسبى ، وتارة ثالثة بمحاسبة التكاليف ، وأحياناً أخرى يعنى بها الاستقلال المالى ، وذكـرها البعض أيضاً بمعنى الادارة المتوازنة . وتجنباً للخلط بين المصطلحات الاقتصادية فاننـا سوف نستخدم كلمة « خوزراشوف » كما هى فى سياق هذا البحث طالما أن مدلولها يتصرف الى الاستقلال المالى للمشروع واعتماده على دخله من نشاطه فى تغطية نفقاته .

انظر فى تعريف الكلمة :

Soviet Economic Reform, op. cit., p 6

(١) لم تكن المشروعات السوفيتية تدار دائماً على أساس الاستقلال المـالى . ففى مرحلة « شيوعية الحرب » أى قبل عام ١٩٢١ ، لم يكن لمعظم مشروعات الدولة أرصدة ذاتية خاصة بها ، وكانت الأجور والنفقات الأخرى تغطى عن طريق ميزانية الدولة . وخلال مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة « النيب » وحتى بدايـة عام ١٩٢٩ كانت للشروعات الكبرى فقط هى التى تدار على أساس « الخوزراشوت » أما باقى المشروعات فكانت تعتمد على الميزانية فى تغطيه نفقاتها . ولم يبدأ تحويل معظم المشرعات إلى نظـام « الخوزرات » إلا فى عام ١٩٢٩ .

انظـر :

A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., p 32 ; Eveline Verre : L'Entreprise Industrielle en Union Sovietique. Nouvelles Methodes de Gestion. Editions Sirey, Paris 1965 pp 4 - 5: 13 – 14

تتمتع بالاستقلال المالى ولا بالشخصية الاعتبارية[١] .

ويسمح « الخوزراشوت » بامكان اجراء مقارنة بين نفقات الانتاج ونتائج النشاط الإقتصادى للمشروعات فى صورة نقدية بغرض خفض هذه النفقات وتحقيق دخل صافى (المنتج الفائض) من بيع الناتج يوجه نحو زيادة الأصول الثابتة ورأس المال العامل للمشروعات[٢]

ويترتب على « الخوزراشوت » بما يتطلبه من منح الاستقلال الاقتصادى والادارى المشروعات داخل حدود الخطة ، أن تمنح الدوله كل مشروع مقدار الاصول الثابتة والجارية اللازمة لتحقيق الاستمرار فى الانتاج والبيع وتدخل موارد كل مشروع فى حساباته المستقلة . وللمشروع الذى يتبع نظام « الخوزراشوت » حسابه المصرفى الخاص ، وله حق الحصول على قروض مصرفية لتمويل رأسماله العامل ، كما يتمتع بحق الدخول فى علاقات اقتصادية مع المشروعات الاخرى ، وله حق ابرام عقود معها متعلقة بنشاطه (٣) .

(١) Michael Kaser : Soviet Economics. op. cit , p 157

(٢) وتحقيق هذا الفائض فى ظل نظام « الخوزرشوت » يتوقف على الأسلوب الذى يمارس به المشروع نشاطه ، أى على مدى حسن استخدامه للموارد المتاحه له فى الاستعمالات المحددة له ، وعلى الأخص قدرته على تخفيض نفقات الانتاج عن طريق زيادة انتاجية العمل بتخفيض مقاييس الاستهلاك الفنيه للمواد الأوليه ومستلزمات الانتاج وعن طريق الاسراع فى دورة رأس المال العامل للمشروع .

E. Verre : L'Entreprise ··· op. cit., pp 122 - 123; M Z.Bor : The The Organization . . . op. cit., p 204

(٣) Ibid , p 204; Soviet Financial System. op. cit., pp 132-133

وقد جاء الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥ لكى يضع حلولا للمشكلات التى صادفت تنفيذ الخطة السبعية (١٩٥٩ — ١٩٦٥) ومعظمها لصيق الصلة باقتصاديات المشروع الاشتراكى . فعلى الرغم مما كان يقال من أن المشروع الاشتراكى (التابع للدولة) هو وحده إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالى ويخضع العاملون فيه جميعا لسلطة واحده هى سلطة مدير المشروع ، فان واقع الحال كان يناقض هذا المفهوم . فالسلطات الادارية العليا التابع لها المشروع كانت تحدد له كل مؤشر مهما تضاءلت أهميته الأمر الذى أدى إلى تعدد هذه المؤشرات تعددا كبيرا أفقد المشروع فى الواقع استقلاله . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كانت السلطات الادارية العليا تحتفظ لنفسها بحق التدخل فى مجال عمل المشروع أثناء تنفيذ الخطة وذلك بأن تعطى للمشروع أوامر جديدة تنسخ أو تعدل المؤشرات السابق ابلاغها اليه أو تعيد توزيع مهامه الانتاجية ، إلى غير ذلك من صور التدخل . ومن هنا كان مدير المشروع يجد نفسه مقيدا فى تصرفاته وعاجزا عن اتخاذ القرارات الحاسمة التى يتوقف عليها نشاط المشروع الذى يديره . وكان المشروع قبل الاصلاح يعانى من انعدام حريته فى إقامة روابط مباشرة بينه وبين المشروعات الأخرى التى تتعامل معه بائعة كانت أم مشترية ، الأمر الذى أفقد المشروع مرونة الحركة إلى حد كبير . ومن المشكلات التى كان المشروع يعانى منها أيضا ضآلة الحوافز المادية أو الاقتصادية المقررة للعاملين فيه ، فقد كانت موارد « صندوق المشروع enterprise fund » (الذى كانت توزع منه المكافآت على العاملين وتمول منه مختلف الخدمات الاجتماعية) ضئيلة ، إذ لم تتجاوزه ٪ من المبالغ الاجمالية لصندوق الأجور(١) ولم تكن موارد صندوق

---

(١) كان صندوق المشروع يسمى قبل عام ١٩٥٥ صندوق المدير directore's fund

المشروع » توجه فى صورة مكافآت تمنح مباشرة إلى العمال وهى الصورة الوحيدة التى يمكن ان يعتبرها العامل حافزا ماديا مباشرا بمعنى الكلمة ، وإنما كان الجانب الاكبر من موارد الصندوق يوجه اما لتمويل التدابير الاجتماعية مثل بناء المساكن أو لإدخال فنون انتاجيه حديثة فى المشروع ، ولذلك لم ينظر العمال الى هذه الحوافز نظرة جدية .

وقد تبلورت اهم معالم الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥ فيما يخص المشروع فى الآتى : —

— تخفيض عدد المؤشرات التى تحكم وتنظم أوجه نشاط المشروع تخفيضا كبيرا (وسوف نتعرف على هذه المؤشرات عندما نتعرض لخطة المشروع) .

— تقدير نتائج نشاط المشروع طبقا للناتج الذى يقوم بتسويقه (وليس طبقا للانتاج الاجمالى كما كان الحال من قبل) ، وبذلك يزداد الإرتباط بين الانتاج والتوزيع .

— تنمية الصلات المباشرة بين المشروعات واعطاء الاتفاقيات الاقتصادية بينها أهمية أكبر

— اعطاء الربح وزنا أكبر مما كان عليه قبل الاصلاح .

زيادة الحوافز الاقتصادية والمادية للعاملين فى المشروع إذ تم إنشاء

= وكانت موارده تتكون من نسبة من الأرباح تتراوح بين ١ ٪ و ٦ ٪ من الأرباح المخططة التى يحققها المشروع وبين ٣٠ ٪ و ٦٠ ٪ من الأرباح الزائدة من الأرباح المخططة وذلك حسب طبيعة نشاط المشروع ، أنظر .

E. Verre : L'Entreprise . . . op. cit., p 75; A. Nove; The Soviet Economy, op. cit., p 33

صندوقين للتشجيع المادى أولها هو صندوق الحوافز الماديه الذى توزع منه المكافآت على العاملين بالمشروع ، والثانى هو صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن .

— تدعيم نظام « الخوزراشوت » على أساس إلغاء منح الميزانية المجانية لتمويل الاستثمارات[1] .

حقوق المشروع فى مجال التخطيط .

تحدد الخطة القومية العامة للدولة الاهداف الاقتصادية، والاجتماعية التى يتعين بلوغها فى فترة زمنية معينة . ويعهد الى المشروعات الانتاجية بمهمة تحقيقها عملا . وهذه المشروعات تعمل وفقا لخطط خاصة بها تتصل اتصالا وثيقا بالخطة القومية العامة .

وقد وضع « النظام الاساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى » القواعد التى تنظم حقوق المشروع فى مجال التخطيط ، فقد نصت المادة ٤٣ من النظام المذكور على الآتى :

« يضع المشروع ، انطلاقا من أرقام الرقابة control figures الخاصة به : مسودات لخطط طويلة الاجل وسنوية تغطى كل عملياته، وذلك وفقا للمؤشرات المقررة ، وتوضع هذه الخطط بالمشاركة الواسعة من جانب العمال والموظفين على أن تأخذ فى الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومى وأهمية الروابط مع العملاء ومنظمات التسويق والتجارة »

وتنص المادة ٤٤ من نفس النظام على :

---

(١) أنظر : Soviet Economic Reform, op. cit., p 162

« تفحص الهيئة الأعلى ، بالاشتراك مع المشروع ، ووفقا للمؤشرات المقررة أهداف الخطط الطويلة الأجل والسنوية ، كما تصدق على هذه المؤشرات ولهذه الهيئة وحدها حق تبليغ كل الاهداف المخططة دون استثناء للمشروع »

وتنص المادة ٤٥ أيضا على :

« يضع المشروع ، طبقا لمؤشرات الخطة التى أعدت له ولنصوص العقود التى أبرمها ، خطة فنية صناعية مالية توضع سنويا بصورة تفصيلية ، وكذلك خطط انتاجية واقتصادية ربع سنوية وشهرية ، يصدق عليها مدير المشروع

فكل مشروع يضع خطته على أساس مؤشرات محددة مفروضة عليه من السلطات الاعلى وعلى أساس معايير فنية علمية ، ومع الأخذ فى الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومى والعقود المبرمة مع سائر المشروعات ومنظمات التجارة . وتعرف هذه الخطة باسم « الخطة الفنية الصناعية المالية technical – industrial – financial plan » ويطلق عليها بالروسية اختصارا كلمة tekhpromfinplan[1] وهذه الخطة — كما هو واضح من

(١) لم تكتمل خطة المشروع على هذه الصورة الا تدريجيا . ففى أوائل تطبيق النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ، كانت أجهزة الادارة الاقتصادية تحدد للمشروعات التابعة لها أعمالها الخاصة بالانتاج ، ولم تكن هذه الخطة بالتالى الا خطة صناعية . وابتداء من عام ١٩٢٤/٢٣ أخذت المشروعات فى تخطيط ثمن التكلفة وتخطيط الانتاج والارباح وحاولت الى حد ما التخطيط المالى ، وفى أواخر فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٣٢/٣١ حل محل هاتين الخطتين (المالية والصناعية) تخطيط أكثر تقدما هو خطة المشروع التى أصبحت تشمل أيضاً جانب تنمية فنون الانتاج .

وقبل الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥ كانت المؤشرات التى تتضمنها الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع tekhpromfinplan تزيد من ٥٠٠ مؤشر تحكم وتنظم أوجه نشاطه =

اسمها — تحيط بكافة أوجه النشاط الانتاجي والاستثماري والمالي للمشروع عن العام التالي وهي توضع لمدة سنة مقسمة إلى فترات ربع سنوية ، ويشترط أن يتحقق فيها التوازن بين التيارات النقدية والتيارات المادية وذلك فيما يتعلق

= الأمر الذي كان يسلب المشروع استقلالة في وضع الخطط الخاصة به (على نحو ما أوضحنا سلفا) . غير أنه بعد الاصلاح الاقتصادي تم تخفيض عدد المؤشرات الاجبارية الثمانية هي حجم الناتج الذي سيطرح للبيع مقوما بالأثمان الجارية للجملة — التقسيم الواجب لأصناف المنتجات الأساسيه (في صورة عينيه بما في ذلك صفاتها النوعية) — اجمالي صندوق الأجور — مقدار الارباح ومستوى الاربحية (كنسبة مئوية من القيمه الكلية للاصول الثابتة ورأس المال العامل) — ما يدفعه المشروع الميزانيه والمبالغ المخصصة منها للمشروع — حجم الاستثمارات الرأسماليه المركزيه واستغلال الطاقات الانتاجيه والاصول الثابته — المهام الاساسيه المتعلقة باستخدام تجهيزات جديدة أو تطبيق أساليب تصنيع فنيه جديدة — مؤشرات خاصة بالامدادات الماديه والفنيه . والتي تشمل حجم ما يسلم من المواد الاوليه وغيرها من المواد والتجهيزات الفنيه . أما باقي المؤشرات الخاصه بالنشاط الاقتصادي للمشروع فتخطط بواسطة المشروع نفسه على ضوء أهداف الخطة والعقود المبرمه مع منظمات التجارة كما يقوم المشروع بتخطيط الاجراءات الكفيله بتحسين الانتاج واستبدال الآلات التي تقادمت فنيا واستخدام أساليب فنيه جديده في الانتاج وتجنب الاختناقات ، وعلى المشروع أيضاً أن يضع لنفسه المؤشرات المخططة الكمية والنوعية الخاصة بعنابره وادارته وأقسامه وخدماته ومجموعاته الانتاجيه وغيرها من تقسيماته الفرعيه الداخلية وذلك لضمان تنفيذ الاهداف المخططه المحدده له بأكبر قدر من الفعالية الاقتصادية .

انظر :

G. Sorokin: Planning op. cit., pp 231, 241 — 242; N. K. Baibakov: Under the New Conditions (Koumunist, No. 7, 1966) in "Soviet Economic Reform" op. cit., pp 22—23; Soviet Financial System. op. cit., p 128; Soviet Planning. op. cit., pp 189 — 190

بالعلاقة بين المشروع وبين كافة المشروعات والوحدات الاخرى فى الدولة والعلاقة بين المشروع والنظام المالى للدولة . وهى تعتبر ملزمة للمشروع الذى يتعين عليه القيام بمختلف أوجه نشاطه وفقا لمقتضياتها[1] .

ويصور الشكل (٣٠) نموذج لهذه الخطة ، ويتضح منه انها تتكون فى الواقع من عدد من الخطط التى تهدف كل منها الى تنظيم وجه معين من أوجه نشاط المشروع ، فهى تتضمن[2].

أ ـ خطة الانتاج . وتعتبر حجر الزاوية فى الخطة الفنية الصناعية المالية اذ لن يتيسر تنفيذ خطة الانتاج القومية وهى جوهر الخطة القومية العامة إلا من خلال تنفيذ الخطط الانتاجية للمشروعات. وتفصل خطة الانتاج للمشروع الاصناف والكميات المزمع انتاجها من كل صنف ونوعية الانتاج والكميات التى ستطرح فى الاسواق والروابط الانتاجية التى تربط بين المشروع والمشروعات الأخرى ومؤشرات استخدام الطاقة الانتاجية ... الخ . وتقاس كمية الانتاج المقرر انتاجها خلال العام التالى أما بواسطة المؤشرات المادية (وحدات العدد أو الوزن أو القياس) واما بواسطة المؤشرات القيمية . والنوع الأول من المؤشرات يعتبر ضروريا للوقوف على مدى تطور الانتاج عبر الفترات المتعاقبة

---

(١) H. Schwartz : Russia's ... op. cit., p 195; A. Nove The Soviet Economy. op. cit.. p 34; D. Granick: Management of the Industrial Firm in the U.S.S.R. "A Study in Soviet Economic Planning" Colvmbia University Press, New York 1959 pp 67-68; M.Z. Bor: The Organization . . . op. cit., p 185

(٢) Ibid., pp 185—186; B. Balassa; The Hungarian . . . op. cit , P 62

(شكل رقم ٣٠) الخطة الفنية الصناعية المالية لأحد المشروعات المؤشرات الأساسية لعام ١٩٥٠

مسلسل	البنـــد	الوحدة	١٩٤٨	١٩٤٩		١٩٥٠	١٩٥٠ كنسبة	
			الفعلي	الخطة	الفعلي	الخطة	[illegible]	[illegible]
١	الناتج الاجمالى :							
	أ ـ بالوحدات القيمية	٠٠ روبل						
	ب ـ بالوحدات الزمنية	٠٠ ساعة عمل						
٢	الناتج السلعى بالوحدات القيمية	روبل						
٣	الانتاج غير المستكمل	٠٠ روبل						
	أ ـ فى بداية العام .							
	ب ـ فى نهاية العام .							
٤	الناتج السلعى الاجمالى	روبل						
	أ ـ سلع جديدة							
	ب ـ ناتج أساسى							
	ج ـ سلع استهلاكية							
٥	الناتج بالنسبة للعامل اليدوى							
	أ ـ بالوحدات القيمية	روبل						
	ب ـ بالوحدات الزمنية	٠٠ ساعة عمل						

مسلسل	البنـــد	الوحدة	١٩٤٨	١٩٤٩		١٩٥٠	١٩٥٠ كنسبة	
			الفعلي	الخطة	الفعلي	الخطة	[illegible]	[illegible]
١٠	اجمالى الانفاق على الانتاج ويشمل :	بالروبل						
	أ ـ المواد الاساسية والمساعدة							
	ب ـ الأجور والمدفوعات الاخرى.							
١١	تكاليف اجمالى الناتج السلعى	بالروبل						
١٢	حصيلة النشاط الانتاجى	بالروبل						
	(تراكم + ، خسائر ـ)							
١٣	نسبة خفض التكلفة	٪						
١٤	معدل دوران رأس المال العامل	بالايام						
١٥	الناتج بالنسبة لكل روبل من رأس المال العامل	بالروبل						
١٦	عدد فترات المناوبة فى الورش :							
	ـ الورش الميكانيكية .							
	ـ ورش التجميع.							
١٧	نسبة استخدام المعدات	على أساس						

٦	الناتج بالنسبة لكل مستخدم معبراً عنه فى صورة قيميه ،	٠٠ روبل				
٢	أجمالى المتوسط السنوى للاشخاص المستخدمين فى المنشأه :	أشخاص				
	أ ـ العمال اليدويين .					
	المهندسين والفنيين .					
	جـ ـ معاونى الورش .					
٨	متوسط الأجر الشهرى	٠٠ بالروبل				
	أ ـ للعمال اليدويين .					
	ب ـ للمهندسين والفنيين .					
	جـ ـ للعمال المكتبيين .					
٩	أجمالى صندوق الاجور (بحسب فئات العمال والمستخدمين)	بالروبل				

	أ ـ فى الورش الميكانيكية	فترى متاوبه				
	ب ـ فى ورش الحدادة والمكبس					
	جـ ـ فى غرف العدد والآلات .					
١٨	الناتج بالنسبة لكل روبل من رأس المال الثابت .	بالروبل				
١٩	النفقات بالنسبة لكل ١٠٠ روبل من الانتاج الاجمالى :	بالروبل				
	أ ـ من المواد الأساسية :	»				
	ب ـ أجور العمال الانتاجيين .	»				
	جـ ـ الطاقة الكهربائية اللازمة للانتاج .	بالكيلوات ساعة				
	د ـ النفقات غير المباشرة	بالروبل				
	هـ ـ الوقـود	بالكيلوجرام				
	و ـ العدد والآلات	بالروبل				

سواء على مستوى الوحدة الانتاجية أو على مستوى الفرع الانتاجي، وكذلك يعتبر ضروريا أيضا بالنسبة لاعداد خطة الامدادات المادية والفنية واعداد الموازين السلعية على نطاق الاقتصاد القومي. أما المؤشرات القيمية فتستخدم للتغلب على مشكلة قياس الوحدات غير المتجانسة من السلعة المنتجة، إذ تتولى قياس الانتاج عن طريق تقدير القيمة النقدية للكميات المادية المنتجة. وتستخدم الاثمان القياسية أو المقارنة comparable prices * في التعبير عن الانتاج المادى الكلى gross product تعبيرا قيميا، أما الانتاج السوقى marketable product فتقدر على أساس الاثمان الجارية current prices **.

ب - خطة تنمية الفنون الانتاجية: وتتضمن التدابير الفنية والتنظيمية التى تكفل استيعاب المشروع لاحدث الفنون الانتاجية، وتجديد الآلات القائمة وتصميم واقامة آلات وتجهيزات جديدة، وتحسين أساليب الانتاج والارتقاء بنوعه وتخفيض نفقاته.

جـ - خطة الامدادات المادية والفنية: وتتضمن حساب احتياجات المشروع

---

* يقصد بالانتاج الكلى (valovaja) قيمة كافة المنتجات النهائية والوسيطة وكذلك الاعمال والخدمات الصناعية التى قام المشروع بانتاجها خلال مدة معينـــة. أما الانتاج السوقى (tovarnaja) فيقصد به الانتاج المصرف أو المعد للصرف خارج نطاق المشروع خلال هذه المدة المعينة.

** الاثمان المقارنة هى التى يحتسب وفقاً لها كل ما يتعلق بتحضير وتنفيذ الخطة من ناحية الانتاج الكلى وانتاجية العمل خلال فترة الخطة متوسطة الاجـــل وهى تقيس القيمة لا على أساس الاثمان التى سادت فى وقت محدد سابق يتخذ أساساً أو قاعدة للقيـــاس والاثمان الجارية هى تلك التى يتم على أساسها تقدير الانتاج الذى يذهب الى الاستهلاك النهــــائى.

من المواد الأولية والمواد الاخرى والوقود والطاقة الكهربية وغيرها من السلع المصنوعه ونصف المصنوعة ، بالاضافة الى وسائل الانتاج من آلات وأدوات لازمه لتمكين المشروع من تحقيق خطته الانتاجية ولهذه الخطة أهمية قصوى إذ أنه بدون حصول المشروع الموارد المادية والفنية فانه لن يتمكن من تحقيق الغرض الاساسي من وجوده ذاته وهو الانتاج . (وسوف نعود لدراسة هذه الخطة بتفصيل أكبر فى المبحث الثانى من هذا الفصل) .

د ــ خطة العمل والاجور : وتتضمن مؤشرات خاصة بالانتاجية العمالية وعدد العمال من كافة الفئات وصندوق الأجور ومتوسط أجر العامل والاجراءات الكفيلة بالقيام بالتدريب الفنى والمهني للعاملين بالمشروع على النحو الذى يزيد من مستواهم الفنى وبالتالى من انتاجية العمل فى المشروع(١) .

هـ ــ خطة تكلفة الإنتاج : وتتضمن التكلفة المقدره لاجمالى الإنتاج السلعي وحساب تكاليف مختلف أصناف الإنتاج مع محاولة تخفيض هذه التكاليف إن أمكن . والتكاليف المقصوده هنا هى تلك المتعلقة بصنع وتصريف منتجات المشروع دون غيرها من النفقات ، فلا يحسب ضمن التكاليف مثلا النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية للعمال وعائلاتهم وبصفة عامة كافة نفقات الخدمات والأعمال التى لا تدخل فى الإنتاج السوقى أو الإنتاج الكلي للمشروع ، كذلك لا تحسب ضمن تكاليف الإنتاج النفقات التى يتعين توزيعها على سنوات عديده والتى تجاوز نطاق الاداره الجارية للمشروع مثل نفقات تركيب أصولة

---

(١) E. Verre : L'Entreprise . . . op. cit., pp 99 101

وراجع حقوق المشروع فى مجال العمل والاجور :

المواد من ٨١ ــ ٨٩ « النظام الاساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى » .

Statute . . . op. cit., pp 168–171

الإنتاجية ، ونفقات الاصلاحات الكبرى لهذه الأصول ونفقات الانشاءات الرأسمالية وما اليها ، وأخيراً لا تتضمن تكاليف الإنتاج النفقات التى لها طبيعة استثنائية مثل الخسائر التى تترتب على حدوث كوارث أو الخسائر يكون السبب فيها الغاء الارتباطات بشراء بعض منتجات المشروع أو الغرامات والعقوبات المالية التى تترتب على عجز المشروع عن تسليم المواد والمنتجات إلى المشروعات الأخرى فى المواعيد المحدده أو بالكميات والمواصفات المتفق عليها .

و - خطة الانشاءات الرأسمالية: وتتضمن برنامجا تفصيليا للاستثمارات التى سيقوم بها المشروع خلال فترة الخطة وكذلك نفقات الاصلاحات الرأسمالية الكبرى فى المشروع والبيانات المتعلقة بالتجهيزات الفنية الجديده التى سيستخدمها المشروع خلال عام الخطة .

ز - الخطة المالية : والمهمة الأساسية لهذه الخطة هى إقرار الترابط العضوى بين المؤشرات المالية ومؤشرات الإنتاج . فالثمار المالية لنشاط المشروع لابد وأن تكون مرتبطة إرتباطا مباشرا بحجم الناتج الذى سينتج ويباع ، وبانجاز الاهداف الموضوعة للتكاليف وتنويع السلع ودرجة جودتها ، وبمستوى الاثمان المحدده (١) ، وتوضع الخطة المالية على شكل ميزانية عمومية لدخل ونفقات المشروع فى صورة نقدية وذلك لمدة سنة مقسمة على فترات ربع سنوية .

---

(١) M. Meyer : L'Entreprise . . . op. cit., pp 591—593; E. Verre: L'Entreprise . . . op. cit, pp. 104—105; Soviet Financial System. op. cit., pp 147—14

ويتكون جانب الدخول فى الخطة المالية للمشروع من :

— ناتج مبيعات المشروع من سلع وخدمات عند مستوى أثمان معين . ويتوقف حجم هذا البند على مدى تنفيذ المشروع لخطته الإنتاجية من الناحيتين الكمية والكيفية والتنوع المخطط للمنتجات المباعة .

— دخل المشروع المتولد نتيجة مزاولتـه لبعض الانشطة الجانبية إلى جانب نشاطة الإنتاجى الرئيسى .

— الدخول الناجمة عن بيع المشروع لممتلكاته التى لم يعد يستخدمها .

— الأرباح الناجمة عن تحقيق وفر بمناسبة تنفيذ أعمـــال الانشاءات الرأسمالية بتكلفة أقل مما هو مخطط لها .

— ماقد تمنحه ميزانية الدولة للمشروع فى حالة عدم كفاية ايراداته لتغطية العجز المخطط لديه ولتحقيق خطته الإنتاجية . وهـذه المنح قد تاخذ صورة تمويل استثمارى أو تمويل رأس المال الجارى للمشروع (١) .

ويتكون جانب النفقات فى الخطة المالية للمشروع — وفقا لتركيبهـا الاقتصادي — من أربعة مجموعات أساسية هى : نفقات الإنتاج والبيع ، ونفقات التوسع فى الإنتاج والاقتطاعات للصنادرق الخاصة ، والمدفوعات للنظام المالى للدولة وذلك على التفصيل التالى :

تشتمل المجموعة الأولى من النفقات وهى نفقات الانتاج والبيع — والتى تعتبر أكثر النفقات أهمية — على أجور ومرتبات العمال والموظفين ، والنفقات على الأصول الثابته فى شكل انخفاض القيمة والنفقات على المواد الأولية

(١) Ibid., 138

والمواد الوسيطـــة والوقود والكهرباء ونفقات الادارة والتسيير ومختلف النفقات النقدية .

— أما المجموعة الثانية وهى نفقات التوسع فى الإنتاج فتضمن المبالـغ التى يخصصها المشروع من أرباحه لزيادة رأسمالية الجارى وكذلك للقيام بالاستثمارات الرأسمالية .

— وتتكون المجموعة الثالثة من النفقات من اقتطاعات الأرباح التى تحول إلى صندوق تنمية الإنتاج وصندوق الحوافز المادية وصندوق الاجراءات الاجتماعيةوالثقافيةوبناءالمساكن(الجدول القادم)

وجدير بالذكر أن أرصدة هذه الصناديق قد تزايدت تدرجة ملحوظة إذا قيست بعـــام ١٩٦٦ ، فنى عام ١٩٧٠ ازداد رصيد صندوق تنمية الإنتاج ٦ مرات ، وازداد رصيد صندوق الحوافز المادية ٤ مرات ، وازداد رصيد صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن مرتين (١)

— وتتضمن المجموعة الرابعة من النفقات مدفوعات المشروع للنظام المالى للدولة ، وتشمل مدفوعات للميزانية فى صورة ضريبة على رقم الأعمال (بالنسبة للمشروعات التى تنتج سلعا استهلاكية) والاقطاعات من الأرباح والفائض من رأس المال العامل ومقابل استخدام الأصول الإنتاجية . وبالإضافة إلى ذلك فان جزء من أرباح المشروع واقتطاعات انخفاض القيمة لديه المخصص للتشييد الرأسمالى يذهب إلى ستروى بنك وإلى الجوس بنـــك ، إذ تودع اقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة للاصلاحات الرأسمالية فى حساب خاص بالمشروع لدى الجوس بنك ولا يمكن سحبها إلا لهذا الغرض ، أما اقتطاعات انخفاض

---

(١) Soviet Economic Reforme op. cit., p 207

(١) تقرر — بعد الاصلاح الاقتصادى عام ٦٥ — انشاء ثلاثة صناديق أساسية لدى كل مشروع ، يتم تمويلها واستخدامها على نحو ما يوضحه الجدول التالى :

نوع الصندوق	مصادر تمويل الصندوق	استخدامات الصندوق
صندوق تنمية الانتاج	جزء من اقتطاعات انخفاض القيمة فى المشروع يتراوح بين ٣٠ — ٥٠٪ وجزء من أرباح المشروع والمبالغ المتحصلة من بيع أملاك المشروع التى لم تعد تستخدم .	تمويل النفقات الاستثمارية للمشروع من أجل تجديد الاصول الثابتة واستخدام تجهيزات جديدة وتقدم فنون انتاجية جديدة ، وتحسين نوع المنتجات ، وتحسين تنظيم الانتاج والعمل والتدابير الأخرى وتكفل تنمية الانتاج .
صندوق الحوافز المادية	اقتطاعات الارباح على أساس حصص تتقرر لفترات طويلة وتتفاوت تبعاً لنوع الصناعة . وتتقرر الاقتطاعات على كل نسبة مئوية يزيدها حجم المبيعات (أو الارباح) فى الخطة الجارية بالنسبة للسنة السابقة كذلك فى مقابل كل نسبة مئوية من الربحية المحسوبة فى الخطة السنوية .	منح جزء من المكافآت والعلاوة للعاملين فى المشروع اذا ما تحققت النتائج المستهدفة وكذلك لمنح العاملين اعانات فى حالات الضرورة .
صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن	جزء من أرباح المشروع	بناء بيوت الحضانة ورياض الاطفال والمنشآت الرياضية والمساكن وتحسين الخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التى تقدم للعاملين بالمشروع .

Monique Moyer : L'Application de la Reforme de L'Entreprise. Annnaire de L'U.R.S.S.) C N R S) 1967, p 253 ; G. Sorokin ; planning, op. cit., p 245 ; Soviet planning. op. cit., p 174 ; Soviet Financial System, op. oit., pp 145 - 146

القيمة المخصصة لأغراض الاستثمار فتودع لدى ستروى بنك (١). أما اشتراكات التأمين الاجتماعى المحدده على أساس أجور العمال والموظفين فتذهب إلى ميزانية التأمين الاجتماعى وبالإضافة إلى ذلك فان مدفوعات المشروع تتضمن أيضاً تحول جزء من أرباحه سدادا للقروض السابق منحها له من الجهاز المصرفى والفوائد المستحقة عليها (٢)

ونظراً لأن الأرباح هى أهم أشكال الدخل الصافى الذى يحققه المشروع لمواجهة أوجه نفقاته المختلفة ، فان الشكل (٣١) يوضح الصورة العامة التى يتخذها توزيع إجمالى الربح فى أحد المشروعات الصناعية السوفيتية .

نخلص من ذلك إلى أن كل مشروع من المشروعات يعتبر أداة فى يد الدولة تستخدمها فى تنفيذ الخطه الاقتصادية القومية . هذا المشروع يتمتع باستقلال مالى وله ميزانية مستقلة ويعتمد على دخله المتولد من نشاطه فى تغطية نفقاته مع تحقيق ربح يتم توزيعه واستخدامه — من خلال علاقاته بالجهاز المالى والائتمانى (أنظر شكل ٣٢) — بطريقة تخدم أساسا عملية الانتاج والتراكم وتوفيرا لحوافز المادية والمعنوية لجموع العاملين .

---

(٢) من المسموح به استخدام استقطاعات انخفاض القيمة المخصصه للاستثمارات فى مشروعات الدوله الأخرى دون أن تكون قاصرة على المشروع الذى اقتطعت هذه المبالغ من أرباحه . وتبرير ذلك أن كافة المشروعات الانتاجية تعتبر كلها ملكا للدوله ومن هنا استقرت الممارسة على اعادة توزيع المبالغ المحتجزة على ذمة انخفاض القيمة بين المشروعات التى تتبع فرعا انتاجيا واحداً ؛

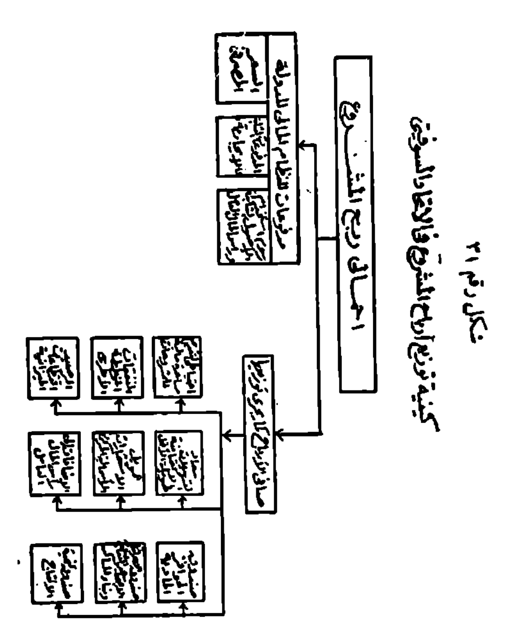
أنظر :

(١) Soviet Financial System, op. cit., p 143

Ibid., pp 144 - 147

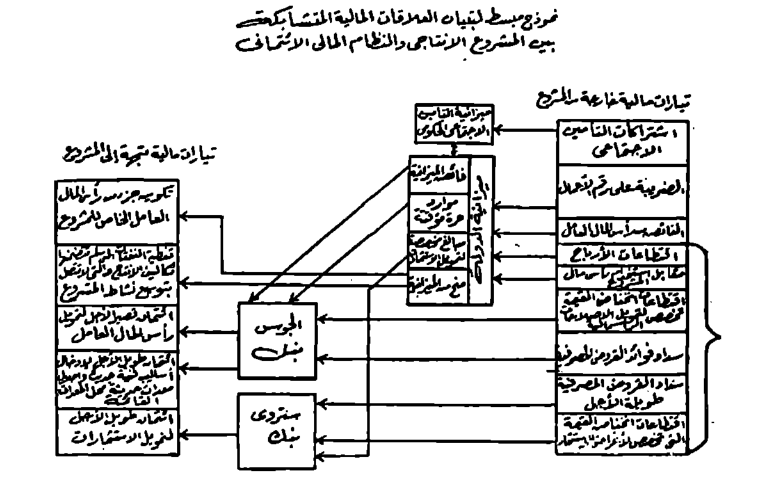
ويعمل المشروع وفقا لخطة معتمدة خاصة به ترتبط ارتباطا مباشرا بالخطة الاقتصادية القومية ، وتنظم مختلف أوجه نشاطة . ويعتمد الجهاز المصرفى على خطة المشروع في تحديد حجم التمويل المصرفي المطلوب له لتنفيذ مهامة المخططة سواء تعلق الأمر بتمويل النشاط الجـــارى للمشروع أو بتمويل نشاطه الاستثمارى .

وسوف نرى فى المبحث التالى كيف يعتمد الجهـــاز المصرفى على خطة الامدادات المادية والفنية للمشروع فى تحـديد الموارد المالية اللازمة لتمويل احتياجاته .



شكل رقم ٣٢

نموذج مبسط لبيان العلاقات المالية المتشابكة
بين المشروع الإنتاجي والنظام المالي الائتماني



المبحث الثانى
دور المشروع فى تنفيذ الخطة

ان استمرار الانتاج يقتضى استهلاكا مستمرا لوسائل الانتاج ، أو بعباره أخرى أن ضمان قيام المشروع بالمهام الانتاجية المخططة للمسند اليه تنفيذها فى اطار خطة الانتاج والاستثمار يتطلب بالضرورة تزويده بانتظام وبصورة متصلة بالمواد الاولية والوقود والطاقة الكهربية والمعدات والآلات وقطع الغيار ... الخ وذلك وفقا للمواصفات المحدده وفى الاوقات المناسبة وهذا كله يقتضى ألا يترك أمر تموين المشروع بالموارد الانتاجية الرئيسية معلقا على العمل التلقائى لقوى العرض والطلب ، وانما يتم ذلك وفقا لخطة الامدادات المادية والفنية (وهى احدى اقسام الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع كما تقدمت الاشاره) والتى تعتبر اولى خطوات المشروع فى سبيل تنفيذ مهامه المخططة ، كما تعتبر الاساس فى تقدير احتياجات المشروع من الموارد المالية اللازمة لتمويل جوانب نشاطه الجارى والاستثمارى والتى يقوم الجهاز المصرفى بتوفير جزء هام منها . ومن هنا برزت ضرورة التعرف على مكونات هذه الخطة .

ونظرا لأن خطة الامدادات ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الذى يتم وفقا له توزيع الموارد المادية على المشروعات الانتاجية ، لذلك فاننا سوف نتعرض أولا فى ايجاز لهذا النظام .

نظام توزيع الموارد المادية :

ويتم توزيع الموارد المادية (اى الامدادات المادية والفنية) بطريقة مركزية مخططة ، حيث تتولى ادارات متخصصة فى مختلف الوزارات مهام

تخطيط توزيع الموارد الماديه فى نطاق الوزاره ، كذلك فانه توجد ادارات خاصة بتوزيع المواردالمادية فى كل من جوسبلانالاتحادالسوفيتىوجوسبلان جمهوريات الاتحاد .

وتتولى ادارة الامدادات فى كل وزارة وتسمى elavsnab مهمة توزيع الموارد المادية عن طريق منح كل مشروع من المشروعات التابعة لها شهادة allocation certificate (Naryady) تخول له الحق فى الحصول على كية معينة من وسائل الإنتاج التى يحتاج اليها . وتحدد هذه الشهادة غالبا الجهة التى ستقوم بتوريد هذه الوسائل ، غير أنها لاتحدد مواصفاتها بدقة ، وكذلك لا تحدد شروط تسليمها ، إذ تترك هذه المهمة للمشروع نفسه بعد الحصول على موافقة السلطات الادارية العليا التابع لها ، حيث يقوم بعد ذلك بالتعاقد مع المشروعات المنتجة لهذهالموارد المادية لكى تعمل على تزويده بالكمية المحددة بالشهادة بعد أن يحدد مواصفاتها بدقة وشروط التسليم والجزاءات المترتبة على الاخلال بالعقود (١) .

---

(١) تنص المادة ٦١ من النظام الاساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على الآتى : يحصل المشروع على كافة المعدات والمواد الاولية وغيرها والوقود والاصول الاخرى اللازمة لانتاجه ونشاطه الاقتصادى عن طريق عقود توريد supply contracts. وتتم على أساس ما يلحق بالخطه من وثائق خاصة بتوزيع المنتجات (أوامر التوريد ...) .
ويمكن الحصول على الاصول المذكورة أيضاً على أساس أوامر توريد يقبلها المورد (وثائق يمكن أن تحل محلها) تحتوى على كل البيانات اللازمة لتسليم التوريدات ما لم تكن هناك بعض الشروط الاضافية التى ينبغى الاتفاق عليها .

ويمكن للمشروع أن يحصل على الامدادات اللازمة من المواد والمعدات من التنظيمات الحكومية والتعاونية عن طريق التعاقد ، اذا كانت من المنتجات التى تباع دون حاجة الى أوامر توريد ، وكذلك عن طريق المشتريات من مراكز الجملة المتخصصة الصغيرة ومتاجر =

والعقود التى تبرم بين المشروعات الإنتاجية هى عقود مخططة لها طابع معين وتختص بتنظيم التداول المخطط للموارد بين المشروعات بعضها البعض على أساس ما ورد فى خطة الإنتاج والاستثمار وما تتضمنه من أهداف وأولويات، ومن ثم فإنها ليست مجرد إتفاق ارادى بين طرفين (١) .

وتختلف سلطات المشروع فى مجال التعاقد بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بسلع هامة أم بغيرها . فى الحالة الأولى ، لا يملك المشروع سوى ترديد ما تقرره ادارة الامدادات فى الوزارة فى صلب العقود التى يبرمها مع المشروعات الواردة وعلى الأخص فيما يتعلق بثمن السلعة وكميتها . أما فى الحالة الثانية ، فان المشروع يتولى بنفسه ابتداء عملية امدادة بما يحتاجه من موارد مادية عن طريق التعاقد المباشر مع المشروعات التى يختار التعامل معها (٢) .

التجزئة فى الحالات المقررة بالقانون .

وتنص المادة ٦٣ من نفس النظام على الآتى :

ويكون للمشروع الحق فى أن يحول الاموال للمشروعات والتنظيمات الاخرى ، وفى أن يزوده بالمواد والمعدات من موارده الخاصه بمعدات ثابته ، وذلك لمن تصنع له بمقتضى عقد ما يكون بحاجة اليه من منتجات.

وتنص المادة ٦٥ أيضاً على الآتى :

يكون للمشروع الحق فى أن يبرم عقود لشراء المعدات والالات وغيرها من الأصول الملحقة بأصوله الثابته ، وذلك فى حدود ما لديه من موارد مالية مخصصه لهذه الأغراض أو القروض المصرفية المتاحة .

انظر :

Statute of the Socialist Industrial Enterprise, op. cit.. pp 165 - 166

(١) د. محمد دويدار ومصطفى شيحه : الاقتصاد السياسى . ص ٥٦٤ ــ ٥٦٧ .

(٢) تحدد فى عقود الامدادات كافة الشروط والقواعد التى تنظم تسليم وسائل الانتاج من المشروعات الموردة الى المشروعات المستخدمة وعلى الأخص تاريخ التسليم بالنسبة الى كل نوع من أنواع الامدادات المادية والفنيه المطلوبة ، وتحديد الكميات والمواصفات وتعيين وسيلة شحنها وطريقة اعدادها للشحن ومكان التسليم واتمامها وكيفية سداد الثمن ومسئولية كل طرف فى حالة عدم تنفيذه لالتزاماته المترتبة على العقد ، وكيفية تحديد الخسائر المترتبة على عدم التنفيذ (مع ملاحظة أن التعويض النقدى عن عدم التنفيذ يلعب دورا ثانوياً للغاية لأن عدم حصول الوحدة الانتاجية على عنصر الانتاج المادى المتعاقد على =

ويكشف نظام توزيع الموارد المادية على المشروعات بعض الصعوبات التى دل عليها وجود نظام « المشهلين pushers (tolkachi) » الذى يعهد اليهم بالاتصال بالمشروعات الموردة لتذليل العقبات التى تحول دون حصول المشروعات المستخدمة للموارد المادية بالمواصفات المطلوبة وفى المواعيد المناسبة ومن مظاهر هذه الصعوبات التعدد الضخم للهيئات القائمة بعملية الامداد سواء على مستوى الوزارات والجوسبلان أم على مستوى المشروعات الفردية ، وكذلك صدور ملايين الشهادات (naryady) من الجهات القائمة على توزيع الموارد المادية. وفى الواقع فان معظم هذه الصعوبات يرد إلى الندرة النسبية لبعض المواد ووسائل الإنتاج الأمر الذى يجعل كفاية حاجة المشروع منها على الوجه

= شرائه سوف يؤدى الى عدم تنفيذ الوحده المنتجة لخطتها) .

انظر فى ذلك : نفس المرجع ص ٥٦٦ .

وتنص المادة ٦٢ من النظام الأساسى للمشروع الصناعى على الآتى:

« ويكون للمشروع عند توقيع عقودالتوريد الحق فى أن يرفض قبول المنتجات المخصصه له والتى تزيد عن حاجته أو المنتجات غير الضرورية ، ويكون عليه فى هذه الحاله وفى ميعاد لايتجاوز عشرة أيام من وصول أمر التوريد أن يخطر المورد والهيئة المسئوله عن توزيع الاصناف المدرجة فى صورة أولويات وكذلك هيئة التوزيع التى اصدرت أمر التوريد .

ويكون للمشروع أيضاً ، بالاتفاق مع المورد ، الحق فى أن يرفض قبول منتجات ينص عليها العقد اذا لم تعد هناك حاجة اليها ، وفى هذه الحاله ينبغى عليه أن يخطر الهيئة المسئولة عن توزيع الاصناف المدرجة فى صورة أولويات وكذلك هيئة التوزيع التى أصدرت أمر التوريد وذلك فى موعد لايتجاوز خمسة أيام .

انظر :

Statute, op. cit. p 162

الاكل وفى المواعيد المناسبة أمرا من الصعوبة بمكان (١).

ومن ناحية أخرى ، فان التعديلات المستمرة التى تطرأ على أهداف خطة الإنتــاج والاستثمار وهى فى غمار التنفيذ تقتضى تعديلات مناسبة فى خطط الامدادات المــادية والفنية للمشروعات سواء بالنسبة لـكمية المنتجات السابق تخطيطها أو نوعيتها . ولذلك فان المشروعات تعمل على تكوين مخزون ضخم لديها من هذه المواد تحوطا منهـــا أزاء احتمالات انقطاعهـا لأى سبب من الأسباب .

خطة الامدادات المادية والفنية :

تعتبر ادارة الامدادات المــادية والفنية فى المشروع هى الادارة المختصة بوضع خطة الامدادات متعاونة فى ذلك مع سائر الادارات الأخرى فيه مثل ادارة التخطيط والادارة المالية والادارة الصناعية والميكانيكية .. الخ وتختص خطة الامدادات ـ كما تقــدمت الاشارة ـ بتحديد احتياجات المشروع من المواد الأولية والوسيطة والطاقة الكهربية والوقود وغـيرها من مستلزمات الانتاج ، بالإضافة إلى وسائل الإنتاج من آلات وادوات لازمــة لتمكين المشروع من تحقيق خطته الإنتاجية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان خطة الامدادات تحدد مصادر تموين هذه الاحتياجات ، مـع ضرورة تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يمكن من تنفيذ الأهداف التى تتضمنها

---

(١) A. Nove : The Soviet Economy, op. cit., pp 210 - 215 ; D. Granick : Management. op. cit., pp 140 – 148 ; Monique Meyer. L'Entreprise Indistrielle D'Etat En Union Sovietique Editions Cujas, Paris, 1966, pp 339 – 341

خطة إنتاج المشروع المقررة أو تجاوزها (بشرط ألا يكون لذلك أثر سيء على الجودة) . ولذلك فان خطة الامدادات تعتبر أنها أقرب إلى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها إلى العمل التخطيطي ، أو هي بمعنى آخر همزة الوصل بين تحضير الخطة وتنفيذها (١)

ويتم تحديد احتياجات المشروع من المواد التي يستخدمها على أساس خطته الإنتاجية ومتوسط المعدلات الفنية للاستهلاك والتي تعبر عن العلاقة بين القدر اللازم استخدامه من كل مادة لانتاج وحدة واحدة من الناتج .

وتختلف كيفية تحديد الاحتياجات بحسب ما إذا كانت لازمة للانتاج أو للاصلاحات الرأسمالية أو للاستثمار . ففيما يتعلق بحاجات الانتاج ، فانه تجرى التفرقة بين احتياجات الانتاج من المستلزمات الرئيسية واحتياجاته من المستلزمات المساعدة. ويمكن التوصل لمعرفة احتياجات المشروع من المستلزمات الرئيسية عن طريق استخراج متوسط معدلات الاستهلاك الفنية وضربه في الكمية المطلوب إنتاجها من السلعة ، وفي حالة تنوع مستلزمات الانتاج الرئيسية تنوعا كبيراً ، تضم كل عدة أنواع قريبة من بعضها من هذه المستلزمات في مجموعة واحده ويستخرج متوسط معدلات الاستهلاك الفنية بالنسبة لها كمجموعة واحدة ويطبق على إنتاج المشروع من السلعة .

أما تحديد احتياجات المشروع من المستلزمات المساعدة التي لها وزن قليل في تكوين الانتاج ، فانه يتم أحيانا على أساس وجود نسبة معينة بين كمية هذه المستلزمات وبين مؤشر معين من مؤشرات خطة الانتاج ، أو بين هذه الكمية وكمية أحد مستلزمات الانتاج الرئيسية التي يستهلكها المشروع ، وفي بعض

(١) د. محمد دويدار ود. مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد السياسي ص ٥٦٣ ؟

الأحيان الأخرى يتم تحديد الاحتياجات من المستلزمات المساعدة بالرجوع إلى الاحصاءات الخاصة بالكميات المستهلكة منها فى الأعوام السالفة والاهتداء بها فى تقدير حجم الكميات اللازمة منها لتحقيق إنتاج المشروع خلال السنة التاليـة (١) .

أما فيما يتعلق بتحديد احتياجات المشروع من الموارد وقطع الغيار اللازمة لأغراض الاصلاحات الرأسمالية التى يقوم بها بنفسه ، فان ادارة الامدادات بالمشروع تتولى مهمة الأتصال بإدارته الميكانيكية وكذلك بادارة الاصلاحات وبرؤساء الاقسام الانتاجية للحصول على البيانات اللازمة لتحـديد كمية مايحتاجه المشروع من المواد المشار اليهـــا بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الاصلاحات . فاذا لم يكن لبعض الاصلاحات مقاييس مقررة ، فان الادارة الميكانيكية وادارة الاصلاحات فى المشروع تتوليان تحديد هذة المقاييس التى تعرض على ادارة الامدادات المادية والفنية للجهة الادارية التابع لها المشروع للموافقة عليها والعمل بها بعد ذلك (٢) .

وأخيراً فيما يتعلق باحتياجات المشروع من المواد اللازمة لتجديد الجهاز الانتاجى للمشروع وتقديم فنون انتاجية جديدة فى عملية الانتاج وكذلك الاستثمارات التى يقوم المشروع بتنفيذها بنفسه ، فانها تجمع كلها فى حساب خاص بها ، وتقسم حسب أنواع التجديدات والاستثمارات . ويتم تحديد هذه الاحتياجات من خلال تطبيق متوسط معـدلات الاستهلاك الفنيه التى تقررها لجنة الدولة للتشييد (الجوسترى (٣) .

---

(١) M. Meyer ; L'Entreprise.. op. cit , p 547

(٢) Ibid.. pp 543 - 549

(٣) Ibid., p 549

وبعد تحديد كافة احتياجات المشروع من الموارد المادية أيا كان الغرض منهـا ، فان ادارة الامدادات يكون قد تجمع لديها بيان بالـكمية الكلية للمواد الأولية والوسيطة وغيرها من الموارد المادية والفنية اللازمة للمشروع للقيام بمهامه الإنتاجية للسنة التالية ، و لايتبقى لا ستكمال هذه الخطة سوى تحديد المصادر التى تقوم بتوفير هـذه الاحتياجات . وتتمثل هـــذه المصادر فى الآتى :

١ ــ المخزون المتاح من الموارد المـادية لدى المشروع فى بداية الفـــترة المخططة ويحدد على أساس المواد المتوقع حصول المشروع عليها واستهلاكة منها حتى نهاية فترة الخطة الجارية .

٢ ــ ما تقدمة الجهه التابع لهـا المشروع من امدادات مادية وفنية سواء كانت مواداً رئيسية تقوم الجوسبلان بتوزيعها وتخضع لموافقة مجلس وزراء الاتحادالسوفيتى أم مواداً هامة تقوم بتوزيعها الوزارات الاتحادية والوزارات الجمهورية . ويعتبر هذا المصدر من أهم المصادر التى يحصل بها المشروع على موارده المادية .

٣ ــ ما يحصل عليـه المشروع مباشرة وبصفة مستقـلة من مواد محلية لا تخضع لنظام التوزيع المركزى .

٤ ــ ما يستخدمـة المشروع من مواد يقوم هو بانتاجها ، ويتعـين أن تظهر هذه المواد أيضاً فى خطة الامدادات للمشروع ، وإذا كانت من المواد الخاضعة للتوزيع المركزى فان المشروع المنتج يتقيد فى استخدامه لهـا بالقدر الذى تحدده له الجهة التابع لها (١) .

(١) M. Meyer ; Ibid., pp 558 - 559 ; E. Verre L'Entreprise op. cit., pp 102 - 103

ويجب أن تتوازن احتياجات المشروع من المواد التى يتعين تزويده بها (ح) مع الفرق بين احتياجاته الكلية (ك) وبين ما يوجد لديه من مخزون فى بداية الفترة المخططة (ز) وما يقوم المشروع بانتاجه بنفسه (ع) والمواد التى لا تخضع لنظام التوزيع المركزى (م) ، أى ان :

ح = ك - (ز + ع + م)

نخلص من هذا كلـــه إلى أن خطة الامدادات المادية والفنية للمشروع تحدد احتياجاته من الموارد المادية والفنية اللازمة لتنفيـذ خططه الإنتاجية ، كما أنها تحدد موارد تموينها . وبالإضافة إلى ذلك فانها تترجم الصورة العينية لهذه الاحتياجات إلى صورة قيمية باستخدام الأثمـان الخاصة بكل نوع من أنواع المواد والسلع . وتوضع هذه البيانات جميعها تحت نظر الجهاز المصرفى عندما يقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه الاحتياجات والتى تظهر فى جانب الأصول من خططه الائتمانية .

خطة الامدادات المادية والفنية لعام (شكل رقم ٢٣)

القطاع ....

المشروع ....

			رقم العمود
مصادر تغطية الاحتياجات		امدادات مصدرها الهيئة التابع لها المشروع	٢٠
		مواد محلية لا تخضع لنظام التوزيع المركزى (فى صورتها العينية)	١٩
		مواد ينتجها المشروع بنفسه (فى صورتها العينية)	١٨
		المخزون المتوقع فى بداية عام الخطة (فى صورتها العينية)	١٧
اجمالى الاحتياجات فى صورتها العينية			١٦
الاحتياجات	من أجل المخزون فى النهاية	فى صورتها القيمية (بآلاف الروبلات)	١٥
		فى صورتها العينية	١٤
		بالأيام	١٣
	من أجل الأسواق	فى صورتها القيمية	١٢
		فى صورتها العينية	١١
	المجموع	فى صورته القيمية بآلاف الروبلات	١٠
		فى صورته العينية	٩
	فى المجالات غير الصناعية		٨
	من أجل الدراسات والبحوث والتجارب		٧
	من الادوات والالات الفنية		٦
	من اجل الاصلاحات الرأسمالية		٥
	من أجل الانتاج	فى صورتها القيمية بآلاف الروبلات	٤
		فى صورتها العينية	٣
[illegible]			٢
[illegible]			١
أنواع المواد والسلع		الإجمالى القيمة عمود ٣ + ٩ + ١١ + ١٤	ب
رقم			أ

المبحث الثالث

تمويل النشاط الإنتاجي للمشروعات الاشتراكية

يتوقف تنفيذ الخطة القومية أساسا على قدرة الوحدات الإنتاجية المختلفة على مباشره نشاطها المخطط . وتحتاج هذه الوحدات لأداء دورها إلى موارد مالية لتمويل أوجه نشاطها الجاري والاستثماري حتى يمكن أن يسفر هـــذا النشاط في النهاية عن تحقيق المؤاشرات الكمية والكيفية لخططها .

ويباشر الجهاز المصرفى دورا هاما فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية . وهذا التمويل يتم فى صورة قروض مصرفية تمنح بطريقة مخططة وتختلف آجالها بحسب الغرض الممنوح القرض من أجله .

وسوف نتناول فى المطلبين التاليين دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الجاري للمشروعات ، ثم دوره فى تمويل نشاطها الاستثماري .

المطلب الاول

دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات

يحتاج كل مشروع من المشروعات الإنتاجية إلى رأسمال عامل [١] خلال دورة نشاطه الإنتاجي والتسويقي ، ويمكن التمييز — فى نطاق النشاط الاقتصادى للمشروع — بين نوعين من رأس المال العامل .

(١) تطلق المصطلحات الغربية تعبير رأس المال العامل على الفرق بين اجمالى الأصـول الجارية واجمالى الخصوم الجارية بالمشروع الرأسمالى . أما فى الاقتصاديات الاشتراكية فينصرف مفهوم رأس المال العامل الى اجمالى الاصول الجارية .

— رأس مال عامل فى نطاق الإنتاج ويطلق عليه رأس المال الجارى capital current ويضم العناصر اللازمة لعمليات الإنتاج من مواد أولية ومواد وسيطة ووقود وقطع غيار لازمة للصيانة وأدوات إنتاجية بسيطة ومواد للتعبئة .

— رأس مال عامل فى نطاق التداول ويطلق عليه رأس المال المتداول capital circulating ، ويشمل المخزون السلعى من المنتجات تامة الصنع والمبيعات تحت التسوية والموارد النقدية تحت يد المشروع أو فى حسابه المصرفى .

ويقسم رأس المال العامل فى المشروع طبقا لمصدره إلى نوعين : رأس المال العامل الخاص ، ورأس المال العامل المقترض (١) .

(١) Soviet Financial System. op. cit., pp 135 - 136

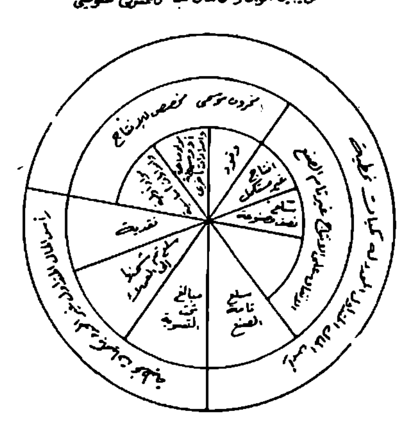
وجدير بالذكر أنه عقب الاصلاح الائتمانى عام ١٩٣٠ مباشرة كانت كافة الموارد النقدية لكل مشروع تودع فى حساب جارى (conto corrento) واحد خاص لدى الجوس بنك دون ماتفرقه بين موارد المشروع الذاتية وموارد المقترضة ، الأمر الذى كان يتعذر معه تحليل مركزه المالى ومدى قيامه بتنفيذ المهام المخططة الموكول اليه تنفيذها . ولذلك جاء قرار مجلس العمل والدفاع فى ٢٣ يوليو ١٩٣١ بشأن «رأس المال العامل للكومبونات والترستات والتنظيمات الاقتصادية الأخرى » حاسماً فى الموضوع ، اذ نص لأول مره على أن يغطى حد أدنى من رأس المال العامل للمشروع بواسطة موارده الذاتيه . وقد كان هذا القرار الخطوة الأولى فى سبيل تحديد رأس المال المعيارى الذى سوف نعرض له فيما بعد . ومن ثم جرت التفرقه بين حساب المشروع الجارى أو حساب التسوية current or settlement account الذى تودع فيه موارده الذاتية ، وبين حسابات القروض التى تفتح باسمه وتطب فيها موارده المقترضه .

انظر :

T. M. Podolski : Socialist.. op. cit., p 30

شكل رقم ٣٤

شكل يبين تكوين رأس المال العامل للمشروع السوفيتي



according to : A. Baykov : Planning in the U. S. S. R.
op. cit., p 29

أولا ــ رأس المال العامل الخاص للمشروع own working capital وينبغى أن يتوافر بالقدر الذى يسمح بتكوين الحد الأدنى من المخزون minimum requirements stocks. التى تحدد لها كميات نمطية أو حصص quotas ، وتتمثل فى المواد الأولية والامدادات المادية المختلفة والوقود وغيرها من الاصول الانتاجية والسلع تحت التشغيل والسلع تامة الصنع (١).

(١) تنص المادة (١٢) من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على الآتى « تقرر الهيئة الأعلى المقدار الكلى (النمطى) للاصول المتداوله على أساس طلب =

ويتم تكوين رأس المال العامل الخاص للمشروع من الارباح التى يحققها ومن المنح التى تقدمها ميزانيـة الدولة والتى تخصص لهذا الغرض فى اطار الحدود التى ترسمها خطة المالية ،ويخفض المقدار اللازم من هذه الموارد بمقدار الخصوم الدائمة constant liabilities والتى تتكون أهم بنودها من : الرصيد غير المدفوع من الأجور — استحقاقات التأمين الاجتماعي — احتيـاجات المدفوعات المستقبلة — المدفوعات المقـدمة من الدائنين فى مقابل السلع نصف المصنوعة وينبغى أن يوفر رأس المال العامل الخاص للمشروع الاحتياجات الدنيا من المخزون السـلعى الجارى بحيث يكفى للمشروع الاستمرار فى أداء نشاطة الإنتاجى . ويبرر الكتاب السوفيت ضرورة أن تكون احتياجات

= المشروع ولا يعاد النظر فى هذا المقدار الا عند اعادة النظر فى خطة الانتاج بالمشروع، ولا يمكن للهيئة الاعلى ان تسحب شيئاً من الاصول المتداوله المنوحه للمشروع فى حدود المقدار النمطى أما الأصول المتداولة التى تزيد على المقدار النمطى فهى وحدها التى يحق للهيئة الأعلى سحبها عن طريق اعادة التوزيع أو على أساس الحساب السنوى للمشروع ، أو اذا طرأت تغييرات على معيار الأصول المتداولة نتيجة لاعادة النظر فى خطة الانتاج بالمشروع .

وتنص المادة (٧١) من نفس النظام على الآتى :

« يحدد المشروع المقادير النمطيه لاصوله المتداولة حسب البنود المختلفة لهذه الأصـــول وذلك فى حدود النمط الكلى الذى تحدده الهيئة العليا على أساس أهداف الخطة وبمـــا يتفق مع معدلات الاستهلاك والمخزون من السلع والمواد . ويتعين أن تحقيق المعايير التى احتسب رأس المال العامل على أساسها ، الاستخدام الاكثر تدبيراً وفعالية لموارده المادية والمالية ، والتعجيل بدورة الأصول المتداولة » .

وتقضى المادة ٥٠ من نفس النظام بالآتى :

« يقرر المشروع معدلات استخدام المواد الأولية والمواد الأخرى ، والوقود والطاقة الكهربائيه ... ما لم يكن وضع مثل تلك المعدات من اختصاص الهيئات الأعلى .

المشروع من رأس المال العامل عند حدها الأدنى بالرغبة فى تجنب تراكم قيم غير مستغلة تعرقل تقدم الإنتاج وتحمل المشروعات والاقتصاد القومى عامة بأعباء مادية ومالية وتعوق سرعة دورة رأس المال العامل فى الاقتصاد (١) .

ثانيا رأس المال العـــامل المقترض borrowed working capital ويتمثل فى القروض قصيرة الأجل التى يقدمها الجوس بنك للمشروع وتعمل على تلبية احتياجاته المؤقتــه من الموارد لتكوين مخزون سلعى موسمى ولتغطية التكاليف ذات الطبيعة الموسمية (٢) . وهذه القروض ترد إلى البنك بعد انتهاء الغرض الذى منحت من أجـله والتقديرات المخططة لرأس المال المقترض

---

(١) يعتبر معدل دورة رأس العامل مؤشرات لكفاءة استخـــدامه ويمكن التعبير عن هذا بانه متوسط الوقت الذى يتطلبه رأس العامل لكى يدور مرة واحـــدة فى فترة معينة . ويحسب هذا المعدل أساساً بقسمة حجم الانتاج على متوسط المخزون السلعى خلال خـــلال فترة زمنية معينه . وكلما كانت دورة رأس المال أسرع كلما دل ذلك على كفاءة استخدامة . ويمكن تخفيض فترة الدورة بتقصير طول عملية الانتاج عن طريق استخدام المعدات الحديثة . ويمكن تخفيض أرصدة المواد الاولية والامدادات والوقود باستخدامها بطريقة أكثر كفاءة وتنظيم الامدادات تنظيما رشيداً ، وكذلك يمكن الاســـراع ببيع المنتجات تامه الصنع . وقد جاء فى أحد التقديرات أن زيادة سرعة معدل دورة رأس المال العامل بمقدار ١٪ فقط يسمح بتوفير موارد نقدية تقدر ببضع مئات الملايين من الروبلات سنوياً .

أنظـــر :

Soviet Financial System. op cit., p 137

(٢) F. Hlozman - Financing Soviet Economic Development, in The Soviet Economy (Bornstein & Fusfeld ed.) 1962 pp 156 - 157 M. M. Usoskin) Short - term. op cit., p 65 ; D. Granick ; Management,. op. cit., p 163 ; G. Grossman. U. S. S. R. op. cit., p 744

للمشروعات العاملة فى الاقتصاد القومى تظهر فى جانب الاستخدامات من الخطة الائتمانية القومية للجوسبنك كبند من بنودها :

ويتعين على المشروع أن يستخدم رأسماله العامل الخاص بالكامل أولا قبل أن يلجأ إلى الجوسبنك طلبا لائتمانه طالما أن الائتمان المصرفى يستخدم أساسا لتغطية الاحتياجات المؤقتة أو الموسمية (١) .

ويعتبر تحديد رأس المال العامل الكلي للمشروع خلال فترة زمنية معينة أمرا على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن تحقيق أفضل استخدام للدخل القومى يتطلب تحديد احتياجات المشروعات من رأس المال العامل عند مستوى أمثل فترشيد سياسة المخزون فى الوحدات الاقتصادية يؤدى إلى تحرير الموارد الضخمة التى تكون مجمدة فى مخزون سلعى يزيد عن القدر اللازم ، ومن ثم يمكن تعبئة هذه الموارد وتوجيهها إلى زيادة معدلات التنمية (٢) . ويعتبر

---

(١) V. A. yorobyev : The Planning. op. cit., pp 114 - 115 ; Soviet Financial System. op. cit. p 241 ; M. Doob : Soviet.. op. cit., p 393

(٢) ان اتباع سياسة رشيدة للمخزون السلعي له نفس الدرجة من الاهمية بالنسبة الى الاقتصاد القومى سواء كان هذا الاقتصاد مخططاً أو توجهه قوى السوق . غير أن هناك اختلاف فى تحديد سياسة المخزون السلعى على مستوى الوحدة الاقتصادية فى كلا النظامين، ففى اقتصاد السوق تقع مسئولية تخطيط ومراقبة المخزون السلعى على عاتق الشركات الخاصة . فعن طريق التنبؤ بالطلب وتحديد جداول الانتاج وطول الفترة اللازمة لاستعاضة المخزون تقوم الشركة بالاحتفاظ بالحد الأدنى من المخزون السلعى الذى يكفى لمواجهة طلبات العملاء دون تأخير ويؤدى الى أستمرار العمليات الانتاجية دون انقطاع ، وتسعى الشركات دائماً الى تجنب تركيم مخزون سلعى لاحاجة بها اليه حتى لاتتحمل تكاليف التخزين التأمينية =

تحديد الأصول المتداوله نقطة البدايه فى تحـــديد السياسية التمويلية الخاصة بهـا

وتحسب المتطلبات المخططة لرأس المال العامل الخاص بالمشروع على أساس الكميات المعيارية للمخزون الجارى . normative quantities of stocks (١) والتكاليف المقابلة على نحو ما يظهر فى تقدير الإنتاج فى الفترة المخططة . فمنذ اصلاح نظام الائتمان المصرفي عام ١٩٣٠ ، فان الخطط الموضوعة تحدد هذه الكميات المعيارية بالنسبة إلى البنود الرئيسية لحسابات المخزون التى تظهر فى الميزانية العمومية للمشروع مثل المواد الاولية والمواد المساعدة والسلع نصف المصنوعة المشتراة والوقود والسلع تحت الصنع والسلع تامة الصنع ... الخ ، وتحدد الكميات المعيارية للمخزون أثناء وضـع الخطة الفنية الصناعية المالية للمشروع ، وقد تبقى هذه الكميات ثابتة طوال فترة زمنية طويلة ، وقد تتغير من سنة إلى أخرى تبعا لتغـير حجم المشروع أو تغـير برنامج الإنتاج . فاذا تضمنت الخطة السنوية لاحد المشروع الإنتاجية زيادة البرنامج الإنتاجى الخاص به وبالتالى زيادة معدل الإنفاق الجارى ، فان هذا يتطلب زيادة رأس المـال العامل وهذه الزيادة تحسب على أساس رأس المال العامل المعيارى الذى يتمثل

= والمتاوله الخاصة به ، فضلا عن مخاطر التلف وإنخفاض الاسعار والتقادم واحتمال تعذر تصريف هذا المخزون فى الاسواق بعد ذلك . وتبدو مشكلة تخطيط ومراقبة المخزون فى الاتحاد السوفيتى أسهل مما هى عليه فى الدول الرأسمالية ، اذ تختفى مشكلتان رئيسيتان هما : الحاجه إلى التنبؤ بحجم الطلب على السلع ، وأخذ أثر تقلبات الاثمان فى الحسبان .

(١) الكميات المعيارية هى المعدلات الطبيعية التى يمكن أن توصف بأنها حد أعلى لبنود المخزون السلعى يعبر عنه بالكميات اللازمة لعدد من الايام ، كأن يقال مثلا أن الحد الاعلى للمخزون من المواد الاوليه هو الكمية اللازمة للانتاج لمدة ٢٥ يوم .

(شكل رقم ٣٥)

ميزانية عمومية تقليدية لمشروع سوفيتي ـ القيمة بآلاف الروبلات

الأصول	مقدر	فعلى
أ) الأصول الثابتة وأصول أخرى		
١ ـ أصول ثابتة	ـ	٦٥٢٩٤
٢ ـ حساب المدفوعات للدولة تحت التسوية مقابل الأرباح	ـ	٣٩٣
٣ ـ حساب المدفوعات للبنك لتمويل انشاءات رأسمالية	ـ	٢٠٤٠
٤ ـ حساب المستقطع لاعتماد الحوافز الخاصة	ـ	٨٦٧
٥ ـ خسائر	ـ	ـ

الخصوم	مقدر	فعلى
أ) المصادر الذاتية ومصادر أخرى:		
١ ـ الاعتماد القانونى المخصص للمشروع	ـ	٩٤٥٣١
٢ ـ مخصص استهلاك الأصول الثابتة	ـ	١٤٦٥٦
٣ ـ الأرباح		
الأعوام السابقة	ـ	ـ
العام الحالى	ـ	٤٠٠٢
٤ ـ التزامات ثابتة		
الجزء الذى دخل فى رأس المال العامل		
المستحق لصندوق الضمان الاجتماعى	٧٨٠	١٠٢١
المستحق للعاملين	٣٩٠	٣٤٣

رأس المال العامل الخاص بالمشروع = ٤٦٣٦٥

	المعدلات النمطية	
ب) أصول تخضع للمعدلات النمطية .		
١ ـ المواد الأولية	١٦٦٧٠	١٦٤٧٠
٢ ـ بضاعة تحت الصنع	١٨٨٨٠	١٩٣١٢
٣ ـ الآلات والأدوات الصغيرة	١٢٩٥٠	١٢٧٠٩
٤ ـ البضاعة تامة الصنع	٤٢٥٠	١٠٠٠٥
٥ ـ النفقات المدفوعة مقدما	٢٧٥٠	٢٣٠٦
حـ) أصول أخرى		
١ ـ نقدية	—	٢٧٧
٢ ـ بضاعة متنوعة لم تسدد قيمتها (مدينون)	—	٨٣١٦
٣ ـ المستحق على مشروعات أخرى	—	
٤ ـ اصطلاحات رأسمالية	—	
٥ ـ مواد أخرى	—	
		١٤٠٠٨٩

ب) قروض مصرفية قصيرة أجل طبقا للمعدلات النمطية للمخزون		
١ ـ بالنسبة إلى المواد الأولية	—	٥٩٣٩
٢ ـ بالنسبة الى البضاعة تحت الصنع	—	١٨٠
٣ ـ بالنسبة الى بضاعة تامة الصنع	—	٣٦٥٠
حـ) قروض مصرفية مختلفة التزامات وخصوم أخرى :		
١ ـ القروض الممنوحة من الجوس بنك		٤٣٥٧
٢ ـ المستحق لمشروعات أخرى		٦٦٩٠
٣ ـ تمويل خاص		١١
		١٤٠٠٨٩

* قيمة رأس المال العامل الخاص بالمشروع عبارة عن الفرق بين بنود الاصول التى تظهر تحت المجموعة (أ) وبين بنود الخصوم التى تظهر تحت نفس المجموعة مع ملاحظة أن الالتزامات الثابتة المقدره هى التى تؤخذ فى الاعتبار عند حساب قيمة بنود الخصوم التى تظهر تحت المجموعة (أ) .

Robert M. Campbell ; Accounting in Soviet planning and Management. Cambridg, Massachusetts, Harvard University press, 1963

فى الوحدات من المخزون اللازمة لإنتاج المشروع فى اليوم الواحد وتعتبر فترة الإنتاج ، أى طول دورة الانتاج ، هى المحدد الأساسى لحجم رأس المال المعيارى ، إذ كلما طالت فترة الإنتاج و كبرت نسبة الإنفاق على المدخلات من المواد والعمل التى تستخدم فى المرحلة المبكرة نسبيا من الإنتاج ، كلما كان رأس المال المعيارى المطلوب كبيراً (١) .

أما كيفية حساب حجم الائتمان الذى يمنحه الجوس بنك لتمويل المخزون الجارى لدى أحد المشروعات الإنتاجية فيمكن تصويره فى المثال

---

(١) وقد صور البروفيسور Rovinsky كيفية حساب رأس المال المعيارى الاضافى لنوعين من الانتاج هما (أ) و (ب) باستخدام النموذج التالى : ـ

عدد أيام الدورة الانتاجية	النفقات اليومية		قيمة الوحدة من السلعة					
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
١			—	—	٢٠	٤	١٠	٢
	٤	٦	٢٠	٤	٢٤	١٠		٧
٣		٨	٢٤	١٠	٢٨	١٨	٣٦	١٤
٤	٢	١٢	٢٨	١٨	٣٠	٣٠	٣٩	٢٤
	٣٠	٣٥					٢١ر٨	١١ر٨

ويتضح أن معامل النمو بالنسبه للانتاج (أ) يبلغ ٧٣٪ وبالنسبه للانتاج (ب) يبلغ ٣٩٪ ، وبذلك فان رأس المال العامل المعيارى بالنسبه للانتاج (أ) = $\frac{٧٣}{١٠٠}$ × ٤
وبالنسبة للانتاج (ب) = $\frac{٣٩}{١٠٠}$ ×

M. Doob ; Soviet . op. cit., p 394

التالي (١) : —

إذا فرض أن البرنامج الإنتاجي السنوى لمشروع صناعى يحتاج الى ١٠ مليون روبل موزعة على أربعة فترات ربع سنوية على النحو التالى : —

الربع سنة الأولى	٢ر٠	مليون روبل	المجموع = ١٠ مليون روبل
الربع سنة الثانية	٢ر٩	مليون روبل	
الربع سنة الثالثة	٣ر١	مليون روبل	
الربع سنة الرابعة	٢ر٠	مليون روبل	

بمعنى أن متوسط البرنامج كل ثلاثة شهور يبلغ ٢ر٥ مليون روبل . فانه يتضح أن المشروع يتجاوز هـذا المتوسط فى الفترتين الثانية والثالثة . الأمر الذى يضطره لزيادة مخزونه فى كل من الفترة الأولى والفترة الثانية تمهيدا لمواجهة الزيادة فى حجم أعماله عن المتوسط . لذلك يلجأ المشروع إلى بنك الدولة طلبا لائتمانه لتمويل الزيادة فى المخزون من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .

ويقدر البنك حجم التمويل عن طريق التوصل إلى معرفة متغيرين إضافيين:

الأول : قيمة المواد والمنتجات التى يحتاج المشروع إلى تخزينها بالنسبة لإجمالى تكاليف الإنتاج .

الثانى : سرعة تداول المخزون. أى مايلزم من مخزون لكل وحدة من الانتاج وهى :

$$\frac{\text{المخزون}}{\text{الانتاج}}$$

(١) د. زكريا نصر ، النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ٢١٦ — ٢١٨ .

وإذا فرض أن المتغير الأول يساوى ٥٠ ٪ (أى أن قيمة المواد اللازمة تمثل نصف إجمالى تكاليف الانتاج . وأن المتغير الثانى يساوى ⅔ (أى أن كل وحدة من الانتاج يلزمها ٦٦ر٠ وحدة من المخزون) فانه على أساس الارقام الإفتراضية السابقة يمكن حساب الائتمان اللازم على النحو التالى :

ن = △ ب × م × س   حيث أن :

ن = حجم الائتمان المطلوب .

△ ب = زيادة البرنامج فى الفترة عن متوسط البرنامج فى الفترات الأربع .

م = نصيب المواد المخزنه إلى التكاليف الكلية .

س = سرعة تداول المخزون .

ولمعرفة حاجة المشروع إلى الائتمان فى الفترة الأولى لمواجهة التزامات الفترة الثانية ثم حاجته إلى الائتمان فى الفترة الثانية لمواجهة الالتزامات فى الفترة الثالثة . فان التمويل الائتمانى المطلوب يحسب على النحو التالى :

ن ١ = (٩ر٢ — ٥ر٢) × ٥٠ ٪ × ٦٦ر٠ = ١٣٢٠٠٠ روبل

ن ٢ = (١ر٣ — ٥ر٢) × ٥٠ ٪ × ٦٦ر٠ = ١٩٨٠٠٠ روبل

وبذلك يستطيع الجوس بنك أن يتعرف على حاجة المشروع من التمويل الائتمانى وهذا يتطلب منه بطبيعة الحال دراسة أحوال المشروع للوقوف على كافة المتغيرات اللازمة لهذا الحساب .

ويذكر البروفيسور M. Dobb أن حاجة المشروعات إلى رأس المال العامل المقترض تختلف من صناعة إلى أخرى . فعلى سبيل المثال تغطى الصناعات

الذاتية ما يقرب من ٥٠ ٪ من احتياجاتها السنوية من رأس المال العامل عن طريق الائتمان المصرفى فى حين أنه بالنسبة للصناعات الثقيلة فان الموارد الائتمانية لا تغطى أكثر من ٥ أو ٦ ٪ من رأس المال العامل السنوى فيها (١) .

دور الائتمان المصرفى تمويل النشاط الجارى للمشروعات :

ويتضح مما تقدم أن الموارد الذاتيه لكل مشروع تستخدم — كقاعدة عامة — فى تمويل الكميات المعيارية من رأس المال العامل اللازم لنشاطه ، فاذا لم تكن موارده الذاتية كافية لتغطية هذه الكميات المعيارية ، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة التى يتقرر التوسع فى أعمالها الإنتاجية ، فان العجز يغطى بواسطة أعانات من الميزانية . ويحدث العكس إذا كانت الموارد الذاتية للمشروع تزيد عن القدر اللازم لتمويل الكميات المعيارية ، إذ يوجه الفائض إلى ميزانية الدولة . ويستخدم الائتمان المصرفى قصير الأجل فى تمويل احتياجات المشروع من رأس المال العامل التى تزيد عن الكميات المعيارية above — normative requirements وذلك على نحو ما هو وارد فى خطته المالية ، وهكذا تتكامل الموارد الائتمانية مع الموارد الذاتية للمشروع فى تمويل أوجه نشاطه الجارى وتنفيذ مهامة الاقتصاديه (٢) .

ويساهم الائتمان المصرفى بوصفة أحد مصادر تمويل رأس المال

---

(١) M. Dobb ; Soviet.. op. cit.. p 393 ; A. Nove : The Soviet.. op.cit., p 118

(٢) Ibid., p 363, 411 ; podolski. op, cit., p 42

العامل فى الاقتصاد السوفيتى — بنسبة تفوق نسبة ما تساهم به الموارد الذاتية للمشروعات في هذا المجال، كما أن أهمية النسبية تتزايد عاما بعد آخر على نحو ما يوضحه الجدول التالى (١) .

(مصادر تمويل رأس المال العامل فى الاقتصاد (« نسبة مئوية »)

السنة	الائتمان المصرفى	الموارد الذاتية للمشروعات	مصادر أخرى	المجموع
١٩٥٠	٤٠ر٥	٣٨ر٠	٢١ر٥	١٠٠
٥٨	٤٢ر٢	٣٩ر٣	١٨ر٥	١٠٠
٥٩	٤٣ر٩	٣٨ر٠	١٨ر١	١٠٠
٦٠	٤٤ر٣	٣٨ر٨	١٦ر٩	١٠٠
٦١	٤٤ر٦	٣٨ر٢	١٧ر٢	١٠٠
٦٢	٤٣ر٩	٣٨ر٩	١٧ر٢	١٠٠
٦٣	٤٤ر٧	٣٨ر٩	١٦ر٤	١٠٠
٦٤	٤٥ر٩	٣٧ر٩	١٦ر٢	١٠٠
٦٥	٤٧ر١	٣٨ر٣	١٤ر٦	١٠٠
٦٦	٤٧ر٩	٣٦ر٦	١٥ر٥	١٠٠
٦٧	٤٨ر٥	٣٥ر٨	١٥ر٧	١٠٠
٦٨	٤٨ر٣	٣٣ر٨	١٧ر٩	١٠٠

وعند منح الائتمان من البنك تعطى الافضلية للمشروعات التى تسير سيراً

(١) Ibid.. p 327

• معظم مكونات هذا البند تتمثل فى الائتمان التجارى غير المخطط ويبرر وجود هذا النوع من الائتمان على الرغم من حظر التعامل به الى فشل بعض المشروعات المشترية فى سداد مديونياتها فى المواعيد المقررة، كما أن المشروعات البائعة لا توقف التعامل مباشرة مع مثل هذه المشروعات والا تعرض تنفيذ الخطة لصعوبات كبيرة بسبب الاعتماد المتبادل بين المشروعات الانتاجية

منتظماً وتلتزم بخطط الإنتاج والبيع والتراكم الخاصة بها (١). ويعهد إلى كل فرع من فروع الجوس بنك بتنفيذ الخطة الائتمانية كل فى منطقته حيث يجرى توزيع الائتمان فى الخطة — كما تقدمت الإشارة — على أساس إقليمى.

ويوجه الائتمان قصير الأجل المخصص لكل مشروع وفقاً للبنود المختلفة المدرجة فى الخطة، فهو يوجه أساساً لتمويل المخزون الموسمى من المواد الأوليه والمواد الأخرى والوقود والمنتجات نصف المصنوعة والمنتجات تامة الصنع، وتقدر نسبة تمويل هذه القيم المادية سنويا بحوالى ٧٥ ٪ من أجمالى الائتمان الممنوح لتمويل رأس المال العامـــل، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالى (٢) : —

جدول يبين تطور نسبة المخزون إلى رأس المال العامل
فى الاقتصاد السوفيتى، وتطور نسبة الائتمان الممنوح
لتمويل المخزون السلعى إلى إجمالى الائتمان « نسبة مئوية »

	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨
- نسبة المخزون إلى رأس المال العامل.	٧٧ر٢	٧٨ر٨	٧٨ر٩	٧٨ر٠	٧٨ر٤
— نسبة الائتمان الممنوح لتمويل المخزون إلى إجمالى الائتمان قصير الأجل.	٧٤ر١	٧٣ر٦	٧٤ر٧	٧٤ر٨	٧٥ر٤

(١) V. A. Vorobyev : Credit & Industrial Development. in "Soviet Economic Reform" op. cit., p. 89

(٢) T. M. Podolski : Socialist . . . op. cit., p 366; also see, M.M. Usoskin: Short-term Credit . . . op. cit., p 72

وتنبع الحاجة إلى هذا التمويل نتيجة عدم توافق الفترة التى يتولد فيها دخل المشروع بعد تصريف إنتاجه النهائى مع الفترة التى يحتاج فيها إلى موارد ماليه للاتفاق على مستلزمات انتاجه خلال مرحلة الانتاج .

ويصور المثال الافتراضى التالى حساب الحاجة الى الأئتمان الموسمى

شكل رقم ٣٦

(الخطة الانتاجية لأحد المشروعات الصناعية)

الفترة (١)	برنامج الانتاج (٢)	تكاليف الوحدة (٣)	مجموع تكاليف (٤) (٢)+(٣)	الايرادات (٥) (٢)×الثمن*	ص. الايرادات (٦) (٥) - (٤)
يناير ـ مارس	٣٠	٤٨	١٤٤٠	١٦٢٠	+ ١٨٠
أبريل ـ يونيو	١٠	٧٠	٧٠٠	٥٤٠	— ١٦٠
يوليو ـ سبتمبر	١٠	٦٦	٦٦٠	٥٤٠	— ١٢٠
أكتوبر ـ ديسمبر	٥٠	٤٤	٢٢٠٠	٢٧٠٠	+ ٥٠٠
فى السنة	١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	٥٤٠٠	+ ٤٠٠

(* الثمن = ٥٤ وحـدة نقدية)

فى هذا المثال يحقق المشروع فى الفترة الأولى من السنة فائض الايرادات قدره ١٨٠ يستطيع أن يغطى به العجز فى الايرادات فى الفترة الثانية . غير أنه يحتاج فى الفترة الثالثة الى ائتمان قدره (١٤٤٠ + ٧٠٠ + ٦٦٠) — (١٦٢٠ + ٥٤٠ + ٥٤٠) = ١٠٠ ، وسبب حاجته هذه عدم انتظام توزيع الاعمال بالتساوى على مدار السنة ، أى بسبب الطابع الموسمى للنشاط فى هذا المشروع(١)

(١) د. زكريا نصر ، النقد والائتمان ... المرجع السابق ص ٢١٨ .

وتعطي أهمية كبيرة بالنسبة لتقدير أثمان القيم المادية والقيم الأخرى التى يمنح الأئتمان من أجل تمويلها ، اذ أن اى خطأ فى هذا التقدير سوف يؤدى الى منح المشروع ائتمان قد يفوق حاجتـه وبالتـالى يعتـبر اسرافا فى توجيه وأستخدام رأس المال العامل . وعلى العكس من ذلك قد يمنح المشروع ائتمانا يقل عن حاجته الفعلية ويترتب على ذلك تعطيل استخدام رأس المال الثابت وبالتالى تشغيل الوحدات الإنتاجيـة بأقل من طاقاتها الكاملة خلافا لما تقضى به الخطط المادية (١) .

ويتم تقدير أثمان القيم المادية موضوع الائتمان كالوقود والمواد الخام وقطع الغيـار ... الخ على أسـاس أثمان شرائها الفعلية مضافا اليها نفقـات النقـل والتخزين . وتقدر المنتجات النهائية على أساس التكلفة المخططة للمصنع . وتقدر السلع غير النهائية على أساس تكلفتها الفعلية ولكن دون تجاوزها للتكلفة المخططة أما السلع التى تم شحنها الى المشروعات المشتريه فتقوم على اساس تكلفتها المخططة مضافا اليها نفقات النقل (١) .

ولا يقوم البنك بتقديم الائتمان المقرر للمشروع لتكوين مخزونه السلعى الموسمى دفعة واحده، اذ قد يؤدى ذلك الى استخدام المشروع لكل الوسائل النقدية الحاضرة فى شراء مستلزمات انتاج قد لايحتاج اليها فيما بعد بسبب تغير ظروف الانتـاج او تغير اساليبه الفنية . لذلك فان البنك يتولى تزويد المشروع بالائتمان المقرر له وفقا لمدى تقدمه فى تنفيذ عملياته الانتاجية المخططة

---

(١) R.W. Davies :The Development . . . op. cit., p. 158

(٢) M.M. Usoskin : Short-term Credit . . . op. cit., p 73

او في تركيبه لمخزونه السلعى (١) . وبذلك يستخدم الائتمان فى تحقيق توزيع متوازن للموارد المادية في عمليات الانتاج وتحقيق رقابة مصرفية على الانجاز الفعلى للخطط (٢)

وعند منح الائتمان لتمويل المخزون السلعي الموسمى ، يشترط تغطيته بالقيم المادية التى يتكون منها هذا المخزون .

وقد ذكر البروفيسور Raymond Powell فى دراسة له عن « السياسة النقدية السوفيتية (٣) » . ان ربط عمليات الاقراض التى يباشرها الجوس بنك بتمويل المخزون السلعي لا يخرج عن كونه ترديدا لنظرية القروض التجارية commercial loan theory التى نشأت فى انجلترا وحكمت السياسة

---

(١) يعطى البروفيسور Usoskin مثالا لايضاح الكيفية التى يتم بها منح الائتمان المصرفي لتمويل المخزون من المنتجات النهائية ، فذكر أنه « اذا كان قدر فى خطة أحد مصانع الأغذية المعلبة أن يحتفظ بمخزون موسمى من منتجاته النهائية تبلغ قيمته ٥٠٠٠٠٠ روبل ، فان البنك يمكنه تقديم ائتمان لهذا المشروع فى حدود القيم المذكورة وبالقدر المخزون منها فعلا ، فاذا بلغت قيمة المخزون ١٥٠٠٠٠ روبل فان البنك يمكنه منح ائتمان فى حدود هذا المبلغ فقط ، وعندما ترتفع قيمة المخزون الى ٣٥٠٠٠٠ روبل يكون للمشروع الحق فى الحصول على ائتمان اضافى فى حدود ٢٠٠٠٠٠ روبل وهكذا حتى يصل المخزون الى ما قيمته ٥٠٠٠٠٠ روبل . فاذا تجاوزت القيمة هذا الحد فان البنك يمتنع عن تقديم أى ائتمان اضافى » .

انظر :

Ibid., p 71

(٢) Ibid., pp 71—72

(٣) Raymond P. Powell: Soviet Monetary Policy. An unpublished doctoral thes is (University of California 1952) chap 5

التسليفية للبنوك التجارية الانجليزية ومن سار فى تقليدها ردحا طويلا من الزمن رغم ما شابها من مثالب(١)

وعلى الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بين السياسة النقدية السوفيتية ونظرية القروض التجارية ، إلا أنه لا يمكن اطلاق القول بوجود علاقة

---

(١) ان الحرص الشديد على سيولة البنوك التجارية فى اقتصاد السوق يمكن أن يعد سببا رئيسيا فى ظهور نظرية القروض التجارية (أو مبدأ الكمبيالات الحقيقية real oills doctrine) التى ذهبت الى القول بوجود نوع معين من الأصول يتمتع بسيولة ذاتيه self = liquidating assets مثل الاوراق التجارية المضمونة بسلع مادية فى مرحلة الصنع أو التسويق . اذا تحول هذه الأصول بطريقة تلقائية الى نقود بمجرد بيع السلع موضوع هذه الاوراق التجارية . ولذلك فان الاقراض بضمان الاوراق التجارية التى تنشأ من عمليات تجاريه حقيقيه يحقق سيولة البنوك .

وكان من أهم أوجه النقد التى وجهت الى هذه النظرية هو الخلط بين السيوله بالنسبه للبنك الواحد والسيولة بالنسبه للجهاز المصرفى فى مجموعة ، اذ لا تتوقف سيولة أصل معين بالنسبه للبنك الواحد على طبيعه هذا الاصل ، وانما تتوقف على امكانية تحويله الى نقد حاضر عند الحاجة الى ذلك . وتتوقف هذه الامكانية فى المقام الاول على وجود سوق تباع فيها هذه الاصول ، فاذا توافرت الاسواق المالية الواسعة النشيطه لبيع الاصول طويلة الاجل كالاوراق المالية طويلة الاجل ، فان سيوله هذه الاخيرة لن تقل بحال عن الاصول قصيرة الاجل .

أما بالنسبة للجهاز المصرفى بمجموعة ، فان السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزى للقيام بدورة بصفته المقروض الاخير (أى لتحويل أصول البنوك الى نقود بالحلول محلها فى حيازتها عند الضرورة) اذ تستوى مختلف الاصول من حيث صعوبة التحويل الى نقود فى حالات الذعر المالى عندما تسارع البنوك الى تحويل أصولها الى نقود قانونية .

انظر فى نقد النظرية : د. محمد زكى شافعى : مقدمة فى النقود والبنوك المرجع السابق ص ٢٢١ — ٢٢٢ .

بينها (١) .

ولكي يتسنى مناقشة هذا الموضوع مناقشة موضوعية ، فأنه يتعين البحث عن دوافع الوحدات المصرفية فى اقتصاد السوق فى إيلاء عامل السيوله اهتماما كبيرا عند ممارستها لنشاطها التسليفى ، ودوافع بنك الدولة فى توجيه قروضه لتمويل المخزون السلعى

فبالنسبة للبنوك التجارية فى اقتصاد السوق ، فانها تسيطر على وحدات النشاط السلعى بحكم كونها تتعامل فى الائتمان كسلعة لازمة لها سواء فى مجال تزويدها برأس المال النقدى أو فى تمكينها من تسويق انتاجها . ومن هنا اكتسب موقع البنوك التجارية من النظام الاقتصادى حساسية خاصة ، إذ تتركز فى هذا الموقع كل عوامل عدم الاستقرار instability التى تنشأ نتيجة الصراع القائم بين الوحدات الاقتصادية المتنافسة .

ولما كان استقرار مجالات التوظيف بالنسبة للبنوك التجارية مرتبط تماما باستقرار النشاطات الاقتصادية المختلفة ، وهو الأمر الذى لا يتوافر فى اقتصاد السوق ، فقد نشأ من هنا حرص البنوك التجارية على السيولة النقدية لمواجهة طلبات الدائنين المحتملة فى أى وقت من الأوقات

أما بالنسبة لبنك الدولة السوفيتى ، فانه لا يسعى الى توفير السيولة حيث لا يوجد ما يدفعه الى ذلك . فالهيكل الاقتصادى السوفيتى يختلف عن هيكل

---

(١) ذكر Podolski أنه لم يعثر على أشارة واحدة الى نظرية القروض التجارية فى الكتابات الصادرة عن دول أوربا الشرقية ؟

T.M. Podolski : Socialist . . . op. cit., p 17

الاقتصاد الرأسمالي في صورته الاحتكارية ، إذ تدخل الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد السوفيتي في اطار الملكية الاجتماعية ، كما أنها تباشر نشاطها وفقا لخطة اقتصادية شاملة ومن ثم فان بنك الدولة لا يخشى من وجود تيارات سحب غير متوقعة من أرصدة الوحدات الاقتصادية المودعة لديه . هذا بالاضافة الى أن بنك الدولة لا يسعى إلى تحقيق الربح ؛ ومن ثم فانه يلتزم عند ممارسته لدوره التمويلي بحدود خطته الائتمانية لا يتجاوزها, فضلا عن أنه يعمل دائما على التأكد من توجيه القروض التي يمنحها للوحدات الاقتصادية إلى الأغراض المدرجة في خططها بهدف تجنب أية انحرافات قد تخرج بالخطة عن مسارها .

ومن هنا يمكن القول أنه على حين استهدفت البنوك التجارية من تطبيق نظريه القروض التجارية تحقيق التوازن المستمر بين تيار السحب وتيار الايداع بما يوفق بين اعتبارات السيولة والربحية والامان، فان السياسة النقدية السوفيتية تستهدف تحقيق أفضل تخصيص ممكن لموارد الائتمان واستخداماته المختلفة ، ويتم ذلك بأن يخصص لكل مشروع الائتمان الضروري اللازم لتمويل مخزونه السلعي المخطط ومقابلة ذلك الجزء من رأسماله المتداول الذي يتمثل في المخزون من المنتجات تامة الصنع خلال الفترة التي تمتد من لحظه انتاجه إلى لحظة تسويقه (٣) .

ولا يقتصر تمويل المخزون السلعي على قطاع الصناعة وحده ، وإنما يقيم الجوس بنك بتزويد القطاع الزراعي أيضا (مزارع الدولة والمزارع الجماعية)

---

(١) د. صبحي قريصه : الدور التمويلي ... المرجع السابق ٢٢ — ٢٣ .

D, Hodgman : Soviet... op. cit, pp 109—110

بالائتمان قصير الأجل لتمويل النفقات الموسمية لنشاطها الانتاجى، مثل تكوين مخزون موسمي من العلف وقطع الغيار الخاصة بالآلات الزراعية فى حدود استهلاكها الموسمى وكذلك لتغطية نفقات الفلاحة وتربية الماشيه(١). وتلقى التنظيمات التجارية كذلك ائتمانا قصير الأجل لشراء السلع اللازمة لنشاطها وتخزينها مرة واحدة ثم بيعها بعد ذلك. ولقد قـــدر أن رأس المال الذاتى للتنظيمات التجارية لا يتجاوز ١٤٪ فى حين يبلغ رأسمالها المقترض حوالى ٧٢٪ من جملة رأسمالها العامل (٢).

وبالنسبة للمشروعات الصناعية التى لا تحدث تغيرات موسمية فى نشاطها الانتاجي فان حساب ائتمان الجوس بنك الذى يمنح لها يعتمد أساسا على دورة مواردها المادية * وقيمة الاجور والمرتبات المدفوعة فيها، وهكذا يسهم كل من الائتمان المصرفى ورأس المال الخاص للمشروع بنسبة من مجموع رأس المال العامل(٢)

ويلى ذلك من أغراض الائتمان قصير الأجل الذى يوجه لتمويل رأس المال العامل للمشروع هو تمويل السلع فى الطريق goods in transit *.

---

(١) V. Pereslegin: Finance . . . op. cit., pp 170–171

(٢) M. Usokin: Short . . . op. cit., p 65

* دورة الموارد المادية هى المدة التى تبدأ من لحظة الانفاق على الانتاج الى لحظة استلام حصيلة بيع هذا الانتاج.

(٢) V. A Vorobyev: Credit & Industrial Development in Soviet Economic Reform. op. cit., p 89; Usoskin., op cit, 75; Soviet Financial System. op. cit., p 136

* الائتمان لتمويل السلع فى الطريق هو نفسه الائتمان مقابل مستندات تحت التسوية credit on documents in transit.

ويغطى الائتمان الممنوح لهذا القرض الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ شحن البضاعة للمشروعات المشتريه وتاريخ سداد قيمتها، وذلك حتى تتمكن المشروعات المنتجة (البائعة) من مواصلة نشاطها الانتاجى ويمنح الائتمان فى حدود تعادل قيمة السلع المشحونة، ويسترد فور استلام فرع البنك الذى يتعامل المشروع المنتج معه اخطارا من فرع البنك الذى يتعامل معه المشروع المشترى بأن قيمة البضاعة قد سددت(١) ويقدر الائتمان الممنوح لهذا القرض بحوالى ١٩٪ من اجمالى الائتمان الممنوح لتمويل رأس المال العامل

ويمنح الائتمان قصير الاجل أيضاً من أجل تغطية الاحتياجات المالية العارضة للمشروعات والتى تطرأ فى غمار عملياتها الإنتاجية والتسويقية نتيجة لأسباب تخرج عن ارادتها ومثال ذلك تجاوز الأرقام المحددة فى خطة الإنتاج، عدم الأنتظام فى استلام المواد الأولية، تبكير الموردين فى تسليم المخزون السلعى الخاص بالربع سنة التالى، التأخير فى شحن السلع المنتجة لأسباب تعود إلى شركات الشحن ذاتها، تغيير خطط الانتاج الشهرية أو الربع سنوية، إلى غير ذلك من الأسباب. فى مثل هذه الحالات يمنح ائتمان قصير الأجل حتى يمكن ضمان استمرار المشروعات فى تنفيذ أهداف الانتاج المحددة لها، وتحسين إجراءات الدفع والأقلال قدر المستطاع من تعثر المشروعات المشترية فى الوفاء بالتزاماتها وحماية مصالح الموردين (٢).

---

(١) M. Usokin : Short ... op. cit., p 76; Pereslégin; Finance ... op. cit., p 168

(٢) Ibid., pp 166—167; M. Usokin: Short-term Credit ... op. cit., p 76; V. Gerashchenko: The Bonking System ... op. cit., pp 147 148; V.A. Vorobyev : Credit ... op. cit., p 90

ويمنح الجوس بنك ائتمانا قصير الأجل للمشروعات الصناعية لتمويل إنتاج أنواع جديدة من السلع ألتى تتميز بالجودة وذلك تشجيعا لهذه المشروعات على الأقدام على الانتاج الجديد دون تردد ، ويسدد الائتمان من حصيلة بيع هذه السلع (١) .

تطور الائتمان قصير الأجل بحسب أغراضه (٢)
(أرصدة القروض فى نهاية العام)

(بملايين الروبلات)

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٠ نسبة إلى ١٩٤٠
إجمالى الائتمان قصير الأجل :	٥٥٠٤	١٧٣٢٨	٤٢٧٤١	٧٦٦
ويشمل:				
ـ تمويل المخزون السلعى	١٠٧٤	٢٨٩٨	٨٣٩٦	٧٨٠
ـ تمويل الانتاج فى مرحلة التشغيل	١٦٠	٤٠٢	٨٤٣	٥٢٧
ـ « المخزون من المنتجات تامة الصنع	٢٤٢	٧٢٤	١٨٩٥	٧٨٣
ـ « مقابل سلع فى الطريق	١٨٨٧	٤٩٩٤	٨٢٤١	٤٣٩
ـ « السلع في مرحلة التوزيع	١٨٦٠	٦٣٤٧	١٨٦٨٧	١٠٠٠

ومن هذا الجدول يتضح أن أرصدة القروض قصيرة الأجل فى الاقتصاد القومى قد ازدادت خلال الفترة محل البحث بـ ٧٫٧ مرات ، ونمت أرصدة القروض المقدمة لتمويل المخزون السلعى بـ ٧٫٨ مرات خلال فترة عشرون عاما فى حين نمت خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالى ٣ أضعاف فقط .

(١) Ibid., p 90

(٢) V. Pereslegin: Finance & Credit ... op. cit., p 156

وبالنسبة للانتاج فى مرحـــلة التشغيل ازدادت أرصدة القروض خلال العشرون عاما بـ ٥,٣ مرات فى حـين ازدادت فى العشر سنوات الأخيرة بـ ١,٨ مرة فقط . وتدل هذه البيانات على أن الدورة الانتاجية قد قصرت مدتها ، بمعنى أن السلع أصبحت تصنع فى وقت أقل . ويلاحظ أيضاً أنه فى السنوات العشر الأخيرة من الفترة محل البحث ، كان تصريف المنتجات تامة الصنع يتم بصورة أسرع ، فقد ازدادت أرصدة السلفيات خلال هذه الفترة بـ ٢,٦ مرة فقط فى حين بلغت نسبة زيادتها خلال العشرين سنة ٧,٨ مرات مع الأخذ فى الاعتبار نمو الانتاج الصناعى خلال العشر سنوات الأخيرة من الفترة محل البحث بأكثر من ثلاثة أضعاف حجمة فى بداية الفترة (١)

ويشترط سداد الائتمان للبنك خلال مدة محددة . ويتم تحديد موعد السداد وفقا لخطط استهلاك المواد الأولية والمواد الأخرى أو وفقا لخطة بيع السلع والمنتجات النهائية (٢) . وعلى الرغم من أن فترة السداد لا تتجاوز العـام كقاعدة عامة ، إلا أن للجوس بنك حق منح ائتمان لتمويل الاحتياجات المؤقتة للمشروعات من رأس المال العامل تصل آجاله إلى عامين (٣) ويسدد الائتمان بالكيفية التى يتفق عليها بين البنك والمشروع .

ويتقاضى الجوس بنك فوائد على القروض قصيرة الأجل التى يقدمهـا للمشروعات يختلف سعرها بحسب الغرض الذى منح القرض من أجل تمويلة . ويوضح الجدول التالى التطور الذى طرأ على هيكل أسعار الفائدة على القروض

---

(١) Perealegin : Finance . . . OP. cit., pp 156–157

(٢) M. Usokin : Short-term . . . op. cit., pp 73–74

(٣) V. A. Vorobyev : Credit . . . op. cit., p 91

قصيرة الأجل (١) .

	١٩٣١ إلى ١٩٣٦	١٩٣٦ إلى ١٩٥٥	١٩٥٥ إلى ١٩٦٣	١٩٦٤ إلى ١٩٦٦	١٩٦٦
سعر الفائدة على القروض المخططة	٦	٤	٢	٢	٢
سعر الفائدة على القروض الممنوحة لتغطية الاحتياجات المؤقتة	٨	٤	٢	٢	حوالى ٦
سعر الفائدة على القروض الممنوحة لإجراء تسويات	٤	٢	١	١	١
سعر الفائدة على القروض المستحقة ولم تسدد	٨	٦	٣	٥	حوالى ٨

المطلب الثانى

دور الجهاز المصرفى فى تمويل النشاط الاستثمارى للمشروعات

سوف نتناول فى هذا المطلب الموضوعات الثلاث التالية :

١ — الاستثمارات ، أهميتها ، وهيكل توزيعها وقواعد تحديد كفايتها الاقتصادية .

(١) Pcelin (P.), Rudanov (L.) L'interet et l'autoncmie finan-ciere. Den'gi kred, 1966, 12. "L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 4 Vol. VIII, 1967, p 894

* الاستثمار هو النفقات النقدية التى يكون الغرض منها خلق أصول ثابته جديدة انتاجيه وغير انتاجية وتجديد وتوسيع الاصول الثابتة القائمة . وتشمل الاصول الثابته الانتاجية : والآلات والمعدات والمبانى التى يتم فيها الانتاج وهياكل الانتاج ووسائل النقل والاشيه التى تستخدم فى الانتاج والادوات والعدد التى يزيد عمر تشغيلها على عام ولا تقل قيمة الوحدة منها عن ٥٠ روبل . وتشمل الاصول الثابتة الموجهه الى الاستخدام الاجتماعى أو الادارى المجموعة غير الانتاجية من الاصول الثابتة ، وهى تمثل حوالى ٤٠٪ من مجموع الاصول الثابتة فى البلاد .

٢ — أسلوب تمويل الاستثمارات ، مع التفرقة بين الأسلوب الذى كان متبعا فى الفترة السابقة على الأصلاح الاقتصادى عام ٦٥ والأسلوب الذى اتبع فى الفترة اللاحقة له .

٣ — القواعد التى تحكم تمويل الاستثمارات والتى صدربها قرار مجلس وزاره الاتحاد السوفيتى فى ١٩٦٥/١٠/٨ .

(١) الاستثمارات · أهميتها وهيكل توزيعها وقواعد تحديد كفايتها الاقتصادية :

اهتم الاتحاد السوفيتى منذ أن قامت الثورة فيه بالاستثمارات اهتماما خاصا بسبب الدور الذى تؤدية فى خلق الأسس المادية والتكنيكية للمجتمع الشيوعى ، ولكونها وسيلة هامة تعمل على تغيير الهيكل القطاعى والإقليمى للانتاج وبناء صناعات جديدة متقدمة ، وتقديم أساليب فنية جديدة مع رفع الكفاية الانتاجية للعمل · ولم يكن المخططين - أبان إعداد الخطة الخمسية الأولى - يولون أهتماما كبيراً بتحديد الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات ، وإنما انحصر اهتمامهم فى إقامة هذه الاستثمارات وزيادة حجمها بأى ثمن لدفع عجلة التقدم الاقتصادى .

وقد تطور معدل تزايد الاستثمار فى الاتحاد السوفيتى تطورا ملحوظا منذ أن بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . فاذا اعتبرت نسبة الاستثمارات المحققة فى عام ١٩٢٨ بواسطة الدولة والتنظيمات التعاونية (مع استبعاد المزارع الجماعية) = ١٠٠ فان هذه النسبة بلغت ٨٦٢ ٪ عام ١٩٤٠ ، ٧٧١ ٪ عام ١٩٤٥ ، ٥٥٨٧ ٪ عام ١٩٦٠ ، ٨٤٨٩ ٪ عام ١٩٦٦ (١)

(١) Central Statistical Board Under the Council of Ministers of the U.S.S.R : Soviet Union 50 Years, Progress Publishers, Moscow 1969, p 37

وتوجة الاستثمارات فى الاقتصاد القومى إلى الصناعة والنقل والانتاج الزراعى والتجارة والتخزين وبناء المساكن والمدارس ... الخ . ويستأثر قطاع الصناعة وحده بما يقرب من نصف أجمالى هذه الاستثمارات (١) . وتحتل الصناعات الثقلية فى هذا القطـاع أهميـة كبرى وذلك على نحو ما يوضحة الجدول التالى :

ويتحدد الحجم العام للاستثمارات فى الاتحـــاد السوفيتى بشكل أساسى بقيمة الدخل القومى المنتج ، فكلما زادت قيمة هذا الدخـل كلما زاد الجـــزء المستخدم منه والذى يوجه من خلال الاستثمارات الى تجدد الانتاج الموسع . وتتحدد قيمة هذا الجزء فى ميزان الدخل القومى وتوزيعـه واستخـــدامه النهائى[٢] . وعلاوة على ذلك تتحقق الاستثمارات أيضا على أساس اقتطاعات انخفاض القيمة التى تعمل على تغطية الاصلاحات الرأسمالية بالاضـــافة الى احلال أو تجديد الاصول الثابتة التى لم تعد صالحا للاستعمال . ويحسب المقدار السنوى لهذه الاقتطاعات على أساس نسبة مئوية معيارية من قيمـة الأصـول الثابتة .وقد طبقت منذ عام ١٩٦٣ معدلات جديدة لانخفاض القيمة تتفـاوت نسبتها باختلاف نوع الأصول الثابتة ، ويوضع فى الاعتبار عند تحـــديدها

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., p 236

(٢) تبلغ نسبة التراكم حوالى ٣٥ ــ ٣٠٪ من الدخل القومى فى الاقتصاد السوفيتى: وتصل حصة التراكم التى تستخدم فى زيادة الاصول الثابتة الانتاجية الى ٣٨ ــ ٤١٪ من اجمـــالى قيمة التراكم . وتتراوح الحصة التى تستخـــدم فى زيادة الاصول المادية المتداوله والاحتياطى بين ٣٤ ـ ٤٣٪ .

انظـر :

Soviet planning . . : op, cit., 117—118

جدول يبين تطور توزيع الاستثمارات بين فروع (١)
الاقتصاد القومي المختلفة (مع استبعاد المزارع الجماعية)
(بالأسعار المقارنة)

	١٩١٨ — ١٩٢٨ *	الخطة الخمسية الأولى	الخطة الخمسية الثانية	الخطة الخمسية الرابعة	الخطة الخمسية الخامسة
الصناعة : وتشمل	٣٨ر٠	٤١ر٧	٤١ر٢	٤٦ر٠	٤٧ر٨
قسم أ (الخاص بانتاج السلع الانتاجية	٢٦ر٤	٣٤ر٩	٣٣ر٩	٤٠ر٠	٤٢ر٨
قسم ب (الخاص بانتاج السلع الاستهلاكية	١١ر٦	٦ر٨	٧ر٣	٦ر٠	٥ر٠
الزراعة	٦ر١	١٣ر٦	٨ر٠	٧ر٣	٧ر٧
صناعات التشييد	٠ر٠	١ر٠	٠ر٧	٣ر٣	٣ر٤
النقل والمواصلات	٢٤ر٢	١٨ر٨	٢١ر٦	١٤ر٦	١٠ر٧
الإسكان	٢٢ر٢	١١ر٧	١٠ر٣	١٢ر٨	١٥ر٧
التشييد فى مجال التجارة والخدمات البلدية والصحية والثقافية والتعليم	٩ر٥	١٣ر٢	١٨ر٢	١٦ر٠	١٢ر٧
	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(١) Central Statistical . . . op. cit., pp 210—211

* فيما عدا الربع الاخير من عام ١٩٢٨ .

طراز المعدات ودرجة استخدام الاصول وفترة الاحلال بالنسبة للمعدات(١).
وتغطي اقتطاعات انخفاض القيمة حاليا حوالى ٢٠٪ من مجموع قيمة الاستثمارات في الاقتصاد السوفيتي(٢).

وبذلك يمكن التعبير عن حجم الاستثمارات المطلوبة خلال فترة الخطة بالمعادلة التالية : —

ث = ت د + أ حيث :

ث = الاستثمارات المطلوبة .
ت = نصيب التراكم في الدخل القومي ، د = الدخل القومي
ا = اقتطاعات انخفاض القيمة المخصصة لاحلال أو تجديد الاصول الثابتة(٣)

---

(١) Soviet Finencial op. cit., p 135

ويحسب معدل الاستهلاك طبقاً للمعادلة التالية :

م = (ت + ص) / ت ع × ١٠٠ حيث :

م = معدل الاستهلاك السنوى :   ت = التكلفة الاصليه للاصل .
ص = اجمالى النفقات التقديرية اللازمة للاصلاحات الرأسمالية خلال الفترة المتوقعة لحياة الاصل.
ع = العمر الانتاجى .

(٢) Soviet Planning. op. cit., p 117

(٣) أما اقتطاعات الارباح التى تخصص لتغطية الاصلاحات الرأسمالية فلا تعتبر مصدراً لتمويل الاستثمارات الجديدة ، لأن الاصلاحات الرأسماليه لا تتضمن أى زيادة فى القدرة الانتاجية للاصل وانما تؤدى الى اطالة حياته الانتاجية عن الفترة المحدده أصلا .

وتبين الخطط الاقتصادية القومية توزيع الاستثمارات بين مختلف فروع الاقتصاد القومي وصولا إلى الاهداف الإنتاجية المطلوب تحقيقها .

ويوجه أكثر من نصف المبالغ المخصصة للانفاق على الاستثمارات لتمويل أعمال البناء والتشييد فى حين يوجه الباقى للحصول على التجهيزات الفنية والآلات مع الاتجاه إلى زياده نصيب هذه الأخيرة على حساب الانشاءات (١) .

تطور هيكل الاستثمارات الرأسمالية فى قطاع الدولة (٢)
والمنظمات التعاونية (مع استبعاد المزارع الجماعية)

(نسبة مئوية)

	١٩٤٠	١٩٥٨	١٩٦٤	١٩٦٥
استثمارات فى أعمال البناء والتشييد	٧٨	٦٢	٥٨	٥٨
استثمارات فى الآلات والمعدات	١٥	٣١	٣٥	٣٤
استثمارات أخرى	٧	٧	٧	٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) وتقدر لجنة الدوله للتشييد بالاتحاد السوفيتى « الجوستروى Cosstroi أن الانفاق على أعمال البناء والتشييد سوف يهبط الى ٤٠ ـ ٤٥٪ من الحجم الكلى للاستثمار فى الصناعة حتى عام ١٩٨٠ وستزيد بالتالى نسبة الانفاق على المعدات الى المجموع ، وسوف يكون لذلك أهمية كبرى لزيادة كفاية الاستثمارات .

أنظـر :

Soviet Financial System. op. cit., pp 235—236

(٢) The U.S.S.R in Figures for 1965. op. cit., p 95

وعند تخطيط عمليات البناء والتشييد يراعى نظام الأولويات الذى يقضى بتركيز الموارد المادية وموارد العمل والموارد المالية فى أعمال التشييد ذات الأهمية الخاصة وعلى رأسها المشاريع الانتاجية productive projects وكذلك أعمال التشييد التى تتوافر معداتها بالكامل بحيث تكون معده للتشغيل بسرعة وذلك ضمانا لعدم بعثرة الموارد التمويلية أو تجميدها فى أعمال بناء غير مستكملة (١).

وقد وضعت فى عام ١٩٥٩ مجموعة من القواعد الخاصة بتحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالى والآلات الجديدة، وذلك حتى يمكن زيادة كفاية الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن (٢). ويستخدم الجهاز المصرفى قائمة القواعد هذه عندما يقوم بتوفير الموارد الائتمانية اللازمة للاستثمار الرأسمالى (٣).

ويعتبر معامل الكفاية الكلية (المطلقة) coefficient of total efficiency هو مؤشر للكفاية الاقتصادية لمجموع الاستثمار فى الاقتصاد كله، وهو نسبة الزيادة فى الناتج الصافى إلى مقدار الاستثمار الرأسمالى الذى يؤدى إلى هذه الزيادة. وهناك بعض المؤشرات النوعية للكفاية الاقتصادية للاستثمار

---

(١) S. Ginzburg: New Developments in Construction Financing in "Reform of Soviet Economic Management. Vol. II (Myron Sharpe ed.) International Arts & Sciences Press, White Plains, N.Y. 1966 p. 63; Soviet Financial System. op. cit., pp 240,352

(٢) وقد صدق على قواعد تحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالى والآلات الجديدة مجلس رئاسة أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى فى ١٩٥٩/١٢/٢٣

(٣) Ibid., p 237

الرأسمالى كمقدار الأستثمار بالنسبة للوحدة من الناتج أو بالنسبة للوحـدة من الطاقة (الاستثمار النسبي relative investment) ، أو الناتج المتطلب بالنسبة للفرد ، أو تكاليف الأنتاج فى المشروعات الجـــديدة أو المشروعات التى تم توسيعها أو تجديدها (مع وضع تكاليف النقل فى الاعتبار) ، وكفترة تشييد المشروع ، وربحية الناتج المحقق، وفترة استرداد عائدالأستثمار recoupment period – [١] وإذا ماتساوت مقـادير الاستثمار فى مشاريع projects ذات تكاليف إنتاج مختلفة (مع بقـاء الظروف الأخرى على حالها) فانه يتم اختيار المشروع ذى تكاليف الانتاج الأقل . واذا مانسـاوت تكاليف الانتاج للمشاريع فى حين تتفاوت مقادير الاستثمار المتطلبة ، يتم اختيار المشروع الذى يتطلب استثماراً اقـــل . واذا كان المشروع الذى يتطلب مقدارا أكبر من الاستثمار هو صاحب تكاليف الانتاج الأقل ، فانه يكون من الضرورى والحال كذلك تحديد فترة استرداد للاستثمار الاضافى ، أى معامل لمقارنة كفاية الاستثمار الرأسمالى . وعند تحديد أكثر المشاريع كفاية ، يوضع فى الأعتبار عـــوامل أخرى الى جانب فترة استرداد عائد الاستثمار مثل تأثير الاستثمار المخطط على الفروع المترابطة من الاقتصاد ، انتاجية العمل ، المواد الأولية ، الاحتياجات من الوقود والمعدات ، مدى استخدام المعدات ، مدى تمشى البناء مع الاساليب الحديثة ، وكذلك طول فترة التشييد ، ومواعيد استخدام الطاقة الانتاجية الجديدة [٢]

---

(١) تعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة التى يصبح فيها العائد من الاستثمار مساوياً لرأس المال المستثمر ، أو هى الفترة التى يستطيع العائد من الاستثمار خلالها تعويض رأس المال المستثمر فى المشروع.

(٢) Ibib., pp 237—238

(٢) أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية

لم يكن الاسلوب المتبع لتمويل الاستثمارات الرأسمالية فى الاتحاد السوفيتى واحدا منذ أن بدأت حركة التصنيع على نطاق واسع فى السنـــوات الاولى من الثورة . فعند بداية حركة التصنيع كان الاستثمار الرأسمالى وغيره من نفقات مشروعات الدولة تغطى أساسا عن طريق الأئتمان المصرفى ، الامر الذى مكن الدولة من تدعيم رقابتها على استخـدام الموارد ، كما مكن البنوك ، عنـد تقديم القروض ، من الكشف عن الموارد الخاصة للمشرعات والتى يمكن توجيهها نحو البناء . وكان على المنظمات التى تحصل على الائتمان المصرفى أن تكمل تنفيذ المشاريع فى الوقت المحدد لذلك ، وسداد القروض فى المدة المنصوص عليها وأداء العمل بطريقة أقتصادية ومن هنا كان نظام الائتمان طويل الأجل يستخدم فى هذه الفتره باعتباره القناة التى تمر من خلالها موارد الميزانية المخصصة للتشييد الرأسمالى .(١)

وفى ١٧ مايو ١٩٢٠ انشئت ادارة للائتمان الصناعى الطويل الأجل فى بنك التجارة والصناعة بغرض منح الائتمان للمشروعات الصناعية لآجال تتراوح بين سنة وعشرة سنوات . وكانت هذه الأداره تستمد مواردها من أرباح المشروعات ومن موارد البنك ذاته . وفى ١٤ يوليو ١٩٢٧ انفردت هذه الادارة بتقديم موارد الميزانية المخصصة لتمويل الاستثمارات الصناعية (٢) .

بيد أنه بحلول عام ١٩٢٨ كان حجم الاستثمارات يتطلب فعلا اعادة تنظيم البنك المذكور ، فتحـول فى ٤ / ٢ / ٢٨ إلى بنك الائتمان طـويل الاجل

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., pp 97—98

(٢) T.M. Podolski : Socialist . . . op. cit., p 26

للصناعة والكهرباء (٢) . وكانت موارد هذا البنك تتكون من الأرصدة الخاصة التي يتم اقتطاعها من الارباح الصناعية ومن جزء كبير من أرصدة انخفاض القيمة ومن مخصصات الميزانية ، إلا أن النسبة الكبرى من الأموال المخصصة للاقراض طويل الأجل كان مصدرها الاقتطاعات من أرباح الصناعات الخفيفة(٤) .

ومنذ عام ١٩٢٩ أصبح أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية في الصناعة هو « منح الميزانيــة غير القابلة للرد non — repayable budgetary grants » وهي منح مجــانية لا تتحمل بأية فوائد ، وتم تصفية أرصدة الإئتمان طــويل الاجل ، والغيت جميع الديون الصناعية لبنك الائتمان طويل الاجل للصنــاعة والكهرباء[٣] .

وفي عام ١٩٣٤ انتقلت فروع الاقتصاد الأخرى الى نظام تمويل التشييد الرأسمالي عن طريق منح من الميزانية غير قابلة للسداد(٤) ، واستبـــقى الائتمان

---

(١) (Bank Dologosrochnogo Kreditovania Ppromyshlennosti i Elektrokhozyaistva)

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 98

(٣) وان أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية عن طريق منح الميزانية المجانية مطبقاً في هذه الفترة أيضاً في غالبية الدول الاشتراكية .

أنظـــر :

Zdzislav Fedrowicz : New Elements in Financing Investment in Socialist Countries. I. N p. Cairo, Memo 648, 1966 p 3

(٤) وقد ذكر Arnold أن البنوك المتخصصة كانت تعتبر في ظل نظام منح الميزانية غير القابلة للسداد مجرد جهاز مكمل لنظام الميزانية ، وعلى الرغم من أن هـــذه المؤسسات كان يطلق عليها اسم « بنوك » إلا أنه كان يصعب اعتبارها كذلك من الناحية الواقعية.

أنظـــر :

T. M. podolski Socialist op. cit. p 35 (according to A.Z Arnold Banks. Credit and Money in Soviet Russia. New York 1937 p 517

طويل الأجل لأقراض المزارع الجماعية والمنظمات التعاونية لمواجهة الانفاق على استثماراتها(١).

ويبدو أن أسلوب المنح المجانية فى تمويل الاستثمارات كان يتلاءم فى ذلك الوقت مع الاتجاه المتزايد نحو التوسع فى هذه الاستثمارات فى كافة أنحاء البلاد لتوطيد دعائم أساسها الصناعى بصرف النظر عن ترشيد الانفاق على هذه الاستثمارات أو زيادة كفاءتها(٢).

وكان الاقتصاديون السوفيت يبررون أتباع هذا الأسلوب فى التمويل بأن الاستثمارات هى فى نهاية الأمر ملك للدولة، وأن الأموال المستثمرة فى وسائل الانتاج تعتبر أداة لدفع عجلة الانتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية وبالتالى تركيم الموارد المالية التى يعود جزء منها الى ميزانية الدولة فى شكل ضريبة على رقم الاعمال أو فى شكل اقتطاع من الارباح، فى حين يبقى الشطر الاكبر تحت تصرف المشروعات حيث تستخدمها فى الأغراض الواردة فى الخطة(٣).

---

(١) Soviet Financial System. op. cit. p 98

ومن هنا كان الاقتصاديون السوفيت يميزون بين التمويل Finansirovanie وهو المنح التى تتم بموجب اعتماداً غير قابلة للرد وبين الاقراض Kreditovanie وهو تقديم الائتمان لآجال محددة يرد بعدها للبنك. الا اننا قد استخدمنا لفظ التمويل بمعنى الاقراض فى سياق هذا البحث.

(٢) Davies : The Development. op. cit., p 136, 147 ; Nicolas Spulber ; Socialist Management & planning, Indiana University press Bloomington & London 1971, p 25 ; V. Batyrev ; The Economic Reform and the Encreasing Role of Credit, in Reform of Soviet Economic Management. op cit., p 243

(٣) I. D. Shor : Long term Credit. op. cit., pp 88 – 89

وعلى الرغم من تناقص الأهمية النسبية لمخصصات الميزانية التى توجه لتمويل الاستثمارات وذلك خلال الفترة من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٦٤ ، إلا أنها ظلت تتمتع بمركزها المتقدم كمصدر من مصادر التمويل الاستثمارى .

تطور الاهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمارات الرأسمالية(١)
فى الاقتصاد السوفيتى فى الفترة من عام ١٩٣٠-١٩٦٢
(نسبة مئوية)

	١٩٣٣	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٣
مخصصات الميزانيـــة	٨٢ر٥	٦٧ر٥	٦٥ر٠	٦٠
الموارد الذاتية وموارد أخرى	١٧ر٥	٣٢ر٥	٣٥ر	٤٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

غير أن تطبيق أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية بواسطة منح الميزانية غير القابلة للرد قد كشف عن عيوب كبيرة تمثلت فى أهدار موارد الميزانيـة نتيجة توجيهها نحو استثمارات ذات كفاية اقتصادية منخفضة ، فضلا عن أن عدم رد مبالغ التمويل كان السبب فى قلة اهتمام مديرى المشروعات بتخفيض نفقات الانشاءات الرأسمالية فى مشروعاتهم . وقد كشف عن هذه العيـــوب تقرير رئيس الوزراء السوفيتى « اليكسى كوسيجن » الذى قدمه فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ أمام الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى « فى

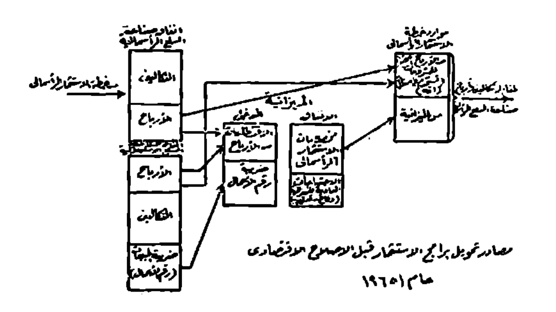
(١) النسب مأخوذه من المصادر التاليه :

R. W. Davles : The Development, op. cit., p 279 : I. D. Shor Long ; term Credit. op. cit., p 85 J, Wilczynski ; profit, Risk & Incontives Under Socialist Economic planning op, cit,, p 168

شأن تحسين ادارة الصناعات وتطوير التخطيط وتعزيز الحوافز الاقتصادية فى الانتاج الصناعي» فقد جاء فى التقرير المذكور « أن الاستثمارات الرأسمالية تكاد أن تكون مقررة وفقا لما جاء بالخطة المركزيه، وأنها توجه أساسا إلى انشاء المشروعات الجديدة » وفى العديد من الحالات لا تجد المشروعات العاملة تحت يدها الوسائل المالية الضرورية ، ومن ثم يتعذر عليها استبدال الأصول الانتاجية التي تقادمت فنيا بالسرعة المطلوبة الأمر الذى يترتب عليه ابطاء نمو

شكل رقم ٣٧

مصادر تمويل برامج الاستثمار قبل الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥



انتاجيه العمل وتحسين نوعية السلع المنتجة وتعظيم الاربحية من الانتاج » . وقد اقترح رئيس الوزراء لمعالجة هذه المشكلة أن يقوم كل مشروع بانشاء صندوق لتنمية الانتاج تغذى موارده من اقتطاع أرباح المشروع بالاضافة الى جزء من مقابل الاستهلاك الذى يخصص لاحلال أصول ثابتة جديدة محل الاصول الثابتة المستهلكة ، وبهذا لا يحول هذا الجزء — جريا على ما

هو متبع الي التمويل المركزى للانشاءات الرأسمالية ولاتحرم المشروعات من استخدامه بمعرفتهـا وعندما يستكمل هذا الاجراء فـان صندوق تنمية الانتاج فى كل مشروع هذا الرصيد فى التحسينات الفنية فى مجال الانتاج(١)

وقد انتقد « كوسيجن » الاسلوب المعمول به فى تمويل الاستثمـارات الرأسمالية والذى يتم عن طريق المنح التى تقدمها ميزانية الدولة الى المشروعات دون ما التزام من جانب هذه الأخيرة بردها ، ولهذا لا يولى مديرى المشروعات الاهتمام الكافى لتخفيض نفقات الانشاءات الرأسمالية فى مشروعاتهم أو تقدير كفاءة الاستثمارات الاضافية تقديرا دقيقا ولذلك فان الأمر يتطلب وجود نظام قادر على حفز المديرين على بذل الكثير من الاهتمام لكيفية استخـدام مبالغ الاستثمارات على أحسن وجه ممكن بحيث تقام الانشاءات الجديدة بأقل استثمارات ممكنة وان يتم تشغيلها فى أسرع وقت ممكن ويمكن أحداث الحلول لهذه المشكلة فى التحول من نظام المنح المجانية من ميزانية الدولة إلى نظام القروض طويلة الأجل التى تمنح للمشروعات وتلتزم بردها ، واقترح رئيس الوزراء أن يطبق النظام الائتمانى الجديد بالنسبة إلى الاستثمارات الرأسمالية فى المشروعات العاملة فعلا أما بالنسبة لأعمال التشييد الجديدة فقد رأى « كوسيجن » أن يطبق بالنسبة لها نظام الاقتراض طويل الاجل إذا كان من المتوقع استرداد

---

(١) A. N. Kosygin : On Improving Undestrial Management perfecting plauning and Enhancing Incentives in Industrial production (Izvestia, September 28, 1965) in Reform of Soviet Economic Management Vol II (Myron E. Sharpe ed.) International Arte & Sciences press, White plains New York 1966; p 22

نفقات الانشاءات بعد فترة قصيرة نسبيا(١)

وقد ذكر S. Ginzburg أن من العيوب التى سادت لفترة طويلة كنتيجة لاتباع أسلوب المنح المجانية فى مجال التشييد الرأسمالى هو أن المشروعات كانت تقوم بشراء آلات ومعدات لحساب عملياتها الاستثمارية دون النظر إلى مواعيد تركيبها . وقد تزايد حجم المخزون من هذه المعدات العاطلة فبلغت قيمته فى أول يناير ١٩٦٥ حوالى ٢٫٩٧ بليون روبل (ويتضمن ماقيمته ٩٠٠ مليون روبل من المعدات التى تزيد عن الحاجة الفعلية للمشروعات) كما تجاوزت فترات تخزين هذه المعدات خمسة عشر شهرا فى المتوسط(٢)

وقد انتهى الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ إلى تغيير أسلوب تمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات عن طريق منح الميزانية غير القابلة للرد، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمشروعات القائمة التى تريد التوسع فى انشاءاتها

---

(١) Ibid, p 23

وراجع فى نموذج المناقشات التى دارت حول وجوب التوسع فى دور الائتمان طويل الأجل والتمويل الذاتى للمشروعات على حساب الميزانية فيما يتعلق باقامة الاستثمارات الجديدة وتجديد التجهيزات الفنية للمشروعات القائمة :

Zueva (Z) et Gi.;eva (K) Le credit des depenses industrielles pru introduction d'innovation techniques, L' U. R. S. S. et Les Pays de L' Est. 1962 No I pp 126 — 128 ; Belousovich (S) , Le role du credit et du profit pourstimuler les investisse — ments des entreprises, la meme revue, 1964 No 4 pp 705 — 707 ; Barkovsky (N) Les credit pour constituer de fonds fixes, la meme revue, 1966No 3 pp 621 – 623

(٢) S. Ginzburg : New Develooments in Construction Financing. in Reform of Soviet Economic Management. op. cit., p 65

الاستثمارية وإعادة تجديد جهازها الانتاجي وكذلك المشروعات الجديدة،التي لا تتجاوز المدة اللازمة لتغطية مبالغ الاستثمارات من أرباحها خمس سنوات، واستبدل به أسلوب آخر هو إما الاقتراض من «ستروى بنك» مقابل تحمل المشروعات بفائدة تدفع للبنك طوال فترة سريان القرض وعلى أن يسدد فى مواعيد محددةمن الارباح المنتظرةومخصصات الاهلاك repayable crédit(١) وإما عن طريق الموارد الذاتية للمشروعات ، أى من صناديق كمية الانتاج بها(٢) .

ويتفق هذا الاسلوب الجديد فى التمويل مع ما هو مقرر من استقلال مالى للمشروع الصناعى بالاضافة إلى أن إلغاء تمويل الاستثمارات الرأسمالية عن طريق منح الميزانية يدفع مديرى المشروعات إلى الاقتصاد فى استخدام الموارد

---

(١) Soviet Financial System, op. cit., p 310

(٢) وتنص المادة ١٣ من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على أنه «يكون المشروع مخصصات اهلاك للاصلاحات الرأسمالية أو لتجديد الأصول الثابتة تجديداً شاملا وتشكل مخصصات الاهلاك صندوقاً خاصاً بالمشروع يمكن استخدامه للاصلاحات الرأسمالية أو تجديد الاصول الثابتة ، وكذلك للحصول على أجزاء الآلات والتركيبات اللازمة لهذه الأغراض ، ولاحلال الأجزاء والتركيبات الهالكه . ويمكن المشروع ، اذا كان رشيداً من الناحية الاقتصادية ، استخدام مخصصات الاهلاك للحصول على معدات جديدة بدلا من تجديد المعدات القديمة .

وتستخدم مخصصات الاهلاك للتجديد الشامل للاصول الثابتة فى تمويل الاستثمارات الرأسمالية طبقاً للقانون » .

وتنص المادة ٢١ من نفس النظام على أن «المبالغ المتحصلة من بيع قيم مادية تمثل أصولا ثابته ، فتبقى تحت تصرف المشروع لاستخدامها لاستثمارات رأسمالية تضاف الى الخطة السنويه المقرره .

المالية (الذاتية والمقترضة) المخصصة لهذا النوع من التمويل مع اختيار أفضل الاستثمارات كفاءة وأقلها نفقات وزيادة معدل سرعة دوران الأرصدة فى مجال التشييد(١) . هذا بالأضافة إلى أن نظام الائتمان قد جعل فى الإمكان تحقيق رقابة مصرفية أكثر إحكاما خاصة عندما تقوم المشروعات بسداد أقساط القروض من الأرباح التى تتحقق لها .

غير أن منح الميزانية غير القابلة للرد قد ظلت توجه لتنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات الاهمية القومية والتى لا ترتبط ارتباطا مباشرا بخلق المنتجات أو بيعها ، مثل نفقات تنظيم الارض وزراعة وتوسيع أحزمة الغابات الواقية ومقاومة الآفات ، ونفقات المساحة الجيولوجية أو الابحاث العلمية . ومثل هذه النفقات يطلق عليها « تكاليف التشغيل operatsionnyu raskhody operational costs ويتم تمويلها عن طريق «سترو ى بنك» أو «الجوس بنك» على أسس مماثلة تماما لتلك التى تطبق فى تمويل الاستثمار(٢) .

وبالإضافه إلى ذلك ، فأن منح الميزانية قد ظلت توجه لمقابلة الخسائر المخططة لمشروعات معينة ويتمثل حجم الخسائر المخططة فى الفرق بين تكاليف الانتاج المخططة وأثمان الجملة للمشروع . ويتم تعويض هذه الخسائر بواسطه مؤسسات الجوس بنك فى حدود مخصصات الميزانية لهذا الغرض عندما تخرج

---

(١) I. D. Shor : Long - term Credit for Industry. Vorposy ekonomiki 1970, No 6 Problems of Economics. Dec, 1970 No 8 Vol. XIII p 44 ; S. Ginzburg : New Developmente. op. cit., p 66

(٢) R. W. Davies : Soviet Financial System. op. cit., p 241 ; The Development. op. cit., p 165

المنتجات تامة الصنع من تحت يد المشروعات المعينة (١)

وتقوم وزارة مالية الاتحاد السوفيتى وزارات المالية بجمهوريات الاتحاد والاجهزة المالية المحلية بابلاغ ستروى بنك ومؤسساته بالخطط السنوية لتمويل الاستثمارات فى الوزارات والمصالح والادارات المختلفة (ملحقا بها خطط ربع سنوية) ، مع تحويل موارد الميزانية المخصصة لتمويل هذه الاستثمارات إلى البنك ، كما يتعين أيضا على الوحدات الاقتصادية المختلفة تحويل مواردها الذاتية (اقتطاعات الأرباح ومقابل انخفاض القيمة) المخصصة لتمويل هذه الاستثمارات إلى البنك كل عشرة أيام بالقدر المحدد فى خططها

وقد تغيرت الاهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمارات بعد الاصلاح الاقتصادى عما كانت عليه قبله ، إذ تراجعت أهمية موارد الميزانية المخصصة لتمويل الاستثمارات وزادت فى نفس الوقت أهمية الموارد الذاتية للمشروعات المخصصة لنفس الغرض . وقد ساد نفس هذا الاتجاه فى سائر الدول الاشتراكية

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., p 242

عقب الاصلاحات الاقتصادية التى جرت فيها(١)

(٣) قواعد تمويل الاستثمار

اتضح مما تقدم أن الموارد المالية المختلفة المخصصه لتمويل الاستثمارات تركز كلها في يد الجهاز المصرفى : ستروى بنك والجوس بنك حيث يتولى الاول عمليات تمويل الاستثمارات فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والثقافة والتعليم والصحة والخدمات الجارية والتجارة ومشروعات الاسكان في المدن . أما الاستثمارات فى قطاع الزراعة والاسكان الريفى وفى بعض

---

(١) جدول يبين مصادر تمويل الاستثمارات فى الدول الاشتراكية

الدولة	مخصصات الميزانية		الارصدة الذاتية للمشروعات		القروض المصرفية	
	١٩٦٣	١٩٦٩	١٩٦٣	١٩٦٩	١٩٦٣	١٩٦٩
الاتحاد السوفيتى	٦٠			٤٩	—	١
بلغاريا	٧٠			٣٨	١	٣٠
تشيكوسلوفاكيا	٦٨		٢٨	×		×
المانيا الديموقراطيه	٤٦	١٦	٤٢	٦١	١٢	٢٣
المجر	٧٥	٥١	٢٤	٣٧	١	١٢
بولندا	٤٨	٢٨	٤٤	٣٦	٨	٣٦
رومانيا	٦١	٤٤	٣٨	٤١	١	١٥

+ = بيان غير متوافر .

المصدر :

J, Wilczynski ; Profit. op, cit.. p 168

فروع الانتاق المتعلقة بتطوير الاساليب الفنية فى الانتاج ، فان الجوس بنك هو الذى يقوم بتمويلها .

ويحكم تمويل عمليات البناء والتشييد للمشروعات والتنظيات والمؤسسات (والتى تستحوذ حتى الآن على نسبة كبيرة من الموارد المخصصة لتمويل الاستثمارات) قواعد محددة وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٨ أكتوبر ١٩٦٥ (١) .

فالوزارات والمصالح وادارانها الرئيسية والترستات والكومبينات* تقدم خطط التشييد الرأسمالى التى تمت الموافقة عليها الى سترى بنك ومؤسساته وهذه الخطط تحدد فيها أعمال البناء والتشييد مقدما بالنسبة لفترة التشييد كلها مع تحديد نصيب كل سنة من سنوات هذه الاستثمارات على حدة(٢) .

ويرفق بالخطط المقدمة إلى البنك القوائم الرئيسية لمشاريع التشييد وكذلك قوائم أسماء عمليات البناء الداخليه المعتمدة title lists حيث يتولى البنك فحصها وقبولها بعد التحقق من الآتى :

---

(١) راجع نص قرار مجلس وزارة الاتحاد السوفيتى الصادر فى ٨/١٠/٦٥ فى .
Rules for Financing Constructions (Ekonomicheskaia Gazeta, 1965 No 45) in Reform of Soviet Economic Management. op. cit. pp 316 – 338

* الترست Trust وهو تنظيم اقتصادى يضم عدداً من الوحدات التابعة لفرع معين من فروع الانتاج متكاملة أفقياً . ويختص بتنسيق العمل بين مختلف المشروعات الأعضاء وتمويلها بما تحتاجه من موارد والعمل على تصريف منتجاتها . أما المجمع أو الكومبينة Compine فهى التنظيم الاقتصادى الذى يضم وحدات لانتاج متكاملة رأسياً أى مشروعات تتناول انتاجاً واحداً فى مراحله المختلفة .

(٢) Soviet Financial System. op. cit., p 237

— أن تكون القوائم الداخلية مزودة بتصميمات ومستنـــدات تقدير (مقايسات) designs and estimates documents. معتمدة بموجب شهادات من الخبراء المختصين(١) .

أن تكون التصميمات القياسية standard designs قد استخدمت في

---

* تحتوى القوائم الرئيسية التى تعدها الجمهوريات الاتحادية والوحدات والهيئات والوزارات والادارات فى الاتحـاد السوفيتى — على توصيف كامل لكل عملية بناء (اسم البناء — موقعه — مدة البناء والتركيب مع توزيعها حسب السنوات واحجام العمل المنفـــذه فى بداية فترة الخطة — اوثق الفنية الخاصة بالبناء (الرسوم والتصميمات — طلبات المواد والمعدات ... الخ) . ويتعين الحصول على موافقة مجلس وزارة الاتحاد السوفيتى على القوائم الرئيسية لعمليات التشييد ذات الأغراض الانتاجية والتى لا تقل التكلفة التقديرية لكل مشروع منها عن ٢٫٥ مليون روبل . أما القوائم الرئيسية لعمليات التشييد الجديدة التى تتراوح تكلفتها التقديريه من مليون الى ٢٫٥ مليون روبل فتعتمدها مجالس وزراء الجمهوريات الاتحادية ووزارات وادارات الاتحاد السوفيتى . وبالنسبة للقوائم التى تقل عن المليون روبل تعتمد وفقاً للنظام الذى يتضمه مجالس وزراء جمهوريات الاتحاد .

وعلى أساس القوائم الرئيسية المعتمدة يوضع ما يسمى بقوائم أسماء البنـاء الداخليـة لعمليات التشييد. (vnytripostroechyne) internal construction title lists. وذلك بمعرفة المشروعات ذاتها ، ويحدد فيها الحجم السنوى للاستثمارات وأعمال البناء والتركيبات حسب كل عملية من عمليات البناء ذات الأغراض الانتاجية وغير الانتاجية .

انظـر .

نيقولاى كوزل : أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى .. المرجع السابق ص ١٧٥ — ١٨٧

Soviet Financial System, op. cit., p 237

(١) تنص المادة (٥٠) من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على أن :

« يبرم المشروع مع تنظيمات التصميم designing organizations عقود الاعداد التصميمات والتقديرات الخاصة بنفقات تنفيذها ، ويتم التصديق على هـذه التصميمات والتقديرات وفقاً للقواعد التى تقرها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى .

الحالات التى ينص فيها على ذلك(١)

— إن البيانات التى تتضمنها القوائم الداخلية ومواعيد العمل المدرجة فيها تتفق مع المؤشرات الواردة فى خطط التشييد الرأسمالى والقوائم الرئيسية لمشاريع التشييد(٢) .

وإذا ما تحقق البنك من توافر المستندات المقدمة وصحتها ، فان تكاليف التشييد المقدرة فيها تعتبر أنها هى حدود التمويل المقررة لهذه المشاريع(٣) . أما إذا اتضح للبنك أن هناك قصورا ما يعتور المستندات المعروضة عليه (كأن تكون التكاليف المقدرة أو حجم العمل أو مواعيد التشغيل لا تتفق مع المؤشرات الواردة فى خطط التشييد) ، فانه يطلب من المشروعات أو المقاولين العموميين القائمين بالتنفيذ* مراجعة القوائم الداخلية مرة أخرى وإجراء التصحيح اللازم وللبنك فى هذه الحالة أن يبدأ فى التمويل إذا كان العمل قد بـدأ فى هـذه

---

(١) يوجد فى الاتحاد السوفيتى تصميمات قياسية موحدة لمشاريع التشييد فى بعض قطاعات الاقتصاد القومى كالاسكان والثقافة والزراعة والصناعة والخدمات بغية وضع أسس اقتصاديه موحده لنفقات انشائها وحجم تمويلها.

أنظـــر :

L. D. Sher : Long - Credit.. op. cit., pp 87 - 88

(٢) المواد ٥ و ٦ و ٨ من قواعد تمويل الانشاءات .

(٣) مادة ٩ .

* يتم انجاز ما يزيد على ٨٥٪ من أعمال البناء فى الأتحاد السوفيتى عن طريق المقاولين contractors . ويرجع السبب فى ذلك الى أن هؤلاء المقاولين قد اكتسبوا خبرة فنيه ومالية كبيرة بالنسبة لاعمال البناء والتشييد الامر الذى يؤدى الى انجاز الخطط الاستثمارية بأكبر كفاءة ممكنه وبأقل النفقات الضرورية .

أنظـــر :

L. D. Sher : Long - Credit.. op. cit., p 90

المشاريع فعلا حتى يتم إجراء التصحيح المذكور بشرط ألا يستغرق اجراؤه أكثر من ٣٠ يوما وإلا يتوقف التمويل تماما .

ويمتنع على ستروى بنك تمويل مشاريع لم تتضمنها خطط التشييد الرأسمالى أو القوائم الرئيسية لمشاريع التشييد أو قوائم أسماء البناء الداخلية . وفى حالة قيام أحد المشروعات بالانفاق من موارده الذاتية على مشاريع لم تتضمنها الخطة فان ستروى بنك يخصم هذه النفقات من اجمالى المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية المعتمدة لهذا المشروع(١)

ويقوم ستروى بنك بتمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات والتنظيمات والمؤسسات وفقا لخطط التمويل الاستثمارى الربع سنويه ويراعى أن يجرى التمويل وفقا لمدى تقدم العمل فى المشروع(٢)

ويتولى ستروى بنك تسوية المدفوعات لحساب تنظيمات المقاولات عن عمليات التشييد التى تم تسليمها وذلك على أساس الاتفاقات المبرمة بين هذه التنظيمات والمشروعات العميلة التى تمت هذه العمليات لحسابها وذلك بعد أن يقدم الطرفين المتعاقدين إلى البنك كشوف استلام موقعا عليها منهما . وتتم التسوية خلال فتره أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ التسليم النهائى لكل عملية(١) .

أما بالنسبة لتمويل عمليات التشييد التى يتولى المشروع تنفيذها بنفسه فانه يتم بنفس الطريقة المتبعة مع تنظيمات المقاولات ، وإذا تجاوزت مقايسة

= وتنص المادة ٥١ من النظام الأساسى للمشروع الصناعى الاشتراكى على أن للمشروع الحق فى أن يعهد الى المقاولين بتنفيذ أعمال البناء والتركيب وعلى أن يحول اليهم الحصص اللازمة لذلك من والأموال والمواد .

(١) ماده ٧ من قواعد تمويل الانشاءات .

(٢) U. N., Planning for Economic Development. op. cit., p 76

(٣) ماده ٢٠ قواعد تمويل الانشاءات .

العملية التي يقوم بها المشروع لحسابه مبلغ ١٠٠٠٠٠ روبل فإن التمـويل يتم عن طريق سداد نفقات كل عنصر من عناصر الانفاق (أجور — مواد — آلات — مصاريف نقل نفقات عامة...) وذلك بعد أن يقدم إلى البنك المستندات الخاصة بهذه النفقات[١].

ويقوم ستروى بنك بمنح تنظيمات المقاولات قروض قصـــيرة الاجل وذلك على نفس الأسس التى تتعامل بها المشروعات الصناعية مع الجوس بنك بمعنى أن هذه القروض تمنح بطريقة مخططة ولأغراض معينة وعلى أن تدفع فى تاريخ محدد وتكون مغطاة بضمانات عينية . وتستخدم هذه القروض فى الأغراض الآتية[٢] .

- شراء العناصر الأساسية اللازمة لأعمال التشييد والآلات والمعدات والوقود وذلك على أساس أحجام العمليات المخطط تنفيذها والظروف والشروط المتعلقة بتسليم وأنتاج هذه القيم المادية .
- استكمال الموارد الذاتية لتنظيمات المقاولات حتى تتمكن من تغطية الانفاق على عمليات التشييد التى تعاقدت على تنفيذها .
- تقديم الائتمان على قوة مستندات تحت التسوية .
- مقابلة الأصلاحات الرأسمالية الجوهرية فى معدات التشييد ووسائل النقل والأصول الثابته الأخرى لهذه التنظيمات وذلك بضمان اقتطاعات الاهلاك المستقبلة ، وعلى أن يكون ذلك لفترة لاتتجاوز ستة شهور وبشرط

(١) مادة ٢٥ و ٣٦ من نفس القواعد .

(٢) مادة ٣٥ من القواعد السابقة .

V. Pereslegin : Finance. op. cit., p 171

سدادها خلال نفس العام *.

- إذا كانت هذه التنظيمات قد قامت بتسليم عمليات التشييد المسند اليها تنفيذها إلى المشروعات صاحبة العمليات ، ولم تكن المحاسبة النهائية قدتمت عنها بسبب وجود عجز مؤقت فى حسابات هذه المشروعات ، فهنا يمنح الائتمان لتنظيمات المقاولات لمدة ٤٥ يوما وذلك فى حدود المبالغ التى سوف تقيد لحسابات المشروعات .

- اذا أسفرت نتيجة مقاصة الإلتزامات المتبادله بين المشروعات العملية وتنظيمات المقاولات عن رصيد سالب لهذه الأخيرة ، فهنا يقوم ستروى بنك بتغطية مديونيتها لمدة لاتتجاوز عشرون يوما

- سداد أجور العاملين فى هذه التنظيمات وذلك بضمان الهيئات الأعلى ولفترة لاتتجاوز ثلاثون يوما .

- مواجهة أغراض أخرى تنشأ فى مجرى تنفيذ الخطة وعلى أن يسدد الائتمان خلال ستون يوما .

- مواجهة النفقات اللازمة لتقديم فنون انتاجية جديده فى مجال التشييد (١) .

---

* يتبع الاتحاد السوفيتى أسلوباً خاصاً فى تخطيط وتمويل الاصـــلاحات الرأسمالية capital repairs . فالخطط الخاصة بها توضع على حده منفصله عن خطط الاستثمار كما يختلف تمويلها بحسب ما اذا كان المشروع أو التنظيم يعمل وفقاً لمبادىء محاسبة التكاليف أو يتبع الميزانيه العامه للدوله . فى الحالة الأولى يتم تمويل المشروع من حساب انتطاعات الارباح ، فى حين يتم تمويله فى الحالة الثانية من موارد الميزانيه العامة للدوله .

انظر :

Soviet Financial System. op. cit., p 240

(١) ماده ٣٧ من قواعد تمويل الانشاءات .

ويجوز لستروى بنك أن يتجاوز الحدود الائتمانية المصرح له بمنحهـــا
نظيات المقاولات عن كل ربع سنة بشرط ألا تزيد المبالغ المتجاوز بقيمتها
ن ٢٥ ٪ من الحدود المذكوره [١] .

ويتقاضى ستروى بنـك فائدة عادية على القروض التى يمنحهـا لتمويل
لاستثمارات الرأسمالية يتراوح سعرها بين ¾ ٪ و ٢ ٪ سنويا (٢) .

وتتولى مكاتب الجوس بنك ، كل فى منطقتـــه ، تزويد القطاع الزراعى
المزارع الجماعية ومزارع الدولة) بالائتمان طويل الأجل ، وهى الوظيفة التى
كان يباشرها البنك الزراعى قبل الغاؤه فى إبريل ١٩٥٩ . ويمنح الجوس بنك
ئتماناً طويل الأجل للمزارع الجماعية لمواجهة نفقات الاستثمارات الرأسمالية
بها (التوسع فى الأصول الثابتـه ـ شراء الجرارات وغيرهـا من الآلات
زراعية ـ كهربة العمليات الانتاجية الزراعية ـ انشاء حظائر للمواشى ..)
ضلا عن أغراض أخرى مثل إقامة الزراعات المعمرة كالكروم والحدائق
تحسين المراعى وأراضى المروج وتتراوح آجال هذه القروض بين ثلاثة
نوات وخمسة عشر سنة ، ومقابل فائدة تتراوح بين ¾ و ١ ٪ سنويا ويقدر
جمالى هذه القروض بأكثر من ٢٠ ٪ من مجموع انفاق المزارع الجماعية على
لاستثمار (٣)

---

(١) مادة ٣٦ من نفس القواعد .

(٢) K. N. plotnikov : The Financial.. op. cit., p 56

(٣) Soviet Finencial System. op. cit., p 164 ; V. pereslegin : Finance & Credit.. op. cit., p 173

Ibid., p 172

تطور الائتمان طويل الأجل الممنوح للمزارع الجماعية (١)
من الجوس بنك

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
الحدود الائتمانية (بملايين الروبلات)	٢٣٧٨	٣٨٩٠	٦٧٢٩

ويشترط لحصول المزرعة الجماعية على ائتمان مصرفى طويل الأجل لتمويل مشاريعها الاستثماريه أن تكون هذه المشاريع والموارد المالية اللازمة لها مدرجة بمخططها

ويقوم الجوس بنك أيضا بتزويد مزارع الدولة بالائتمان طويل الأجل لتمويل عمليات التشييد الرأسمالى بها ولا يختلف الاسلوب المتبع فى تمويلها عن ذلك المتبع فى تمويل سائر المشروعات الاقتصادية العامة[٢]، كما يمنح أيضا ائتمانا طويل الأجل لتمويل التشييد الراسمالى فى تنظيمات التعاونيات الاستهلاكية، ويسدد هذا الائتمان خلال فترة أقصاها خمسة عشر عاما[٣]، ويمنح الجوس بنك أيضا ائتمانا طويل الأجل للافراد لبناء مساكن خاصة لهم فى الريف، وان كانت أهمية الائتمان المخصص لهذا الفرض آخذه فى التناقص التدريجى كنتيجة لتزايد نشاط التنظيمات التعاونية لبناء المساكن الخاصة.

---

(١) وهى آخر احصائية متاحة.

(٢) G. Grossman ; U.S.R. op. cit, p 745

(٣) K. N. Plotnicov ; The Financial. op. cit., p 57 ;
I. D. Sher ; Long - term Credit:, op. cit., p 94

تطوير الائتمان طويل الاجل الممنوح للسكان لبناء
مساكن خاصة لهم فى الريف(١)

السنــــة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
الحدود الائتمانية (بملايين الروبلات)	١٠٢٧	٨٠٩	٧٨٥٠

وتتلقى المشروعات التابعة للدولة ائتمانا طويل الاجل من الجوس بنك من أجل استحداث أساليب فنية جديدة للانتاج أو لاحلال معدات جديدة محل المعدات القائمة . ويمنح هذا الائتمان لفترة أقصاها ستة سنـوات على أن تسدد خلال هذه الفترة من صناديق تنمية الانتاج بالمشروعات ومن الارباح المحققة(٢) ويستهدف هذا التمويل الاستثمارى رفع الكفاءة الانتاجية للمشروعات وزيادة الوفر فى نفقات الانتاج .

نستخلص من ذلك كله أن الائتمان المصرفى قصير الأجل يسهم فى تمويل النشاط الجارى للمشروعات بنسبة تفوق ما تسهم به مواردها الذاتيـة ، وأن المواد الائتمانية تقوم بتمويل احتياجات المشروع من رأس المال العامل التى تزيد عن الكميات المعيارية ، كما أنه يمنح لتمويل السلع فى الطريق ، وتمويل الاحتياجات المالية العـارضة للمشروعات ، وتمـويل انتاج أنواع جديدة من السلع .

واتضح كذلك أن الموارد المالية المخصصة لتمويل النشاط الاستثمـارى

---

(١) V. Pereslegin , Finance & Credit., op. cit., p 172

(٢) Ibid., p 167 ; Soviet Financial System. op cit., p 47

للمشروعات تركز كلها في يد الجهاز المصرفي حيث يتم اقراضها للمشروعات وفقا لقواعد محددة بعد أن أوقف العمل بأسلوب تمويل الاستثمارات عن طريق منح الميزانية غير القابلة للرد ابتداء من أواخر عام ١٩٦٥

جملة القول أن الجهاز المصرفي يشارك في تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية عن طريق قيامه أولا بتمويل النشاط الجاري والاستثماري للمشروعات تمويلا مخططا ، ثم هو يباشر بعد ذلك دورا آخر لا يقل أهمية عن دوره التمويلي ، وهو دوره الرقابي على المشروعات ، الذي سوف نتعرف عليه في المبحث التالي

المبحث الرابع

دور الجهاز المصرفي في الرقابة على المشروعات

أفردت الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا أهمية كبرى للرقابة على نشاط المشروعات المملوكة للدولة ومدى التزامها بالخطط الموضوعة لها والتي تقوم بتنفيذها في اطار الخطط الاقتصادية القومية. وترد هذه الاهمية إلى طبيعة الاقتصاد الاشتراكي والخصائص التي يتميز بها . فالمحافظة على الملكية الاجتماعية والنمو المخطط للاقتصاد القومي يقتضي بالضرورة وجود رقابة على أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة العاملة في الاقتصاد للتأكد من أن الاهداف المحددة في الخطة القومية يتم تنفيذها على النحو المطلوب سواء من ناحيتها الكمية أو الكيفية ، هذا بالاضافة إلى أنه يتعذر على أجهزة التخطيط في الدولة التنبؤ مقدما على وجه الدقة بالتغيرات المستقبلة التي تطرأ على أوضاع وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما يصعب عليها أن تتوقع سلفا ما قد يبرز من صعوبات أو مشكلات تعترض مجرى تنفيذ الخطة، ولذلك أصبح من الضروري

ضماناً لتحقيق الاهداف المخططة، وضع أنظمة للرقابة والمتابعة المنتظمة والمتصلة لعملية تنفيذ الخطة في ضوء الظروف الواقعية التي تعاصر هذا التنفيذ(١)، وإلا تحولت الخطط بدون رقابة فعالة - على حد قول الزعيم السوفيتي «مولوتوف» إلى مجرد قصاصات من الورق(٢).

ورغم تعدد الآراء بشأن ما يعنيه مفهوم الرقابة على تنفيذ الخطة، فأنه يمكن القول بصفة عامه أنها تنصرف إلى مجموعة الوسائل والاساليب التي تستخدم في جمع البيانات وتحليلها للتحقق من مطابقة النتائج التي تحققت فعلا ex - post مع الأهداف التي سبق تحديدها في الخطة ex-ante وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلا والوسائل التي حددتها الخطة وكشف الانحرافات وبيان أسبابها حتى يمكن للسلطات المختصة في الدولة وضع السياسات الكفيلة بعلاجها(٣)

والرقابة على تنفيذ الخطط الاقتصادية عملية مراجعة تتم بصورة متصلة ودائمة وليس على فترات منقطعة وإلا تعذر الاكتشاف المبكر لأية انحرافات عن مجرى التنفيذ، وتكون النتيجة استفحال أمرها وصعوبة تقويمها بعد ذلك.

---

(١) N. Z. Bor ; The Organization.. op. cit , p 195 ; A. Baykov The Development. op. cit., pp 451 - 452

(٢) D. Granick ; Management. op. cit., pp 195 — 195

(٣) راجع في ماهية الرقابة :

د. عبد السلام بدوى : الرقابة على المؤسسات العامة ، مكتبة القاهرة (بدون تاريخ) ص ٨٧ — ٩١ ، ولنفس المؤلف أيضا : الرقابة على النشاط الاقتصادى ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٥ ص ٣ .

وتتم عملية الرقابة على التنفيذ بصورة شاملة ، فعند مراجعة أحد أقسام الخطة ، وليكن القسم الخاص بالإنتاج مثلا ، فان ذلك يتم فى اطار العلاقة بينه وبين سائر أقسام الخطة الأخرى مثل القسم الخاص بالعمل والأجور أو بالامداد والتموين أو النقل والمواصلات ٠٠ الخ ٠

ولا تجرى مراجعة تنفيذ الخطة بالنسبة للوزارة أو الفرع ككل فحسب بل تتم بالنسبة لكل وحدة اقتصادية فقد أوضحت التجربة أنه عند تنفيذ الخطة بالنسبة لكل وزارة أو إدارة أو فرع ، فان بعض الوحدات قدلا يصل أداؤها إلى المستوى المطلوب منها كميا أو كيفيا ، ومن ثم فان مراجعة تنفيذ الخطة بالنسبة لكل وحدة على حدة تسمح باكتشاف الوحدات سيئة الاداء والتى يختفى عملها غير المرض وراء الأرقام المتوسطةللوزارة أو الادارة أو الفرع ، وإلى جانب ذلك فهى تسمح بتسليط الأضواء على الوحدات الطليعية أو القائده التى يجب أن تعمم خبرتها الايجابية فى تنفذ الخطط فى كل موقع .

ولا تتم مراجعة الخطة بالنسبة لما هو مقرر فيها من واجبات ككل ، وإنما تشمل المراجعة مكوناتها أيضا . فمثلا بالنسبة للصناعة ، فان خطة انتاج المنتجات تراجع حسب الأنواع والاصناف وذلك حتى لا تتولد حالة عدم تناسب جزئى فى الاقتصاد نتيجة طرح أنواع من السلع فى الأسواق لم يكن مخططا لانتاجها من قبل :

وتشمل الرقابة على تنفيذ الخطة الجانب الزمنى فيها ، إذ أن عدم الالتزام بالمواعيد المحددة فى الخطط المختلفة بدقة يتولد عنهاختناقات ومعوقات قدتصيب الخطة بالاختلال ، ويظهر هذا بوجه خاص فى خطط الانتاج وخطط التشييد وادخال الطاقات الانتاجية فى مجال العمل وخطط الامداد والتموين

وخطط النقل(١) .

والرقابة على تنفيذ الخطة لا تقتصر على التحقيق من أن هذا التنفيذ يتم بنجاح فحسب ، بل يتجاوز ذلك الى تقييم مدى سلامة وصحة مؤشرات الخطة وتحديد الأهداف الواجبة التعديل ووضعها أمام نظار سلطات التخطيط إذا ما تبين أن بعض هذه الأهداف لا يتسم بالواقعيه ولا يتفق مع الامكانيات الحقيقية للاقتصاد القومى أثناء تنفيذ الخطة ، وهذا هو ما يعرف « بمرونة الخطة » أى قابليتها للتعديل وهي فى غمار التنفيذ كلمادعت الحاجة إلى ذلك(٢) ومن هنا فان الرقابة على تنفيذ الخطة لا تعتبر مجرد تسجيل سلبي للوقائع التى تحدث وإنما تتجاوز ذلك إلى تقديم اسهام ايجابى فى تحقيق الاهداف المخططه.

وتوجد أنواع متعددة للرقابة على تنفيذ الخطة فى الاتحاد السوفيتى حيث يضطلع بممارسة كل نوع منها جهاز مختص بذلك، وتستهدف هذه الصور الرقابية جميعها فى النهاية التأكد من أن تنفيذ الخطة يتم وفقا لما هو مرسوم له. وسوف نشير باختصار إلى أهم صور الرقابة لكى نلمس الأهميه التى تحتلها فى الحياة الاقتصادية غير أننا لا نهدف من وراء ذلك إلى تقييم كل نوع من أنواع الرقابة ومدى فعاليته وجدواه أو مدى تكامل هذه الأنواع الرقابية أو مدى تعارضها أو ازدواجها ، فهذه دراسة أخرى تخرج عن مجال دراستنا ، وإنما هدفنا الأساسى هنا هو التعرف على الدور الذى يمارسه الجهاز المصرفى عند تنفيذ الخطة وتقدير أهمية دوره الرقابى فى إطار الرقابة الكلية .

---

(١) نيقولاى كوفل : أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفيتى المرجع السابق ص ٧٥ — ٧٩ .

(٢) أنظر ص ١٥ من هذه الدراسة .

ومن هنا سوف نستعرض فى المطلب الأول أهم صور الرقابة على تنفيذ الخطة ، ونستعرض فى الثانى دور الجهاز المصرفى فى الرقابة على المشروعات

المطلب الاول

الصور المختلفة للرقابة على تنفيذ الخطة

(١) الرقابة على مستوى المشروع أو الرقابة الادارية :

ويقصد بها الرقابة التى تمارسها الأجهزة الادارية للمشروع والتى تعتمد على كفاءة التنظيم الداخلى فيه وتحديد المسئوليات وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسى للمشروع الصناعى على أن « المشروع يدار وفقا لمبدأ مسئولية الرجل الواحد ، وتقوم التنظيمات العامة ومجموع العاملين بالمشروع بدور فعال فى مناقشة وتنفيذ الاجراءات التى تكفل انجاز خطة الدولة وتشجيع تنمية وتحسين انتاج المشروع ونشاطه الاقتصادى . . .»[١]

ويتحمل مدير المشروع مسئولية تشغيله كاملة ، ويسأل عن نتائج هذه الادارة أمام المستويات الأعلى التى لها سلطة فصله أو توقيع الجزاءات عليه ، ومن هنا تباشر الدولة أول درجة من درجات الرقابة . ويعتبر جميع العاملين فى المشروع مسئولين أمام المدير عن تحقيق المهام المعهود بها اليهم ، وللمدير حق تعيين العمال وفصلهم وفقا لتشريع العمل ، كما أن له مكافأتهم أو توقيع الجزاء عليهم .

---

(١) Statute of the Socialist Industrial Enterpries, op. cit., p 153

وتنص المادة الخامسة من نفس النظام السابق على « التزام هيئات الادارة الاقتصادية (الهيئات المشرفة) بضمان رعاية حقـــوق المشروع والرقابة على تنفيذ واجباته.

والرقابة التى تمارس داخل المشروع رقابة تفصيلية تشمل الأوجه المختلفة لنشاطه الاقتصادى والتى تتصل بالنواحى الفنيـة والادارية والمـالية ، وهى تستهدف فى النهاية ضمان تحقيق المهام المنـاط بالمشروع تنفيــذها فى اطار الخطة القومية.

(٢) الرقابة التى تمارس عن طريق أجهزة التخطيط.

لاينتهى عمل لجنة الدولة للتخطيط « الجوسبلان » بمجـرد أن تنتهى من وضع الخطة القومية ، وإنما يؤول اليها أيضا متابعة تنفيذها من خلال شبكة فروعها التى تنتشر على مستوى الاقتصاد الـسوفيتى ككله. فهى تتولى إجراء المقارنة — أثناء تنفيذ الخطة — بين النتائج التى تتحقق فعلا وبين ما كان مخططا من قبل ، وهى فى ذلك لا تعتبر رقيبا على أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة لدورها المرسوم فى تحقيق أهداف الخطة القومية فحسب، وانما تقوم بوصفها جهازا تخطيطيا مركزيا ، وبناء على النتائج التى تكشف عنها الرقابة ، بإدخال التعديلات التى تراها ضرورية على الاهداف المخططة على ضوء ما يستجد من ظروف وتطورات تظهر فى مجرى التنفيذ حتى لا تتسم هذه الاهداف بالبعد عن الواقع .

وتمارس « الجوسبلان » رقابتها على التنفيذ الجارى للخطـة الاقتصادية القومية وعلى الأخص فيما يتعلق باستخدام الطاقات الانتاجية والأصول الثابتة في الأوقات المحددة لذلك وأستنباط أنماط جديدة من المنتجات . وتقوم أجهزة

« الجوسبلان » خلال متابعتها تنفيذ الخطة ، بالتحقق من مطابقة المعايير الموضوعة بما يتم تنفيذه فعلا حتى يمكن استدراك ما يقع من انحرافات . ومن هذه المعايير : معايير عن الانتاجية وتشمل انتاجية العمل والآلات ، وكذلك معايير عن معدلات الأداء لكل عامل وكل مرحلة من مراحل الانتاج ، ومعايير عما يخص كل منتج نهائي من مدخلات وتشمل استهلاك الآلات والقوى المحركة والخامات والعمل ، ومعايير عن معدلات الانتاج بالقطعة وفترة الدورة الانتاجية ومعدلات عن المخزون من المواد الخام والسلع الوسيطة وتامة الصنع ، ومعايير تحدد التكاليف المعيارية التي يتحدد بتحديدها نصيب كل عنصر منها (١) .

ويخدم جهاز الاحصاء المركزى وأقسامه الفرعية عملية الرقابة التي تمارسها « الجوسبلان » اذ يقوم بتجميع البيانات الاحصائية من الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد (مشروعات الدولة التعاونيات المزارع الجماعية) والتي تتعلق بانجاز المخطط الاقتصادية القومية (٢) ، ثم يتولى بدوره تقديم تحليل لهذه البيانات - بعد تصنيفها حسب نوع النشاط وحسب القطاع - الى حكومة الاتحاد السوفيتي وجوسبلان الاتحاد السوفيتي ومجالس وزراء

---

(١) G. A. Ivanov : Les Organes Contraux de Planification. Annuaire de L' U.R.S.S. 1968, p 226 ; A. Schwartz ; Russia's op. cit, P 181

د. عبد السلام بدوى : الرقابة على المؤسسات العامة ص ٣٣٨ - ٣٤١

(٢) تختلف الفترات التي ترسل البيانات الاحصائية خلالها الى جهاز الاحصاء المركزى حسب نوع البيانات . فهناك بيانات يتعين أرسالها يوميا وأخرى ترسل كل خمسة أيام أو كل عشرة أيام ، كما أن هناك بيانات ترسل شهريا أو كل ربع سنة أو كل سنة .

جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح . ومما يسهل عملية تجميع البيانات الاحصائية وتصنيفها وتحليلها ، التزام الوحدات الاقتصادية باستخدام نماذج موحدة تتضمن مؤشرات محددة تغذى بها أجهزة الكومبيوترز – التى تستخدم على نطاق واسع – ومن ثم يتيسر التوصل الى النتائج التى تدل على معدل نمو الاقتصاد القومى ونسب النمو بين الفروع المختلفة فى الاقتصاد وتوزيع القوى الانتاجية فيه وكذلك تقييم مدى اسهام كل وحدة أو قطاع فى إنجاز الخطة القومية . وتقوم الجوسبلان – على ضوء ما يسفر عنه فحص الاحصائيات المقدمة اليها – برفع اقتراحاتها الى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى والتى ترى أن تطبيقها يعتبر ضروريا لامكان انجاز الأهداف بالصورة المخططة أو على نحو قريب منها (١) .

(٣) الرقابة السياسية « رقابة الحزب والنقابات » :

يؤدى الحزب الشيوعى السوفيتى – الذى يعتبر السلطة السياسية الشرعية الوحيدة – دورا بارزا فى الحياة الاقتصادية للبلاد (٢) . فهو الذى يتخذ كافة القرارات الاقتصادية الحاسمة على مستوى الاقتصاد القومى ، وهو الذى يتمتع

---

(١) A. Yezhov ; Organization of Statistics in the U.S.S.R. Progress Publishers, Moscow 1967 p 52 ; Soviet Planning. op. cit., p 192 M. Bor : Organization.. op. cit., pp 197 - 199, 209 - 210

(٢) وعلى حد قول « ستالين » يمثل الحزب الشيوعى جوهر سلطة الدولة ، كما تعتبر توجيهاته جوهر القانون الوضعى فيها .

أنظـــر :

D. Granick : Management.. op. cit., p 204

بسلطة تعيين الأشخاص فى الوظائف الرئيسية فى الدولة (١) . وتفوق تنظيمات الحزب فى الأهميـــة تنظيمات الحكومة وذلك سواء على مستوى الاتحاد أو الجمهوريات أو المناطق المحليــة ، كما أن الحزب يضم بين أعضائه بعض كبار المسئولين فى الحكومة

ويمارس الحزب الشيوعى رقابته على تنفيذ الخطة على كافة مستوياته ابتداء من اللجنة المركزية للحزب الى اللجان الفرعية التابعة له داخل كل مشروع(٢). وعلى الرغم من أنه ليس من حق ممثلى الحزب داخـل الوحدة الاقتصادية إعطاء تعليمات مباشرة للمدير المسئول وذلك بالنسبة للمسائل التى تتعلق بالادارة الجارية للانتاج ، الا أنهم من ناحية أخرى ، يتمتعون بنفوذ سياسى كبير داخل الوحدة ويباشرون مهاما متنوعة ذات تأثير فعال على أوجه النشاط المختلفة فيها ، ومن ذلك

ـــ التأكد من مزاولة مدير الوحدة المسئول لواجباته على الوجه الصحيح بما يتفق مع صالح العمل ، والرقابة على استخدام واستهلاك المواد الأولية ومستلزمات الانتاج ، والكشف عن الطاقات غير المستغلة وطرق زيادة الطاقات

---

(١) يتم التعيين فى الوظائف الرئيسية فى الدولة (الحكومة ـ الجيش ـ المشروعات) وفقا للنظام الذى يطلق عليه « نومنكلاتورا Nomenklatora system » وهـو عبارة عن قائمة التعيينات التى يتقدم بها الحزب الى الحكومة لشغل الوظائف الرئيسية الشاغرة . ولا يتم التعيين فى هذه الوظائف دون موافقة الحزب .

أنظـــر :

A. Nove ; The Soviet Economy p 101

(٢) وأنظر أمثلة لبعض الاجراءات الرقابية التى اتخذت بواسطة لجـــان الحزب :

D. Granick : Management. op. cit., pp 217 - 224

الانتاجية ، وعليهم الابلاغ عن أية انحرافات أيا كانت الى اللجنة المركزية والهيئات الحكومية .

— لممثلى الحزب طلب تغيير الأشخاص غير الأكفاء فى الوحدة وذلك على ضوء النتائج التى يسفر عنها تنفيذ الخطة

— تعبئة جهود العمال فى مجال الانتاج بشتى الطرق (التوعية — اقتراح الحوافز المادية ...) وذلك لتحقيق الأرقام المستهدفة .

— استخدام نفوذهم السياسى فى تيسير حصول الوحدة على الامدادات المادية والفنية اللازمه لها (١) .

أما النقابات فهى تنظيمات مهنية ترتبط بالحزب ارتباطا وثيقا ، وتمارس نشاطها تحت اشرافه وتقوم النقابات بدور هام فى عملية التخطيط ، فهى تساهم فى وضع خطة الأجور وتقديم المقترحات التى تتعلق بمعايير الانتاج واقتراح التشريعات المتعلقة بالعمل .

أما فى مجال تنفيذ الخطة ، فهى تمارس دورا قياديا فى اثارة همم العمال ودفعهم لزيادة الانتاج وتحقيق أهداف الخطة وخفض عناصر التكلفة والوصول الى معدلات عالية فى الانتاجيـــة والأداء تأسيسا على مايعرف بالحركة الستاخانوفية (٢)

---

(١) A. Nove : The Soviet Economy. op. cit., pp 100 - 102

(٢) تنسب الحركة الستاخانوفية Stakhanovite movement التى شاعت فى ٣٠ أغسطس ١٩٣٥ الى عامل الفحم « ستاخانوف Stakhanov الذى سجل أرقاماً قياسيه فى الانتاج تفوق المعدل العادى . فقد استخرج مع جماعة العمال الى تعمل تحت أشرافه ١٠٢ طن من الفحم بدلا من المعدل العادى وهو ٧ طن . وقد اتخذ الرقم الذى =

وتقوم النقابات سنويا بمراجعة المعدلات والمقاييس الانتاجية على ضوء ظروف التشغيل الواقعية ، وأثر استخدام الآلات والمعدات الحديثة فى زيادة الانتاج حيث تستخدم هذه المعدلات كأساس لتقدير مدى كفاية العاملين فى المشروعات وربط زيادة أجورهم بزيادة انتاجهم

وتعمل النقابات على تحسين الظروف المادية والمعيشية والثقافية والترفيهية للعمال ، كما تعمل على زيادة كفاءتهم الانتاجية عن طريق إقامـــة مراكز للتدريب وتبادل الخبرة بين المشروعات المختلفة .

(٤) الرقابة المـالية

وتمارس الرقابة المالية على نشاط المشروعات والمؤسسات فى ثلاثة اتجاهات(١)

أولا : داخل المشروعات ذاتها وبمناسبة العلاقات المتبادلة فيما بينها والتى نشأت نتيجة تطبيق نظام « الخوزراشوت » وما يتطلبه من الزام كل مشروع باجراء تسجيل يومى لحركة إيراداته ومدفوعاته المتعلقة بكافة جوانب نشاطه مما يسمح لرؤساء الحسابات والمحاسبين الاوائل فيه بممارسة اختصاصاتهم فى الرقابة المـالية .

= حققه « ستاخانوف » كمقياس لانتاجية العمل فى صناعة الفحم ولتحديد مستويات الانتاج وتقرير الاجور الاصلية والمكافآت التشجيعية . ولقد سارت الصناعات الأخرى على نحـــو مماثل ، فبدأت فى اجراء دراسات للزمن والحركة للتعرف على الوسائل التى تؤدى الى تقليل الحركات التى يؤديها العامل وبالتالى خفض الوقت اللازم لانتاج سلعة معينه . وعـــلى أساس هذه الدراسات وضعت معدلات للاداء يحاسب العمال على أساسها .

أنظر

(١) D. Granick : Management.. op cit., pp 7, 83, 243 - 252
Soviet Financial System. op. cit., p 26

وتمارس المشروعات التى تتبع نظام « الخوزراشوت » من خلال نظام العقـود رقابة متبـادلة فيما بينهـا mutual control للوقوف على ما اذا كانت المنتجات موضوع هذه العقود تنتج بالجودة والتصنيف المقررين وفقا لمـا هو وارد بالخطة من عدمه (١) .

ثانيا : وتمارس الرقابة المالية أيضا بمناسبة تجميع وانجاز ميزانية الدولة عندما تقوم أجهزة وزارة المالية بالتأكد من أن المشروعات تقوم بسداد المبالغ المستحقة عليها للميزانية كاملة وفى المواعيد المقررة ، والتأكد كذلك من أن الصرف من بنود الميزانية يسير وفقا لخطط التشغيل والانتاج وذلك فى حدود الاعتمادات المصرح بها وهذه الرقابة تعتبر رقابة جارية لأنها تمارس فى الوقت الذى تتم فيه العمليات أو تحدث فيه النفقات (٢)

ويمكن لأجهزة وزارة الماليـة فرض رقابتهـا على حركة بيع السلع عن طريق رقابتها اليوميـة على تحصيـل الضريبـة على رقم الأعمال ، اذ لما كانت حصيلة هذه الأخيرة تعتمد فى الجزء الأكبر منها على بيع السلع الاستهلاكيـة فانه فى حالة عدم بيع سلعة ما أو اذا استغرق بيعها وقتا طويلا فان ذلك سوف يؤدى الى انقطاع تدفق المتحصلات الى الميزانية أو انخفاض حجمهـا الأمر الذى يدل على وجود اضطراب فى المسار الطبيعى لحركة السلع من المنتج الى المستهلك وهنا تتدخل سلطات وزارة المالية لحل المشروعات الصناعيـه والمخازن التجارية على القضاء على العوائق التى تحول دون بيع السلع (٣) .

---

(١) Ibid , pp 132 – 133 : Bor : The Organization. op. cit., p 204

(٢) Soviet Financial System. op. cit.. p 347

(٣) Ibid., d 188 ; T. M. Podolski : Socialist. op. cit., p 46

وتقوم أجهزة وزارة المالية بالتأكد من أن الوحدات الاقتصادية المختلفة تقوم بدفع الأقتطاعات من الأرباح للميزانية بالمقادير الصحيحة وفي المواعيد المحددة لذلك . وهي تراقب في سبيل تحقيق هذا الهدف الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي والمالي للمشروع ومدى إنجاز خطط الانتاج والبيع من حيث الكميات المنتجة وأنواعها المحددة في الخطة ، ومن تخفيض تكاليف الانتاج وتكاليف التوزيع ، وكذلك من تنفيذ الخطط الموضوعة للتراكم وللمدفوعات للميزانية .

وتتأكد أجهزة وزارة المالية ـ عند سداد المدفوعات اللامركزية للميزانية ـ من أن مقدار الاقتطاعات من الأرباح الذي يتعين على المشروعات القيام به يتطابق مع المقدار المحدد للترست في مجموعه (١).

ثالثا تمارس الرقابة المالية أخيرا عن طريق الجهاز المصرفي . وهو ما سوف نتناوله في المطلب التالي بالتفصيل .

---

(١) Soviet Financial System. op. cit., pp 202 - 203

المطلب الثانى

رقابة الجهاز المصرفى على المشروعات

والرقابة المصرفية لا تخرج فى ماهيتها أو أهدافها عن المفهوم الخام للرقابة والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها بصفة عامة .

وقد وضع EMitel'Man قائمة بأهم الأغراض التى تتوخى الرقابة المصرفية التأكد من تحقيقها وتتمثل فى الآتى (١) :

١) تنفيذ خطط الانتاج (الانتاج الكلى والانتاج السوقى وبالأنواع المقرره كيا ونوعها وزنتها

(٢) تنفيذ العمليات التى منح الائتمان المصرفى من أجل تمويلها .

٣) شراء المواد الأولية اللازمة لتحقيق برامج الانتاج الموضوعة .

٤) تنفيذ خطة تكلفة الانتاج .

٥) الحفاظ على الأصول المتداولة الذاتية للمشروعات .

٦) مراقبة تكوين هيكل االأصول المتداولة ، والنسبة بين الأصول الذاتية والمقترضة وما إذا كانت هناك موارد تمويلية أخرى بالمخالفة للقانون (وخاصة فى تنظيمات المقاولات) وكذلك مراقبة سرعة دوران الأرصدة .

٧) الكشف عن الاستخدامات غير القانونيـة للأصول المتداولة (مثل تراكيم مخزون سلعى يفيض عن الحاجة الفعليـة المخططة ـ تجميد رأس المال

---

(١) Mitel'an (E) Problemes du control bancaire, L' U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1965 p 865

فى صورة عدد وآلات ـ منح ائتمان غير قانونى للعملاء ـ وجود أرصدة نقدية لم تودع بالبنك .

٨) متابعة نتائج استخدام المشروع للائتمان الممنوح له لاستحداث أساليب فنية جديدة ومدى سعى المشروع لاستخدام كافة طاقاته .

٩) مدى احترام النظام التعاقدى .

١٠) التأكد من احترام التعليمات المصرفية مثل الالتزام بالوفاء بالقروض المصرفية السابق منحها للمشروع فى مواعيدها .

١١) دفع المشروعات سيئة الأداء إلى تحسين أدائها من خلال تطبيق بعض الجزاءات عليها .

١٢) إتباع المشروعات للتعليمات الالزامية المتعلقة بطرق سداد المدفوعات

١٣) تحديد مدى الانحراف عن الأهداف المخططة وتحليل أسبابه واقتراح وسائل علاجه .

ويتضح من ذلك أن الرقابة المصرفية تتصف بالشمول من حيث مداها . إذ هى تنطبق على كافة أوجه نشاط المشروع فى مرحلتى الإنتاج والتسويق ولا يقتصر مفهوم الشمول على هذه الناحية فحسب ، وإنما هو مفهوم أوسع من ذلك . إذ لما كانت الملكية الاجتماعية سائدة في قطاعات وفروع الاقتصاد القومى ، فان الرقابة المصرفية تكون شاملة من هذه الناحية أيضا (١) .

---

(١) تتميز الرقابة التى يباشرها الجهاز المصرفى فى الاقتصاديات الاشتراكية على المشروعات بأنها ذات مدى أوسع بكثير من تلك التى باشرها الجهاز المصرفى فى اقتصاديات السوق على المشروعات الفردية . فالرقابة المصرفية فى الاقتصاديات الثانية تستهدف تأمين =

وتنصب رقابة الجهاز المصرفي على الخطط المالية للمشروعات والتي تعتبر - كما تقدمت الإشارة - ترجمة مالية للكميات العينية التي تتضمنها خططها الإنتاجية . إذ أنه ليس من المتصور عملا أن تنصب الرقابة المصرفية على تنفيذ الخطط العينية ذاتها ، وإلا تطلب الأمر تفرغ جهاز فني متخصص بالبنوك يتولى مراقبة سير العمليات الانتاجية المختلفة في مراحلها المتعاقبة داخل كل مشروع وما تحتويه من علاقات متعددة ومتشابكة . ولذلك فإن ترجمة الكميات العينية التي تتضمنها الخطة الانتاجية للمشروع - سواء في ذلك عناصر الانتاج أو كميات المنتج النهائي إلى أرقام مالية على أساس أسعار ثابتة تحددها أجهزة التخطيط ، يجعل في الإمكان ممارسة الرقابة المصرفية على التنفيذ . فعلى سبيل المثال . اذا كانت الخطة الانتاجية لأحد المشروعات تقضي باستخدام مواد أولية (مدخلات) تتمثل في ١٠٠ وحدة عينية لإنتاج ١٠ وحدات من منتج نهائي معين ، فإنه من الصعوبة بمكان التحقق عينيا من أن كمية المدخلات

= سلامة القروض التي تمنحها ، ولذلك فإنها تنصب على دراسة أحوال المشروع وتحليل قوائمه المالية وتقدير الضمانات العينية المقدمة منه ووجودها وسهولة تصريفها في الأسواق ... الخ وذلك للتأكيد من قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قبل البنك وتأمينا لحقوق المساهمين والمودعين . بل أن الرقابة المصرفية على المشروع الفردي في اقتصاد السوق بالمفهوم المشار اليه ما كانت لتنشأ أصلا لو أن البنك رفض الموافقة على منح المشروع القرض المطلوب ، أو كان لدى المشروع السيولة الذاتية الكافية التي تمكنه من مباشرة نشاطه دون الحاجة الى الاقتراض من البنوك . أما بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي ، فإن الجهاز المصرفي لا يملك سلطة رفض منح الائتمان المطلوب للمشروع أو حتى تعديل قيمته طالما أن هناك خطة مالية معتمدة للمشروع . هذا فضلا عن أن الائتمان المصرفي يتكامل دائماً مع الموارد الذاتية للمشروعات على نحو ما ألمعنا اليه آنفا (أنظر ص ٢٦٩) ، ومن هنا فإن صلة المشروع بالجهاز المصرفي لا فكاك منها على الاطلاق وتعتبر لذلك أنها الاساس الذي تستند اليه الرقابة المصرفية على نشاط المشروعات .

المشار اليها قد استخدمت فى انتاج الكمية المحددة من المنتج النهائى . أما اذا ترجمت كية المدخلات الى قيم مالية على أساس أن قيمة الوحدة منها = ٢ روبل أى أن قيمة المدخلات اللازمة لانتاج ١٠ وحدات من الناتج النهائى = ٢٠٠ روبل ، فانه يصبح من المتيسر عندئذ التحقق من أن المشروع قد انحرف عن المخطط اذا تجاوزت قيمة الناتج النهائى ٢٠٠ روبل أو اذا لم يبلغ عدد وحدات الناتج النهائى ١٠ وحدات على الرغم من استخدام ماقيمته ٢٠٠ روبل من المواد الأولية .

وعلى هذا النحو ، يمكن مراقبة المستخدم ـ لامن المواد الأولية وحدها بل من كية العمل والطاقة المحركة ، وكذلك مراقبة الأنتاج النهائى المعد للتصريف ... الخ وذلك بعد ترجمة الوحدات العينية الى قيم مالية يسهل جمعها وإجراء المقارنة بينها

ومن هنا فان الخطة المالية للمشروع هى حجر الزاوية فى نظام الرقابة المصرفية كله حيث يتسنى عن طريقها مقارنة الأرقام المخططة بما يقابلها من أرقام يسفر عنها التنفيذ الفعلى [1] ويطلق على هذا الأسلوب الرقابة « الرقابة بواسطة وحدة النقد control by the currency unit » أو الرقابة بواسطة الروبل Kontrol Rublyom كما يطلق عليها فى الاتحاد السوفيتى[2] .

---

(١) Soviet Fiunncial System cp. cit., p 148

(٢) ويسمى هذا النوع من الرقابة فى تشيكوسلوفاكيا بالرقابة عن طريق الكرونة Kontrola Koronou ، وفى بولندا بالرقابة عن طريق الزلوتى Za pomoca Zlotowki ، وفى ألمانيا الديموقراطية بالرقابة عن طريق المارك Kontrolle durch die Mark وهكذا .

ووظيفة الجهاز المصرفى الرقابية لايمكن فصلهـا عن وظيفته التمويلية، وإنما يعتبر الاثنين نسيج واحد . فكل مشروع من المشروعات عليه أن يثبت قيامه بانجاز ماهـو مطالب به من مهـام مخططـة . ولما كانت عملية التمويل تتصف بالاستمرار ، فانه يتعذر تماما التوقف عن تمويل المشروع ريثما يقـوم باثبات ماقام به من انجازات عينية وفقا للبرامج الزمنيـة . ولذلك فان التأكد من هذه الانجـازات لا بد وأن يتم بدوره بطريقة فورية ومتصـلة ، وبذلك لايكون هناك مفر من الرقابة المالية على انجازات المشروع عن طريق متابعة ماتحقق من خطته المالية . ومن هنا يتضح مدى التشابك القائم بين عمليتى التمويل والرقابة ، ويكون أمرا منطقيا عندئذ أن الجهة التى تقوم بالتمويل هى أيضا التى تمارس الرقابة فى نفس الوقت (١)

الاطار التنظيمى للرقابة المصرفيـة :

والرقابة المصرفيه لها اطار تنظيمى يتعين على كافة الوحدات الاقتصادية العاملة فى الاقتصاد الالتزام بالقواعد التى يتضمنها لاتحيد عنها وذلك حتى يمكن احكام عملية الرقابة وجعلها تحقق الاغراض التى تتوخاها . وتتمثل هذه القواعد فى الآتى :

١ ـ يتعين على كل مشروع أن يكون له حساب مفتوح بالبنك .
٢ ـ يلتزم كل مشروع بتركيز كافة حساباته ومعاملاته المالية لدى فرع الجوس بنك الذى يقع (أى المشروع) فى دائرة نشاطه دون غيره من فروع البنك

---

(١) د. نبيل سدره محارب : العلاقات المتبادلة ... المرجع السابق ص ٥٦ ـ ٥٧
(٢) د. محمـد زكى شافعى المعالم الاساسيه ... المرجع السابق ص ٢٢ ـ ٢٤

تطبيقاً للمبدأ المعروف « بنك واحد فقط لكل عميل one client – one bank (١)
ويحتفظ هذا الفرع تحت يده بصورة من خطط المشروع المادية والمالية للعمل بمقتضاها ، ويكون مسئولا عن تسوية الجانب الاعظم من مدفوعاته (ويتمثل في شراء المدخلات اللازمة لنشاطه وسداد أجور ومرتبات العاملين فيه) وقبول متحصلاته المالية (وتتمثل في كمية وسائل الدفع التي يتلقاها المشروع في مقابل مبيعاته) من خلال هـذا الحساب ، وبذلك يكون لديه بيانات لحظية كاملة عن حركة ايداعات ومدفوعات المشروع ولا ريب أن السماح للمشروع بالتعامل مع أكثر من فرع من فروع الجوس بنك يجعل من الصعوبة بمكان تجميع حركة حساباته بصورة فورية ومستمرة الأمر الذي يفقدها صلاحيتها كأساس للرقابة المصرفية (٢) .

٣ – يلتزم كل مشروع التزاما قانونيا بايداع ايراداته النقدية يوميا في حسابه لدى فرع الجوس بنك الذي يتعامل معه ، ولا يحتفظ تحت يده الا بمبالغ نقدية صغيرة تخصص لمواجهة المدفوعات التي لا تتجاوز قيمتها ١٠ روبلات (أو التي تصل قيمتها الى ١٠٠ روبل في بعض الحالات الفردية – كما سبقت

(١) G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 759 ; G. Garvy The Role op cit., p 63 ; A. Kazantsev ; Clearing in the National Economy of the U. S. S. R. in Banking in the U. S. S. R. op. cit., p 134 ; T. M. Popolski ; Socialist op. cit., p 31

(٢) يختلف الامر هنا عما هو معمول به في اقتصاديات السوق . فمن المسموح به للمشروعات الفرديه في هذه الاقتصاديات فتح حسابات لها لدى أكثر من بنك تجارى واحد ، أو أكثر من فرع لدى البنك الواحد كما يمكنها الحصول على تسهيلات مختلفة من عدة بنوك في وقت واحد . ويبرر هذا الوضع عنصر المنافسة ورغبة البنوك في تحقيق رقابة مصرفية لاستخدام المشروعات لأموالها ، اللهم الا بالقدر الذي يجعل البنك في مأمن من المخاطر التي يتعرض لها نشاطه الائتماني .

الاشارة (١) وعلى المشروع أن يقدم الى البنك بيانا تفصيليا مسبيا بهذه المدفوعات على نحو ماأشرنا اليه في موضعه . اما معظم المدفوعات الأخرى فتتم عن طريق التحويلات الدفترية .

٤ ـ تتم مسحوبات المشروعات من النقد من حساباتها بموجب شيكات مميزة توضح الغرض الذى سحبت من أجله ويخصص أغلب النقد المسحوب لسداد مرتبات وأجور العاملين بالمشروع ومواجهة أية نفقات ادارية أو أنتقال وهذه النفقات لاتمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالى مدفوعات المشروعات (٢) .

٥ ـ ليس لأى مشروع أن يحول من أمواله لدى الجوس بنك أية مبالغ الى حسابات أية مشروعات أخرى مالم يقدم من الوثائق ما يعزز هذا التحويل . وللبنك عند الضرورة أن يوقف التحويل للحيلولة دون استخدام المشروعات لأموالها فى وجوه لاتتفق مع خططها المالية والأنتاجية (٣)

٦ ـ تركيز التمويل الأئتمانى فى يد الجهاز المصرفى ، وضرورة اسهام الائتمان المصرفى ـ كما تقدمت الاشارة ـ فى تمويل جانب من رأس المال العامـــل للمشروعات .

أنواع الرقابة المصرفية وكيفية ممارستها :

تنقسم الرقابة المصرفية من حيث وقت تطبيقها الى رقابة أولية ورقابة جارية ورقابة لاحقة (١) . أما الرقابة الاولية أو السابقة a priori فتبدأ

---

(١) أنظر ص (٩٢) من هذه الدراسة .

(٢) G Garvy , Tqe Role op cit., p 63 ; Pereslegia p 162

(٣) د. محمد زكي شافعي : المعالم الأساسية .. المرجع السابق ص ٢٣ .
U. N. Planning. op, cit.. d 75

عندما يقدم المشروع الى البنك طلبا لتمويل أوجه نشاطه عن الفترة المخططة التالية . وهى ترمى الى التحقق من أن المشروع المقترض يعمل وفقـا لخطة معتمدة ، والى فحص معايير رأس المال المتداول ومصادر تمويلها والتعرف على الحدود الائتمانية المطلوبة للمشروع عن كل ربع سنة لتمويل الأغراض المختلفة . ونظراً لأن هذه الرقـابة تبغى تجنيب المشروع ما قد يتعرض له من صعوبات نتيجة للخروج على التنظيمات السائدة أو الأهداف المحددة ، لذلك فانه يطلق على الرقابة فى هذه الفترة بالرقابة المـانعة preventive control (٢) أما الرقابة المصرفية الجارية current control فيتحقق من خلال استخدام المشروع لموارده المالية المقترضة وكذلك من خلال نظام تسوية الحسابات ، أى أثنـاء تنفيذ المشروع للخطة التى يعمل بمقتضاها وتستهدف الرقابة فى هذه المرحلة تحقيق متابعة يومية مستمرة الغرض منها الكشف عن أى قصور أو انحراف عن مجرى تنفيذ الخطة وتداركه قبل أن يستفحل أمره مع تقصى الأسباب التى أدت إلى ذلك والبحث عن طرق العلاج الكفيلة بازالتها حتى يمكن الاستمرار فى تنفيذ الخطط بنجاح ، ولذلك تعرف الرقابة فى هذه المرحلة بالرقابة الحامية protective control . وأخيرا تستهدف الرقابة اللاحقة posteriori تقييم أداء المشروع ونتائج نشاطه وإبداء الاقتراحات أو التوصيات التى يرى الجهاز المصرفى ضرورة العمل بها ووضع ذلك كله أمام السلطات الادارية العليا .

وتعتبر الرقابة الجارية أهم أنواع الرقابة المصرفية من حيث وقت تطبيقها

---

(١) Mitel'Man (E) Problemes, op. cit., pp 862 - 865 ;
Soviet Financial System. op. cit., pp 340 - 347

(٢) U. N., Planning., op. cit. p 75
وراجع أيضا : د. زكريا نصر : النقد والائتمان .. المرجع السابق ص ٢٠٥

لأنها تستغرق من الوقت ما يتسع لاستيعاب دورة النشاط الانتاجى والتسويقى للمشروع ، ولذلك سوف نتعرض بالتفصيل للكيفية التى تتدخل بها الرقابة المصرفية فى هذه المرحلة سواء بالنسبة للنشاط الجارى أو النشاط الاستثمارى للمشروع .

أولا : دور بنك الدولة فى الرقابة على النشاط الجارى للمشروعات

يقوم الجوس بنك بممارسة دوره فى الرقابة على النشاط الجارى للمشروعات من خلال قناتين .

الأولى : وتتمثل فى ممارسة الرقابة من خلال عمليات الائتمان قصير الأجل الذى يجرى تزويد المشروعات به لتمويل نشاطها الجارى ، إذ يمكن للبنك مراقبة استخدام المشروع للائتمان الممنوح له فى الأغراض المخصص لها والتى تتفق مع مضمون الخطة المالية للمشروع .

الثانيه : أما القناة الثانية فتتمثل فى قيام البنك بصفته مركزا للمقاصة فى الاقتصاد القومى بقيد المدفوعات الخاصة بالمشروعات فى حساباتها الممسوكة لديه ، وبذلك يتسنى له الرقابة ، من خلال عمليات المقاصة ، على حركة الوارد والمنصرف (القيود الدائنة والقيود المدينة) فى كل حساب من هذه الحسابات.

وسوف نتعرض فيما يلى لمقومات رقابة الجوس بنك على النشاط الجارى للمشروعات .

---

(١) Soviet Financial System. cit., p 27

رقابة بنك الدولة على المشروعات من خلال عمليات الائتمان قصير الأجل :

أن ما يمارسه الجوس بنك من رقابة النشاط الجارى للمشروعات لا يتحقق له فقط بحكم تركز التمويل الائتمانى قصير الأجل فى يده تماما وحظر الائتمان التجارى بين المشروعات بعضها البعض ، وأنه يوجد إلى جانب ذلك — على نحو ما تقدم — عدد من التنظيمات الهامة التى تكفل له القيام بدوره الرقابى . وتتحصل أولى هذه التنظيمات فى أنه لا يوضع فى متناول المشروعات من رأس المال العامل ما يهيء لها ممارسة نشاطها دون الالتجاء إلى الجوس بنك طلبا للائتمان قصير الأجل . فعلى الرغم من أن هناك مشروعات لا يحتاج نشاطها بطبيعته إلى رأس مال عامل مقترض سواء بصفة موسمية أو عرضية ، مثل المشروعات التى تعمل فى مجال الصناعات الثقيلة والتى تسمح مواردها الذاتية بتمويل رأسمالها العامل خلال دورة إنتاجها ، إلا أنه يفرض على هذه المشروعات تحويل جانب كبير من دخلها الصافى إلى ميزانية الدولة حتى تلجأ إلى طلب ائتمان الجوس بنك على أساس قاعدة الاسهام المستمر continuous sharing basis بقصد دعم رقابة البنك على نشاطها(١) . ويتعين من أجل ذلك أن يسهم هذا الائتمان بنسبة غير قليلة فى تغطية احتياجات المشروعات من رأس المال العامل فعلى سبيل المثال ، لم تتجاوز نسبة ما أسهم به الائتمان المصرفى فى رأس المال العامل للمشروعات العاملة فى مجال الصناعات الثقيلة أبان الخطة الخمسية الأولى أكثر من ٥ إلى ٦٪ ، كما لم تتجاوز هذه النسبة ٨٪ فى المتوسط حتى أواخر عام ١٩٣٩ ، وكانت ضآلة هذه النسبة — فى رأى بعض الكتاب السوفيت من أمثال Sitnin .V و Simkin .Z سببا فى

(١) G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., p 760

إضعاف فعالية رقابة الجوس بنك على مدفوعات هذه المشروعات وبالتـــالى إضعاف رقابته على التنفيذ الفعلى للخطة أبان تلك الفتره . ولذلك وضعـــت اجراءات جديدة فى أواخر عام ١٩٢٩ كان من شأنهـــا زيادة اعياد بعض المشروعات الهندسية على الائتمان المصرفى فى تمويل رأسمالهـا العـامل ، إذ تقرر أن يغطى الائتمان نسبة ٢٠٪ من قيمة المخزون من السلع غير تامة الصنع و ٥٠٪ من قيمة المخزون من السلع النهائية لديها. وقد استهدفت هذه الاجراءات تخفيض المخزون من المنتجات غير تامة الصنع الذى يفيض عن حاجـــة هـذه المشروعات حيث تتولى الموارد الائتمانية للجوس بنك تمـويل هـذا المخزون بالقدر والتوقيت الملائمين بما يضمن عدم تراكه فى مخـازن المشروعات(١) .

ويذهب بعض الاقتصـاديين السوفيت من أمثـــال V. Gerashchenko و M. Usoskin إلى تسويغ وجود الائتمان المصرفى فى الاقتصـــاد السوفيتى بحقيقة كون الجهاز المصرفي هناك يعتبر أداة للرقابة على تنفيذ الخطه ، فقـد ذكر أن الاسهام الاجبارى للائتمان المصرفى فى رأس المال العامل للمشروعات قد يسر أحكام الرقابة المالية على المشروعات(٢) . وقد سبق أن أشرنا آنفـا إلى الاهمية النسبية للائتمان المصرفى كمصدر من مصادر تمويل رأس المـال العامل فى الاقتصاد السوفيتى حيث يمثل أكثر من ٤٨٪ من جملة رأس المال

---

(١) M. Dobb : Soviet. op. cit., p 393 ; D. Granick : Menagement.. op. cit., pp 26 , 174 ; D. Hodgman ; Soviet Monetary Controls.. op. cis., p 117 ; Barkovskij (N) Developper les relations de credit(Den'gi 1 kred 1964. 7) L' U. R. S, S. et les Pays de L'Rat No 3 1963 p 544

(٢) أنظر ماتقـــدم ص (٢٢٠) .

العامل(١) .

وتغطي القروض المصرفية قصيرة الأجل بالكاد الحاجات المخططة للمشروعات من رأس المال العامل بحيث لا تترك أية أرصدة نقدية تحت يدها تفيض عن حاجتها مما قد يسمح باستخدامها فى أوجه غير مخططة أو فى تركيم قيم مادية غير مستغلة .

ومن التنظيمات التى تدعم الدور الرقابى لاجوس بنك هو أنه يتعين على كل مشروع أن يحصل على الائتمان المصرفى المصرح له به وفقا للخطة من نوع البنك المخصص للتعامل معه دون غيره من الفروع ، والغرض من هذا التنظيم هو احكام الرقابة على الموارد الائتمانية التى يستخدمها المشروع فى تمويل نشاطه الجارى .

وتأسيسا على هذه التنظيمات تتضح تماما الكيفيه التى يمارس بها البنك رقابته على المشروعات من خلال عمليات منح الإئتمان قصير الأجل، إذ يتعين على هذه المشروعات بحكم قصور مواردها الذاتية من رأس المال العامل وحظر وجود الائتمان التجارى ، أن تلجأ إلى الجوس بنك طلبا للائتمان ولما كان هذا الائتمان يمنح لها فى صورة قروض محددة القيمة لتمويل أغراض معينة بذاتها ووفق برامج زمنية تتفق مع دورة نشاطها الانتاجى على نحو ما تضمنته خططها المالية ، فان الجوس بنك يتولى مراقبة استخدام هذه الموارد الائتمانية المحددة القيمة فى الأغراض المخصصة لها دون غيرها وذلك وفقا لبنود

---

(١) D. Hodgman ; Soviet., op. cit:, p 1،0 ; A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit., p 117

الخطط المالية(١) ، ومن هنا يمكن اكتشاف أى انحراف فور حدوثه وبالتالى يوقف البنك أى مدفوعات غير قانونية أو يكون مبالغاً فيها ، ويكون هناك بالتالى ارتباطا مباشرا بين كل قدر من الائتمان يمنح للمشروع وبين ما تحقق وبالفعل من خطته الانتاجية(٢)

هذا من ناحية ، ومن ناحيـــة أخرى فانه لما كان الائتمان يمنح لآجال محددة يرد بعدها الى البنك وفقا لجدول زمنى معين ، فان تعثر المشروع فى سداد مديونيته فى المواعيد المقررة يعنى اما هناك عجز فى انتاجه المادى أو أو أن قيمة ايراداته الناجمة عن بيع منتجاته النهائية تقل عما كان مخططا لهـا من قبل نتيجة تراكم مخزون غير مخطط من هذا الانتـاج ، ويكـون على البنك فى هذه الحالة تقصى أسباب تراكم هذا المخزون ودراسة الوسائل التى تكفل سرعة تصريفه (٣)

رقابة بنك الدولة على المشروعات عن طريق عمليات المقـاصة :

ويمارس الجوس بنك دوره الرقابى على النشاط التجارى للمشروعات بحكم كونه مركـزا لعمليات المقاصة فى الاقتصاد القومى . فهو يتولى اجـراء الجانب الأعظم من مدفوعات المشروعات (٤) والتى تقضى التعليمات بعـدم

(١) M. Dobb ; Soviet. op. cit.. pp 394 - 395

(٢) D. Hodgman ; Soviet. op. cit., pp 112 - 113 ; pereslegin ; Finance. op. cit., p 153 ; A. Nove ; Banking in the Soviet Economy. op cit., p 722

(٣) M. Usoskin : Short - term Credit. op. cit., p 70

(٤) ذكر Sveshnikov أن حجم المدفوعات فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧٠ بلغ ٥ر١ تريليون .

انظر .

M. Sveshnikov ; U. S. S. R. State Bank after 50 Years, op. cit., p 1480

جواز سدادها نقداً ، ويتم ذلك عن طريق التحـويلات الدفترية من أو إلى حسابات هذه المشروعات المسوكة لديه .

وتنقسم هذه المدفوعات من حيث محتواها الاقتصادى الى قسمين (١).

أ ـ مدفوعات تنشأ نتيجة معاملات تجارية مثل سداد ثمن سلع أو مواد خام لازمة للصناعة أو سداد مصاريف شحن ونولون أو مواد لازمة للبناء أو مقابل خدمات.

ب ـ مدفوعات تؤدى من أجل تسوية معاملات غير تجارية أو مدفوعات للجهاز المالى مثل تلك التى توجه الى ميزانيه الدولة (الضريبة على رقم الاعمال ـ الاقتطاعات من الأرباح ـ مقابل استخدام رأس مال المشروع ... الخ) أو سداد مستحقات التأمين أو سداد ماسبق للمشروعات أن حصلت عليه من قروض مضافا اليها الفوائد المحتسبة عليها .

وتتنوع أساليب وأدوات تسوية المدفوعات غير النقديه به الخاصة بالقسم الأول ، كما تتفاوت نسب استخدامها ، ولذلك يحسن بنا أن نتعرف عليها .

أدوات تسوية المدفوعات غير النقدية .

(١) تعتبر صيغة القبـول acceptance form (Akzept schta) أكثر أدوات التسويات استخداما حيث يتم بواسطتها سداد مايزيد عن ٨٠ ٪ من المدفوعات غير النقدية ويتلخص أسلوب العمل بها فى أن المشروع البائع يقوم ـ بعد شحنه البضاعة الى المشروع المشترى ـ بتقديم المستندات الخاصة بها (مثل العقود والفواتير) الى فرع البنك الذى يتعامل معه لتحصيلها ،

---

(١) A. I. Kazantsev : Clearing. op. cit., p 135

حيث يقوم بدوره بارسالها الى فرع البنك الذى يتعامل معه المشروع المشترى لقبولها (١) . ويتعين على هذا الأخير ـ بعد فحص المستندات المقدمة اليه ـ التصديق بالموافقة على السداد خلال يومين من تاريخ تقديم المستندات إذا كان أطراف التعاقد فى نفس المدينة وخلال ثلاثة أيام اذا كان مقر المشروع المشترى خارجها . فاذا قبل المشترى سداد قيمة المستندات أو اذا لم يعترض عليها خلال المدة المشار اليها ، فان الجوس بنك الذى يتعامل معه يقوم على الفور بقيد قيمة المستندات على حساب التسوية الخاص به واضافته لحساب المشروع البائع لدى فرع البنك الذى يتعامل معه هذا الاخير (٢) . أما فى حالة رفض المشترى سداد قيمة المستندات بسبب وجود مخالفات لشروط التعاقد ، فان عليه أن يخطر كلا من البنك والبائع بمبررات رفضه وطبيعة هذه المخالفات . وقد يكون رفض المشترى للسداد كليا بسبب مخالفة مواصفات

---

(١) وقد أصدر مجلس قوميسارى الشعب قراراً بالعمل بصيغة القبول هذه فى ١٤ يناير ١٩٣١ بهدف التخلص من أسلوب التسويات التلقائية automatic settlements (avtomatism rascnotov) الذى جرى العمل به بعد الاصلاح الائتمانى فى يناير ١٩٣٠ حيث كان يتم سداد قيمة الفواتير بصرف النظر عن قبول المشترى لها من عدمه .
أنظـــر :

podolski., pp 31 , 36 , 128

(٢) يرجع السبب فى قصر الفترة التى تتم خلالها التسوية الدفترية لقيمة المبادلات التجارية الى الرغبة فى تجنب أى شكل مستتر من أشكال الائتمـــان غير المصرف وزيادة السكية المعروضة من النقود ، وكذلك الى تكون حسابات المشروعات لدى البنك مرآة تعكس فى أى وقت من الاوقات صورة واقعية لنشاطها وتحقيقه ، وتكون بذلك أداة فعالة فى ممارسة الرقابة عن طريق مقارنة الواقع بالخطط .
أنظـــر :

D. Hodgman ; Soviet. op. cit., p 114

البضاعة لتلك المتفق عليها ، وقد يكون الرفض جزئيا بسبب وجود أختلاف بين قيمة الفواتير والاسعار المتفق عليها أو أختلاف وكمية عن تلك المتفق عليها وعموما تتضمن كلا من العقود المبرمة بين المشروعات البائعة والمشترية ، وكذلك التعليمات الصادرة من الجوس بنك الحالات التى يقع فيها الرفض كليا أو جزئيا (١) .

ويتعين على فرع البنك الذى يتعامل معه المشترى أن يتأكد من أن رفض السداد يقوم على أسباب جدية bona fide فاذا كان المشترى غير محق فى رفضه فان البنك يعتبر هذا الرفض كأن لم يكن وتزول كافة الآثار المترتبة عليه ، أما اذا كان المشترى محقا فى رفضه ، فان البضاعة تترك فى حيازته بصفة أمانة ، ويكون للبنك الحق فى الاشراف على سلامة تخزينها . ولكل من البائع والمشترى حق الاحتكام الى هيئات التحكيم فى حالة نشوب خلاف بينها . (٢)

ولما كان السداد بهذه الطريقة قد يتطلب حصول المشترى على ائتمان مصرفى قصير الأجل من الجوس بنك لسداد قيمة البضاعة التى تم شحنها إليه كما قد يتطلب حصول البائع على ائتمان مصرفى قصير الأجل حتى يتم إضافة قيمة مبيعاته لحسابه خصماً من حساب المشترى ، وكان هذا الائتمان يزيد من كمية النقود المعروضة فى الاقتصاد ، لذلك فقد اتبع أسلوب مقاصة الديون

---

(١) Ibid., pp 113 - 114 ; Gerashchenko ; op. cit. pp 148 - 149 Kazantsev ; op. cit., pp 137 - 138 ; G Grossman ; U.S.S.R. op. cit., p 741

(٢) A. Kazantsev; op, cit., p 139 ; Gerashchenko ; op. cit., p149

المبادلة بين المشروعات والتنظيمات الاقتصادية offset of reciprocal claims of enterprises & economic organization ومؤداه أن تفتح حسابات خاصة مستقلة لدى الجوس بنك للمشروعات والتنظيمات التى يوجد بينها معاملات دائمة، ثم تجرى المقاصة بين مستحقات هذه المشروعات قبل بعضها البعض كل ثلاثة أو خمسة أيام مع إضافة صافى ناتج عمليات المقاصة إلى حساب المشروع الدائن لدى البنك وقد ادى تطبيق أسلوب «مقاصة الدين المتبادلة» إلى التقليل إلى حد كبير من عدد المستندات الحسابية وإلى سرعة إجراء التسويات غير النقدية، كما أدى إلى تخفيض القروض المصرفية التى تمنح للمشروعات لسداد مدفوعاتها وتقليل حجم المديونيات المتبادلة بينها وتخفيض كمية النقود المتداولة [١].

(٢) صيغة خطابات الاعتماد Accreditive form (Akkreditiv) ومؤداها أن يقوم المشروع المشترى بابلاغ البنك الذى يتعامل معه بأن يدفع للبائع الموضح اسمه فى خطاب الاعتماد المبلغ المذكور فيه خلال فترة محددة وذلك مقابل تقديم البائع للمستندات الخاصة بهذا الاعتماد، وعلى أن يتولى البنك فحص هذه المستندات للتأكد من مطابقتها للعقود المبرمة بين الطرفين. وتختلف صيغة خطابات الاعتماد عن صيغة القبول فى أن الأولى تتضمن التأثير مقدما فى حساب المشترى لدى الجوس بنك بقيمة البضاعة المشتراه وبذلك يضمن البائع حقوقه قبل المشترى ولذلك تستخدم هذه الصيغة فى حالة التعامل مع المشروعات التى تعانى عسراً مالياً أو التى سبق أن ماطلت فى

---

(١) Ibid;, p 150 ; D. Hodgman ; op. cit., pp 115 : 1116 Kazantsev ; op. cit., pp 144 - 145

السداد أو لحداثة تعامل المشروع ولا تستخدم خطابات الاعتماد إلا إذا كانت قيمة البضاعة موضوعها لا تقل عن ألف روبل ، ولا تسرى إلا لمدة خمسة وعشرون يوما فقط ، ولذلك فان هذه الصيغة لا تستخدم كثيرا حيث لم تتجاوز نسبة استخدامها ٣ ٪ من إجمالي حركة المدفوعات غير النقدية (١)

(٣) السداد عن طريق الشيكات المقبولة الدفع من البنك ، وتقضى هذه الطريقة بأن يعتمد البنك دفتر الشيكات الخاص بالمشروع بمبلغ إجمالي محدد In toto يكون قد سبق إبداعه في حساب المشروع لدى البنك ، ولذلك يطلق على هذه الدفاتر « دفاتر الشيكات ذات القيمة المحددة limitirovannaia chekovaia knizhka وهي غير قابلة للتظهير ، وعند إجراء أية مدفوعات من دفاتر الشيكات هذه ، فان المستفيد يلتزم بالتأشير على كعب دفتر الشيكات بقيمة ما أدى إليه حتى يتيسر للبنك مراجعة هذه المدفوعات . وتستخدم هذه الشيكات أساسا في سداد نفقات النقل (٢) .

(٤) أوامر الدفع التى يصدرها المشترى لفرع البنك الذى يتعامل معه . وتستخدم في تسوية مدفوعات المشروعات التى تتبع ميزانية الدولة كما تستخدم في تسوية مدفوعات نقابات العمال ، أو اذا كان مقر كلا من المشروع البائع والمشترى في نفس المدينة ، أو عندما لا يتطلب الأمر فحص المشترى للبضاعة

---

(١) Ibid., p 138 ; G. Grossman ; U. S, S. R. op. cit., p 741 ; D. Hodgman ; op. cit., p I´4

د. عاطف السيد : مبدأ المركزية الديمقراطية في ادارة المؤسسات العامة بالاتحاد السوفيتى . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥ ص ٢٧ .

(٢) G. Grossman ; U. S. S. R. op. cit., p 740 ; Gereshchenko op. cit.. p 150

أو الخدمة المشتراه قبل سداد قيمتها وذلك مثل عمليات النقـل والكهرباء والقوة المحركة (١)

غير أن للجوس بنك سلطة منع الأطراف المتعـاقدة من استخـدام أوامر الدفع فى تسوية المدفوعات اذا ما اتضح له أن السلع موضوع التعـاقد يجب أن تخضع للفحص .

ومن ثم يتضح ان استخدام هذه الأداة أو تلك فى تسوية المدفوعات أمر يخضع للظروف المالية للمشروعات البائعة والمشترية وموقعها الجغرافى وطبيعة السلعة أو الخدمة المشتراه وقيمتها وما إذا كانت تتطلب فحصا من عـدمه ، أو أن هناك تعليمات حكومية تقضى باستخدام أداة معينـة بذاتها كما هو الحال بالنسبة للمشروعات التى تتبع ميزانيـة الدولة وكذلك منظمات نقابات العمال حيث تلتزم بتسوية مدفوعاتها عن طريق أوامر الدفـــع أو بواسطة الشيكات المقبولة الدفع من البنك .

ويلاحظ ان استخدام أداة صيغة القبول مع اجراء المقاصة بين الديون المتبادلة قد تزايدت أهميتها النسبية فى تسوية المدفوعات فى الاقتصاد السوفيتى فى حين تناقصت الأهمية النسبية للادوات الأخرى (٢) .

---

(١) Ibid., 150 ; Kazantsev ; op. cit., p 141

(٢) يوضح الجدول التالى تطور الأهمية النسبية لطرق تسوية المدفوعات غير النقدية فى الاقتصاد السوفيتى ; (نسب مئوية) =

وقد يسر استخدام المشروعات لنماذج الزاميه موحدة للمستندات الخاصة بتسوية المدفوعات ادارة العمليات المحاسبية التى تتم لدى فروع الجوس بنك ولدى إدارات الحسابات بالمشروعات (١)

والآن بعد ان استعرضنا القواعد التى تنظم المدفوعات النقدية وغير النقدية الخاصة بالمشروعات ، والأدوات التى تستخدم فى تسوية المدفوعات غير النقدية ، فاننا نستطيع الآن أن نتبين الكيفية التى يمارس بها البنك رقابته على النشاط الجارى للمشروعات . فكل فرع من فروع الجوس بنك يتجمع لديه بيان بمدفوعات كل مشروع من المشروعات التى تتعامل معه والتى تتخذ غالبيتها شكل تحويلات دفترية لحسابات المشروعات الدائنة ، بالاضافة إلى قدر محدود من المسحوبات النقدية لمواجهة الأجور والمرتبات والمصاريف النثرية الأخرى .

طريقة التسوية	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٥٦
صيغة القبول بدون مقاصة الديون	٧٧ر٩	٧٣ر٦	٥٨ر٨	٥٠ر٩٠	٥٠ر١
صيغة القبول مع مقاصة الديون	١٠ر٨	١٧ر١	٣١ر٥	٤٦ر٢٥	٤٦ر٩
الأدوات الأخرى (خطابات الاعتماد ، الشيكات المحددة القيمة ، أوامر الدفع)	١١ر٣	٩ر٤	٩ر٧	٢ر٨٥	٣ر٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أجمالى قيمة عمليات المقاصة (بلايين الروبلات)	٥٥٥ر٦	٥٦١ر٠	١٥٣٧ر٧	٢١٩٥ر٢	٢٣٦٨ر٢

according to V. F. Popov, ed. Gosudarstvennyi bank SSSR (Moscow 1957) in D. Hodgman ; Soviet. op. cit., p 115

(١) A. Kazantsev : Clearing. op. cit., pp 136 – 137

كما يتجمع لديه أيضا بيان كافة ايرادات المشروع سواء اتخذت شكل تحويلات دفترية من حسابات المشروعات المدينة أو اتخذت شكل متحصلات نقدية قام المشروع بايداعها فى حسابه ، ومن هنا يتأتى للجوس بنك عن طريق تحليل الحسابات المصرفية للمشروعات والتتبع اليومى المنتظم لحركة القيم الداخلة اليها والخارجة منها ، التعرف على المركز المالى لكل مشروع ومدى نجاحه فى تحقيق ماتضمنته خطته المالية. كما يمكن أيضاً اكتشاف أسباب الانحرافات وأوجه القصور وذلك قبل أن تصبح النتائج النهائية فى متناول السلطات الادارية (١)

ولا تقتصر رقابة الجوس بنك على نشاط كل مشروع من المشروعات على حده ، وإنما تشمل أيضا العلاقات المالية التى تربط بينها . إذ لما كان انفاق بعض المشروعات يعتبر فى معظم الأحوال ايرادا لمشروعات أخرى وذلك اذا ما استبعدت قيمة المرتبات والأجور النقدية المدفوعة للعاملين بهذه المشروعات ، وكان ايراد بعض المشروعات يعتبر فى الغالب انفاقا لمشروعات أخرى إذا ما أستبعد التعامل مع الأفراد ، ولما كانت هذه المدفوعات والايرادات تمر عبر جهاز المقاصة بالجوس بنك ، فانه من ثم يتيسر التأكد من سلامة المعاملات التى تربط بين المشروعات واتفاقها مع القواعد المنظمة لها (٢) .

---

(١) د. محمد زكى شافعى : المعالم الأساسية ..... المرجع السابق ص ٢٤ .

U. N. Planning for Economic Development. op. cit., p 76 ; G. Garvy ; The Role. op cit., p 64 ; Loucks a Whitney. Comparative. op. cit., p 448 ; M. Dobb ; Soviet op. cit , p 395

(٢) وتخدم الرقابه عن طريق سيطرة الجهاز المصرفى على حسابات الوحدات الاقتصادية المختلفة أغراض المحاسبة القومية . اذ أنه يمكن بالاضافة الى تتبع المراكز المالية لهذه =

ولكى يمكن تصور كيفية ممارسة الجوس بنك لرقابته على بنود الانفاق بالمشروع فاننا سوف نتخذ من رقابته على خطة الأجور مثالا لذلك .

رقابة الجوس بنك على الانفاق على الأجور :

تقدمت الاشارة الى أن الجانب الأكبر من مدفوعات الجوس بنك من النقد يتمثل فى الأجور والمرتبات التى تدفع للعاملين بالمشروعات والتنظيمات الاقتصاديه وتقدر نسبتها بحوالى ٨٠ ٪ من إجمالى جانب المدفوعات من خطة النقد (١) ومن ثم يعتبر قيام البنك بتنفيذ خطة النقد تكليفا له بالرقابة على خطط الأجور الخاصة بهذه المشروعات والتنظيمات الاقتصادية

وتنبع أهمية الرقابة على المدفوعات الأجرية من الرغبة فى تجنب تضخمها غير المخطط ، إذ لما كان حجم وأثمان السلع الاستهلاكية التى ستطرح فى أسواق التجزئة خلال فترة زمنية معينة محددا فى خطط الانتاج الخاصة بها ، فان أية زيادة غير مخططة فى الأجور ينجم عنها زيادة الطلب الفعلى لجمهور المستهلكين على السلع الاستهلاكية ولا تقابلها زيادة المعروض من هذه السلع ، سوف ينشأ عنها وضع تضخمى بسبب اختلال التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية .

— الوحدات ومراقبة استخدامها لمواردها المتاحة. جمع وتبويب بيانات واحصائيات تفصيلية توضح التدفقات المالية بين القطاعات المختلفة بحسب أغراضها والتأكيد من تمشى التطورات مع الأهداف العامة المحددة فى أطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

انظر :

G. Garvy The Role, op. cit., p 65

(١) أنظر ما تقدم ص (١٨٧)

ويتاح للجوس بنك مراقبة المدفوعات الموجهة لسداد أجور العاملين فى المشروع بحكم أنه يحتفظ بالموارد النقدية المخصصة لهذا الغرض فى حساب التسوية الخاصة به كما أنه يحتفظ بنسخة من خطة العمل والأجور التى توضح تفصيلا ما سيدفعه المشروع من أجور للعاملين فيه خلال السنة مقسما على فترات ربع سنوية .

ويمكن تصوير هذه البيانات فى النموذج المبسط التالى

شكل رقم ٢٨

اسم المشروع ــــــــــ

حساب مصرفى رقم ــــــــ الى فرع البنك ــــــــ

بيان عن حساب أجور العمال

شهر سنة ــــــــ (بآلاف الروبلات)

البنــــد	حجم الانتاج الرئيسى	أنشطة أخرى	المجموع
١ ـ الخطة المعتمدة عن ثلاثة أشهر	٨٠	١٠٠	
٢ ـ قيمة المحقق خلال الشهر المقدم عنه البيان	٢٤٠	٦٠	
٣ ـ النسبة المئوية للمحقق بالنسبة للمخطط	٣٠٪	٤٠٪	
٤ ـ مبلغ الأجور المعتمد عن ثلاثة شهور	١٦٠	٢٧٫٥	١٩٧٫٥
٥ ـ الأجور الشهرية المستحقة وفقا للمحقق	٤٨	١٥	٦٣
٦ ـ الأجور المحتسبة فعلا	٤٦	١٥	٦١
٧ ـ مبالغ مقدمة من البنك	—	—	٢٥
٨ ـ خصومات وتحويلات			٨
٩ ـ المبلغ المستحق تحصيله نقدا			١٨

فاذا افترض أن خطة الانتاج الربع سنوية لهذا المشروع قدرت قيمة الانتاج الرئيسي بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ روبل وانتاج الأنشطة الفرعية الأخرى للمشروع بمبلغ ١٥٠٠٠٠ روبل ، وكانت المبالغ المخصصة للانفاق على الاجور خلال نفس الفترة هى ١٦٠٠٠٠ روبل بالنسبة للنشاط الرئيسي، ٣٧٥٠٠ روبل للانشطة الأخرى ، وإذا افترض وفقا للبيان أن ما تم انجازه من انتاج أصلي وانتاج فرعي يقدر بـ ٢٤٠٠٠٠ روبل و ٦٠٠٠٠ روبل على التوالى أى بنسبة ٣٠٪ و ٤٠٪ من الانتاج المخطط ، فان حساب الأجور خلال الشهر يتم على الأساس التالى —

الأجور المستحقة عن الانتاج الأصلي = ١٦٠٠٠٠ × ٣٠٪ = ٤٨٠٠٠ روبل

الأجور المستحقة عن الانتاج الفرعى = ٣٧٥٠٠ × ٤٠٪ = ١٥٠٠٠ روبل

المجموع ٦٣٠٠٠

ويتضح من البيان أن إجمالى الأجور المحتسبة فعلا تبلغ ٦١٠٠٠ روبل ومعنى هذا أن المشروع قد حقق وفرا فى الأجور قدره ٢٠٠٠ روبل(١) ،

---

(١) وتنص المادة ٨٤ من النظام الأساسى للمشروع على "السماح للمشروعات باستخدام أى وفر يتحقق فى صندوق الاجور خلال أرباع السنة والشهور السابقة ، ويعاد حسابه فى صورة نسبة مئوية من تنفيذ الخطة ، فى دفع الأجور والمكافآت فى أرباع السنه والشهور التالية من السنة نفسها .

وأى سحب زائد من صندوق الأجور ينبغى تسويته فى الشهور التالية ، ويحرم موظفو المشروع المسئولين عن السحب الزائد من صندوق الأجور من الحصول على المكافآت الى أن تتم تسوية هذا السحب . ويمكن أن يظل جزء من السحب الزائد من صندوق الأجور الذى لم تتم تسويته مقيداً بدفاتر المشروع فترة لا تتجاوز أول يوليو من العام التالى . واذا تمكن المشروع من تسوية السحب الزائد من صندوق الأجور بالكامل والمبادرة =

فاذا خصم من هذه المبالغ ما صرفه البنك للمشروع مقدما للانفاق على الأجور وقدره ٣٥٠٠٠ روبل بالإضافة إلى ما ينبغي تحويله من قيمة الأجور للضرائب مثلا أو لفوائد مستحقة على قروض وقدرها ٨٠ روبل ، فان المبلغ الذى يتبقى للمشروع للانفاق على الأجور خلال الشهر المقدم عنه البيان يكون ١٨٠٠٠ روبل.

ويقوم الجوس بنك بصرف مستحقات الأجور بعد مراجعة لمدى اتفاق البيانات الواردة إليه مع خطط المشروع ، وعلى أن يكون الصرف فى حدود صندوق الأجور الخاص بهذا المشروع عن الفترة محل الاعتبار[١] . بعبارة أخرى فان البنك لا يتحقق من أن الانفاق على الأجور يكون فى حدود المبالغ المخصصة لذلك فى صناديق الأجور فحسب ، بل عليه أن يتأكد أيضا من أن الانفاق يتفق مع الانجاز السليم لخطة المشروع .

ويعتبر تجاوز المشروع لاعتماد الأجور المخصص له مؤشرا لعدم توافر الكفاءة الادارية فيه ما لم يكن هذا التجاوز مصحوبا بزيادة فى أرقام الانتاج المحققة عن المخطط . فاذا نجح المشروع فى تحقيق هذه الزيادة ،فان له أن يطلب مبالغ تكميلية للانفاق على الأجور ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة فى الانتاج

= المحدد (فى حدود ستة شهور) أو قبل هذا الميعاد ، فان الموظفين المسئولين عن السحب الزائد يحصلون على ٥٠ ٪ من المكافآت التى يستحقونها عن الفترة السابقة والتى كان صرفها موقوفاً بسبب السحب الزائد من صندوق الأجور »

Statute. in Soviet Economic Reform op. cit., p 170

(١) G. Garyy ; The Role. op. cit., p 65 , G. Grossman U. S. S. R. op cit., p 759 ; A. Nove ; Banking. op. cit. pp 720 — 721 ; D. Granick ; Management. op. cit., p 180

المحقق (من ٠٫٦ إلى ٠٫٩ ٪ لكل ١ ٪ من الانتاج الاضافى المحقق) وبشرط عدم زيادة نسبة الأجور فى تكلفة الوحدة من السلعة المنتجة(١)

وجدير بالذكر أن قدرة الجوس بنك على ممارسة الرقابة على الأجور التى عهد بها إليه منذ عام ١٩٣١ كانت محدودة للغاية حتى منتصف أغسطس ١٩٢٩ وذلك على نحو ما سوف نتعرف عليه تفصيلا فيما بعد(٢) وقد لوحظ أن معدل الزيادة غير المخططة فى الأجور قد أخذ فى التناقص التدريجى منذ ذلك التاريخ فقد ذكرت إحدى الاحصائيات أن التجاوز غير المخطط فى صناديق الاجور لدى المشروعات قد بلغ ٢٫٣ ٪ فى عام ١٩٥٥ و ٠٫٦ ٪ فى عام ٩٦٦ وهى نسبة تعتبر ضئيلة وتدل على أحكام الرقابة على الاجور(٣)

ثانياً : دور بنك الاستثمار فى الرقابة على النشاط الاستثمارى للمشروعات :

اتضح عندما تعرضنا لتمويل الاستثمارات فى الاقتصاد السوفيتى أن القواعد التى وضعت لتنظيم منح التمويل قد أرست فى الوقت ذاته الاسس التى يمارس ، ستروى بنك رقابته وفقا لها . فقد تبين مما تقدم أن البنك يمارس رقابة سابقة على التمويل تتمثل فى قيامه بالمهام التالية(٤) .

(١) يتلقى البنك من المشروعات والتنظيمات الاقتصادية شهادات من واقع

---

(١) M. Lavigne : Planification,. op cit p 384

(٢) انظر المطلب الثانى من المبحث الرابع من هذا الفصل .

(٣) M. Lavigne : Ibid. p 3:4

(٤) المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من قواعد تمويل التشييد .
أنظـــر .
Rule for Financing Construction. op. cit. pp 320-321

دفاترها تتضمن بيان المبالغ المجنية على ذمة اقتطاعات انخفاض القيمة والأرباح المحصلة والاصول الاخرى والتى سوف تخصص لتمويل أوجه النشاط الاستثمارى المخططة . فإذا لم تحول هذه المبالغ إلى البنك فى المواعيد المحددة ، فانه يقوم بقيدها على حسابات هذه الوحدات مع متابعة تحصيلها بالقيمة الموضحة فى الشهادات ، وعليه اخطار السلطات الاعلى بذلك .

(٢) على البنك أن يتأكد قبل قيامه بالتمويل من توافر مستندات معينة يجب على المشروعات تقديمها إليه وأهمها خطط الاستثمار والقوائم الرئيسية لمشاريع التشييد وقوائم عمليات البناء الداخلية للمشروعات ، مع التأكد من أن هذه القوائم مدعمة بالتصميمات والمقايسات المعتمدة . وبالنسبة للاستثمارات الجديدة المدرجة فى خطط المشروعات ، فأن البنك عليه أن يتحقق من أن هذه الاستثمارات تنطبق عليها القواعد الخاصه بتحديد الكفاية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالى[١] .

أما الرقابة الجارية التى يباشرها ستروى بنك على المشروعات فى مجال نشاطها الاستثمارى فتتوفر له بحكم أن الموارد التمويلية المخصصة لهذا الغرض تتجمع كلها لديه، وأن الارصدة المخصصة لتمويل كل مشروع وفقا لخطته لا تصرف له دفعة واحدة ، وانما يتم الصرف وفقا لما يتحقق من انجازات على ضوء الخطط والقوائم الموضوعة فى هذا الشأن ، وبذلك يكون البنك على دراية متصلة بمدى تحقق تفصيلات هذه الخطط فضلا عن الاحتياجات الجديدة التى تطرأ فى غمار تنفيذها[١] . فالبنك لا يصرف مبالغ مقابل تشوينات جديدة

---

(١) أنظر ما تقدم ص (٢٨٢) من هذه الدراسة .

(٢) د. محمد زكى شافعى : المعالم الأساسية .. المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥ .

مثلا إلا وفقا لما تم تنفيذه من أعمال ، وكذلك لايقوم بصرف المبالغ الختامية لمشروعات التشييد عن الاعمال المتبقية إلا بعد تقديم بيان موقع عليه بالاستلام من المشروع العميل . وللبنك أن يسترد أية مبالغ تكون قد صرفت بالزيادة إلى مشاريع التشييد وتنظيمات المقاولات ويراعى البنك أن يتم الاتفاق على تركيب آلات جديدة أو تجديدها وفقا لخطط الاحلال والتجديد والاسعار المحددة لها .

وتراقب فروع البنك أيضا سداد القروض الممنوحة منها للمشروعات كاملة فى مواعيدها وفقا للبرامج الزمنية والمالية

وإلى جانب الرقابة المالية ، فان لستروى بنك سلطة التفتيش العضوى على المشروعات التى يقوم بتمويلها فهو يستخدم جهازا فنيا مكونا من مهندسين متخصصين وذلك للتأكد من أن مواقع البناء والترتيبات الموضوعة لتنفيذه تحقق أهداف خفض تكاليف إقامته ، وأن التنفيذ يتم وفقا للتصميمات والمقايسات المعتمدة ، بل ان البنك يقيم مكاتب له فى المناطق التى يوجد فيها عمليات انشاءات كبيرة أو مشاريع استثمارية ذات أهمية قومية حتى تكون الرقابة مستمرة على الطبيعة

وعلى البنك تنبيه المسئولين فى المشروعات فى حالة وجود أوجه قصور فى تشوين المواد المستخدمة أو نقلها أو حمايتها فى مواقع البناء ومن واجباته أيضا التفتيش على المخزون الفعلى فى مخازن المشروعات للتأكد من مطابقة الكميات المخزنة منه فعلا لما هو ثابت فى السجلات ، وله أن يطلب من المسئولين اتخاذ الاجراءات اللازمة للتخلص من الأرصدة المخزونة من المواد والمعدات التى تتجاوز الحدود النمطية . ومن هذا يتضح أن رقابة البنك تمتد

لتشمل الموارد المادية المستخدمة وليس الموارد المالية وحدها [١]

ثالثا الحوافز والجزاءات الائتمانية والمالية :

ولا يعتبر الجهاز المصرفي في الاتحاد السوفيتي مجرد رقيب على المشروعات والتنظيمات الاقتصادية يحصي عليها أخطاءها فحسب ، وإنما منحته الدولة من السلطات ما جعل دوره الرقابي أكثر ايجابية في تحقيق الخطط الاقتصادية.

فهناك حوافز مالية وائتمانية يمكن للجوس بنك منحها للمشروعات الناجحة لمعاونتها على تخطي الصعاب الطارئة التي تتعرض لها لأسباب لا دخل لها فيها تجعلها غير قادرة لفترة مؤقتة على تحقيق أهداف الخطة [٢] . فللبنك أن يقوم بتخفيض أسعار الفائدة على بعض القروض الممنوحة منه لمثل هذه المشروعات أو أن يمنحها ائتمان اضافي لمواجهة خسائرها معاونة منه لها على إنجاز خططها الانتاجية [٣]

وليستروى بنك أيضا سلطة منح حوافز مالية وائتمانية لتنظيمات المقاولات

---

(١) سيده توفيق سيده : الجهاز المصرفي في الاتحاد السوفيتي . محاضرات معهد الدراسات المصرية ١٩٦٣ .

V. Pereslegin : Finance.. op. cit., p 164 ; Soviet Financial System op. cit., p 352 ; M. Dobb ; Soviet.. op. cit., p 395 ; I. D. Sher Long – term Credit.. op. cit., p 93

(٢) Soviet Financial System. op. cit.. pp 120 - 121 ; V. Pereslegin Finance. op. cit., p.168 ; Gerashchenko ; The Banking System.. op. cit., pp 147 - 148

(٣) G. Garvy ; The Role. op. cit., p 67 ; Schwartz ; Russia's op. cit., p 508 , Soviet Financial System. op. cit.. p 133

ومشاريع للتشييد التى تقوم بانجاز خطط التشييد الموكل اليها تنفيذها بنجاح ومن هذه المزايا تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لها الى النصف ، زيادة أصولها السائلة بنسبة ٥٠ ٪ لمواجهة احتياجاتها العاجلة ، منح قروض مؤقتة لفترات تصل الى ٩٠ يوما لمواجهة الاحتياجات الطارئة التى تطرأ فى غمار تنفيذ الخطة بصرف النظر عن الحدود الائتمانية المصرح بها أصلا ، والسماح للمشروعات بالاحتفاظ بالوفورات المحققة نتيجة تخفيض تكاليف أعمال البناء والتشييد دون أن يكون لهذا التخفيض أثر على نوعية العمل (١) .

ومن ناحية أخرى ، فان للجهاز المصرفي سلطة توقيع الجزاءات على المشروعات والتنظيمات الاقتصادية التي يجد منها انحرافا عن الخطط الموضوعة لها .

فاذا أرتفعت تكاليف انتاج المشروعات الانتاجية أو حققت خسائر تتجاوز ماكان مقدرا لها فى الخطة ، أو فشل المشروع فى الالتزام بالحدود الائتمانية المقرره له ، أواذا أخفق فى الوفاء بالقروض الممنوحة فى المواعيد المحدده ، فان ذلك كله يعتبر انحرافاً عن الخطة يتطلب تقويما سريعاً (٢) . وهنا يسعى الجوس بنك إلى تقصى الاسباب التى أدت الى هذا القصور فى التنفيذ أو الأنحراف عن الخطط وذلك بحكم كونه على دراية كاملة بمقدار الاعتمادات المخصصة لكل مشروع من المشروعات ومدى انتظام السحب

---

(١) راجع المادتين ٤١ و ٤٣ من قواعد تمويل التشييد فى .

Rules . op oit , p 332

(٢) A. Nove ; Banking. op. cit., p 722 ; Schwartz Russia's. op. cit., p 507 ; Soviet Financial System. op. cit . p 121

منها وفقا للتوقيت الذى تتضمنه خططها المالية ، ويقوم الجوس بنك بعرض النتائج التى يتوصل اليها فى هذا الشأن على ادارة المشروعات لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بعلاج أوجه القصور أو الانحراف فاذا عجزت ادارة المشروع عن ذلك فأن البنك يطلب تدخل السلطات الأعلى التى يتبعها المشروع .

والعقوبات التى يقوم بها الجوس بنك بتوقيعها على المشروعات سيئة الأداء ليس الغرض منها حماية البنك كمقرض ، وانما الغرض منها الضغط على المشروعات للالتزام بالخطط الموضوعة لها وذلك لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القومية فى النهاية (١) ومن هذه العقوبات ماهو ذو طبيعة ائتمانية مثل : إيقاف تزويد المشروع بالائتمان كلية أو تخفيض الحدود الائتمانية المقررة له أو المطالبة بسداد القروض قبل استحقاقها أو زيادة أسعار الفائدة على القروض زيادة تصل الى أربعة أضعاف الفائدة العادية ومن هذه العقوبات أيضاً قيام البنك بمطالبة المشروع بتقديم ضمانات اضافية ممثلة فى قيم عينيه أو بيع الضمانات القائمة جبرا لاستيفاء قيمة القروض الممنوحة للمشروع (٢) . وقد يشترط البنك فى بعض الحالات الحصول على تعهد مالى من السلطة الأعلى التى يتبعها المشروع ضمانا منها لانتظامه فى القيام بنشاطه على النحو المرسوم له (٣) .

---

(١) Ibid ; 133 : Gerashchenko ; The Banking. op. cit., p 147 ; G. Garvy., The Role. op. cit., p 66

(٢) Ibid , p 66 ; Schwartz ; Russia's op. cit., pp 507 : 508 ; V. pereslegin ; Finance. op. cit., p 169

(٣) A. Kazantsev ; Clearing. od. cit., p 142

وفى الحالات التى يوجد فيها مخزون سلعى كبير من المواد الأولية أو التامة الصنع التى لا يحتاج المشروع اليها ، فان للجوس بنك سلطة منع المشروعات من التعاقد مع الموردين الا بعد الحصول على خطاب اعتماد منه ، وللبنك أيضاً أن يوقف سداد مدفوعات المشروع اذا ارتأى أن هناك خرقاً لتعليمات وقواعد الصرف (١)

وهناك عقوبات غير ائتمانية يمكن للبنك توقيعها على المشروعات منها اعلان تعسر المشروع وهو اجراء يماثل اشهار الافلاس ، أو التوصية بحرمان العاملين في المشروع من المكافآت الاضافية أو توجيه اللوم للقائمين على الادارة . كما أن للبنك أن يطلب فصل مدير المشروع على ضوء اعتبارات الفشل فى تحقيق الأهداف المخططة (٢) .

ولستروى بنك ـ شأنه فى ذلك شأن بنك الدولة ـ سلطة توقيع جزاءات مالية وائتمانية على المشروعات التى لا تلتزم ببرامج التشييد الموضوعة . فللبنك فى مثل هذه الحالة أن يؤجل مطالبة المنظمات بسداد الائتمان الممنوح لها وذلك لفترة لا تتجاوز شهرين حتى تستكمل الاعمال المتأخرة مع مضاعفة سعر الفائدة على الائتمان خلال تلك الفترة (٣) . أما منظمات المقاولات التى تفشل فى انجاز خطط التشييد المعهود اليها بتنفيذها أو تلك التى تحتفظ بمعدات لا حاجة بها اليها وكذلك المنظمات التى تفشل فى سداد التزاماتها قبل الموردين أو قبل البنك

---

(١) Soviet Financial System, op. cit., p 121 ; G. Grossman U. S. S. R. op. cit., p 759 ; Nove ; Banking. op. cit., p 722

(٢) Ibid., p 722 ; Soviet Financial System op. cit., p 121 ; G. Garvy : The Role., op. cit., p 67

(٣) مادة ٣٥ من قواعد تمويل التشييد .

فان مثل هذه المنظمات تحول كليا أو جزئيا إلى نظام خاص للائتمان والتسويات special system of credit and settlements يقضى بالآتى :

— ايقاف القروض الممنوحة لهذه المنظمات إلا فى الحالات التى تقدم فيها السلطات الاعلى ضمانها الى البنك وفى حالة عدم تقديم هذا الضمان فان للبنك أن يطالب هذه المنظمات بالوفاء فورا بقيمة القروض الممنوحة لها

— مطالبة المنظمات بتقديم خطابات اعتماد بخصوص المواد التى تشتريها من موردين فى مدن أخرى ، مع اخطار الجوس بنك بايقاف تقديم قروض لهؤلاء الموردين على قوة المستندات المقدمة من هذه المنظمـــات ، مالم يرفق بالمستندات خطاب الاعتماد المذكور .

يتعين على هذه المنظمات سداد مطلوبات الموردين المحليين (فى نفس المدينة) قبلها عن طريق استخدام دفاتر الشيكات المحدودة القيمة أو عن طريق أوامر دفع يقبلها ستروى بنك .

— ايقاف كافة أنواع الائتمان الاخرى .

وتنقل منظمات المقاولات التى ظهر انحرافها الى نظام الائتمان والتسويات الخاص بعد انقضاء ٣٠ يوما على اخطار الهيئات الأعلى بشأنها دون أن يتخذ أى إجراء ايجابى من جانبها واذا استمر وضع مثل هذه المنظمات على ماهى عليه من فشـــل فى بلوغ أهـــداف الخطة أو استمر تعثرهـــا فى الوفاء بالتزاماتها قبل ستروى بنك ، فان لهذا الأخير — بعد مضى ستة شهـــور من تاريخ نقلها الى النظام الخاص — أن يطلب إعلان تعسرها ، و فى هذه الحالة تطبق الجزاءات الاضـافية التاليـــة :

— وقف تزويدهـــا بأى نوع من أنواع الائتمان مع مطالبتهـا بسداد

القروض السابق منحها لها وذلك قبل حلول أجلها .

ـــ بيع القيم المادية الخاصة بالمنظمة الى مشروعات الدولة الاخرى ومنظماتها وذلك باستثناء الاصول الثابته والمعدات (١) .

* * *

هذا هو دور الجهاز المصرفى السوفيتى فى الرقابة على تنفيذ الخطة ، هذه الرقابة التى يباشرها بواسطة الروبل على النشاط الجارى والاستثمارى للوحدات الاقتصادية وتدعمها السلطات المخولة له لتوقيع الجزاءات عليها ، الامر الذى كاد أن يجعل من هذا الجهاز جزءاً من كيان الوحدات الاقتصادية .

وقد لوحظ أن الكتابات السوفيتية التى وصلت الينا لم تتعرض لتقييم الدور الرقابى للجهاز المصرفى ومدى احكامه وفعاليته ، كما أنها لم توضح الصعوبات أو المشاكل التى تواجهه ، وانما سلمت بقدرته على ممارسة هذا الدور .

غير أنه مما لاشك فيه أن متطلبات هذه الرقابة ضرورة حصول الجهاز المصرفى على فيض ضخم للغاية من البيانات والمعايير المتنوعة الامر الذى يشكل عبئاً ثقيلا عليه . وقد تحرر الجوس بنك ابان فترة الستينات من بعض الواجبات التى كان مفروضا عليه القيام بها ، فهو لم يعد يفحص المراكز المالية للمشروعات التى يقوم بتمويلها ، اللهم فيما عدا المشروعات التى تعانى من صعوبات فى الادارة المتعلقة بنشاطها ، كما أن الجوس بنك لم يعد يتحقق – كما كان الحال من قبل – من تسليم البضاعة إلى المشروعات المشتريه قبل سداد الفواتير الخاصة بها إلى المشروعات البائعة .

---

(١) ماده ٤٥ من قواعد تمويل التشييد .

وقد ذكر Mitel'Man أن الجوس بنك قد هجر أساليب الرقابة الفنية لبحثه إلى أساليب الرقابة الاقتصادية ، إذ عندما كان الجوس بنك يمارس رقابة فنية كان عليه أن يحتفظ بعدد ضخم من الحسابات لكل مشروع يختص كل منها ببند معين من بنود الانفاق أو الايراد غير أن هذا الأسلوب قد تغير وأصبح تنظيم الحسابات لدى الجوس بنك أكثر بساطة من ذى قبل وأصبحت الرقابة المصرفية بالتالى أكثر عمومية(١) وبفسر هذا الاتجاه نحو تبسيط الحسابات وضغط عددها أن الجوس بنك يتعامل مع أكثر من ٥٧٠٠٠٠ مشروع وأنه يحتفظ بأكثر من ٤٢٠٠٠٠٠ حساب مصرفى(٢) .

وقد ذكر Barry Richman أن مراجعة كشوف المرتبات والمدفوعات إلى الموردين والايرادات من العملاء لا تخضع عموما لرقابة تفصيلية ، إذ تعتبر هذه المراجعة مهمة شاقة تستغرق وقتا طويلا ، فضلا عن أن موظفى الجوس بنك لديهم الكثير من العمل الداخلى الذى يشغلهم إلى جانب العديد من المذكرات التى تصل إليهم من المستويات المصرفية الاعلى(٣) .

ويعتبر خروج المشروعات على القواعد التى يضعها الاطار التنظيمى للرقابة المصرفية من معوقات هذه الرقابة ، كأن توجد بعض أشكال الائتمان التجارى بين المشروعات أو أن تتراخى المشروعات فى ايداع ايراداتها النقدية اليومية فى حسابها بالبنك ، أو توجيه الائتمان إلى غير الاغراض المخصص لها . . الخ .

---

(١) Mitel'Man (E) Problems. op. cit., p 666

(٢) M. Saeshnikov : U. S. S. R State Bank, op. cit., p 1478

(٣) Barry Richman : Soviet Management University of California Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs, 19.5, p 226

ومع ذلك تعتبر الرقابة المصرفية من أهم صور الرقابة على نشاط المشروع وذلك بحكم الاتصال اليومي المنتظم بينه وبين الجهاز المصرفي الأمر الذي يسمح بفرض رقابة متصلة ودائمة ، على عكس سائر صور الرقابة الأخـــرى التي تمارس على فترات متقطعة وغير منتظمة(١) . كما أن الرقابة المصرفيـة تشمل الجوانب المالية لنشاط المشروع بكافة أبعادها حركة نفقـاته وايراداته أيا كانت طبيعة هذه النفقات أو الايرادات والتي يصورهـا الحساب المصرفي . وهذه الجوانب المالية لنشاط المشروع تعكس نشاطه الانتـاجي والتسويقي ، ومدى اتساق هذا النشاط مع الخطة التي يعمل المشروع وفقا لها والمؤشرات والمعايير التي تتضمنها كأن تقارن معدلات الانفاق مع معـدلات الانتـاج ، وقيمة ما ينفق على الاجور بالمقارنة لمدى تقدم العمل بالمشروع ، أو مـــدى الالتزام بخطة تخفيض النفقات أو خطة ادخال التجديدات الفنية ، ومـــدى استغلال المشروع لطاقاته الانتـاجية . . . الخ . وبذلك فان الرقابة المصرفية تعكس صورة شاملة تتسم بالكثير من الدقة لمدى نجاح المشروع أو فشله في تحقيق خطته .

ويتوقف مدى نجاح السوفيت في تنفيذ خططهم الخمسية وتحقيق الاهداف الوارده بها على عوامل عدة أهمها ما يتعلق بمدى كفاءة جهاز التخطيط والخبرة التي يكتسبها المخططين في وضع اطار الخطة في صورة تقترب كثيرا من الواقع على ضوء الموارد والطاقات الانتاجية المتاحة خلال فترة الخطـــة ، وكذلك تتوقف على مدى التزام الوحدات الاقتصاديه القائمة على التنفيـــذ بمؤشرات

---

(١) F. Holzman ; Soviet Taxation. op. cit , p 26 ; T. M. Podolski. op. cit., p 47 ; 342

الخطة ، ومدى ملائمة الظروف المختلفة التى تعاصر التنفيذ (كأن يتأثر حجم إنتاج صناعة السلع الغذائية مثلا بسبب سوء المحصول الزراعى مثلا) ، وأخيرا يتوقف مدى نجاح تنفيذ الخطة على مدى فعالية الرقابة بوسائلها المختلفة على أداء الوحدات الاقتصادية.

ويمكن التعرف على مدى النجاح فى تحقيق الاهداف المخططة للتنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى من استقراء الأرقام التى يضمها الجدول التالى(١) : ـ

التتائج الرئيسية للتنمية الاقتصادية بين عامى ١٩٦٦ ١٩٧٠
(الخطة الخمسية الثامنة)
عام ١٩٧٠ كنسبة مئوية من عام ١٩٦٥

	الاهداف المحددة وفق التوجيهات العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى	نسب الانجاز التى تحققت بالفعل
الدخل القومى	١٣٨ ـ ١٤١	٥ر١٤١
إجمالى الانتاج الصناعى ، ويشمل	١٤٧ ـ ١٥٠	٥ر١٥٠
— سلع انتاجية (المجموعة أ)	١٤٩ ـ ١٥٢	٩ر١٥٠
— سلع استهلاكية (المجموعة ب)	١٤٣ ـ ١٤٦	٥ر١٤٩
اجمالى الانتاج الزراعى	١٢٥	٤ر١٢١
نقل البضائع بكافة وسائله	١٣٧	١٣٨
نقل الركاب	١٤٥	١٥٠
اجمالى الاستثمارات الرأسمالية	١٤٦	٩ر١٤٢
تجارة التجزئة	١٤٠	١٤٨
متوسط الدخل الفردى الحقيقى	١٣٠	١٣٣
متوسط الاجور الشهرية للعمال والموظفين	١٢٠	١٢٦
صناديق الاستهلاك الاجتماعى	١٤٠	١٥٣

(١) Soviet Economy Forges Ahead, Ninth Five - Year plan 1971 - 1975, progress publishere, Moscow 1973 p 16

المبحث الخامس

دور الجهاز المصرفي في تحقيق التوازن الاقتصادي العام

تعرضنا في المبحثين الثالث والرابع من هذا الفصل للدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في مجال التمويل المخطط للنشاط الجاري والاستثماري للمشروعات العاملة في الاقتصاد سعيا وراء تحقيق الاهداف المادية المحددة في الخطة الاقتصادية القومية ، ثم لدور هذا الجهاز في الرقابة على نشاط هذه المشروعات لضمان سلامة تنفيذ الخطة ، أى لضمان التزام الوحدات الاقتصاديه المنفذة لها بمؤشراتها وانتاج القدر المخطط من السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها.

ويعتبر التوازن المالي لكل مشروع من المشروعات في مرحلة تنفيذ الخطة ، والذى يسهم الجهاز المصرفي في تحقيقه من خلال قيامه بوظيفتي التمويل والرقابة ، هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادى العام ، أى تحقيق التوازن بين التيارات المالية (نقدية وائتمانية) والتيارات العينية (سلعية وخدميه) ولايضاح ذلك نذكر أن المعاملات المتبادلة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة قد تؤدى إلى زيادة كبيرة في ودائع الوحدات البائعة لدى الجوس بنك، إلا أن المفروض أن هذه الزيادة لا تؤدى إلى نمو ضغوط تضخمية في الاقتصاد نظرا لعدم قدرة هذه الوحدات على السحب من ودائعها لتمويل نشاطها إلا في الحدود التي رسمتها لها خططها المالية . ويحدث العكس بالنسبة للمشروعات المشتريه ، حيث قد تسفر معاملاتها مع الوحدات الاقتصادية الاخرى عن نقص في مقدار ودائعها لدى الجوس بنك، إلا أن المفروض أن هذا النقص لا يؤدى إلى انكماش نقدى أو تراخي في الإنتاج أو نقص في عدد العمال ... الخ ، نظرا لالتزام هذه الوحدات بتنفيذ برامجها الانتاجية المخططة والتزام الجوس

بنك بتمويل هذه البرامج . ومن ثم فأنه يمكن تحقيق التوازن الاقتصادى — على الصعيد النظرى إذا ما توافر التخطيط السليم للاقتصاد القومى ، وأن مسئولية تجنب الضغوط التضخمية تقع على عاتق مديرى المشروعات على أساس إلتزامهم بالانضباط المالى financial discipline ، وتقع كذلك على عاتق الجهاز المصرفى بصفته مسئولا عن فرض الالتزام بهذا الانضباط[١].

وقد ساد الاعتقاد لدى كتاب الاشتراكية بأن التضخم ظاهرة ترتبط فقط بالاقتصاديات الرأسمالية ، وأنه لا يمكن أن يوجد تضخم من أى نوع في الاقتصاد المخطط وذلك باعتبار أن لسلطات التخطيط سيطرة كاملة على تيار الانفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى من السلع والخدمات ، فضلا عن سلطتها فى تحديد أثمان هذه السلع والخدمات ، وبالتالى يكون فى قدرتها تحقيق التوازن الاقتصادى بتحقيق التوازن النقدى(٢) .

ولإيضاح هذه الفكرة ، فاننا نذكر أنه عندما تعرضنا لميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان - كأحد الأدوات التخطيطية التى يستعان بها فى تحقيق التوازن المقدم بين الطلب والعرض اللذان يتقابلان فى سوق السلع الأستهلاكية - أشرنا إلى أن هذا التوازن لا يتحقق على المستوى القومى فحسب وإنما يتعين إقامة توازن بين الدخول والنفقات من النواحى الزمنيه والنوعية والمكانية (٣) . ومن ثم تتضافر جهود الجوس بنك مع جهود أجهزة التخطيط لكى تبدأ كل فترة تخطيطية على أساس توازن جانبى ميزان الدخول والنفقات

(١) G. Grossman : U. S. S. R. op. cit., pp 763 - 764

(٢) Petite encyclopedie sovietique, 3e ed. vol. IV, p 147

(٣) راجع ما تقدم ص ١٥٣ — ٢٥٢ .

النقدية للسكان جزئيا واجماليا بمعنى أن تتعادل الدخول النقدية المتاحة للانفاق على الاستهلاك مع القيمة المحتسبة للسلع الاستهلاكية المعــــدة للتصريف فى كل منطقة جغرافية على حدة وعلى مستوى الاقتصاد القومى كله . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن يكون حجم التداول النقدى الذى توضحه خطة النقد للجوس بنك كافيا لانجاز عمليات التبادل مع أخذ سرعة تداول النقود فى الأعتبار . فاذا ما تحقق التوازن النقدى القومى من الناحية التخطيطية ، فان أى انحراف للواقع عن الأرقام التقديرية التى تتضمنها الخطط النقدية وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان يمكن أن تؤدى إلى اختلال نقدى يتطلب علاجا . ويمكن بمتابعة تنفيذ الخطط النقدية بواسطة فروع الجوس بنك معرفة مدى انحراف الواقع النقدى عن المخطط . هذا بالإضافة الى أن إدارة الأحصاء المركزية للاتحاد الــوفيتى تقوم باعداد موازين حســــابية للدخول والنفقات النقدية للسكان على أساس الأرقام الفعلية المحققة وذلك للاستعـــانة بها فى اكتشاف أسباب الاختلال فى سوق السلع الاستهلاكية والذى تتجلى مظاهره فى الطوابير الطويلة التى تتجمع أمام مراكز التوزيع أو اختفاء السلع من المحال الحكومية وظهور السوق السوداء أو ارتفاع الاسعـــار فى الاسواق الحـــرة (١) .

ويختل التوازن فى سوق السلع الاستهلاكية أساسا كنتيجة لتوزيع أجور نقدية على العمال تزيد عن قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة زمنية

(١) Bronislaw Oyrzanowski ; Problems of Inflation Under Socialism in Inflation Proceeding of a Conference Held by the International Economic Association. D. C. Hague ed. Macmillan & Co. Ltd. London 1962; p 336

معينة . غير أنه توجد بعض الأسباب الأخرى التى تؤدى الى هذا الأختلال نبينها فيما يلى (١) :

ـ الزيادة غير المخططة فى الدخول النقدية للسكان دون أن يصاحب ذلك زيادة فى انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات .

ـ زيادة دخول المزارعين الجماعيين بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التى تباع فى الاسواق الحرة ، الأمر الذى يولد طلبا أضافيا على السلع الصناعية .

ـ يؤدى نقص مدخرات السكان وزيادة سرعة تداول النقود الى زيادة نطاق دائرة التضخم ، ويرجع السبب فى زيادة سرعة تداول النقود وفقا لما ذكر oyrzanowski إلى الآتى (٢) .

أ ـ توقع حدوث نقص فى عرض سلع معينة .

ب ـ توقع حدوث ارتفاع فى الأسعار .

جـ ـ توقع حدوث اصلاح نقدى يتضمن استبدال عملة جديدة بالعملة السارية بسعر لايكون فى صالح المدخر (المستهلك) .

ـ يؤدى عدم بلوغ أهداف انتاج السلع الاستهلاكية وفقا لما كان مخططا ، وبالتالى نقص المعروض من هذه السلع الى حدوث ضغوط تضخمية ، كما يؤدى الفشل فى تنفيذ خطط رفع الكفاية الأنتاجية الى زيادة العمالة عن العدد

---

(١) Antonio Pedalino : Inflation in the Socialist Economy. in Rivista di Politica Economica Selected papers. December 1971, Supplement NXII pp 167 - 178

(٢) Cyrzanowski . Problems.. op. cit., p 338

المقرر فى الخطة ، ومن ثم تصبح الأجور ذات طبيعة تضخمية طالما لا يقابلها انتـــاج .

ـ ينشأ الأختلال أحياناً بسبب سوء مستوى السلع المنتجة واحجام المستهلكين عن شراء المعروض منها ، ويؤدى الأمر فى النهاية الى استقرارها فى مخازن المشروعات المنتجة لها دون بيعها ، وبذلك ينشأ وضعا تضخميا كنتيجة لعدم انفاق الدخول الموزعة على المستهلكين فى شراء هذه السلع .

وقد يختل التوازن فى سوق السلع الأنتاجية حيث تساعد على ظهور التضخم فيها عاملان :

ـ أن يفترض التخطيط استخداما مرتفعا لعوامل الأنتاج .
ـ وقد تتوافر لدى الوحدات الاقتصادية فائض من الاموال السائلة رغم سعى البنوك الى تجنبهـا .

ويؤدى العـامل الأول إلى طلب حقيقى على الموارد الأولية بما يجعـل عرض هذه العنـــاصر غير مرن فى الفترة القصيرة . ويساهم العامل الثانى فى ترجمة هذا الطلب الحقيقى إلى طلب فعلى يجعل التضخم فى سوق عوامل الانتاج ممكنا رغم التوزيع المباشر لعناصر الانتاج وتحديد الاسعار والرقابة على الأنفاق فتوافر بعض الأموال السائلة لدى المشروعات يدفع مديرها إلى الحصول على عناصر الانتاج بقصد تحقيق قدر من الانتاج يتجاوز ماتحدده الخطـــة وبذلك تزداد نسبة الحوافز المادية وغير المادية التى يحصلون عليها . كما أن بعض المشروعات قد تستخدم الأموال السائلة الفائضة لديها فى شراء عناصر الأنتاج بقصد تأمين الحصول عليها فى وقت الحاجة اليها .

وفى الواقع لايثير إختلال التوازن فى القطاع الأنتاجى مشاكل كبيرة وذلك لاحكام الرقابة المالية والرقابة المباشرة .

ويسلم كتاب الأقتصاديات المخططة بامكان وقوع اختلال نقدى فى الأقتصاد المخطط (وهو إقتصاد نقدى) فى ظروف استثنائية معينة مثل ظروف الحرب وما تتطلبه من إنفاق على قوات الدفاع الوطنى ، أو نتيجه لخطأ ينال من أحكام التخطيط . فى مثل هذه الظروف الاستثنائية قد يظهر فائض نقدى يزيد عن الحجم اللازم للتداول ، ونكون له آثار شبيهه بآثار التضخم الذى تعرفه اقتصاديات السوق ، ومنها بصفة خاصة : الضغط على الاسعار - ندرة السلع - انتشار المضاربات فى السوق السوداء .

الا أنه لما كانت الضغوط التضخمية التى تظهر فى الأقتصاد المخطط تختلف في جوهرها عن ظاهرة التضخم كما تعرفها اقتصاديات السوق ، لذلك فاننا سوف نقسم هذا المبحث الى المطالب الثلاث التالية :

المطلب الأول : ونتعرض فيه لفكرة التضخم كظاهرة لصيقة الصلة باقتصاديات السوق وأسبابه وآثاره ، حتى يمكن أن نتعرف على الفروق الجوهرية بينه وبين الضغوط التضخمية التى تظهر فى الاقتصاد المخطط .

المطلب الثانى : ونتعرف من خلاله على الأسباب التى أدت الى وجود ضغوط تضخمية فى الاقتصاد السوفيتى فى فترات تاريخيه مختلفة .

المطلب الثالث : ويتضمن استعراضا للاسباب التى تلجأ اليها السلطات النقدية فى سبيل تحقيق التوازن الأقتصادى العام ودور الجهاز المصرفى فى هذا المجال .

المطلب الاول

ماهية التضخم وأسبابه وآثاره

تعددت التعاريف التى أطلقت على ظاهرة التضخم ، كما تباينت الاسباب التى ساقتها المدارس الاقتصادية المختلفة والتى تؤدى الى حدوث هـــذه الظاهرة (١) . غير أنه مهما يكن من أمر اختلاف هذه التعاريف ، فان الجوهر الذى تلتف حوله كافة نظريات التضخم - كما يقول Bent Hansen — يتمثل فى دراسة أو تحليل لديناميكية تكون الاثمان ، مع البحث عن القوى والاسباب التى تقف وراء تغيراتها والآثار التى تترتب على هذه التغيرات (٢) .

---

(١) يوجد فى تحليل أسباب التضخم آراء بعدد النظريات النقدية . فعلى سبيل المثال ، ترى النظرية الكمية للنقود التى تصدت لتفسير أسباب تقلبات القوه الشرائية للنقود أن التضخم يرجع الى زيادة كمية النقود بالنسبه الى كمية السلع والخدمات • وتنسبه صيـــاغة مدرسة كمبردج للنظرية الكلاسيكية الي التغير فى تلك النسبه من الدخل التى يحتفظ بهـــا كاحتياطى نقدى . وتجد فرق « كينز » بين نوعين من التضخم: الأول هو التضخم الجزئى الذى يظهر بعد زيادة حجم الطلب الفعلى وقبل الوصول الى مرحلة التشغيل الشامل نتيجـــة الاختناقات وأعناق الزجاجات التى تنشأ بسبب نقص بعض العناصر الانتاجية فى بعض قطاعات الاقتصاد القومى الامر الذى يؤدى الى ارتفاع أسعارها ، أو نتيجة ضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والمرتبات طريقة لاتتناسب مع معدل زيادة الانتاجية ونتيجة لظهور بعض الميول الاحتكارية لدى بعض التضخم فى رأى كينز هو التضخم الحقيقى الذى ينشأ نتيجة لزيادة مستوى الانفاق الجارى على مستوى الانفاق المحقق للعماله الكامله.

(٢) Bent Hansen : Inflation Prablem in Small Countries, National Bank of Egypt Commemoration Lectures, Cairo 1960 p 1

وسوف نختار فى هذه الدراسة تعريفاً عاماً للتضخم نتخذه كأداة للتحليل وهو « الارتفاع العام للاثمان بصورة مفاجئه ومسرعه فى تزايدها (١) وذلك كنتيجة لإختلال التوازن بين التغير فى تيار الانفاق النقدى والتغير فى تيار السلع والخدمات المعروضة للبيع فى الاسواق بحيث يزيد تيار الانفاق النقدى بنسبة أكبر من زيادة التيار السلعى (٢) .

---

(١) غير أننا يجب أن ننوه هنا الى أنه لايجوز اعتبار كل ارتفاع فى مستوى الاسعار تضخما نظراً لأنه يوجد عدد لا نهائى من مستويات الأسعار الممكنه ، ومن ثم يعتبر تحديد التضخم عند أى من هذه المستويات أمراً تحكمياً . فارتفاع الاسعار قد يكون نتيجة لتغيير مواصفات السلع من حيث جودتها أو مستواها الفنى، أو قد يعزى هذا الارتفاع الى زيادة مستوى الضرائب غير المباشرة التى تفرض على السلع أو نتيجة لنجاح منظمات العمال فى رفع مستوى الاجور دون أن يعوض عن ذلك ارتفاع فى مستوى الكفاية الانتاجية . ومن ناحية أخرى ، قد يأتى التضخم دون أن يكون مصحوباً بارتفاع فى الأسعار حيث يطلق عليه فى هذه الحالة بالتضخم المكبوت repressed inflation ويتحقق عندما تفرض الدولة رقابة فعاله على الاسعار فى صورة تسعير جبرى مصحوب بنظام البطاقات . أنظر :

د محمد زكى شافعى : النقود والبنوك . المرجع السابق ص ٩٨ ــ ٩٩

(٢) د. عبد الكريم صادق بركات : التضخم فى الدول ذات الاقتصاد المخطط مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الاسكندرية . المجلد الرابع العدد الأول ــ يناير ١٩٦٥ ص ٦٩ ــ ٧١ .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن زيادة الانفاق النقدى بنسبة أكبر من الزيادة فى العرض السلعى قد لا تكون السبب المباشر فى ارتفاع الأسعار والذى يؤدى الى ما يعرف بالتضخم الناشىء عن جذب الطلب demand pull inflation والذى يرجع الى الأفراط فى الانفاق الاستثمارى والاستهلاكى مع افتراض أن الاقتصاد القومى قد أشرف على مرحلة التشغيل الشامل للموارد الانتاجية ، وانما قد ينشأ التضخم نتيجة تفاعل عوامل اقتصادية تزاول تأثيرها على تكاليف انتاج السلع عموماً ويطلق على التضخم فى هذه الحالة بالتضخم الناشىء عن دفع النفقات cost push inflation. ومن أمثلة =

وزيادة تيار الانفاق النقدى ليست إلا مظهرا للقوى الحقيقية التى تكمن وراء التضخم والتى ترجع الى عجز القوى الانتاجية فى الاقتصادالقومى وسوء تنظيمها وعدم وفاء الانتاج بحاجات المستهلكين (١) .

ويرى بعض الأقتصاديين أن التضخم يظهر حتما كلما هدد تطـور الفـن الأنتاجي وطرق الأنتاج بخفض الأسعار وتدهور الأرباح . فقد لوحظ أنه منذ أندثار المرحلة الحرة من النظام الرأسمالى ثم استقرار المرحلة الاحتكارية فان الانتاج أصبح يميل إلى الزيادة الضخمة مع اتجاه الأسعـار الى الهبوط ، وكان من الممكن أن يسود هذا الوضع لولا تدخل عوامل أخرى حالتدون تحقيق ذلك فالنقود والأسعار توجهها الهيئات الخاصة من الكارتلات والبنوك الكبرى واتحادات الصناعة والتى تسعى بكافة الوسائل الممكنة للحيلولة دون هبوط الأسعار . وبذلك صار النظام النقـدى أكثر مرونة ، وصار خلـق النقود فى أيدى البنوك والشركات الكبرى ذات المصلحة فى رفع الأسعار . ولذلك يتعرض مستوى الأسعار للتقلب على نحو عنيف وبصفة دورية ويكفى أن يتحقق ارتفاع مبدئى فى مستوى الأسعار حتى تبدأ المضاربة فى ممارسة دورها ، حيث تعمل على التقليل من عرض السلع وزيادة عرض النقود . كما

= هذه العوامل ارتفاع أسعار الواردات الذى يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، أو نتيجة اتجاه عام من جانب أرباب الأعمال الى رفع هامش ربحهم بسبب وجودهم فى مركز احتكارى ، أو قد ترتفع نفقات الانتاج نتيجة نجاح نقابات العمال فى رفع مستوى الأجور دون أن يعوض عن ذلك ارتفاع فى مستوى الكفاية الانتاجية .

أنظـــر :

د. محمد زكى شافعى : مقدمة فى النقود والبنوك . المرجع السابق ص ٩٩ .

(١) د. فؤاد مرسى : النقود والبنوك المرجع السابق ص ٤٠١ — ٤٠٢ .

أن أصحاب رؤوس الأموال يعملون على زيادة أرباحهم وأستخدامها بالكيفيه التى لا تؤدى الى انخفاض مستوى الأسعار (١) .

التضخم اذن ظاهرة هيكلية فى الأقتصاد الرأسمالى فى شكله الأحتكارى « إذ مع الأحتكار تخلق امكانية السيطرة على الاسواق والتحكم فى الاثمان وتتحول هذه الأمكانية إلى حقيقة واقعة أمام ازدياد القوة التنظيمية ، نقابيا وسياسيا ، للطبقة العاملة فى داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وعندما يتم توسع رأس المال على الصعيد المالى . وتشتد حاجة رأس المال الاحتكارى الى استخدام سلاح الأتجاه التضخمى فى الأثمان مع ازدياد حدة صراع المنتجين المباشرين فى الأجزاء المختلفة من العالم الرأسمالى فى سبيل التخلص من سيطرة رأس المال وبهذا يصبح التضخم سلاح رأس المال الأحتكارى فى الحفاظ على معدل الربح وزيادته ... ، ومن ثم لا يكون من قبيل الصدفة أن يبدأ الأتجاه التضخمى للائتمان كاتجاه يسود الحياة الاقتصادية فى الأقتصاد الرأسمالى الدولى مع بداية القرن الحالى (٢) .

خلاصة الأمر أن التضخم لا يوجد فى زيادة كمية النقود أو فى العجز فى تجارة الدولة ، فهذه أعراض كالتضخم ذاته . ولكنه نتيجة لسياسة الانتاج والتوزيع السائدة فى الاقتصاد الرأسمـــالى فى شكله الاحتكارى . ويغذى الأتجاهات التضخمية فى هذه الاقتصاديات قرارات المنظمين وأصحاب رؤوس

---

(١) نفس المرجع ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣

(٢) هذه الفقرة مقتبسه من مقال استاذنا محمد دويدار . أزمة الطاقة ، أزمة النظم النقدى الدولى ، أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى . مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٥٨ أكتوبر ١٩٧٤ ص ٢٥ .

الاموال بشأن الانتاج والتى تدور كلها حول هدف واحد هو تحقيق أقصى الأرباح النقدية الممكنة عن طريق تحميل المستهلكين نفقات الأستثمارات الجديدة بحيث لايترتب على الزيادة فى النفقات أى نقص فى أرباحهم ، الأمر الذى يدفع الأسعار الى الارتفاع . هذا إلى جانب سوء تنظيم الادارة الاقتصادية للمشروعات ومحاولة تعويض ذلك عن طريق رفع الاسعار بدلا من إيجاد علاج آخر خلاف ذلك (١) . هذه السياسة هى السبب الحقيقى للتضخم ولكنها السبب المباشر فهو اختلال التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعيه بحيث يزيد الطلب الفعلى على العرض الفعلى .

أما الضغوط التضخمية التى تظهر فى الاقتصاد المخطط فهى ظاهرة تتعلق بالتداول فقط ، أى التداول النقدى للسلع ، وتنشأ نتيجة توجيه الجزء الاكبر من الموارد الى انتاج السلع الانتاجية وقلة المعروض من السلع الاستهلاكية وزيادة الدخول النقدية الفعلية على الدخول المخططة وعلى الرغم من تشابه آثار هذه الضغوط التضخمية مع آثار التضخم - على نحو ما ألمنا اليه فيما تقدم - فانها تختلف عنها من جوانب أهمها : -

١ - أن التوازن بين كمية النقود وحجم المنتجات يتم فى الاقتصاد الرأسمالى بصورة تلقائية عن طريق انطلاق الاسعار فى حركة ارتفاعية تستمر حتى تتحقق النسبة اللازمة بين النقد والانتاج . أما فى الاقتصاد المخطط ، فان هذا التوازن يتحقق نتيجة لسياسة واعية تختار أن تغير حينا من الأسعار وحينا من الدخول وحينا من توزيع الانتاج بحيث تعود الأحوال الى الاستقرار .

---

(١) د نبيل الروبى : التضخم فى الاقتصاديات المختلفة دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى . مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٧٣ ص ٧٦ - ٧٨ .

٢ - يعتبر التضخم فى اقتصاد السوق أداة لاعادة توزيع الدخل القومى فى صالح أصحاب رؤوس الأموال ، لأن ارتفاع الأسعار كما هو معروف لاتلاحقه حركة الأجور الا بعد حين وبدرجة أقل الأمر الذى يزيد من أرباح الرأسماليين على حساب الطبقات العاملة وأصحاب الدخول المحدودة بصفة عامة أما فى الاقتصاد المخطط فان هذا الوضع ينتفى تماما حيث لا تحقق إعادة توزيع الدخل القومي نتيجة للافراط النقدى الا لصالح الاستهلاك الجماعي والاستثمار أى لصالح المجتمع بأسره .

٣ - وظاهرة إعادة توزيع الدخل القومى هذه محدودة فى الاقتصاد المخطط بحدود معينة لاتعرفها اقتصاديات السوق . ففى الاقتصاد المخطط تعتبر غالبية الأسواق أسواقا منظمة ذات أسعار ثابتة تحول دون تقلص الدخول الحقيقيه وهذا لاينفى بطبيعة الحال تأثير الافراط النقدى على هذه الدخول فى نطاق أسواق السلع الزراعية (أسواق الكولخوز التى تتحدد الأثمان فيها طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب) حيث يزداد الضغط على الأثمان وتنخفض القوة الشرائية للنقود .

المطلب الثانى

الضغوط التضخمية فى الاقتصاد السوفيتى فى مراحلها المختلفة

تعرض الاقتصاد السوفيتى منذ قيام الثورة فيه عام ١٩١٧ لضغوط تضخميه استمرت حتى أواخر عام ١٩٤٧ . ونظرا لأن هذه الضغوط قد اختلفت فى أسبابها ومظاهرها ونتائجها ووسائل علاجها فى الفترات المختلفة عبر هذه المرحلة التاريخية ، لذلك فاننا سوف نميز فى دراستنا لهذا الموضوع بين فترات ثلاث : —

الاولى : وتعرض للتضخم الذى ساد فى الاقتصاد السوفيتى قبل عام ١٩٢٨

الثانية : وتتناول الضغوط التضخمية فى الفترة بين ١٩٢٨ — ١٩٤٧

الثالثة : وتتضمن الوضع الاقتصادى فى فترة ما بعد الاصلاح النقدى عام ١٩٤٧ .

أولا – التضخم فى فترة ما قبل عام ١٩٢٨ :—

عانى الاقتصاد السوفيتى فى الفترة من ١٩١٣ الى ١٩١٧ من ضغوط تضخميه، فقد بلغ مستوى الاسعار فى أواخر عام ١٩١٧ ثلاثه أمثال ما كان عليه عام ١٩١٣ (١) وقد انطلق التضخم عقب نشوب الثورة بسرعة كبيرة حتى عام ١٩٢٤ فقد حققت ميزانية الدولة عجزاً متزايدا بسبب تخريب المشروعات بواسطة انصار الثورة المضادة ونتيجة لسوء مستويات الانتاج

(١) A. Baykov ; The Development.. op. cit., p 31

والتجاره (١) . ولذلك لجأت الدولة الى الاصدار النقدى كوسيلة للحصول على دخل لتغطية نفقاتها إبان مرحلة شيوعية الحرب من جهة ، ولالغاء قيمة النقود كوسيلة لتجريد البورجوازية الصغيره من سلاحها ممثلا فى مدخرات النقدية من جهة أخرى (٢) .

وقد تصاعد حجم الاصـدار النقدى خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٤ بدرجة هائلة ، فقد بلغ حجم العمله المتداولة فى أول يناير ١٩١٨ حوالى ٢٧٦٥٠ مليون روبل ، ثم ارتفع الى ١١٦٨٥٩٧ مليون روبل فى أول يناير ١٩٢١ حتى وصل الى ٨٠٩ ٢٥٠ ١٦٦٦٧ مليون روبل فى أول مارس ١٩٢٤ (٣) .

وقد أدت هذه الزيادة الضخمة فى النقد المتداول الى ارتفاع مستوى الأسعار ارتفاعاً هائلا وانهيار قيمة الروبل، واتخذ الجانب الأعظم من الأجور شـكلا عينيا (٤) ، وأصبحت المبادلات تتم فى صورة مقايضة سلعية بعد أن

---

(١) بلغ العجز فى ميزانية الدولة عام ١٩١٧ حوالى ٢٢٫٦ بليون روبل ، وأستمـــر فى تصاعده الحاد فى السنوات التالية فبلغ ٢١٩٣٦٫٩ بليون روبل فى عام ٢١ .

انظـر :

Ibid., p. 36

(٢) أنظر ما تقدم ص ٤٦ من هذه الدراسة .

(٣) H. Schwartz : Russia's.. op. cit., p 471 ; R. W. Davies: The Development . op. cit., p 31 , 51 ; 54

(٤) أنظر ما تقدم فى هامش ص ٦١ من هذه الدراسة .

أصبحت القوة الشرائية للروبل لا تتجاوز ١٪ مما كانت عليه في أكتوبر ١٩١٧[١]. ومن هنا كان التضخم السائد في هذه الفترة من النوع المعروف بالتضخم الجامح[٢].

وقد وجدت الحكومة السوفيتية أنه لا مفر — أزاء هذا الوضع التضخمي الحاد — من تخفيض قيمة الروبل مرتين فاصبح كل روبل اصدار ١٩٢٣ يعادل ١٠٠٠٠٠٠ روبل اصدار ما قبل عام ١٩٢٠[٣] وقامت الحكومة بالاضافة إلى ذلك بفصل الصناعات المؤممة عن ميزانية الدولة حتى لا تتحمل هذه الأخيرة بعبء العجز الذي تحققه هذه الصناعات وقامت الحكومة أيضا باجراء اصلاح ضريبي استهدف زيادة دخلها[٤] مع ضغط نفقاتها حتى يمكن

(١) M. Dobb : Soviet : op. cit., p 100

(٢) يعتبر التضخم الجامح Hyper inflation من أخطر أنواع التضخم، اذ ترتفع الأسعار أثناءه ارتفاعا سريعاً وبأرقام فلكية مذهلة، ويؤدي هذا الى تهرب الافراد من العملة نتيجة لفقدان ثقتهم فيها، وينتهي الأمر الى عجز السلطات الماليه عن السيطرة على مجريات الأمور وانهيار النظام النقدي.

(٣) أصدرت الحكومة السوفيتية في ٣ نوفمبر ١٩٢١ مرسوماً يقضي بأن يعادل الروبل الواحد اصدار ١٩٢٢ ما قيمته ١٠٠٠٠ روبل قديم، وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ أعلن أن الروبل اصدار ١٩٢٣ يعادل ١٠٠ روبل أصدار ١٩٢٢.

انظر.

H. Schwartz ; Russia's.. op. cit., p 471

(٤) فرضت الحكومة السوفيتية عام ١٩٢٣ ضريبة على الدخل والملكية، وكانت الضريبة تهدف الى تغطية كافة مصادر الدخول، وكانت أسعارها تصاعدية. وفي عام ١٩٢٣ بدأت المؤسسات الحكومية والتعاونية بدورها في دعم ضريبة الدخل والى جانب الضرائب المباشرة طبق اثناء سنوات « النيب » نظام الضريبة غير المباشرة في شكل رسم انتاج يتضمن ثمن شراء السلع الاستهلاكية وتدفع عند شراء السلع. وكان هذا الشكل من أشكال الضريبة ينظم بحيث يقع العبء الأكبر منها على السلع التي يستهلكها أصحاب الدخول العالية. أنظر

Soviet Financial System. op cit., p 87

تخفيض حجم الاصدار النقدى . ومع بداية عام ١٩٢٣ أخذ الانتاج القــومي فى الازدياد وأخذت التجارة تزدهر تدريجيا . ومن ثم أخذ الطلب على النقود يزداد وبالتالى أخذت سرعة التداول النقدى فى الانخفاض التدريجى(١) .

وقد اتخذت بعد ذلك عدة اجراءات لمواجهة التضخم كان أهمها صدور مرسوم فى مارس ١٩٢٤ قضى باستبدال كل ٥٠٠٠٠ روبل اصــدار ١٩٢٣ مقابل روبل ذهبي جديد . كما أوقف إصدار النقود الورقيه التى تخصـــص لتغطية عجز ميزانية الدولة اعتبارا من أول يوليو ١٩٢٤(٢) .

ومع التحسن التدريجى فى مستوى المعيشة كان ارتفاع الدخول سببا فى زيادة المدخرات الشخصية واستطاعت الدولة عن طريق القــروض التى تولى

(١) جدول يبين سرعة التداول النقدى فى الفترة من ١٩١٩ ــ ١٩٢٦

السنة	سرعة التداول
١٩١٩	٢٦٫٨
٢٠	٤٨٫٦
٢١	٥٦٫٠
٢٢	٥٤٫٧
٢٣	٢٣٫٢
٢٤	١٣٫٠
٢٥	١١٫٤
٢٦	٨٫٧

(احتسبت سرعة التداول عن طريق قيمة الدخل القومى بالأسعار الجارية على متوسط كمية النقود .)

Joyce F· Pickerrsgill ; Hyperinflation and Monetary Reform in the Soviet Union, 1921 - 1926 in The Journal of Political Economy vol & ... , No 5 Sept/Oct. 1968 p 1C45

(٢) A. Baykov ; The Development.. op. eit., p 91 : H. Schwartz ; Russia's,. op. oit., p 473

بنك الدولة ادارتها(١) . ومن خلال بنوك الادخار (التى انشئت فى ديسمبر ١٩٢٢) أن تجذب هذه المدخرات الشخصية لكى توجهها الى عمليات التنمية .

نخلص من هذا إلى أن التضخم الراكض فى هذه المرحلة كان يرجع أساسا إلى الظروف الاستثنائية التى مر بها الاقتصاد السوفيتى وخاصة فى فترة « شيوعية الحرب » وقد كان الاصلاح النقدى ممثلا فى التخفيض الهائل لقيمة الروبل هو السلاح الرئيسى فى كبح جماح هذا التضخم . وقد اسهم الجهاز المصرفى بدور فى هذا المجال ، فقد منح الجوس بنك (بعد انشائه عام ١٩٢١) سلطة مطلقة فى اصدار النقد وتنظيم تداوله فى الاقتصاد ، كما عهد اليه بادارة قروض الدولة (العينيه ثم النقدية) ، كما قامت بنوك الادخار بجذب المدخرات الشخصية اليها بهدف خفض القوة الشرائية المتاحة وابعادها عن أسواق سلع الاستهلاك . وقد أدى هذا كله إلى جعل قيمة العملة أكثر ثباتا عما كانت عليه قبل الاصلاح النقدى(١) .

ثانيا — الضغوط التضخمية فى الفترة من ١٩٢٨–١٩٤٧ .

اختلفت الأسباب التى أدت إلى ظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاد السوفيتى خلال هذه المرحلة التاريخيه . فقد ظهرت هذه الضغوط فى بداية

---

(١) أصدرت القروض فى بداية الأمر فى صورة عينية (حبوب وسكر) وذلك نظرا لانخفاض قيمة النقود . وكانت هذه القروض تجمع من خلال شبكة الجوس بنك التى كانت تضبط الثمن الذى يمكن أن تشترى به السندات عند مستوى ثمن السوق للمحصول .

أنظر :

Soviet Financial System op. cit., p 88 ; Soviet Finance Principle Operation prosses publishers. Moscow 1975 p 163

S. Schwartz ; Russia's.. op. cit., p 476

الأمر مصاحبة لبرامج التنمية الاقتصادية التى بدأت مع تطبيق نظام التخطيط الاقتصادى الشامل ، ثم ظهرت فى مرحلة تالية أبان سنوات الحرب العالمية الثانية . ولذلك فاننا سوف نميز فى دراستنا لهذه المرحلة بين فترتين ، تقع أولها بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٣٩ ، وتمتد الثانية عبر سنوات الحرب العالمية الثانية .

١ — الضغوط التضخمية فى الفترة بين ١٩٢٨ — ١٩٣٩

شهدت هذه الفترة مولد أول تجربة لتخطيط الاقتصاد السوفيتى تخطيطا شاملا فقد وضعت ونفذت خلالها خطتين خمسيتين كاملتين امتدت الأولى من ٢٩/١٩٢٨ الى ١٩٣٢ ، واحتوت الثانية الفترة من ١٩٣٣ إلى نهاية ١٩٣٧

وعلى الرغم من اتباع أسلوب التخطيط الشامل فان الاقتصاد السوفيتى قد فشيته ضغوط تضخمية اختلفت فى درجة حدتها عبر سنوات هذه الفترة. فقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى برامج ضخمة وطموحة للتصنيع مع التركيز على صناعات السلع الانتاجية (المجموعة أ)(١) . وقد تطلب تنفيذ هذه البرامج زيادة استخدام الموارد المادية وتعبئة القوة العاملة التى تعمل فى مجال الانتاج

---

(١) قدرت قيمة الاستثمارات المخططه فى الصناعه والكهرباء خلال الخطه الخمسية الاولى بخمسة أمثال قيمتها تقريباً قبل عام ١٩١٧ (وقد قدرت قيمة هذه الاستثمارات عام ١٩١٣ بحوالى ٣ر٥ بليون روبل) ، ولذلك تطلب الأمر زيادة نسبة اجمالى الاستثمار فى الأصول الثابتة من ٢٨ / من الدخل القومى عام ٢٧/٢٨ لتصل الى ٢٩./ عام ٣٣/٣٢ مع تخصيص ١٠./ من هذه النسبة الأخيرة للصناعات الثقيلة .

أنظر :

Baykov ; The Development., op. cit.. p 155 ; Davies ; The D eyelopment,, op. cit., p 194

الزراعي وتحويلها إلى الانتاج الصناعي الأمر الذى أدى الى زيادة عدد السكان في المدن بنسبة كبيرة .

وقد كان في تقدير واضعي الخطة أن انتاج السلع الاستهلاكية (المجموعة ب) سوف يرتفع بنسبة ١٠٣٪ وأن انتاجية العمل سوف ترتفع مربعا بنسبة ١١٠٪ بحيث تفوق زيادة الاجور الأمر الذى يؤدى الى خفض التكلفة وتحقيق فائض للتراكم دون أن يصاحب ذلك أية ضغوط تضخمية[١]

إلا أن تنفيذ الخطة لم يسر على النحو الذى قدره واضعوها ، إذ طرأت بعض ظروف موضوعية دفعت بالخطة خارج مسارها الاصلي مؤدية الى ظهور ضغوط تضخمية .

ففي أوائل عام ١٩٣٠ قامت الدولة بتحويل الزراعة إلى الزراعة الجماعية إلا أن هذا الاجراء قد أسفر عن تدهور الانتاج الزراعى لعدة سنوات استمرت حتى عام ١٩٣٧ حيث تمكن الاقتصاد في ذلك العام لأول مرة من تجاوز أرقام مستوى الانتاج الزراعى عام ١٩٢٨[٢] .

---

(١) Ibid., pp 194 – 196 ; Dobb ; Soviet,. op. cit., pp 27 - 28

(٢) يرجع السبب فى تدهور الانتاج الزراعى خلال تلك الفترة الى المواجهة العنيفة من جانب الكولاك Kulaks لاجراء جماعية الزراعة ، اذ عمدوا الى تخريب المخزون الزراعى من الحبوب وتدميراً الاتهم الزراعية وذبح مواشيهم . وقد ذكر Roger Clarke. أنه اذا افترض أن الرقم القياسى للناتج الزراعى الاجمالى عام ١٩١٣ = ١٠٠ ، فان هذا الرقم قد بلغ ١٢٤ عام ١٩٢٨ ، ثم بدأ فى الانخفاض تدريجياً حتى وصل الى ١٠١ عام ١٩٣٣ حيث تحول الى الارتفاع مرة أخرى ليصل الى ١٠٩ عام ١٩٢٦ ثم الى ١٣٤ عام ١٩٣٧

انظر : =

وقد اختلفت معدلات تطور انتاجية العمل خلال الفترة محل البحث . إذ توقعت الخطة الخمسية الأولى مضاعفة انتاجية العامل ، ومع ذلك فان الزيادة المحققة فى آخر عام ١٩٣٢ لم تتجاوز أكثر من ٤١٪ كما قدرت نفس الخطة أيضا زيادة الانتاجية بمقدار يزيد على ضعف الزيادة فى معدلات الأجور ، ومع ذلك تجاوزت الزيادة المحققة فى الاجور النقدية زيادة الانتاجية بحوالى ٢٫٥ مرة(١) . أما في الخطة الخمسية الثانية (وخاصه فى النصف الثانى منها) فان معدلات زيادة انتاجية العمل فاقت كل المعدلات المتوقعة . ويرجع Dobb أسباب هذه الزيادة غير المتوقعة فى الانتاجية الى انتشار «الحركة الستاخانوفية» كما ذكر Cohn أن هذه الزيادة قد عكست نضج نظام الادارة

Roger Clarks ; Soviet Economic Facts 1917 - 1970 Macmillan press Ltd. 1972 p 10 ; Stanley H. Gohn ; Economic Development in the Soviet Union, Heath Lexington Books, Lexington, Massachusette 1970, p 27

(١) M. Dobb : Soviet. op. cit., pp 239 - 240

يوضح الجدول التالى مقارنة بين تطور الانتاجية فى العمل ومتوسط الاجر فى الصناعة

	١٩٢٨ ـ ١٩٣٢ ١٩٢٨ = ١٠٠	١٩٣٣ ـ ٩٣٧ ١٩٣٣ = ١٠٠	١٩٤٠ ـ ٥٧ ١٩٤٠ = ١٠٠	١٩٥٥ ـ ٥٨ ١٩٥٥ = ١٠٠
زيادة الانتاجية	١٤٠	١٨٢	٢١٢	١٢١
متوسط الأجور	١٨٠	٢٢٠	١٥٨	١١١

المصدر

M. Lavigne : Planification.. op. cit., p 379

السوفيتية(١) .

وقد ترتب على عدم زيادة الانتاجية خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى على نحو ما كان مخططا لها زيادة غير مخططة فى القوة العاملة فى مجال الانتاج الصناعى الامر الذى أدى إلى تزايد عدد سكان المدن باطراد ففى الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٣٩ ازداد عدد سكان المدن من ٢٧٫٦ مليون نسمة الى ٥٦٫١ مليون نسمة(٢) .

وقد أخذت الأجور النقدية منذ بداية عام ١٩٢٨ اتجاها تصاعديا لم يتوقف إلا بعد عام ١٩٤٨ وذلك على نحو ما يصوره الجدول التالى(٣) :-

---

(١) M. Dobb : Soviet.. op. cit., p 279 ; S. Gohn ; Economic Development in the Soviet Union. op. cit., p 35

(٢) Warren W. Eason ; Force in A Bergson & S. Kuznets (ed.) Economic Trends in the Soviet Union. Harvard Uniaercity Press 1963, pp 72 - 73

(٣) H. Hirsch ; Quantity planning.. op cit., p 208

تطور المتوسط السنوى للاجور النقدية

السنة	بالروبل	معدل الزيادة
١٩٢٨	٧٠٣	١٠٠ر٠
٣٢	١٤٢٧	٢٠٣ر٠
٣٥	٢٢٦٩	٣٢٢ر٧
٣٨	٣٤٦٧	٤٨٢ر٢
٤٠	٤٠٥٤	٥٧٦ر٦
٤٦ فى بداية العام	٥٢٥٠	٧٤٦ر٨
٤٦ فى نهاية العام	٦٥٠٠	٩٢٤ر٦
٤٨	٧٠٥٦	١٠٠٣ر٧
٥٠	٦٠٠٠	٨٥٣ر٥

ولم تكن الزيادة فى الأجور النقدية المدفوعة خلال هذه الفترة زيادة مخططة وانما كانت هناك فجوة بين الاجور المخططة والاجور المدفوعة تتضح من الجدول التالى (١)

ويرجع السبب فى تجاوز الاجور المدفوعة للاجور المخططة خلال الفترة محل البحث الى عدة عوامل أهمها

١ ـ انتشار نظام الاجر بالقطعة piece-work pay ، اذ قد لوحظ أن

---

(١) F. Holzman : Soviet Taxation,' op. cit., pp 39 - 40
R. W. Davies ; The Development.. op. cit., p 249

السنة	إجمالي الأجور (بملايين الروبلات)		المتوسط السنوي للأجور (بالروبل)	
	المخطط	المحقق	المخطط	المحقق
١٩٢٨	(غير متوافر)	٨ر٢	٦٩٠	٧٠٣
٣١	١٥ر٣	٢١ر٤	٩٤١	١١٢٧
٣٢	٢٦ر٨	٣٢ر٧	٩٣٤	١٤٢٧
٣٥	٤٩ر٨	٥٦ر٢	٢٠٣١	٢٢٦٩
٣٧	٧٨ر٣	٨٢ر٢	٢٩٧٨	٣٠٣٨
٣٨	٩٣ر٦	٩٦ر٤	—	٣٤٦٧
٣٩	—	١١٦ر٥	—	٣٨٦٧
٤٠	١٣٩ر٣	١٢٣ر٧	—	٤٠٦٩

العامل بالقطعة يتقاضى عادة أجراً أكبر في معظم الصناعات، وقد كان السبب في العمل بهذا النظام هو زيادة نسبة الانتاجية(١) .

٢ ـ تعقد نظام المدفوعات الأجرية وذلك بسبب العـــدد الضخم من جداول الأجر بالقطعة . ففي بعض المصانع يوجد مئات من المعدلات المختلفة للاجور في وقت واحد (٢) .

(١) أنظر : نظام الاجور الصناعية في الاتحاد السوفيتي . النشرة الاقتصاديه لبنك مصر العدد الرابع ـ ديسمبر ١٩٦٤ ص ٨ ـ ١٩ .

(٢) في عام ١٩٣٧ كان يوجد في ورش النقل بالسكة الحديدية على سبيل المثال حوالي ٧٠٠ جدول اجور بمعدلات مختلفة .

أنظـــر :

Holzman Soviet : Taxation.. op. cit., p 33

٣ ـ أنه طالما أن توزيع العمال بين الصناعات المختلفة كان لا يتم بنفس السهولة التي يتم بها توزيع المواد الأولية أو الأدوات الانتاجية ، فان هذا قد أدى الى تنافس مديري المشروعات على اجتـــذاب العمال المهرة عن طريق إغرائهم بالأجور المرتفعة أو منحهم مكافآت نقدية كبيرة (١) . وقد قدرت الاحصائيات أن العمال في المشروعات ذات الانتاج الكبير كانوا يغيرون وظائفهم أكثر من مرة ونصف في المتوسط سنويا (٢) .

وقد كانت قدرة الجوس بنك على ممارسة الرقابة على الأجور منـذ أن عهد بها اليه عام ١٩٣٠ محدودة للغاية حتى ١٩٣٩ ففي الفترة من ١٩٣١ حتى فبراير ١٩٣٣ لم يكن للجوس بنك أية سلطة رقابية في هذا المجال ، وكان عليه أن يستجيب لكافة طلبات المشروعات من النقد حتى ولو تجاوزت ماهو مخطط لها مع الاكتفاء باخطار قوميسارية العمل بهذا التجاوز .

وفي عام ١٩٣٣ دعمت رقابة البنك قليلا ، فكان يتعين على المشروعات أن تقدم اليه شهادات (spravki) تتضمن قيمة النفقات على الأجور المصرح بها . وكان المفروض الا يسمح البنك بأية زيادة في الانفاق على الأجور تتجاوز معدل الزيادة في الانتاج، غير أن سلطة البنك ظلت غير ذات فعالية في الرقابة على الأجور ، اذ انتقلت مسئولية هذه الرقابة الى الجهات الادارية التي تعلو المشروعات ، واقتصرت رقابة الجوس بنك أبان هذه الفترة على التأكد من أن الأرصدة المخصصة لسداد الأجور لا توجه لأغراض أخرى وذلك دون النظر

---

(١) Holzman : Soviet Inflationary op. tcl., p 175

(٢) Ibid., p 176 ; Davies Tke Development.. op. cit.. p 227 A. Pedalino Inflation.. op. cit., pp 168 - 171 ; philip Hanson ; The Consumer.. op. cit.. pp 34 - 35

إلى مقدار الأجور المدفوعه أو مدى ما تحقق من خطط الانتاج . وفى الفترة من عام ١٩٢٥ إلى منتصف عام ١٩٣٩ لم يمارس الجوس بنك رقابة فعالة على المدفوعات الاجرية .

وفى ١٥ أغسطس ١٩٣٩ صدر مرسوم حكومي ينظم رقابة الجوس بنك على الأجور ، وكان من أهم ما تضمنه هذا المرسوم هو ربط الانفاق من صندوق الأجور بالمشروع بمدى ما تحقق من خطة الناتج الاجمالى الخاصة به، فاذا تحققت زيادة فى الانتاج بنسبة معينة فانه يسمح بزيادة المدفوعات الموجهة للاجور بنفس النسبة ، أما اذا تحقق عجز فى أهداف الخطة الانتاجية فان الأجور تخفض بنسبة تعادل نسبة هذا العجز . وقد صرح للبنك بصرف مبالغ لمواجهة الانفاق الاضافى على الأجور والذى لا يقابله زيادة فى الانتاج وذلك فى حدود ١٠٪ من المبالغ الأصليه المخصصة للاجور فى الشهر الذى وقع فيه هذا الانفاق الاضافى وبشرط أن يتخذ المشروع من الاجراءات ما يكفل له علاج أسباب هذا الانحراف والعودة الى المستوى الاصلى للاجور . فاذا ما تكرر من المشروع هذا التجاوز ، فان استجابة البنك لتغطيته (فى حدود ١٠٪) يكون رهنا بموافقة الجهة الادارية المركزية أو الترست ، وبشرط أن يقتطع ما يعادل هذه هذه الزيادة من صناديق الاجور الخاصة بالمشروعات التى تعمل فى نفس الفرع . أما اذا تجاوز الانفاق على الاجور فى أى شهر أكثر من ١٠٪ من الحد المقرر فان ذلك يتطلب موافقة الوزارة المختصة على صرف الزيادة مع أعمال نفس الشرط المشار اليه[١]

---

(١) D. Granick ; Management,. op. cit., pp 178 - 182 ;
F. Holzman Soviet Taxation, op. cit.. pp 35 - 39

وقد أسفر العمل بهذا المرسوم عن انخفاض كبير فى الاتفاق الاضافى غير المخطط على الأجور ، فقد هبطت نسبة هذا الاتفاق الاضافى لأكثر من ٢٥٠٠٠ مشروع من ٨٫٧٪ فى سبتمبر ١٩٢٩ الى ٥٫٨٪ فى أكتوبر ونوفمبر ، والى ٥٫٥٪ فى شهر ديسمبر من نفس العام . واستمرت هذه النسبة فى التناقص التدريجى فى السنوات التالية . وقد ذكر Holzman أن الرقابة المصرفية ليست وحدها هى المسئولة عن انخفاض معدل تضخم الاجور غير المخطط ، وانما شاركت الرقابة المباشرة على انتقال عنصر العمل – والتى طبقت قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية – فى هذا الانخفاض حيث أنها قد حدت من المنافسة على اجتذاب عنصر العمل والتى كانت تعتمد – كما تقدمت الاشارة على استخدام الفوارق الاجرية(١) .

وقد كان تزايد القوة الشرائية فى يد السكان نتيجة زيادة الاجور النقدية(٢) بصورة فاقت بكثير المعدلات المخططة ، بالاضافة إلى تباطؤ معـدلات زيادة الانتاجية حتى عام ١٩٣٥ ، فضلا عن وجود قصور فى مجال انتـاج السلع الاستهلاكية نظرا لاعطاء الاولوية – منذ عام ١٩٣٥ – لانتـاج السلع الانتاجية والصناعات الخاصة بالدفاع الوطنى(٢) ، من أهم العوامل التى تحمل

---

(١) F. Holzman : Soviet Taxation. op. cit, pp 38 . 47 , 280
idem ; Soviet Inflationary.. op. cit.. p 181

(٢) وقد نجم عن الزيادة فى الأجور النقدية زيادة العملة فى التداول ، فقد أظهرت دفاتر الجوس بنك ارتفاع حجم العملة فى التداول من ١٠٫٢ بليون روبل فى أول يناير ١٩٣٩ الى ١٦ بليون روبل فى أول يناير ١٩٤١
أنظـر .
F. Holzman ; Soviet Taxation' op. cit. p 55

(٢) R. W. Davies ; The Development.. op cit., pp 285 - 337

ثبقة الضغوط التضخمية التى ظهرت أبان تلك الفترة .

وقد ذكر Davies أنه على الرغم من أن الاصلاح النقدى والائتمانى عام ١٩٣٠ قد تضمن بعض القواعد التى تنظم منح الائتمان المصرفى للمشروعات فان هذه القواعد لم توضع مباشرة موضع التنفيذ الفعلى . فقد كان الجوس بنك يقوم بمنح الائتمان للمشروعات دفعةواحدة دون أن يتأكد من استخدامها له فى الاوجه المخصص لها ، أو أن يربط بين استخدام الائتمان ومدى تقدم المشروعات لتغطية أى عجز مالى لديها الامر الذى أفقدها الحافز على الاقتصاد فى استخدام رأسمالها العامل أو انجاز خطط تكلفة الانتاج وقد أسهم الافراط في منح الائتمان فى زيادة حدة الضغوط التضخمية(١) .

وقد لجأت الحكومة السوفيتيه الى استخدام الضريبة على رقم الاعمال كأداة لتحقيق التوازن بين جانبي الطلب والعرض فى سوق السلع الاستهلاكية وذلك عن طريق رفع أثمان هذه السلع وامتصاص الزيادة غير المخططة للقوة الشرائية . وقد اعتبرت الضريبة على رقم الأعمال المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق على الاستثمارات اعتبارا من عام ١٩٢٠(٢)

من ذلك يتضح أن تضخم الاجور فى هذه الفترة كان تضخما ظاهريا فى الواقع نظرا لارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية بمعدل أكبر من معــــدل زيادة

---

(١) Ibid., p 230 ; Podolski ; Socialist.. op. cit. pp 32 , 151

(٢) R. Campell ; Soviet Economic power, op. cit., p 90 : M. Dobb ; Soviet.. op. cit.. pp 260 . 401 ; Raykov ; The Development.. op. cit.. pp 248 - 260 ; R. W. Davies the Development op. cit., pp 322 , 338

الأجور خلال نفس الفترة وقد قدر أن الأجر الحقيقي للفرد قد انخفض عام ١٩٣٧ عن مستواه عام ١٩٢٨ بنسبة ٥٠٪(١)

وقد أشار Davies الى أن التجربة السوفيتية قد أسفرت عن نتيجة هامة فحواها أنه من الصعب تماما تجنب التضخم عندما تضع الحكومة برامج استثمار ضخمة موضع التنفيذ وذلك في دولة يغلب عليها الطابع القروى . فالقرارات التي تصدرها الحكومة بشأن حجم وهيكل الاستثمارات هي السبب الرئيسي في ظهور الضغوط التضخمية . كما كشفت التجربة أيضا عن أن التضخم في ظل نظام تخطيط مباشر ليس له آثار ضارة كما قد يبدو للوهلة الاولى ، فهو ليس إلا وسيلة باهظة التكاليف لمواءمة الظروف المالية مع المستوى الجديد للتراكم واتجاهات الاستثمار . وعلى الرغم من أن التضخم كان مصحوبا ببعض مظاهر تبديد الموارد . إلا أنه لم يحول دون تحقيق المستوى المطلوب من التراكم(٢) .

ويتفق هذا الرأى مع ما ذهب اليه Dobb من أن التوسع في حجم الدخول

وقد أشار Davies الى أن مستوى الضريبة على الحبوب مثلا قد ارتفع من ٨٪ تقريباً الى أكثر من ٨٥٪ من سعر الجملة (أو الى أكثر من ٥٠٠٪ من أسعار التسليم الاجبارى procurement price وذلك في الفترة من ١٩٣٠ — ١٩٣٥ حتى يتحقق التوازن بين الطلب والعرض .

أنظـــر :

Ibid., pp 285 - 286

(١) S. Cohn ; Economic Development. op cit., p 33

(٢) R. W. Davies ; The Development. op cit., pp 340 - 341

النقدية (وفي النقد المطروح في التداول) في الاقتصاد السوفيتي ابان الفترة موضع الدراسة يعتبر نتيجة حتمية تلازم أي توسع في مجال الاستثمار الصناعي في اقتصاد زراعي متخلف . وقد لوحظ أن مقدار الزيادة في النقد المتداول يعادل تقريبا حجم الزيادة في اجمالي الدخول المدفوعة(١)

وعلى ضوء هذه النتيجة يمكن الرد على محاولات بعض كتاب الغرب اسقاط مفاهيم وأسباب التضخم في اقتصاديات السوق على الوضع في الاقتصاد السوفيتي وتصورهم أن الضغوط التضخمية في الاقتصاد المخطط تخلق نفس الآثار الاقتصادية التي تخلقها في اقتصاد السوق في شكله الاحتكاري(٢)

---

(١) M. Dobb : Soviet.. op. cit. pp 27 . 401 - 402

(٢) وفي هذا الصدد يقول Davies

« في الاقتصاد الذي يسود فيه التخطيط المباشر ، تركز الحكومة في يدها سلطة اصدار قرارات الاستثمار ، وتسخر النظام المالي لخدمة أهدافها في هذا المجال ، وهذا يختلف تماماً عما يحدث في اقتصاديات السوق حيث تخضع قرارات الاستثمار لقوى السوق والنظام المالي فيها . ومن هنا فان الدرس المستفاد هو أن تجربة التضخم في الاقتصاد التنافسي لايمكن نقلها الى نظام اقتصادي يتبع التخطيط المباشر » .

R. W. Davies ; The Dovelopment. op. cit., p 341

ويرى بعض الاقتصاديين أيضاً أن التضخم في الاقتصاد السوفيتي اجراء مقصود deliberate action. ، وهم يستندون في رأيهم هذا الى بيان لـ « ستالين » في الثلاثينات جاء فيه « أن القوة الشرائية المتاحة لدى السكان تنمو بصورة مستمرة متجاوزة نمو الانتاج » ولهذا فسروا بيان « ستالين » بأنه يهدف الى الاقلال من قيمة النقود في مرحلة بناء الاشتراكية .

أنظــر :

B. Balassa ; The Hungarian.. op. cit., pp 1:8 - 119

٢ — التضخم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها :

تولدت عن الحرب آثارا تضخمية شبيهة بتلك التى سادت ابان تنفيذ الخطة الخمسية الأولى بسبب تنفيذ الاستثمارات الضخمة على نحو ما تعرضنا له فيما سبق ، فقد تدهور انتاج السلع الاستهلاكية فى حين ارتفعت الدخول النقدية للسكان الأمر الذى أدى الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية .

وسوف نقسم دراستنا لهذه المرحلة — لأغراض التحليل الى فترتين :— الأولى ، وتبدأ من يونيو ١٩٤١ إلى نهاية ١٩٤٣ ، أما الثانية فتبدأ من عام ١٩٤٤ حتى ديسمبر ١٩٤٧

أما فيما يتعلق بالفترة الأولى ، فانه على حين كانت الضغوط التضخمية تفوق بكثير تلك التى سادت فى فترة ما قبل الحرب ، إلا أن معدلات ارتفاع الأجور كانت بطيئة وذلك بسبب الرقابة المصرفية على الانفاق على الأجور والرقابة على انتقال عنصر العمل ابان فترة الحرب[١] . وقد ذكر Holzman أن الأجور قد ارتفعت فى جميع الصناعات فى عام ١٩٤٤ حوالى ٤٢٪ عن مستواها عام ١٩٤٠ وذلك لتسهيل تحول العمال إلى وظائف جديدة فى مناطق جديدة ، ولتشجيعهم على بذل المزيد من الجهد واطالة فترة العمل اليومية[٢] .

أما بالنسبة لأثمان السلع الانتاجية والاستهلاكية فى أسواق الدولة والمزارع الجماعية ، فان أثمان الأولى لم ترتفع رغم ارتفاع الأجور وذلك بسبب

---

(١) B. W. Davies ; The Development.. op. cit. p 315

(٢) F. Holzman ; Soviet Inflationary.. op. cit., p 181

الرقابة المباشرة على توزيعها فضلا عن الدعم المالى الحكومى لها[1] . وظلت أثمان السلع الاستهلاكية فى أسواق الدولة عند نفس المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب نتيجة لسياسة التوزيع بالبطاقات التى اتبعت ابان تلك الفترة . أما أسعار المنتجات فى أسواق الكولخوز فقد ارتفعت فى الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٤٣ حوالى ١٥ مره(٢) .

وقد أدى وجود التضخم المكبوت فى أسواق الدولة والتعاونيات وارتفاع الأسعار فى أسواق الكولخوز الى توزيع الدخـول لصالح الكولخوزيين على حساب سكان المـدن .

وقد كان السبب الأول للتضخم خلال فترة الحرب هو ازدياد معدلات الانفاق غير الاستهلاكي بعد أن كانت الأجور هى العامل الأول فى ظهـور الضغوط التضخمية التى سـادت فى فترة ماقبل الحرب . وعلى عكس ماكان الوضع عليه قبل الحرب فان الميزانية قد لعبت دورا تضخميا خلال الحـرب

(٢) بلغت الاعانات المالية التى منحت لصناعات السلع الانتاجية فى فترة الحرب وما بعدها الارقام التالية (بلايين الروبلات) :

١٩٤٣	٤ر٦	١٩٤٦	٢٥ر٨
١٩٤٤	٨ر١	١٩٤٧	٣٤ر١
١٩٤٥	١٣ر٦	١٩٤٨	٤١ر٢

وبعد ارتفاع الاسعار عام ١٩٤٩ انخفضت الاعانات المالية الى ٠ر٦ بليون عام ١٩٤٩ و ٦ر٦ بليون عام ١٩٥٠ .

أنظـــر :

Ibid., p 182 ; R. W. Davies : The Development.. op. cit., p 316

(١) F. Holzman ; Soviet Inflationary.. op. cit.. p 182

حيث حققت عجزا خلال السنوات من ١٩١١ الى ١٩٤٣ بلغ ٥ر٩٠٣ بليون روبل ، أى أكثر من إجمالى الفائض المحقق خلال السنوات من ١٩٢٨ — ١٩٤٠ وقدره ٤ر٢٦ بليون روبل (١) وقد غطى هذا العجـز عن طريق الإصدار النقدى (٢) .

أما بالنسبة للفترة الثانية من هذه المرحلة والتى تمتـد من عام ١٩٤٤ الى ديسمبر ١٩٤٧ فقد تم خلالها تحقيق فائض فى ميزانية الدولة (٣) نتيجــة لمعدلات النمو السريعة فى الصناعة والزراعة والتداول السلعى مما أدى إلى تحسن المراكز المالية للمشروعات والتى ساعدت بدورها على نمـو إيرادات ميزانيـة الدولة (٤) .

---

(١) F. Holzman Ssviet Taxation, op. cit., p 229

(٢) Ibid., p 230 .

(٣) جدول يبين تطور ايرادات ونفقات ميزانية الدولة

من ١٩٤٤ الى ١٩٤٨ (ببلايين الروبلات)

السنة	الايرادات	النفقات	الفائض
١٩٤٤	٧ر٢٦٨	٠ر٢٦٤	٧ر٤
٤٥	٠ر٣٠٣	٦ر٢٩٨	٤ر٣
٤٦	٤ر٣٢٥	٥ر٣٠٧	٩ر١٧
٤٧	٢ر٣٨٦	٣٦١ ٥	٧ر٢٤
٤٨	٥ر٤١٠	٩ر٣٧٠	٦ر٣٩

المصدر :

Ibid., 229

(٤) Soviet Finnanoial System, op. cit., p 117

وقد انخفضت حدة التضخم بعد عام ١٩٤٠، فانخفضت أسعار المنتجات في أسواق المزارع الجماعية في عام ١٩٤٥ بحوالى ٤٣ ٪ عن مستواها عام ١٩٤٣ ويعزى هذا الانخفاض الى قيام الدولة بزيادة المعروض من السلع الاستهلاكية بصورة مطرده . كما قامت الدولة أيضا ببيع بعض السلع الاستهلاكية في مخازن خاصة بأسعار أعلى من أسعار البطاقات الأمر الذى أدى الى انخفاض أسعار السلع في أسواق المزارع الجماعية الى مستوى الأسعار التي تبيع بها الحكومة(١)

وقد أعلنت الدولة في ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ أنه إزاء التزايد الهائل فى حجم العملة المتداولة فى الأقتصاد بسبب ظروف الحرب، فضلا عن الغنم الكبير الذى عاد على بعض فئات المجتمع خلال هذه الفتره (الكولخوز - المضاربين) ورغبة من الحكومة في إقامة نظام نقدى جديد يتسم بالإستقرار فانها لجأت الى مجموعة من التدابير التي عرفت باسم « الإصلاح النقدى لعام ١٩٤٧ .

وتتلخص التدابير التي اتخذت فى الآتى

(١) الغاء نظام توزيع السلع الأستهلاكية الصناعية والمواد الغذائية بالبطاقات واقامت نظام موحد للائتمان فى متاجر الدولة (بدلا من النظام السابق الذى كان يسود فيه سعران للسلعة الواحدة ، أحدهما السعر المحدد بالبطاقة والثانى السعر الحر الذى تباع به فى متاجر الدولة) .

(٢) احلال عملة جديدة محل العملة المتداوله ذات قيمة أعلى بنسبة ١٠ : ١ (أى أن يستبدل روبل واحد جديد : ١٠ روبل قديم) ورغبة من الحكومة فى عدم الأضرار بحقوق المودعين فى بنوك الأدخار فقد تم تغيير قيمة الودائع بنسب تختلف حسب قيمة الوديعة وذلك على النحو التالى :

(١) F. Holzman ; Soviet Taxation. op. cit., pp 231 - 232

الودائع التى لاتتجاوز ٣٠٠٠ روبل ظلت قيمتها دون تغيير .

الودائع من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ روبل تم تقييمها على أساس نسبة ١ : ١ بالنسبة للثلاثة آلاف روبل الأولى وبنسبة ٣ روبل قديم : ٢ روبل جديد فيما يزيد على ذلك :

أما المبالغ التى تتجاوز ١٠٠٠٠ روبل فانه جرى تقييمها بنسبة ٢ روبل قديم : روبل واحد جديد .

وقد أستبدلت سندات جديدة بالسندات الحكومية التى كانت قائمة وقتذاك بسعر ٣ روبل قديم الى روبل واحد جديد ، كما تغيرت أرصدة الحسابات الجارية للمنظمات التعاونية والمزارع الجماعية لدى الجوس بنك بنسبة ٥ روبل قديم الى ٤ روبل جديد أما حسابات مشروعات الدولة فلم تتأثر بالاصلاح النقدى ، كما لم تتغير قيمة الالتزامات قبل الدولة ، بمعنى أن تدفع بالعملة الجديدة بنفس المعدل السابق ، كما ظلت الأجور تدفع فى ظل السعر الجديد للعملة بنفس المعدل السابق(١) .

ومن ثم يمكن القول بأن الاصلاح النقدى لعام ١٩٤٧ قد استهدف تحقيق أمرين : الأول هو إزالة آثار التضخم المكبوت ، والثانى هو اعادة توزيع الثروة القومية بشكل يحقق العدالة بين سكان المدن وسكان الريف .

وقد ذهب F. Holzman و R. Powell و D. Hodgman الى القول بأن عدم نجاح السياسة المضادة للتضخم قبل الاصلاح النقدى يرجع الى فقدان

---

(١) H. Schwartz : Russia's, op. cit., pp 478 - 481 : F. Holzman Soviet Taxation, op. cit., p 232

الترابط بين ميزانية الدولة والجوس بنك وعدم التنسيق بين سياستهما , فالضآلة النسبيه لفائض الميزانية ، بل والعجز الذى تحقق فى بعض سنوات الحرب قد اديا الى عدم امتصاص آثار التوسع التضخمى فى القروض قصيرة الاجل التى أصدرها الجوس بنك ، بمعنى أن سياسة فائض الميزانية وسياسة التوسع الائتمانى فى هذه الفترة هما المسئولتان عما حدث من تضخم فى فترة ما قبل الحرب ،وأن كان Hodgman يميل إلى اعطاء وزن أكبر لسياسة الميزانيـة فى المسئـــولية عن التضخم(١)

٣ — الوضع الاقتصادى فى فترة ما بعد الاصلاح النقدى عام ١٩٤٧ :

وبعد الاصلاح النقدىعام ١٩٤٧ اتسمت الأوضاع الاقتصاديةفى الاتحاد السوفيتى بالاستقرار . فقد زالت الى حد كبير مظاهر التضخم المكبـوت الذى تولد خلال فترة الحرب، وكان ارتفاع الأجور بطيئا(٢)وبمعدل أبطأمن معدل ارتفاع الانتاجية(٣) ، ومن ثم ترتب على ذلك انخفاض أسعار السلع الصناعية

D. Hodgman ; Soviet Monotary Control. op. cit., p 122 (١)

(٢) قدر ارتفاع الأجور فى الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ بنسبة ٢٧ ٪ فى المتوسط انظر .

A. Pedalino : Inflation. op. cit., p 169

(٣) ذكر A.Nove أن العامل الصناعى المتوسط قد تجاوز معدل انتاجه بحوالى ٣٩٪ فى عام ١٩٥٠ ، وفى عام ١٩٥٦ تجاوزها بـ ٥٥ ٪ . وفى بعض الصناعات كانت النسبة أكبر من ذلك بكثير ، ففى آخر عام ١٩٥٦ بلغت هذه النسبة حوالى ٩٦٪ فى صناعات الهندسة الكهربائية ، وحوالى ٩٢٪ فى الصناعات الثقيلة و ٨١٪ فى صناعة السيارات ،

أنظـــر :

A. Nove ; The Soviet Economy. op. cit., p 240

الأساسية . كما أدى انخفاض معدل الانفاق غير الاستهلاكى والارتفاع البطىء للاجور الى انخفاض الرقم القياسى لاسعار السلع الاستهلاكية التى تباع فى متاجر الدولة والتعاونيات ، كما انخفضت أيضا أسعار المنتجات فى أسواق المزارع الجماعية ، وان كان ذلك بدرجة أقل من انخفاض أسعار المنتجات التى تباع فى أسواق الدولة .

ويقف الاستقرار النسبي للاجور وراء ما حدث من انكماش فى الاقتصاد القومى فى فترة ما بعد الإصلاح النقدى عام ١٩٤٧ ، فقد كانت الخطط تعد بدرجة عالية من الكفاءة والواقعية ، كما ذكر الكتاب السوفيت أن رقابة الجوس بنك على الأجور كانت ذات أثر فعال فى تجنب زيادتها غير المخططة(١) .

وقد اختلفت الاوضاع المالية فى فترة ما بعد الحرب عنها فى الفترة السابقة فعلى حين بلغ ارتفاع القروض قصيرة الاجل فى الفترة بين ١٩٣٠ — ١٩٤٠ ضعف ما تحقق من فائض فى ميزانية الدولة ، فان ما حدث فى فترة ما بعد الحرب هو العكس ، اذ ارتفعت القروض قصيرة الأجل من ٥٩٫٥ بليون روبل فى أول يناير ١٩٤٦ الى ٢٤٣٫٦ بليون روبل فى أول يناير ١٩٥٧ أى بزيادة قدرها ١٨٤٫١ بليون روبل فى حين بلغ فائض الميزانية المحقق خلال نفس الفترة ٢٥٨٫١ بليون روبل . ويعتقد F. Holzman أن هذا الفائض قد قد تخلص من بقايا التضخم المكبوت الذى تولد ابان الحرب(٢) .

وقد ذكر D.Hodgman أن التوسع فى منح قروض مصرفية قصيرة الأجل

---

(١) F. Holzman ; Soviet Inflationary. op. cit., p 183

(٢) F, Holzman ; Soviet Taxation. op, cit. p 240

للمشروعات لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل، ثم توجيه هذه القروض الى سوق العمل نتيجة نقص المعروض من المدخلات الاخرى المستخدمة في الانتاج قد أدى الى تدفق النقود الى أيدى السكان مما جعل الجوس بنك عاجزا عن استردادها مرة أخرى، ومن ثم ترك أمر استعادتها لميزانية الدولة (١)

وجملة القول أن سياسة الميزانية وسياسة الجهاز المصرفي (والتي تتمثل في رقابة محكمة على استخدام المشروعات لارصدة الأجور وفقا للخطط الخاصة بها، وزيادة هذه الاجور بدرجه أقل من زيادة الانتاجية، وكذلك رقابة الجهاز المصرفي على استخدام الائتمان الممنوح للمشروعات سواء بالنسبة للتشغيل الجارى أو للاستثمار، وكذلك الزام المشروعات بايداع أرصدتها النقدية التي تتجمع لديها يوميا بحساباتها لدى الجوس بنك، فضلا عن تنمية المدخرات النقدية) قد أدت الى حالة الاستقرار التي اتسم الاقتصاد السوفيتي في فترة مابعد الاصلاح النقدي عام ١٩٤٧

(١) D. Hodgman : Soviet Monetary Control. op. cit.. p 120

R. W. Davies ; The Development. op. cit , p 316

المطلب الثالث

كيفية تحقيق التوازن الاقتصادى العام ودور الجهاز المصرفى فيه

أتضح لنا فى سياق هذه الدراسة أن تحقيق تناسق الخطة عندإعدادهـــا (عن طريق استخـــدام الموازين التخطيطية التى تعرضنا لهـــا فيما تقدم) يستهدف تحقيق توازن الهيكل الاقتصادى في مجموعـــه فى بداية كل فترة مخططة وذلك على النحو الذى تعكسه الخطه الاقتصادية القومية. فعلى سبيل المثال، استخدمت موازين الدخول والنفقات النقدية للسكان أثناء اعداد الخطة لتحقيق التوازن المقدم بين الانفاق على الاستهلاك الفردى الذى يتم من خلال السوق (والذى يستوعب الجزء الأكبر من الدخل القومى) وبين انتاج السلع والخدمات التى تطرح فى السوق. واستهدفت خطة النقـد لاجوس بنك تحديد مقدار الاصدار النقدى الاضافى الذى تطلبه حاجة المبادلات خلال فترة الخطة أو مقدار ما ينبغى امتصاصه من التداول النقدى.

وقد اتضح لنا أيضا أن للجهاز المصرفى دورا يؤديه أثناء تنفيذ الخطـة من خلال وظيفتى التمويل والرقابة المعهود بها اليه. فقيام الجهاز المصرفى بتقديم الائتمان المخطط للوحدات الاقتصادية لتمويل نشاطها الجـــارى والاستثمارى يمكنها من تنفيذ المهام المخططة الموكولة اليها. وقد رأينا كيف أن وظيفـــة الرقابة التى يمارسها الجهاز المصرفى على الوحدات الاقتصادية تعتبر مكملة لوظيفة التمويل، وكيف أنهما تسعيان معا جنبا إلى جنب نحو هدف أساسى هو تحقيق توازن المشروع أثناء تنفيذ الخطة الأمر الذى يضمن انتاج القدر المخطط من السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها.

وقد يحدث فى غمار تنفيذ الخطة أن يقع خلل ما يصيب التـــوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية الامر الذى قد يؤدى الى حدوث ضغوط تضخمية . فكيف يمكن تحديد حجم هذا الخلل النقدى ، وماهى سبل علاجه؟

يستطيع الجوس بنك اكتشاف الخلل النقدى عن طريق متـــابعة حركة المدفوعات والمتحصلات الفعلية ومقارنتها بأرقام الخطة النقـــديه على مستوى المشروعات وعلى مستوى كل فرع من فروعه، فاذا ما زادت حركة المدفوعات الفعلية عن الخطة اقليميا أو قوميـا ، كان هذا نذيرا بحدوث خلل نقـدى فى اتجاه تضخمى ، أما فى حالة زيادة حركة المتحصلات الفعلية عن المخططـة فان الخلل النقدى يكون فى اتجاه انكماشى .

ويمكن للجوس بنك أيضا أن يتبين حجم الاختلال بين الدخول النقـدية التى حصل عليها السكان بالفعل وقيمة السلع المتاحة للبيع فى الاسواق من خلال مراجعة للموازين المحاسبية accounting balances للدخول والنفقات النقدية الفعلية للسكان التى تتولى الادارة المركزية للاحصاء أعدادها كل ثلاثة شهور على أساس الارقام الفعلية المحققة .

فاذا ما تحدد حجم الخلل النقدى (والذى تعرفنا فيما تقدم على أهم أسبابه) فان السلطات النقدية تسعى الى استعادة التوازن النقدى مرة أخرى خلال فترة سريان الخطة ـ بواسطة استخدام بعض الوسائل التى سوف نتعرف عليها حالا .

ونقرر من البداية أن افتراض تعديل هيكل عرض السلع الاستهلاكية من الناحية الكمية وفقا لهيكل الطلب عليها غير وارد ، بمعنى أنه يتعذر تماما زيادة المعروض من هذه السلع فى الفترة القصيرة على افتراض استنزاف الكمية المخططة من المخزون السلعى . وتفسير ذلك أن التخطيط يفترض الاستخدام الكامل

للموارد الانتاجية (أى للمدخلات المختلفة التى تستخدم فى انتاج هذه السلع) وفقا للاولويات المقررة ، هذا بالاضافة الى أنه لا يمكن الاعتداد بحجم السلع الاستهلاكية التى تستورد من الخارج فى التأثير على حالة العرض الكلى لهذه السلع فى الاسواق نظرا لأن نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة لا تتجاوز ١٪ من اجمالى حجم السلع الاستهلاكية(١)

ونقرر أيضا أن الدولة لا تلجأ الى تخفيض الاجور النقدية كأداة لامتصاص الفائض من القوة الشرائية المتاحة للسكان نظرا لما قد يترتب على هذا الاجراء من آثار نفسية واجتماعية سيئة قد تهبط بانتاجية العمل الامر الذى يؤدى الى استفحال حجم الخلل النقدى .

وسائل تحقيق التوازن النقدى القومى:

يمكن للسلطات النقدية معالجة الخلل النقدى الذى يصيب الاقتصاد القومى باحدى الوسائل التالية : —

١ — تعديل أثمان السلع الاستهلاكية والخدمات.

إذا ما اتضح للسلطات النقدية أن قيمة الانفاق النقدى للسكان تتجاوز قيمة السلع والخدمات المعروضة للبيع فى الاسواق ، فانها يمكن أن تلجأ إلى رفع أثمانها لامتصاص القدر الزائد من وسائل الدفع النقدية . وهنا ويبرز دور الضريبة على رقم الاعمال كأداة مرنة تناور بها الدولة فى استعادة التوازن بين التيارات النقدية والسلعية ، اذ تقوم الدولة بزيادة سعر الضريبة بالقدر الذى يحقق هذا التوازن بين دخول السكان وأثمان السلع الاستهلاكية التى تباع بها

(١) M, Lavigne : Planification, op. cit., p 396

للمستهلكين ، ثم تتولى الضريبة تعبئة الفائض المحقق (ويتمثل فى الفرق بين قيمة تكلفة السلعة + الارباح المحققة وبين ثمن التجزئة الذى تباع به السلعة) وتحويلة إلى ميزانية الدولة بوصفها أحد مصادر تمويل الاستثمارات .

ويباشر الجهاز المصرفى دورا أساسيا فى ممارسة هذه الوسيلة . فقد تقدمت الاشارة الى أن المدفوعات الخاصة بالاجور والمرتبات التى تدفع للعاملين بالمشروعات تعتبر من أهم المدفوعات النقدية للجوس بنك حيث تمثل حوالى ٨٠٪ من اجمالى المدفوعات فى خطة النقد[١] ، وقد رأينا أن حوالى ٩٠٪ من اجمالى الدخول النقدية للسكان توجه للانفاق الاستهلاكى[٢]. ولما كان الجوس بنك يقوم بمراقبة المدفوعات الخاصة بالأجور فى كل مشروع من المشروعات بحكم أنه يحتفظ بالموارد النقدية المخصصة لهذا الغرض ، كما أنه يحتفظ بنسخة من خطة العمل والأجور التى تتضمن بصورة مفصلة قيمة الأجور التى سيدفعها المشروع خلال السنة موزعة على فترات ربع سنوية(٣) ، فانه من ثم يكون فى قدرته الوقوف على مدى اتفاق مدفوعات الأجور الفعلية مع المدفوعات المخططة ، أو مدى انحراف الواقع عن المخطط ، ويمكنه بالتالى تحديد حجم النقد الاضافى الذى تسرب الى التداول خلال فترة زمنية معينة .

وتؤدى الموازين المحاسبية للدخول والنفقات النقدية للسكان دوراً آخر فى تحديد أنواع السلع التى ازداد الطلب عليها وحجم هذا الطلب ومرونته، ومن ثم يمكن على ضوء النتائج التى تستخلص من هذه الموازين تحديد نسبة الضريبة

---

(١) أنظر ماتقدم ص ١٨٧ .

(٢) أنظر ماتقدم ص ٩٤ .

(٣) أنظر ماتقدم من ص ٣٣٦ الى ٣٣٩ .

التى تضاف الى قيمة هذه السلع لامتصاص جانب من القوة الشرائية الزائدة عن حاجة التداول وبحيث يمكن تحقيق التوازن بين الطلب والعرض بالنسبة لكل سلعة على حدة وبالنسبة للمجموعات المختلفة من سلع معينة .

٢ — استخدام القروض العامة والضرائب المباشرة :

يمكن امتصاص جانب من القوة الشرائية المتاحة فى أيدى السكان عن طريق اصدار سندات حكومية تستهلك على آجال طويلة وقد عرف الاقتصاد السوفيتى العديد من هذه القروض ابتداء من مرحلة التصنيع وتحويل الزراعة الى الجماعية(١).

---

(١) كانت القروض العامة فى الاقتصاد السوفيتى مصدر ايراد منتظم للميزانية العامة للدولة وبالتالى لتموين التراكم ففى فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية بلغت قيمة قروض الدولة التى اكتتب فيها السكان حوالى ٥٠٠٠ مليون روبل . وفى أثناء الحرب حققت القروض أكثر من ٧٦٠٠ مليون روبل خصص منها حوالى ١٣٪ لتمويل نفقات الدفاع الوطنى وفى أثناء الخطة الخمسية الرابعة بلغت حصيلة القروض حوالى ١١٧٠٠ مليون روبل،أرتفعت الى ١٣٦٠٠ مليون روبل أثناء الخطة الخمسية الخامسة . وفى عام ١٩٥٦ أصدرت الدولة قرضاً قدره ٣٢٠٠ مليون روبل لتنمية الاقتصاد . وفى عام ١٩٥٧ أصدر قرض مدته خمس سنوات قدرة ١٢٠٠ مليون روبل . غير أنه ابتداء من عام ١٩٥٨ قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى والحكومة السوفيتية التوقف عن اصدار المزيد من القروض التى يكتتبها المواطنين ، وتأجيل سداد القروض التى حل ميعادها لمدة عشرين عاماً فقد اتضح أن استمرار القروض التى يكتتب فيها الجمهور كان يعنى سداد مبلغ
مليون روبل عام ١٩٦٧ وهو ما يعادل تقريباً الدخل المتوقع من الاكتتابات فى القروض وهذا يتطلب اصدار قروض أخرى على نطاق أكبر لامتصاص القوه الشرائية الاضافية التى جاءت نتيجة سداد القروض القديمة الأمر الذى كان سيشكل عبئاً ثقيلا على المواطنين .

أنظـــر :

Sovlet Financial System. op- cit.. pp 280 - 281 : Loucks & Whetney ; Comparative. op. cit., p 452

ويعتبر شراء السندات الحكومية أمرا اختياريا للمواطنين ، غير أن لجان الحزب الشيوعي داخل الوحدات الاقتصادية ولجان بيع سندات الحكومة التابعة لنقابات العمال تمارس عادة ضغوطا أدبية على العمال والموظفين لشراء سندات الحكومة التى تطرح للبيع(١)

وتقوم بنوك الادخار ببيع وشراء سندات الدين العام ودفع جوائز اليانصيب الخاصه ببعض قروض الدولة ، كما تقوم بالاحتفاظ بسندات الدين فى خزائنها(٢)

غير أنه لا يمكن اعتبار القروض العامة وحدها أداة ذات وزن كبير فى تحقيق التوازن النقدى .

أما استخدام الضريبة المباشرة التى تفرض على المواطنين كوسيلة لاستعادة جانب من الدخول النقدية الموزعة على السكان ، فان السلطات النقدية لا تلجأ إلى زيادة سعر هذه الضرائب لما لها من أثر نفسى سىء على العمال فى ظل نظام اقتصادى يقوم على استخدام الحوافز المادية لزيادة انتاجية العمل ودفع عجلة الانتاج ولهذا يلاحظ أن الضريبة على المرتبات والأجور تمثل حوالى ٨٪ فقط من اجمالى ايرادات الميزانية(٣) .

٣ — تشجيع الادخار الاختيارى :

بعد أن توقفت الدولة عن اصدار القروض التى يكتتب فيها المواطنين ابتداء من عام ١٩٥٨ ، كان السبيل الآخر لجذب المدخرات الشخصية هو

---

(١) Ibid., pp 451 – 452

(٢) Soviet Financial System, op. cit., p 277

(٣) أنظر ما تقدم ص ١٧٩

تشجيع الادخار الفردى بهدف تقليل حجم القوة الشرائية الموجهة للاستهلاك .

وتعتبر بنوك الادخار الوعاء الضخم الذى تدجمع فيه مدخرات المواطنين السوفيت فى صورة ودائع ذات أشكال مختلفة(١) .

وقد لوحظ تزايد المدخرات باستمرار لدى بنوك الادخار ، كما لوحظ

---

(١) هناك أنواع مختلفة من الودائع فى بنوك الادخار هى :

— الودائع القابلة الدفع عند الطلب ، وهى الودائع الأكثر شيوعاً ، وللمودع أن يسحب وديعته كلها أو جزء منها فى أى وقت يشاء . وتبلغ الفائدة على هذه الودائع ٢٪ سنوياً .

— الودائع المحددة المدة بشرط ألا تقل عن ستة شهور . ويبلغ سعر الفائدة لهذه الودائع ٣٪ سنوياً .

— ودائع الطوارئ ، وهذه تحكمها ظروف نوعية خاصة لتقدير المودع . فمثلا يمكن للآباء فتح حسابات ادخار بأسماء أطفالهم مشترطين ألا تصرف اليهم الا بعد انتهاء دراستهم أو عند بلوغهم سن الرشد .

— ودائع اليانصيب ، وتدفع فائدتها فى صورة جوائز يتم السحب عليها مرتين فى السنة وبالنسبة لكل ألف من ودائع اليانصيب يحصل ٢٥ فائزاً على جوائز تصل قيمتها الى ٢٠٠٪ أو ١٠٠٠٪ أو نحو ذلك متوسط أرصدتهم ، والمودعون الفائزون هم وحدهم الذين يحصلون على فائدة .

— الحسابات الجارية التى تفتحها بنوك الادخار بناء على طلب المودعين . وهذه الحسابات لا تختلف عن الودائع القابلة الدفع عند الطلب سوى أنه يجوز استخدام الشيكات التى تحرر بأسم شخص آخر فى السحب من الحسابات الجارية ، فى حين أنه يتعين أن السحب من الودائع القابلة الدفع عند الطلب بواسطة المودع شخصيا .

أنظــر فى ذلك :

Soviet Financial System, op. cit., pp 275 - 276

أيضا تزايد عدد المودعين من عام لآخر(١) .

(٤) الاصلاح النقدى :

وأخيرا قد تلجأ السلطات النقدية ، عند إزدياد حجم التداول النقدى فى الاقتصاد ، الى الاصلاح النقدى بغية التقليل من كمية وسائل الدفع التى تخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية اذا ما لوحظ زيادتها بدرجة كبيرة قياسا وقيمة المعروض من هذه السلع

والجوس بنك - بحكم كونه الجهة القوامه على إصدار النقد وتنظيم تداوله فى الاقتصاد - هو الذى يتولى تقدير النسبة التى يتم على أساسها استبدال العملة الجديدة بالعملة القديمة بحيث تتفق كمية العملة الجديدة التى ستطرح فى التداول مع الحاجة الفعلية للمبادلات .

(١) جدول يبين تطور المدخرات الفردية فى الاقتصاد السوفيتى بالمقارنة لعام ١٩٤٠ (طبقا لآخر احصائية متاحة) :

السنة	أرصدة ودائع الادخار بملايين الروبلات	النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة لعام ١٩٤٠	عدد المودعين بالملايين
١٩٤٠	٠ر٧		غير متوافر
١٩٥٠	١ر٩	٢٧١	» »
١٩٥٧	٨ر١	١١٥٧	» »
١٩٦٠	١٠ر٩	١٥٥٧	٥٢ر٣
١٩٦٥	١٨ر٧	٢٦٧١	٥٧ر٤
١٩٦٧	٢٦ر٩	٣٨٤٣	٦٤ر٠
١٩٦٨	٣٢ر٤	٤٦٢٩	٦٨ر٠

المصدر :

M. Lavigne , Planification. op, cit, p 397 , V. Perelegin ; Finance. op, cit., p 175

ولا تلجأ السلطات النقدية الى الاصلاح النقدى كحل لمشكلة النقـــود القانونية التى تفيض عن حاجة التداول الا إذا تعذر عليها تحقيق إنخفاض مؤثر فى حجم النقود المتداولة بالوسائل الأخرى وذلك على نحو ما حـدث تاريخيا فى الأعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٤٧

اتضح من ذلك كله أن الجهاز المصرفى يسهم - من خلال قيامه بوظيفتى التمويل والرقابة - فى تحقيق التوازن المالى للمشروعات العاملة فى الاقتصاد . وهذا التوازن هو سبيل تحقيق التوازن الاقتصادى العام

وقد يحدث أن تظهر بعض الضغوط التضخمية فى الاقتصاد على نحـو ما حدث فى فترات تاريخية معينة ، الا أنه قد تبين لنا أن هذه الضغوط تعتبر ظاهرة قاصرة على التداول فقط ، وأن وسائل علاجها تتمثل إما فى تعـديل أثمان السلع الاستهلاكية والخدمات أو فى استخدام الأدوات المالية (القروض العامة والضرائب المباشرة) أو تشجيع الادخار الاختيارى أو اصــــلاح النقد ذاته .

خلاصـــة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الجهاز المصرفى فى الاقتصاد المخطط والدور الذى يباشره فيه . وقد اتخذنا من الجهاز المصرفى السوفيتى نموذجا لدراستنا على أساس أن الاتحاد السوفيتى كان الدولة الرائدة الأولى التى اتخذت من التخطيط الشامل أسلوبا تسير به عجلة النشاط الاقتصادى فيها ، كما اتخذ الجهاز المصرفى السوفيتى نموذجا بنيت على نمطه سائر الأجهزة المصرفية فى دول أوروبا الشرقية المخططة وتحددت وظائفها نقلا عنه ، وذلك فى مرحلة أولى ، الى أن تبين بعد ذلك ضرورة إدخال تعديلات تأخذ فى الاعتبار اختلاف ظروف بعض اقتصاديات أوروبا الشرقيـة عن ظروف الاقتصاد السوفيتى .

ونظرا لارتباط الهيكل المصرفى بالهيكل الاقتصادى ، فقد افتتحنا دراستنا بمبحث تمهيدى عرضنا فيه الخصائص الأساسية للاقتصاد السوفيتى اعتباراً من مرحلة التصنيع وذلك للتعرف على المناخ الاقتصادى الذى يباشر الجهاز المصرفى فيه وظائفه ومهامه . وقد اتضح أن خصائص الاقتصاد السوفيتى تتلخص فى ثلاث الأولى ، هى الملكية الاجتماعية للشطر الأعظم من وسائل الانتاج والتى تتخذ شكلان أساسيان هما : الملكية المباشرة للدولة والتى تسيطر على حوالى ٩١٪ من كافه الأصول الانتاجية فى الاقتصاد ، ثم ملكية المزارع الجماعية والملكية التعاونية .. إلا أنه مع سيطرة الملكية الاجتماعية على الموارد والقدرات الانتاجية ، فان الاقتصاد السوفيتى قد ظل اقتصاد مبادلات نقدية تؤدى فيه النقود دورا أساسيا . ومع سيادة الملكية

الاجتماعية فقد أصبح الانتاج يستهدف اشباع حاجات المجتمع بأسره ، وهذه هى الخصيصة الثانية التى تميز الاقتصاد السوفيتى عن اقتصاد السوق الذى يستهدف من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج تحقيق أقصى الأرباح الممكنة لطبقة أصحاب رؤوس الأموال . أما الخصيصة الثالثة والأخيرة فهى اتباع نظام التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل والملزم لتنمية الاقتصاد وذلك عن طريق تنظيم حركة الوحدات الاقتصادية العاملة فى الاقتصاد بما يؤدى الى تحقيق الأهداف التى تتوخاها الدولة ويستند هذا التخطيط الشامل أساسا الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج

وقد بينت الدراستان هذه الخصائص جميعها قد انعكست على الجهاز المصرفى حيث يتميز بأنه يدخل فى إطار ملكية الدولة التى تديره وتستخدمه فى تحقيق المؤشرات الواردة فى الخطة الاقتصادية القومية

وعنيت الدراسة بعد ذلك بالتعرف على أمرين أساسيين أولهما هو خصائص النظام النقدى السوفيتى ، وثانيهما هو علاقة الجهاز المصرفى السوفيتى بعملية التخطيط سواء فى مرحلة إعداد الخطة القومية أو فى مرحلة تنفيذها .

وفى سبيل الالمام بخصائص النظام النقدى السوفيتى ، تعرضت الدراسة للدور الذى تؤديه النقود والأثمان فى الاقتصاد وقد تبين لنا كيف فشلت فى السنوات الأولى من الثورة الشيوعية تجربة تسيير الاقتصاد القومى بدون استخدام النقود عن طريق تنظيم التبادل المباشر للمنتجات والخدمات، وبذلك زال الوهم الذى سقط فى شراكه بعض غلاة الأقتصاديين السوفييت الذين نادوا بالاستغناء عن النقود عندما تصوروا ضرورة إختفاء المبادلة النقدية فى فترة الانتقال للاشتراكية فقد استمرت النقــود فى مباشرة دورها فى

الاقتصاد السوفييتي الذي احتفظ بالقالب السلعي للمنتجات ، فيما عدا أنه لايمكن تحويل هذه النقود الى رأسمال عن طريق استخدام عمال إجراء .

وقد كان طبيعيا أن يلي ذلك دراسة لنظام الأثمان بصفتها التعبير النقدى عن القيمة . وقد اتضح لنا أن عملية تكون الاثمان في الاقتصادقدارتكزت أساسا الى النظرية الماركسية في القيمة وفحواها أن الذى يحدد مقدار قيمة أية سلعة هي كمية العمل الاجتماعي الضرورى اللازم لانتاجها ثم تعرفنا أيضا على أنواع الأثمان المخططة ، واتضح لنا أن أثمان التجزئة المخططة لسلع الاستهلاك تتضمن عنصراً هاما للغاية هو الضريبة التي جرى على تسميتها بالضريبة على رقم الأعمال والتي تعتبر نتيجة لتحديد أثمان السلع الاستهلاكية عند مستوى يحقق التوازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة في سوق هذه السلع . وهذه الضريبة تحول حصيلتها الى الموارد المركزية للدولة عن طريق نظام الثمن

وقد تبين لنا أيضا أن الأثمان تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد السوفييتي حيث تستخدم الى حد كبير تخصيص الموارد ، وإعطاء وحدات الإنتاج المادى المختلفة تعبيراً قيميا يسمح بتجميعها ، وبالتالى بناء الموازين القيمية اللازمة لإعداد الخطة وتحقيق تناسقها الداخلي على أساس الموازين العينية . وتستخدم الأثمان أيضا في تحديد مستوى الدخول الحقيقية للافراد فضلا عن توزيع الدخول بين المدينة والريف ، كما أنها تستخدم كأداة للرقابة على نشاط المشروعات الإنتاجية .

ثم استعرضت الدراسة بعد ذلك تطور الجهاز المصرفي السوفييتي منذ عام ١٩١٧ في ارتباطه بتطور هيكل الاقتصاد ذاته . وقد برزت لنا التغيرات التي

طرأت على الهيكل المصرفى فى رحلة تطوره كنتيجة للظروف التاريخية التى مر بها الاقتصاد السوفييتى ، وكيف تبلورت معالم هذا الهيكل فى عدد محدود من الوحدات الإئتمانية المتخصصة غير المتنافسة وتتمثل فى بنك الدولة أو « الجوس بنك » كما يطلق عليه ، وهو حجر الزاوية فى النظام المصرفى كله حيث يقوم بوظائف البنك المركزى والبنوك التجارية معا فى إقتصاديات السوق ، مع إختلاف فى كيفية أداء هذه الوظائف تبعا لإختلاف الخصائص الاقتصادية لكل من اقتصاد السوق والاقتصاد السوفييتى ويقوم بنك الاستثمار أو « سترورى بنك » بتمويل الجانب الأعظم من الاستثمارات فى الاقتصاد . أما بنك التجارة الخارجية أو « فينشتورج بنك » فمن أهم وظائفه تمويل التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتى . وتختص شركة بنوك الادخار ، والتى بلغ عددها أكثر من ٧٨٠٠ بنك بتجميع مدخرات الافراد وذلك لتهيئة موارد ائتمانية لبنك الدولة تستخدم فى التمويل المخطط للمشروعات .

وقد اتضح لنا أن معيار تخصص هذه الوحدات الائتمانية يتمثل فى طبيعة العمليات التى تقوم بتمويلها فقد اتضح مثلا أن بنك الدولة يقوم بتمويل النشاط الجارى للمشروعات عن طريق تقديم قروض قصيرة الاجل اليها . أما بنك الاستثمار «سترورى بنك» فيقوم بتمويل النشاط الاستثمارى للمشروعات (فيما عدا الاستثمارات فى قطاع الزراعة) .

وقد تعرضت الدراسة فى هذا الموقع منها لوظائف وحدات الجهاز المصرفى بصفه عامة ، كما ناقشت مدى قدرة بنك الدولة على خلق الائتمان بالمقارنة بما تقوم به البنوك التجارية فى اقتصاد السوق . وقد اتضح أن لبنك الدولة القدرة على ذلك ، الا أن حدودها محكومة بخطة الائتمان التى يعمل البنك وفقا لها .

وقد تطلبت دراسة النظام النقدى السوفيتى التعرف على أنواع وسائل الدفع

المتداولة فى الاقتصاد والنظم والقواعد التى تحكم تداول كل منها . فتعرضت الدراسة للائتمان ووظائفه فى الاقتصاد والقواعد التى تنظمه . وقد تبين أن سلطة منح الائتمان يختص بها الجهاز المصرفى وحده ، وأن الائتمان مخطط ويمنح لتمويل أغراض محددة بذاتها فى الخطة مقابل سعر فائدة محدد . كما يشترط أيضا أن يمنح الائتمان لفترة محددة يرد للبنك بعدها ، وأن يكون مغطى بالقيم المادية التى منح من أجل تمويلها . وبالنسبة لهذه القاعدة الأخيرة فقد قدمنا الاسانيد التى تنفى ما تردد من أن العطاء المادى للائتمان يعتبر نوعا من الضمان للوفاء بالقروض المصرفية على نحو ما هو مألوف فى اقتصاديات السوق

وقد بينت الدراسة الدور الذى يقوم به سعر الفائدة فى الاقتصاد السوفيتى المخطط على الرغم من تملك الدولة للمشروعات التابعة لها فقد اتضح أن الفائدة تستخدم كأداة لحفز المشروعات على الاقتصاد فى استخدام مواردها المالية والانتظام فى سداد القروض الممنوحة لها تجنبا لتطبيق سعر الفائدة العقابى عليها ، ولا تمثل نوعا من الدخل يحصل عليه من يتملك رأس المال فى شكله النقدى .

وقد أظهرت الدراسة أن القواعد التى تنظم التداول النقدى تفرق بدقة بين دائرتين من المدفوعات ، تحيط الأولى بالمدفوعات التى تتم بالنقد المصرفى ويطلق عليها التسويات غير النقدية وتصل نسبتها الى حوالى ٩٠ ٪ من إجمالى المدفوعات فى الاقتصاد ، وتشمل الدائرة الثانية المدفوعات التى تتم بالنقود الورقية التى تصدر من بنك الدولة ، مع تبيان النظم الموضوعة للالتزام بحدود كل دائرة . وقد استهدفت هذه التفرقة بين قطاعى تداول النقود أن يقتصر التعامل بالنقد القانونى على العمليات المتعلقة بقطاع المستهلكين سواء من حيث الحصول على نقد أو انفاقه ، وبالتالى خفض حجم المتداول من هذا النقد الى

أدنى حد ممكن   الأمر الذى يتيح للدولة السيطرة على كمية العملة المتداولة وتحقيق التوازن بين التيارات النقدية والتيارات السلعية   هذا فضلا عن أن أسلوب التسويات غير النقدية الذى يمارس بواسطة جهاز المقاصة ببنك الدولة يسمح بفرض رقابة على التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية المختلفة .

وعالجت الدراسة بعد ذلك كيفية تحديد كمية النقد اللازم للتداول ، وكيف أن هذا التحديد يستند الى قواعد التداول النقـــدى التى وضعها ماركس ومؤداها أن الذى يحدد كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة هو مجموع أثمان السلع التى فى التداول ومتوسط دوران سرعة النقود .

وتعرضت الدراسة للعلاقة بين الجهاز المصرفى وعملية التخطيط ، سواء عند تحضير الخطة القومية أم عند تنفيذها .

وفى سعينا الى التعرف على دور الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة، كان لا بد وأن تتعرض الدراسة أولا على نحو من التفصيل لأبعاد التخطيط الاقتصادى القومى بشقيه العينى والمالى . فقـــد عنيت الدراسة بالتعرف على التخطيط العينى أو المادى وهو نقطة البداية فى نظام التخطيط القومى الشامل، إذ تحدد الخطط العينية — على ضوء وسائل الانتاج المتاحة والممكنة — أهداف الانتاج والاستهلاك والتراكم والواردات والصادرات والعمالة ، ثم يعقب ذلك ما يقوم به التخطيط المالى من تنظيم عمليات خلق وتعبئـــة وتوزيـع واستخدام الموارد النقدية (أى التدفقات المالية) بما يحقق أهداف الخطط العينية . وهذا النوع الأخير من التخطيط ، وهو التخطيط المـــالى ، هو محور اهتمام الجهاز المصرفى فى مرحلة إعداد الخطة

وقـد تطلبت دراسة التخطيط العينى أو المادى تبيان الأدوات التخطيطية

التى يستعان بها فى تحضير الخطة القومية وتحقيق التناسق بين أجزائها . وهذه الادوات هى الموازين التخطيطية . وقد بينت الدراسة أن هـذه المـوازين تنقسم الى فئتين . الأولى وهى الموازين التخطيطية العينية وتبنى على أساس وحدات القياس العيني وتشمل : ميزان القوة العاملة والموازين السلعيـــة المختلفة وموازين الطاقة الانتاجية . وهذه الموازين العينيـة تحقق توازنات كمية جزئية . أما الفئة الثانية من الموازين التخطيطية ، فهى الموازين القيمية التى ترتكز على الموازين العينيـة ، الا أنها تعد فى صورة نقدية عن طريق استخدام الاثمان . . وتشمل الموازين القيمية : ميزان الناتج الاجتماعى وميزان الدخل القومى وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان وميزان رأس المال الثابت وجداول المدخلات والمخرجات ثم ميزان الأقتصاد القومى الذى يعتبر تركيبا يضم هذه الموازين جميعا وتستهـدف الموازين القيمية ضمان تناسق الهيكل الاقتصادى فى مجموعه كما تصوره خطة الاقتصادالقومى .

وقد ساقنا التسلسل المنطقى للدراسة بعد ذلك إلى التخطيط المالى الذى أبرزنا بوضوح تبعيته للتخطيط العينى أو المادى ، وأن الضرورة التى فرضت وجوده قد نبعت من حقيقة كون الاقتصاد السوفيتى اقتصادا نقديا تتداول فيه النقود ، وأنه لابد من وجود تيـارات مخططة لوسـائل الدفع تتناسب وتتطابق تماما مع التدفقات العينية على النحو الذى رسمته الخطة الاقتصادية القومية . وقد أوضحنا أن الخطط المالية على المستوى القومى تتضمن أولا ميزانية الدولة وتعتبر الخطة المالية الرئيسية فى النظام المالى السوفيتى ، حيث يتم عن طريقها تكوين الموارد المالية المركزية للدولة من خلال ماتحصل عليه من ايرادات من مختلف المشروعات ممثلة فى صورة ضريبة جرى على تسميتها بالضريبة على رقم الأعمال واقتطاعات من الأرباح واشتراكات التأمين الاجتماعى

ثم يتم عن طريقها استخدام هذه الموارد فى تمويل النمو المخطط لفروع الاقتصاد القومي المختلفة وقد أوضحنا أيضا علاقات التشابك بينها وبين الخطة الاقتصادية القومية من خلال دراسة لمكونات جانبي الايرادات والنفقات فى الميزانية حتى يمكن القاء الضوء على العلاقة بين التخطيط المادى والتخطيط المالى .

أما الخطط المالية التى ينشغل الجهاز المصرفى باعدادها فى مرحلة تحضير الخطة القومية فتتكون من : خطط النقد وخطط الائتمان وجانب من خطة النقد الأجنبي .

أما خطة النقد فتضع تقديرا لكمية النقود التى يتعين على بنك الدولة اصدارها أو سحبها من التداول على ضوء التوقعات المستقبلة لحساب التيارات النقدية الداخلة الى خزينة البنك من مختلف المصادر والخارجة منها لمختلف الأغراض، بمعنى أن الهدف من هذه الخطة هو ألا يوجد فى الاقتصاد القومى من النقد المتداول سوى القدر الضرورى الذى يكفى لتغطية الحاجة اليه، وبالتالى تحتفظ العملة بقوتها الشرائية وثباتها .

أما خطط الائتمان التى يقوم كل من بنك الدولة وبنك الاستثمار باعدادها ، فتضطلع بمهمة تجميع الموارد المالية الحرة التى تتجمع لدى المشروعات بصفة مؤقتة ثم اعادة توزيعها توزيعا مخططا وفقا لمقتضيات الخطط المادية فى صورة قروض تمنح للوحدات الاقتصادية لأغراض معينة ولفترات محددة .

أما خطة النقد الأجنبي فتتضمن تقديرا لكافة الايرادات المختلفة المخططة والمدفوعات المخططة للدولة من النقد الاجنبي .

وقد عرضت الدراسة على نحو من التفصيل لكيفية اعداد هـــذه الخطط

ومكوناتها وعلاقتها بالخطة الاقتصادية القومية والموازين المستخدمة فى تحقيق تناسقها ، لكى تربط مرة أخرى بين التخطيط العينى والتخطيط المالى .

وأخيراً تعرضت الدراسة للخطة المالية الاجمالية ودورها فى تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحه فى الاقتصاد والنفقات اللازمة لتحقيق أهداف خطة الانتاج والاستثمار .

أما عن دور الجهاز المصرفى فى مرحلة تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية ، فقد أبرزت الدراسة أهمية وظيفتى التمويل والرقابة التى يباشرها فى تحقيق أهداف الخطة.

فالاقتصاد المخطط يتعذر تنميته بالنسب والمعدلات المقررة فى الخطة اذا ما تركت الموارد التمويلية حرة تحت تصرف ادارات الوحدات الاقتصادية المناط بها تنفيذ الخطة ، اذ يصعب فى هذه الحالة تجنب الاسراف فى استخدام هذه الموارد ، وبالتالى تعذر تحقيق القدر المخطط من الانتاج أو تنفيذ الحجم المخطط من الاستثمارات . ولذلك فان تركيز مصادر التمويل فى يد النظام المالى والائتمانى يضمن تزويد الوحدات الاقتصادية بالموارد المالية بالقدر المناسب وفى الوقت الملائم ، أو بعبارة أخرى تحقيق أعلى حد من الكفاءة بأدنى حد من النفقات .

ويعتبر الجهاز المصرفى أيضا جهازاً للرقابة تستطيع الدولة أن تباشر من خلاله اشرافا فعالا على مجرى النشاط الانتاجى أثناء تنفيذ الخطة وأن تعمل على توجيه هذا النشاط بما يتفق والاهداف العامة حتى ولو تعارض ذلك مع مصلحة المشروع نفسه .

وقد أظهرت الدراسة أيضا أن لممارسة الجهاز المصرفى لوظيفتى التمويل والرقابة شأن كبير فى تحقيق التوازن الاقتصادى العام .

وقد تطلب التعرف على دور الجهاز المصرفى فى مرحلة تنفيذ الخطة أن تتعرض الدراسة فى ايجاز للقواعد الاساسية التى تنظم نشاط الوحدات الاقتصادية العاملة فى الاقتصاد والمناط بها تنفيذ الخطة، وحقوق هذه الوحدات فى مجال التخطيط. وقد تبين لنا أن كل مشروع من المشروعات التابعة للدولة يتمتع بحقوق الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالى، وأن له ميزانية مستقلة ويعتمد على دخله المتولد من نشاطه فى تغطية نفقاته مع تحقيق ربح يتم توزيعه واستخدامه من خلال علاقات المشروع بالجهاز المالى والائتمانى — بطريقة تخدم أساسا أهداف الانتاج والتراكم وتوفير الحوافز المادية والمعونة للعمال. إلا أن استقلال المشروع ليس مطلقا، وانما هو محكوم بخطة يلتزم المشروع بتوجيه طاقاته ونشاطه الانتاجى وفقا لها. ومن ثم كان لابد أن تتعرض الدراسة لمكونات هذه الخطة فى علاقاتها بالتخطيط الاقتصادى العام، وكيف أنها تعتبر الأساس فى تقدير حجم التمويل المصرفى المطلوب للمشروع لتنفيذ مهامه المخططة سواء تعلق الأمر بتمويل النشاط الجارى أو النشاط الاستثمارى.

ولما كانت همزة الوصل بين تحضير الخطة وتنفيذها يتمثل فى امداد المشروعات بالقوة العاملة وبوسائل الانتاج، وكان هذا الامداد يتم فى جانبه المادى وفقا لخطة يطلق عليها خطة الامدادات المادية والفنية. لذلك رأينا أن نتعرض فى عجالة سريعة لهذه الخطة بادئين باشارة موجزة لنظام توزيع الموارد المادية. وابتداء من هذه الخطة الاخيرة تتحدد الوسائل العينية والنقدية التى تمكن المشروعات من تنفيذ ما تضمنته خططها الانتاجية والاستثمارية.

وقد اتضح من الدراسة أنه فى مجال التمويل، يقوم الجهاز المصرفى بتوجيه موارده الائتمانية فى صورة قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال

العامل للمشروعات ، كما يقوم بتزويدها بقروض طويلة الأجل لتمـــويل نشاطها الاستثمارى وذلك وفقا لما هو مخطط ، وقد أتضح لنا من الدراسـة أن الائتمان المصرفى يمثل حوالى ٤٨ ٪ من إجمالى مصادر تمويل رأس المال العامل فى الاقتصاد السوفيتى ، فى حين لاتمثل الموارد الذاتية أكثر من ٣٤٪ وقد عرفنا أن الهدف من استخدام الائتمان المصرفى فى تمويل نسبة كبيرة من رأس المال العامل للمشروعات هو فرض سيطرة الجهاز المصرفي عليها وتمكينه من مباشرة رقابته على أدائها . وقد اتضح أيضا أن الائتمان قصير الأجـل يمنح أساسا للمشروع لتمكينه من الحصول على مخزونه الموسمى من المواد الأولية والوقود والمواد نصف المصنوعة والمواد تامة الصنع ، وذلك نظرا لأن الموارد الذاتية للمشروعات تعجز عن تمويل كافة إحتياجاتها الموسمية من المواد المختلفة .

وقد أثارت الدراسة ماذهب اليـه بعض كتاب الغـرب من ربط الائتمان قصير الأجل بتمويل المخزون السلعى للمشروعات لايخرج عن كونه ترديدا لمبدأ الكمبيالات الحقيقية أو نظرية القروض التجارية التى نشأت فى انجلترا ثم هجرت فيما بعد لما شابها من مثالب . وقد أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة بين سياسة تمويل المخزون السلعى للمشروعات ومبدأ الكمبيالات الحقيقيـة ، لأن الهدف الأساسى لبنك الدولة عند قيامه بالتمويل هو تحقيق أحسن تخصيص ممكن لموارد الائتمان وأستخداماته المختلفة حتى يتسنى انجاز المؤشرات الكمية والكيفية التى تضمنتها الخطة الاقتصادية القومية ، ولم يكن الهدف من هـذه السياسة التوفيق بين إعتبارات الربح والسيولة والأمان وتحقيق التوازن بين تيار السحب وتيار الإيداع ، وهى إعتبارات جوهرية تلتزم البنوك التجـارية فى اقتصاد السوق بمراعاتها

أما بالنسبة لدور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاستثماري للمشروعات فقد أشارت الدراسة أولا الى أهمية الاستثمارات كوسيلة لتنمية الاقتصاد القومي ، ثم تعرضت لكيفية تحديد حجمها ، وأشارت إلى أن معدل تزايد الاستثمارات قد تحول لصالح اقامة المعدات والآلات على حساب المبانى وذلك على الرغم من أن الاستثمارات فى المبانى مازالت تستحوذ الى الآن على نسبة أكبر من المبالغ المخصصة للاستثمارات .

ثم تعرضت الدراسة بعد ذلك لأسلوب تمويل الاستثمارات ، وقد تبين أن الاسلوب الذى كان متبعا قبل عام ١٩٦٥ قد تمثل فى منح الميزانية غير القابلة للرد ، وكيف كشف تطبيق هذا الأسلوب عن عيوب كبيرة كان أهمها ارتفاع تكاليف إقامة الانشاءات الأساسية وعدم الأهتمام بتقدير كفاءة هذه الاستثمارات بالدقة الواجبة ولذلك تغير هذا الأسلوب بالفعل فى أواخر عام ١٩٦٥ ليتخذ التمويل صورة قروض مصرفية من الجهاز المصرفى بالإضافة الى تمويل المشروعات ذاتيا من حصيلة صناديق تنمية الانتاج بها

وقد تضمنت الدراسة القواعد التى تحكم تمويل الاستثمارات فى عمليات البناء والتشييد والتى وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٨ أكتوبر عام ٦٥ وقد استهدفت هذه القواعد فى مجموعها التأكد من كفاءة الاستثمارات المراد تمويلها وأنها قد اعتمدت وأدرجت بالخطة .

أما بالنسبة لوظيفة الرقابة التى يباشرها الجهاز المصرفى على المشروعات والتى تتكامل مع وظيفة التمويل سعيا الى تحقيق الأهداف المخططة، فقد تعرضت الدراسة أولا لمفهوم الرقابة بوجه عام والغرض منها ثم بينت بايجاز أهم صور الرقابة على المشروعات وهى الرقابة التى تمارسها الأجهزة الأدارية للمشروع

والرقابة التى تمارس عن طريق أجهزة التخطيط ، ورقابة الحزب والنقابات حتى برزت الرقابة المالية بين هذه الصـور الرقابية وتمارس الرقابة المالية فى ثلاثة أتجاهات : أولها الرقابة التى تتم داخل المشروعات ذاتها بمناسبة تطبيق نظـام محاسبة التكاليف ، ثم الرقابة الماليه التى تتم بمناسبة تجميع وإنجاز ميزانية الدولة وأخيرا الرقابة التى تتم بواسطة الجهاز المصرفى .

وقد أوضحت الدراسة أن الرقابة المصرفية رقابة شاملة تتوخى أساسـا التأكد من أن كل مشروع من المشروعات يعمل وفقا للخطة الموضوعـة له ويلتزم بمؤشراتها . وأوضحت أيضا أن للرقابة المصرفية إطارا تنظيميا يتعين على كافة الوحدات الاقتصادية الالتزام بالقواعد التى يتضمنها لاتحيد عنهـا فهى ضرورة لا إختيار فيها للمشروع وتوثق هذه القواعد فى مجموعها الروابط بين المشروع وفرع البنك الذى يتعـامل معه ، وبحيث يتيسر لهـذا الأخـير الاطلاع على أحوال المشروع ومراقبة كافة التدفقات المالية فى دخولها وخروجها من حساباته .

وأهتمت الدراسة بتبيان القنوات التى تمارس الرقابة المصرفية من خلالها فقد توفر لبنك الدولة سبيـل الرقابة أولا بمناسبـة مايقدمه للمشروعات من قروض تمويلا لحاجتها من رأس المال العامل وقـد تبين ان ضآلة النسبـة التى كان يسهم بها الائتمان المصرفى فى رأس المال العـامل للمشروعات ابان تنفيذ الخطتين الخمسيتين الأولى والثانيه كان السبب فى إضعاف فعاليـة رقابة بنك الدولة على مدفوعات هذه المشروعات ، وبالتالى على التنفيـذ الفعلى لهذه الخطط . أما القناة الثانية التى يمارس بنك الدولة رقابته من خلالها ، فقد أنعقدت له بحكم كونه مركزا لعمليات المقاصة فى الاقتصاد السوفيتى .

وتعرضت الدراسة أيضا لمقومات رقابة بنك الاستثمار على النشاط الاستثماري للمشروعات والتي تتأتى له بحكم تركز كافة الموارد التمويلية المخصصة لهذا الغرض لديه ، وأن تمويل كل مشروع يتم وفقا لما يتحقق من الانجازات على ضوء الخطط والقوائم الموضوعة في هذا الشأن . هذا فضلا عن أن بنك الاستثمار قد منح سلطة التفتيش العضوي على المشروعات التي يقوم بتمويلها .

وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الدور الرقابي للجهاز المصرفي بشكله دور آخر يعبر عنه تمتع هذا الجهاز بسلطة توقيع الجزاءات على المشروعات إذا ما وجدت منها قصورا في الأداء أو انحرافا عن مجرى تنفيذ الخطة . وبهدف تطبيق هذه الجزاءات إلى الضغط على مثل هذه المشروعات للارتقاء بمستويات أعمالها أو الالتزام بمؤشرات الخطة . وللجهاز المصرفي أيضا سلطة منح المشروعات حوافز مالية وأئتمانية لاقالتها من عثراتها أو تشجيعا لها على تحسن أدائها

وقد انتهت الدراسة الى أن الرقابة المصرفية تعتبر من أهم صور الرقابة على نشاط المشروع بحكم الاتصال اليومي المنتظم بينه وبين فرع البنك الذي يتعامل معه ، وذلك على خلاف سائر صور الرقابة .

وقد كشفت الدراسة عن أن مباشرة الجهاز المصرفي لوظيفتي التمويل والرقابة تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي للمشروعات بحيث تتحقق الاهداف العينية للخطة وخاصة فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكيه والسلع الانتاجية .

وابتداء من التوازن المالي للمشروعات يقوم الجهاز المصرفي بمراقبة تحقيق

التوازن العام من خلال موازنة تيار السلع والخدمات — وخاصة السلع الاستهلاكية مع التيارات المالية وذلك على المستوى القومى ، فضلا عن تحقيق هذا التوازن اقليميا وزمنيا .

وقد تضمنت الدراسة استعراضا لدور الجهاز المصرفى فى هذا المجال ، بدأت أولا بتبيان الاسباب التى تؤدى إلى حدوث اختلال نقدى فى الاقتصاد المخطط وبالتالى إلى ظهور ضغوط تضخمية يقع فى براثنها . وقد رأينا فى هذا الموقع من الدراسة أن نميز بين هذه الضغوط وبين ظاهرة التضخم كما تعرفها اقتصاديات السوق فى شكلها الاحتكارى . فاتضح أن الضغوط التضخمية التى تظهر فى الاقتصاد المخطط هى ظاهرة قاصرة على دائرة التداول النقدى للسلع ، فى حين أن الاتجاهات التضخمية محفورة فى الشكل الاحتكارى لرأس المال لأنها سبيل اعادة توزيع الدخول لمصلحة الربح أى لمصلحة رأس المال على حساب الأجور وهى دخول الطبقات العاملة والدخول المحدودة بصفة عامة .

وعرضت الدراسة المراحل التاريخية للضغوط التضخمية التى أصابت الاقتصاد السوفيتى والعوامل التى أدت إلى ظهورها . وقد تبين لنا أن من أهم هذه العوامل هو توجيه الجزء الاكبر من الموارد الى انتاج السلع الانتاجية على حساب السلع الاستهلاكية ، أو نتيجة ظروف طارئة أو استثنائية على نحو ما حدث أبان سنوات الحرب العالمية الثانية . وكان تعرضنا لهذا الموضوع على نحو أبرزنا فيه دور الجهاز المصرفى فى خلق الظروف التى أدت الى نشأة هذه الضغوط ، ثم دوره فى محاربتها .

وقد انتهينا على ضوء الواقع التاريخى الى استخلاص أهم الوسائل التى

تلجأ السلطات النقدية اليها فى سبيل تحقيق التوازن الاقتصادى العام مع التركيز على دور الجهاز المصرفى فى هذا الشأن وقد تبين لنا أن هذه الوسائل تتمثل أولا فى استخدام سلاح الضريبة على رقم الأعمال . ثم فى استخدام القروض العامة والضرائب المباشرة ، ثم فى تشجيع الادخار الاختيارى فى بنوك الادخار ، وأخيرا الالتجاء إلى الاصلاح النقدى . وقد كان استخدام واحد أو أكثر من هذه الوسائل فى الواقع التاريخى رهنا بالظروف الاقتصادية التى سادت فى كل فترة تعرض فيها الاقتصاد السوفيتى لحالة تضخمية

المراجـــع

أولا ـ المراجع العربية :

١ ـ الكتب

د. أحمد جامع :

١ ـ الاقتصاد الاشتراكي دراسة نظرية تحليلية ،دار النهضة العربية ١٩٦٩ .

٢ ـ العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية ، دار النهضة العربية

أوسكار لانجة : الاقتصاد السياسي (القضايا العامة) ترجمة عن الانجليزية
د. راشد البراوى . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

د. رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ .

د. زكريا أحمد نصر :

١ القد والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية مطبعة المدنى ـ القاهرة ١٩٦٥

٢ ـ تطور النظام الاقتصادي . القاهرة ١٩٦٧ .

د. عاطف صدقى : الضرائب فى الاتحاد السوفيتى . تنظيمها ودورها . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٦٤

د. عبد السلام بدرى : الرقابة على المؤسسات العامة مكتبة الانجلو المصرية (بدون تاريخ) .

د. فؤاد مرسى النقود والبنوك الطبعة الأولى دار المعارف بمصر ١٩٥٨

فيتالى دنشنكو . كيف تطور الاقتصاد السوفيتى . مطبوعات وكالة أنباء نوفوستى . موسكو ١٩٧٠

فينوجرادوف التأميم الاشتراكى للصناعة والبنوك . دار التقدم — موسكو (بدون تاريخ)

قسطنطين لوكيانوف وبوريس تسفيتكوف : كيف يخطط الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفيتى . دار نشر وكالة نوفوستى للانباء — موسكو ١٩٧٤

د . محمد حامد دويدار :

١ ـ محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ، ألقيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩٦٦/٦٥

٢ ـ فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى . دراسة للمشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصر . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ١٩٦٧

٣ ـ محاضرات فى الاقتصاد السياسى ، ألقيت على طلبة كلية الحقوق جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٤/٧٣ ـ المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر .

د. محمد دويدار ومصطفى رشدى شيحة: الاقتصاد السياسى. المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر . الطبعة الأولى

د. محمد زكى شافعى . مقدمة فى النقود والبنوك . دار النهضة العربية ١٩٦٩

د. محمد عبد العزيز عجمية و د. صبحى تادرس قريصه : النقـــود والبنوك والتجارة الخارجية ١٩٦٧

نيقولاى كوفال وبوريس ميرو شنيشينلكو : أسس تخطيط الاقتصادالوطنى فى الاتحاد السوفيتى دار نشر وكالة نوفوستى - موسكو ١٩٧٢

ب — المقـــالات

د. أبو السعود احمد السوده : خلق الائتمان أو خلق نقود الودائع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/٩٧٠

د. احمد الجعويلى : تطور الجهاز المصرفى فى الاتحـــاد السوفيتى . الأهرام الاقتصادى العدد ٢٥٤ مارس ١٩٦٦

د. جرجس عبده مرزوق: النظم المصرفية والنقدية المقارنة . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥

د. زكريا احمد نصر : بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان . مجـــلة مصر المعاصرة العدد ٣١٢ أبريل ١٩٦٣

سيد احمد البواب : مضمون الدخل القومى فى الدول الاشتراكية الشرقية معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٧٦ أغسطس ١٩٦٦

شارل بتلهيم : ماهية التخطيط الاشتراكى ، مقال فى كتاب التخطيط والتنمية لنفس المؤلف . ترجمه عن الفرنسية د. اسمـــاعيل صبرى عبد الله . دار المعارف بمصر ١٩٦٦

د. صبحي تادرس قريصه : الدور التمويلى والرقابى للجهاز المصرفى مع الاشارة الخاصة إلى ج. ع. م. — محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨

د. عاطف السيد : مبدأ المركزية الديمقراطية فى إدارة المؤسسات العامة بالاتحاد السوفيتى . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٥

د. عبد الرازق محمد حسن : الفائدة فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى. محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٩/١٩٧٠

د. عبد السلام بدوى : الرقابة على النشاط الاقتصادى . محاضرات معهد الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦٥

د. عبد الكريم صادق بركات : التضخم فى الدول ذات الاقتصاد المخطط. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الاسكندرية . المجلد الرابع العدد الأول يناير ١٩٦٥

د. محمد حامد دويدار : أزمة الطاقة . أزمة النظام النقدى الدولى أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٥٨ أكتوبر ١٩٧٤

د. محمد زكي شافعى. المعالم الأساسية للنظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية المخططة مركزيا ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧

د. محمود أمين أنيس : دراسة مقارنة للنظم المصرفية فى دول أوروبا الشرقية مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٣ يناير ١٩٦٦

مسيحه توفيق مسيحه : الجهاز المصرفى فى الاتحاد السوفيتى ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٢

د.موريس مكرم الله واصف : الأسس النظرية لتخصيص الموارد وتخطيط الاستهلاك النهائى فى النظم الاقتصادية الاشتراكية المخططة ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨

د. نبيل سدره محارب : العلاقات المتبادلة بين وظائف النظام المصرفى فى الاشتراكية ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٦٨/١٩٧٠

ثانيا ـ المراجـــع الاجنبية

(١) باللغة الانغليزية

A — Books

— Balassa, Bela The Hungarian Experience in Economic Planning. New Haven, Yale University Press 1959.

— Baykov, Alexander:

1 — The Development of the Soviet Economic System Cambridge University Press 1946 (Reprinted 1970)

2 — Planning in the U.S.S.R. Case Study. Vol. II The Institute of Social Studies. The Hague (Reprinted by the Institute of National Planning, Cairo (n.d.)

— Bernard, Philippe. J: Planning in the Soviet Union. Pergamon Press. First English Edition, 1966

— Bettelheim, Charles; Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House London 1961

— Campbell, R.W. 1 + Soviet Economic Power. Its Organization, Growth and Challenge. Macmillan & Co. Ltd. London 2nd. ed. 1970

2 — Accounting in Soviet Planning & Management Cambridge, Massachusetts Harvard University Press 1963

— Cohn, Stanly. H.: Economic Development in the Soviet Union. (D.C. Heat & Co) Lexington, Massachusetts 1970

— Davies, R.W.: The Development of the Soviet Budgetary System. Cambridge University Press 1958

— Dobb, Maurice :

1 — Soviet Economic Development Since 1917. Routledge & Kegan Paul Ltd. London 1966

2 - An Essay on Economic Growth & Planning. Routledge & Kegan Paul Ltd. London 1960

— Erlich, Alexander : The Soviet Industrialization Debate 1924—1928. Harvard University Press 1960

— Gogol. B: Organization of Trade Progress Publishers, Moscow (n. d.)

— Granick, David: Management of the Industrial Firm in the U.S.S.R. " A Study in Soviet Economic Planning " Columbia University Press, New York 1959

— Grossman, Gregory : Economic Systems. University of California, Berkeley, Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey 1967

— Gruchy, Allen, G. : Comparative Economic Systems. Houghton Mifflin Co. ed 1966

— Halm, George : Economic systems. A Comparative Analysis. Holt, Rinehart & Winston, Inc 1968

— Holzman, Franklyn. D : Soviet Taxation. The Fiscal & Monetary Problems of a Planned Economy, Harvard University Press. Cambridge 1955

— Hanson, Philip : The Consumer in the Soviet Economy. Macmillan London 1968

— Hirsch, Hans : Quantity Planning and price Planning in

the Soviet Union (W. N. Loucks ed.) Philadelphia. University of Pennsylvania Press 1961

— Kaser, Michael : Soviet Economics, World University Library 1970

— Lange, Oskar : Essays on Economics, Planning. Indian Statistical Institute Asia Publishing House. London 1963

— Lange, Oskar & Taylor, Fred : On the Economic Theory of Socialism (Benjamin E. Lippincott ed.) The University of Minnesota Press 1938

— Leontyev, L. : Political Economy. A Condensed Course, Progress Publishers, Moscow 1972

— Loucks, William. N. & Whitney, William. G : Comparative Economic Systems, Harper & Row Publishers 8th ed. 1969

— Marxs, Karl : Capital Progress Publishers, Moscow (N.D.)

— Meznerics, Ivan ; Banking Business in Socialist Economy with Special Regard to East-West Trade. A.W. Sijthoff-Leyden 19·8

— Montias. J.M : Central Planning in Poland. New Haven & London. Yale University Press 1962

— Morozov. V : International Economic Organizations of the Socialist States. Novosti Press Agency Publishing House, Moscow 1973

— Nove, Alec: The Soviet Economy. George Allen & Unwin Ltd, London 1965

— Pereslegin, V.: Finance & Credit in the U.S.S.R. Progress Publishers, Moscow 1971

— Podolski, T.M: Socialist Banking and Monetary Control. The Experience of Poland. Cambridge at the University Press 1973

— Richman, Barry. M: Soviet Management. University of California Prentice-Hall Inc. Englewood Cliffs 1965

— Schwartz, Harry: Russia's Soviet Economy. 2nd. ed. Prentice-Hall of India. Private Ltd. New Delhi 1963

— Sath, M.L: Theory & Practice of Economic Planning. Fourth ed. S Chand & Co Delhi 1969

— Sorokin, G.: Planning in the U.S.S.R. Problems of Theory and Organization. Progress Publishers, Moscow 1967

— Spevacek, Vojtech: General Lectures on the Technique of Planning. Lectures Delivered at the Ministry of Planning, Cairo, Oct 1966/ May 1967

— Spulber, Nicolas;

1 — The Soviet Economy. Structure, Principles, Problems. Norton and Co. New York 1962

2 — Socialist Management & Planning. Topics in Comparative Socialist Economics. Indiana University Press. Bloomington & London 1971

— Yezhov, A. Organization of Statistics in the U.S.S.R Progress Publishers, Moscow 1967

— Wilczynski, J.

1 — The Economics of Socialism. Principles Governing the Operation of the Centrally Planned Economies in the U. S. S. R and Eastern Europe under the New System. Aldine Publishing Co. 1970

2 — Profit, Risk & Incentives Under Socialist Economic planning. Macmillan 1973

B – Articles

— Allakhverdyan D.A. National Income Distribution in the U. S S R. in The Soviet Planned Economy Progres Publishers Moscow 1974

— Andreasen, Knut : Features of Banking Organization, Monetary & Credit Policy in the Soviet Union. Econom ics of Planning Vol 3 No 1 April 1963

— Baibakov, N. K. : Under the New Conditions. in Soviet Economic Reform Main Features & Aims. Novosti Press Agency Publishing House 1966

— Batyrev, V : The Economic Reform and the Increasing Role of Credit. in Reform of Soviet Economis Management Vol II (Myron Sharpe ed.) International Arts & Sciences Press White Plains, N. Y. 1966

Commodity—Money Relations Under Socialism in "The Soviet Planned Economy" Progress Publishers, Moscow 1974

— Baykov, Alexander : Some Observations on Planning Economic Development in the U. S. S. R. in " Economic

Planning " (L: J: Zimmerman ed.) Mouton and Co. London 1963

— Belousov, R. : Price as a Means of Planning the Nati nal Economy . in " Price Formation in Various Eco nomies, Proceedings of a Conference Held by the Inte rnational Economic Association. Macmillan 1967

— Berka, Josef : Foreign Trade Plan and Foreign Excha nge Plan aub Their Significance, Commercial Bank of Czechoslovakia , Praha , 1968

— Bor, M. Z. :

1 — The Organization and Practice of National Economic Planning in the Union of Soviet Socialish Republics in " Planning for Economic Development " Vol II Studies of National Planning Experience. Part 2 Centrally Pla- nned Economies. U. N. New York 1965

2 — Draft Relating to Chapters 1, 2, 3, 4 Annex II U. N. Planning for Economic Development, Report of the Secretary General Transmitting the Study of a Group of Experts (A/5533 Rev 1) New York. U. N. 1963

— Bornstein, Morris : The Soviet Price System. in " The Soviet Economy " A Book of Readings (Bor- nstein & Fusfeld ed.) Homewood Illinois 1962

— Dobb, Maurice : Soviet Price Policy . A Review. in " Papers on Capitalism, Development & Planning " Routledge & Kegan Paul 1967

— Dundukov, G. F. : Financial Balances. in " Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques. U. N. 1966

— Efimov, A. N : Organization of Planning Today. in " Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques. U. N. 1966

— El—Edel, Mohamed Reda Ali : The Financial Planning through the Banking System in the U.S.S.R. A Thesis Submitted to the Institute of National Planning, Cairo 1963, No 40

— Fedorowiez, Sdzislav :

1 — Short-term Financial Planning and the Market Equilibrium . Institute of National Planning (I. N. P.) Cairo Memo No. 509, 1964

2 — New Elements in Financing Investmentin Socialist Countries. (I.N.P.) Cairo Memo No. 643 May 1966

3 — The Organization of the Mometary Turnover & Settlements in the Socialist Economy (I.N.P.) Cairo Memo No, 521 Dec. 1964

— Garvy, George :

1 — The Role of the State Bank in Soviet Planning. in "Soviet Planning" Essays in Honour of Naum Jasney (Jane Degras & Alec Nove ed.) Oxford Basil Blackwell 1964

2 — Money, Banking & Credit in Eastern Europe; Federal Reserve Pank of New York 1966

— Gatovski, L. : The Role of Profit in a Socialist Economy. Soviet Review 1963

— Gekker, Paul : The Soviet Bank for Foreign Trade &

Soviet Banks Abroad A Note. Economics of Planning; Vol 7 No 2, 1967

— Gerashchenko, V.: The Banking System of the U.S.S.R. in "Relations Between the Central Banks and the Commercial Banks" Lectures Delivered at the Tenth International Banking Summer School Garmisch-Partenkirchen, Sept. 1957

— Ginzburg, S.; New Developments in Construction Financing, in "Reform of Soviet Economic Management"

— Grossman, Gregory;

1 — Industrial Prices in the U. S. S. R American Economic Review, Papers & Proceeding Vol. XLIX May 1959

2 — Union of Soviet Socialist Republics. in "Banking Systems (Benjamin Haggott Beckhart) Columbia University Press, New York 1959

— Hodgman, Donald; Soviet Monetary Controls Through the Banking System. in "Value & Plan" (Gregory Grossman ed.) University of California Press Berkeley and Los Angeles 1960

— Holzmon, Franklyn; Financing Soviet Economic Development in "The Soviet Economy" (Bornstein & Fusfeld ed.) 1962

2 — Soviet Inflationary Pressures 1928 - 1957 Causes & Cures The Quarterly Journal of Economics Vol. LXXIV, May 1960 No. 2

— Kazantsev, A; Clearing in the National Economy of the U.S.S.R. in "Banking in the U. S. S. R." Lectures

Delivered at the 15th International Banking Summer School, Moscow July 1962

— Klochek, V : U.S.S.R. Foreign Trade in 1970. in "U.S.S.R. Foreign Trade No. 6, 1971

— Koldomasov, Y. I. : Material Balances. in "Report of the U.N. Seminar on Planning Techniques" United Nations New York, 1966

— Konstentinov, Y : The Socialist Countries Investment Bank. in "U.S.S.R. Ministry of Foreign Trade Review, Moscow No 8, 1971

— Kosygin, A. N. : On Improving Industrial Management, Perfecting Planning and Enhancing Incentives in Industrial Production. in "Reform of Soviet Economic Management"

— Krylov, P 1 - Methods of Planning the Rise of the Standard of Living in the U.S.S.R. (I.N.P.) Cairo Memo No 292 May 1963

2 — National Balances & Economic Planning in the U.S.S.R. (I.N.P.) Cairo Memo No 290, May 1963

— Lange, Oskar :

1 — Economic Development, Planning & International Cooperation. Central Bank of Egypt Commemoration Lectures, Cairo 1961

2 — Role of Planning in Socialist Economy. in " Problems of Political Economy of Socialism (O. Lange ed) People's Publishing House. New Delhi, Sept 1962

— Leontief, Wessily ; Input Output Analysis. in " Input

Output Economics" Oxford University Press. New York 1966

— Liberman, E.G.:

1 — Are We Flirting with Capitalism, Profits & Profits in "Problems of Economics," Vol. VIII No 4, August 1965

2 — Profitability of Socialist Enterprises. in "Problems of Economics" Vol. VIII No 11, March 19.6

3 — Once Again on the Plan, Profit & Bonuses. in "Problems of Economics" Vol. VII No 9 Jan. 1965

— Linsel, H:

1 — Some Ideas Concerning Role and Function of Socialist Credit in Industry, L'Egypte Contemporaine No 321 Juillet 1965

2 — Credit & Industrial Interest as Economic Levers' L'Egypte Contemporaine No 322 Oct. 1965

— Lipinski, Jan: The Correct Relation Between Prices of Producer Goods and Wage Cost in a Socialist Economy. in "Price Formation in Various Economies" (D.C. Hague ed.) 1967

— Lubimov, N.N. The Foreign Trade of the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

— Manevich, Y.L: Wages Systems, in "The Soviet Planned Economy" Progress Publisher. Moscow 1974

— Montias, J M.:

1 — Price-setting Problems in the Polish Economy. The Journal of Political Economy. Vol LXV No 6 Dec. 1957

2 — Planning with Material Balance in Soviet-Type Economies. in "American Economic Review" Vol. XLIX Dec. 1959 No 5

— Moskvin, P.M.

1 — Balance of the National Economy. in "Planning and Statistics in Socialist Countries. Indian Statistical Institute, Asia Publishing House 1966

2 — Basic Problems of the Statistics of National Income in the U.S.S.R. in "Planning and Statistics in Socialist Countries.

— Notkin, A.I.: Planning of Rates and Proportions of National Economic Development. (From the Experience of Socialist Countries) Report of the United Nations Seminar on Planning Techniques. U.N. 1966

— Nove, Alec: Banking in the Soviet Economy. The Banker No 417 Nov. 1960

— Oyrzanowski, Bronislaw: Problems of Inflation Under Socialism. in "Inflation" Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association (D.C. Hague ed.) Macmillan & Co Ltd, London 1962

— Oznobin, N.M.:

1 — Basic Principles and Method of Long-term Planning in the U.S.S.R. in "Report of U.N. Seminar on Planning Techniques. U.N. New York 1966

2 — Methods of Planning Industrial Production in the Soviet Union (I.N.P) Memo No 283 April, Cairo 1963

— Pavlov, G. Material Balances and their Utilization in Planning for Inter-branch Relations (I. N. P.) Memo No 726, Cairo 1967

— Pedalino, Antonio: Inflation in the Socialist Economy. In "Rivista di Politica Economica" Selected Papers Dec. 1971, Supplement NXII

— Pickersgill, Joyce. E: Hyperinflation and Monetary Reform in the Soviet Union, 1921-1926. In "The Journal of Political Economy, Vol. 76 No 5 Sept/Oct. 1968

— Pisarev, I.Y:

1 — Balance Method in Soviet Socio-Economic Statistics. in "Planning & Statistics in Socialist Countries."

2 — Statistics & Planning. in "Planning & Statistics in Socialist Countries."

— Plotnikov, K.N.

1 — The Financial & Credit System of the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

2 — Soviet Finance & Credit. In "The Soviet Planned Economy"

— Rudolph, Johannes: Balance of National Economy. in "Planning and Statistics in Socialist Countries.

— Satarian, S: The Budget & Changes in Profits and the Turnover Tax. Problems of Economics. Vol II No. 1, 1964

— Sher, I. D.:

1 — Long-term Credit and the Financing of Investment in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

2 — Long-term Credit for Industry. Problems of Economics Dec. 1970, No 8

— Sitnin, V: Price Policy, Aims & Tasks. in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House, 1966

— Sonin, M.Y.: Manpower Balance in the U.S.S.R in "Report of the U.N. Seminar on Planning Techniques. U.N., 1966

— Strukov, A.P.:

1 — Balance Method and its Role in Economic Planning. in "Planning & Statistics in Socialist Countries" Asia Publishing House, 1966

2 — On the Preparation of Balanses of the National Economy in the U.S.S.R. (Ibid)

3 National Income Estimates in the U.S.S.R. (Ibid)

— Sveshnikov, M.: U.S.S.R. State Bank After 50 Years. The Banker Vol. CXXI No 550 Dec, 1971

— Usoskin, M.M.: Short-term Credit in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

— Vorobyev, V. A.:

1 — Credit & Industrial Development in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House 1966

2 — The Planning of Money Circulation & Credit in the U.S.S.R. in "Banking in the U.S.S.R."

3 — The International Investment Bank. in " Moscow Narodny Bank Quarterly Review 1970/1971

— Wyczalkowski, Marcin, R. Communist Economics and Currency Convertibility. I.M.F. Staff Papers, Vol XIII No 2 July 1966

— Zala-Fogaras, Julia : Annual Planning in the Centrally Planned Economies. Hungarian Practice. U.N. Journal of Development Planning No 2 New York 1970

C — Other Publication

— Bank for Foreign Trade of the U.S.S R Balance as on January 1st 1974, Moscow

— C M E A Secretariat : A Survey of 20 Years of the Council for Mutual Economic Assustance, Moscow 1969

— Constitution (Fundamental law) of the U.S.S.R. Progress Publishers, Moscow 1969

— Fundamentals of Marxism Leninism 2nd ed. Progress Publishers, Moscow 1964

— Moscow Financial Institute : Soviet Financial System. Progress Publishers, Moscow 1966

— Soviet Economy Forges Ahead. Progress Publishers, Moscow 1973

— Soviet Finance ; Principles, Operation. Progress Publishers Moscow 1975

— Soviet Planning, Principles and Techniques (Y. Shvyrkov ed.) Progress Publishers, Moscow 1972

— Soviet Union 50 Years. Progress Publishers, Moscow 1969

— Statute of the Socialist Industrial Enterprise (Approved by the U.S.S.R. Council of Ministers Oct. 4, 1965) in "Soviet Economic Reform" Novosti Press Agency Publishing House 1966

— United Nations :

1 — Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in the Soviet Union. 1965

2 — Planning for Economic Development. Report of the Secretary-General Transmitting the Study of a Group of Experts. 1963

3 — Planning for Economic Development. Volume II Studies of National Planning Experience Part 2 Centrally Planned Economies. 1965

4 — Investment in the Human Resources and Manpower Planning 1971

— U.S.S.R. Foreign Trade Review, Moscow

— The U.S.S.R. in Figures for 1965, Progress Publishers, Moscow 1971

(٢) باللغة الفرنسية .

A — Livres

— Bettelheim, Charles :

1 — La Planification Soviétique. Librairie Marcel Riviere et Cie. Paris 3e Edition 1945

2 — L'Economie Soviétique. Recueil Sirey, Paris 1950

— Denis, Henri & Lavigue, Marie : Le Probleme des Prix en Union Sovietique. Editions Cujas, Paris 1965

— Dwidar, Mohamed : Les Shemas de Reproduction et la Methodologie de la Planification Socialiste. Editions Tiers-Monde, Alger 1964

— Lavigne, Marie : Les Economies Socialistes, Sovietiques et Europeennes, Collection U Sériee Sciences Economiques Librairie Armand Colin, Paris 1970

— Meyer, Monique : L'Entreprise Industrielle D'Etat en Union Sovietique Editions Cujas, Paris 1966

— Verre, Eveline . L'Entreprise Industriclle en Union Sovietique Editions Sirey, Paris 1965

B — Articles

— Ajzenberg (I) Problemes du Monopole du L'Etat du Change en U.R.S.S. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 2,1962

- Atlas (Z):

1 — De Quelques Problemes Theoriques de Planification de la Circulation Monétaire. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 1, 1965

2 = Le Systeme Monétaire Socialiste. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 3, 1966

— Barkovsky (N)

1 — Developper les Relations de Credit - L'U.R.S.S et les Pays de L'Est No 3, 1965

2 — Les Crédits Pour Constituer de Fonds Fixes. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No 3, 1966

— Belousovich (S) Le Role du Credit et du Profit Pour Stimuler Les Investissements des Entreprisess. L'U.R.S.S. et Les Pays de L'Est No. 1, 1964

— Dowidar, Mohamed : Les Relations Entre la Comptabilité Nationale et Les Autres Systemes Comptables, le Systeme D'Input- Output et Les Systemes Des Balances. L'Egypte Contemporaine No 358 Oct 1974

— Ivanov, G.A., Les Organes Centraux de Planification Annuaire de L'U.R.S.S., 1968

— Kaganov (G) Des Methodes de Determination de la Quantité de Monnaie Nécessaire a la Circulation. L'U.R.S.S. et les Pays de L'Est No 1, 1965

— Krondrod (Ja) Les Fonctions de la Monnaie en Economie Socialiste. L'U.R.S.S, et Les Pays de L'Est No 1, 1961

— Lavigne, Marie : Planification et Politique Monétaires Dans L'Economie Soviétique. Annuaire de L'U.R.S.S. 1968

— Lion, Bernard : La Balance de L'Economie Nationale de L'U.R.S.S. Annuaire de L'U.R.S.S., Paris 1968

— Meyer, Monique :

1 — L'Application de la Reforme de L'Entreprise. Annuaire de L'U.R.S.S , Paris 1967

2 — La Reforme Economique et L'Entreprise Industrielle. Annuaire de L'U.R.S.S., Paris 1969

— Mitel' Man (E) Problemes du Control Boncaire. L'U R.S.S. et Les Pays de L'Est No 4, 1965

— Nazarkin (K) La Banque Internationale de Cooperation Economique. L'U.R.S-S. at Les Pays de L'Est No 4, 1967

— Nosko (P), Poljakov (M) Le Monopole des Changes et Les Reglements Internationaux de L'U.R.S.S. L'U.R.S S et Les Pays de L'Est No 4, 1968

— Poelin (P), Rubanov (L) L'Interet et L'autonomie Finaneiere. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1967

— Pessel' (M) Des Fonctions du Credit, L'URSS et Les Pays de L'Est No 2, 1965

— Rogova (O) L'influence du Niveau et de la Differenciation Des Revonus de la Population Sur La Circulation Monétaire. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1965

— Sitarjan (S):

1 — Du Rapport Du Revenue National et Du Budget D'Etat. L'URSS et Les Pays de L'Est No 1, 1964

2 — La Reforme Economique et le Budget. L'URSS et Les Pays de L'Est No 2, 1967

— Slavnyj (I):

1 — La Planification de la Circulation Monetaire au Village L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1963

2 — Le Nouveau Systeme de Gestion et la Circulation Monétaire. L'URSS et Les Pays de L'Est No 3, 1967

— Svarc (G) Les Fondement Economiques de la Circulation de la Monnaie Scripturale. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1962

— Zlobin (I) Les Paiements des Entreprises au Budget dans Les Conditions Nouvelles. L'URSS et Les Pays de L'Est No 4, 1966

— Zueva (Z), Gloeva (K) Le Credit Des Depenses Industrielles Pour Introduction D'innavations Techniques. L'URSS te Les Pays de L'Est No 1, 1962



المحتويات

صفحـــة

الباب الثاني

الجهاز المصرفي وعملية التخطيط

صفحة

صفحـــه

صفحـــه

تم بحمـــد الله ؟